

# الإفصاح السبيل

وتحقيق مسائله في ضوء علم الاجتماع

تأليف

الدكتور علي عبد الواحد وافي

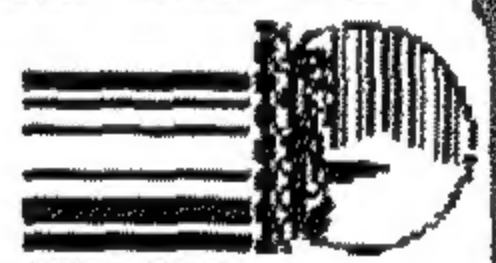
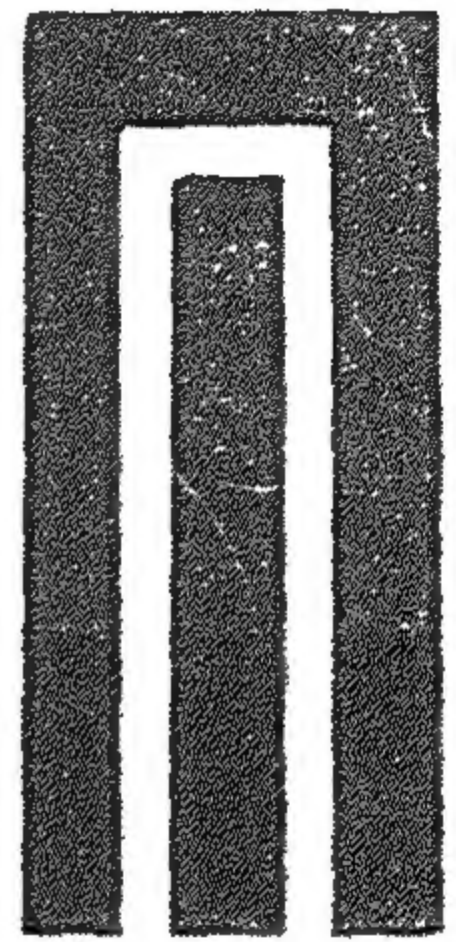
دكتور في الآداب من جامعة باريس

عضو "المجمع الدولي لعلم الاجتماع"

عميد كلية الآداب بجامعة أم درمان

عميد كلية التربية بجامعة الأزهر

رئيس كلية الآداب ورئيس قسم الاجتماع بجامعة القاهرة سابقاً



Bibliotheca Alexandrina

0119669

دار نهضة مصر للطبع والنشر



# الإفصاح السبيل

وتحقيق مسأله في ضوء علم الاجتماع

تأليف

الدكتور على عبد الواحد وافي

دكتور في الآداب من جامعة باريس  
عضو "المجمع الدولي لعلم الاجتماع"  
عميد كلية الآداب بجامعة أم درمان  
عميد كلية التربية بجامعة الأزهر  
وكيل كلية الآداب ورئيس قسم الاجتماع بجامعة القاهرة سابقا

( الطبعة السادسة ، مزيدة ومنقحة )

دار نهضة مصر للطبع والنشر  
القاهرة - القاهرة





بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

أحسست في أثناء تدريسي للاقتصاد السياسي بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، حاجة المكتبة العربية في هذه المادة إلى مؤلف جديد تتجه بحوثه إلى تحقيق الأغراض الثلاثة الآتية :

( أولاً ) علاج مسائل هذا العلم بطريقة تتلاءم مع الدراسات الاجتماعية ، وتناول موضوعاته من الناحية التي تتفق مع وجهة طالب الآداب ، والعمل على توثيق الصلة بينه وبين فروع علم الاجتماع . - فهذه الطريقة وحدها ينزل هذا العلم منزله الحق ، ويرجع إلى وضعه الصحيح بين أفراد أمرته ، ويتاح إصلاح ما في قوانينه ودراساته القديمة من فساد وتنكلة ما بها من قصص ، ويستطاع تحقيق الأغراض المقصودة من تدريسه في معاهد تغلب فيها الوجهة الثقافية الأدبية ككلية الآداب .

( ثانياً ) تيسير موضوعاته ، وعرض مسائله في أبسط صورها وأقربها مأخذا ، وعلاج نظرياته وقوانينه بطريقة تزيل من نفس المبتدئ الرهبة منه ، وتحبب إليه بحوثه ، وتشعره بشديد الحاجة إليه ، وتعدّه لدراسة المطولات .

( ثالثاً ) التوسع في المبادئ المتعلقة ببيان موضوعه ، وتمييز حدوده ، وما يسلكه في دراسته من طرق ، وما يرى إليه من أغراض ، وتببع المراحل التي اجتازها

حتى بلغ وضعه الأخير ، وتوضيح الصلات القريبة والبعيدة التي تربطه بما عده من البحوث . . . وما إلى ذلك من الأمور التي تعين المبتدئ على تكوين فكرة صحيحة شاملة عن حقيقة هذا العلم قبل أن يخوض في مسأله .

فعملت على أن يكون كتابي ساداً لهذا النقص ، ومحققاً لهذه الأغراض . غير أنني وجهت أكبر قسط من عنايتي في طبعتيه الأولى والثانية إلى تحقيق الفرض الأخير ؛ ولذلك جعلت عنوانه فيهما « ما هو الاقتصاد السياسي ؟ » مشيراً بذلك إلى أن أهم ما يرمى إليه هو تعريف هذا العلم وتمييز حدوده . ثم حاولت في الطبعة الثالثة إتمام ما بدأته في الطبعتين السابقتين ، فعملت على أن ينال كل غرض من هذه الأغراض الثلاثة حظه الجدير به من العناية . وقد اقتضى ذلك أن أضفت إلى موضوعات الطبعتين السابقتين - بعد أن أدخلت عليها ما كان يعوزها من تهذيب وتنقيح وتكملة - كثيراً من أمهات مسائل هذا العلم ، متوخياً في علاجها تحقيق ما أشرت إليه . - وحرصت في الطبعتين الرابعة والخامسة على تدارك بعض ما فاتني في الطبعت السابفة وعلى إضافة بعض حقائق جديدة اقتضاها تطور البحوث الاقتصادية وما تمخضت عنه الحرب الأخيرة من مشكلات . وأرجو أن يتاح لي علاج المسائل الباقية من هذا العلم على هذه الوتيرة في جزء ثان إن شاء الله ما

على عبد الواسع وافي

## الفصل الأول

### في التعريف بالاقتصاد السياسي

ترى بحوث الاقتصاد السياسي إلى دراسة الثروة دراسة علمية من نواحي إنتاجها وتداولها وتوزيعها واستهلاكها .

فالتعريف بالاقتصاد السياسي يتوقف إذن على التعريف بالأمور الثلاثة الآتية :

- ١ — الثروة التي هي موضوع هذا العلم ؛
  - ٢ — مدلول كل من الإنتاج والتداول والتوزيع والاستهلاك ، وهي مسائل هذا العلم أو النواحي التي يتجه إليها في دراسته للثروة ؛
  - ٣ — الدراسة العلمية وخصائصها ، وهو منهج هذا العلم أو الطريقة التي يسلكها في دراسته لمسائله .
- وسنتكلم على كل نقطة من هذه النقاط الثلاث على حدة .

### أولاً — الثروة La Richesse

تطلق الثروة في الاستعمال المتداول المألوف على الغنى وكثرة المال ؛ فيقال فلان ذو ثروة إذا كان غنياً يمتلك أشياء كبيرة القيمة . أما في عرف الاقتصاديين فتطلق على كل شيء نافع أياً كانت قيمته .

غير أن هذا التعريف لا يزال في حاجة إلى توضيح وتكملة سنعرض لها فيما يلي :

#### ١ — المنفعة L'Utilité

يصفون الشيء الذي يسد حاجة من حاجات الإنسان بأنه « نافع » أي قاعة به



خاصة « المنفعة » . - فالمنفعة بهذا المعنى شرط أساسى فى اعتبار الشيء ثروة فى نظر الاقتصاديين .

ولا يعد الشيء نافعا فى نظرم ، أى قائمة به صفة المنفعة ، إلا إذا توافر فيه شرطان :

( اشرط الأول ) أن يرى الإنسان أنه صالح لأن يسد حاجة من حاجاته .  
فكل شيء لا يرى الإنسان فيه هذا الرأى لا يعتبر نافعا ، ولا يمكن تبعاً لذلك اعتباره ثروة ، ولو كان صالحا فى ذاته لأن يسد حاجة من حاجاته . - فليس فى الكون شيء قد خلق عبثاً لا فائدة فيه للنوع البشرى . ولكن الإنسان - لأن معارفه لم تصل بعد إلى درجة الكمال - لم يكشف فائدة كل ما يحيط به من حيوان ونبات وجماد . وكل ما توصل إلى معرفة فائدته له لا يتجاوز قطرة من بحر إذا قيس بجميع ما يشتمل عليه هذا الكون . وهذه القطرة وحدها هى التى تعتبر فى عرف الاقتصاديين نافعة ، أى متوافراً فيها شرط من شروط الثروة . ففى المملكة الحيوانية التى تعد فصائلها بمئات الآلاف ، لم يستخدم الإنسان منها فى حاجاته المختلفة : فى مأكله ومشربه وزينته ومرافق حياته وكإلياته المتعددة ، إلا نحو مائتى فصيلة . وكم من منافع مستورة وفوائد كامنة فى الفصائل الأخرى لم يكشفها الإنسان ولم تصل إليها مداركه ! وفى عالم الحشرات ، الذى تجل أنواعه عن الحصر ، لم يكشف الإنسان بعد إلا منفعة عدد قليل منها . وكذلك الحال فى مملكتى النباتات والجمادات .

غير أننا ، بفضل تقدم العلوم والمعارف الإنسانية ، نرى أن عدد الأشياء التى يكشف الإنسان منفعتها له آخذ يطراد فى الزيادة ، ونرى أن حدود الثروة تتسع تبعاً لذلك . وإليك مثال الفحم الحجري والميكروبات . فإن الإنسان لم يستخدم الفحم الحجري فى المبدأ إلا وقوداً فى منزله ، فلم يكن معتبراً ثروة إلا من هذه الناحية فحسب.



ثم استخدمه لتوليد القوى المحركة . ومنذ زمن يسير ، وبفضل تقدم البحوث العلمية ، اهتدى الإنسان إلى كثير من النافع المدفونة في باطن هذا المعدن . فاستخرج منه غاز الاستصباح وطائفة كبيرة من مواد الصباغة والتلوين ، وكثيراً من الروائح العطرية وعدداً كبيراً من العقاقير الطبية وكل المواد المفرقة تقريباً . فحدود الثروة بصدد الفهم قد اتسعت تبعاً لاتساع معلوماتنا عنه . - وكذلك الميكروبات : فإن الإنسان لم يكشف فائدها في الشفاء وكسب الحصانة من الأمراض بمحقن الجسم بها إلا منذ زمن يسير .

ومن مفهوم هذا الشرط يتبين أن الشيء يعتبر نافعاً ، أى متوافراً فيه شرط من شروط الثروة ، متى اعتقد الإنسان أنه يسد حاجة من حاجاته ، ولو كان غير صالح في ذاته لأن يسد هذه الحاجة . وأمثلة هذا النوع كثيرة . فمن ذلك مخلفات القديسين والأولياء ( إرب من جسومهم ، أسنانهم ، ثيابهم ، الأشياء التي كانوا يستخدمونها ، الأدوات التي استخدمت في تعذيبهم . . . . . وهلم جرا ) التي يتهافت الناس على اقتنائها ، والتي كانت ولا تزال تعتبر من أجل الثروات ، لاعتقاد الناس أنها تحقق لقتنيها كثيراً من النافع المادية والأدبية . وكذلك بعض مياه معدنية يعتقد كثير من الناس فائدها في تقوية الجسوم أو في شفاء بعض الأمراض ، مع أنه لم تقم أدلة علمية على صحة ما ينسبونه إليها . ومن هذا النوع بعض نباتات وبعض حيوانات وبعض أجزاء خاصة من حيوانات معينة يرى بعض الناس نفعها في شفاء الأمراض أو العمليات السحرية ، مع أنها مجردة في ذاتها من كل الخواص التي يلصقونها بها . ومن هذا القبيل المشروبات الروحية والمخدرات وما إليها من المواد التي يرى كثير من الناس نفعها للتقوية أو لتوليد الحرارة في الجسم ، مع أن العلماء والأطباء قد أجمعوا على

تجردها من هذه الفوائد كلها وعلى أنه ليس فيها إلا الضرر المحقق للجسم والعقل والنسل ، اللهم إلا في بعض حالات تتصل بالطب والجراحة .

ومن هذا الشرط يتبين كذلك أن الشيء قد يكون ثروة عند أمة ولا يكون ثروة عند أمة أخرى، وقد يكون ثروة عند شخص ولا يكون ثروة عند شخص آخر، وقد يكون ثروة في عصر ولا يكون كذلك في عصر آخر .

( الشرط الثاني ) أن يستطيع الإنسان استخدامه في سد حاجة من حاجاته .  
فالأشياء التي يعتقد الإنسان أنها صالحة لسد حاجة من حاجاته ولكن لا يستطيع استخدامها في سد هذه الحاجة لا تعتبر نافعة في نظر الاقتصاديين . وأمثلة هذه الأشياء كثيرة . فمن ذلك الغابات الواسعة المملوءة بها المنطقة الاستوائية والتي لم يستطع الإنسان بعد استخدامها في حاجاته ، مع أنه لا يساور أحداً شك في نفعها ؛ والشلالات العظيمة المنتشرة في كثير من أنحاء المناطق المجهولة النائية والتي لم يستطع الإنسان بعد الاستفادة بها ؛ والقوى التي أثبت العلماء اشتغال المد والجزر عليها ولكن لم يستطع الإنسان بعد تسخيرها في حاجاته ؛ وعناصر « الألومينيوم » التي ذهبوا إلى وجودها في الصلصال ، ولكن لم يهتد بعد للوسائل التي يستطاع بها استخراجها .

ومن هذا الشرط يظهر لك صحة ما سبق أن استنبطناه من الشرط السابق من أن الشيء قد لا يكون ثروة في عصر ، ولكن بفضل تقدم العلوم والمعارف الإنسانية لا يلبث أن يصبح من أجل الثروات . فقد يأتي اليوم الذي تستغل فيه غابات المنطقة الاستوائية وأنهارها وشلالاتها وتسخر قوى المد والجزر ويستخلص « الألومينيوم » من الصلصال . . . فتصبح هذه الأشياء نافعة وتضاف إلى قاعدة الثروات .

## ٢ — الأشياء المادية ، والأعمال الإنسانية (الخدمات) والصفات النافعة .

Les objets matériels, les services, et le bien immatériel

إن الأمور النافعة ، أى المتوافر فيها الشرطان السابقان ، ليست مقصورة على « الأشياء المادية » ، بل تشمل كذلك طائفة كبيرة من « الأعمال والصفات الإنسانية » .

فمن الواضح أن كثيراً من « الأعمال الإنسانية » نعتقد أنها تسد حاجتنا بشكل مباشر ، أى بدون توسط شئ مادي ، ونستطيع استخدامها فى سد هذه الحاجات . فأعمال الطبيب تحقق لنا الشفاء والصحة . وأعمال المدرس تكسبنا المعلومات وتقفنا على حقائق الكون ، وأعمال القاضى تحقق لنا العدالة ، وأعمال الشرطى تحقق الأمن ... وهلم جرا . ولا شك أن الصحة وكسب المعلومات والعدالة والأمن ... وما إلى ذلك من أهم ما يحتاج إليه الإنسان .

ومن الواضح كذلك أن كثيراً من « الصفات » المتلبس بها الإنسان يتوافر فيها صفة النفع ؛ وذلك كصحة الإنسان وأخلاقه الفاضلة وقواه الجسمية والعقلية والثقة المتبادلة بين شخصين . . . وما إلى ذلك .

فهل يطلق اسم الثروة على « الأعمال » و « الصفات » الإنسانية النافعة كما يطلق على الفحم الحجري والحديد وما إليهما من الأشياء المادية المتوافر فيها شرواً المنفعة ؟

قد أجاب على هذا السؤال بالإيجاب طائفة من علماء الاقتصاد السياسى . ولكن معظمهم يجيبون عليه سلباً ، فلا يطلقون اسم الثروة إلا على « الأشياء المادية » النافعة . وهذا رأى الأخير هو الصحيح . لأن الاقتصاد السياسى يقصر بحثه على



دراسة الأشياء المادية النافعة من حيث إنتاجها وتداولها واستهلاكها وتوزيعها .  
أما الخدمات التي يؤديها الناس بعضهم لبعض وأخلاق الإنسان وصفاته ومداركه ...  
وما إلى ذلك من الأمور المعنوية غير القابلة للتداول ، أى للانتقال من ملكية شخص  
إلى ملكية شخص آخر ، فليست من بحوث الاقتصاد السياسي في شيء . فالثروة  
التي قلنا إنها موضوع دراسته يجب أن يفهم مدلولها على هذا الأساس .  
ولهذا ينبغي أن نضيف إلى تعريف الثروة الذي وضعناه في صدر هذا الفصل قيداً  
جديداً للدلالة على أنها لا تطلق إلا على الأشياء المادية .

### (٣) المجهود L'Effort وعلاقته بالثروة

لا يدرس الاقتصاد السياسي إلا الأشياء النافعة التي يحتاج الحصول عليها إلى  
مجهود . أما الأشياء النافعة التي لا يحتاج الحصول عليها إلى مجهود كالهواء من حيث  
إنه مادة للتنفس وأشعة الشمس من حيث إنها مصدر الحرارة والضوء ... وما إليهما،  
فليست من موضوع الاقتصاد السياسي في شيء . على أن إطلاق اسم « الثروة » على  
مثل هذه الأشياء غير مسلم به من جمهور المشتغلين بهذا العلم .

حقاً إن كميات الهواء التي يحتاج الحصول عليها إلى مجهود يبذلها الإنسان في عمل  
آلات خاصة أو غيرها كهواء التنفس في المناجم وفي الغوامات وفي الكهانات  
الواقية من الغازات الخائقة ، وكالهواء المستخدم بآلات خاصة في توليد القوى  
المحركة ... ، لا يمارض أحد في اعتبارها ثروة بالمعنى العلمي لهذه الكلمة . ومثل ذلك  
يقال في أشعة الشمس .

لهذا ينبغي أن نضيف إلى تعريف الثروة السابق قيداً آخر للدلالة على أنها  
لا تطلق إلا على الأشياء التي يحتاج الحصول عليها إلى مجهود .



#### ٤ — القيمة La Valeur والفرق بينها وبين الثروة

إن الحكم على الشيء بأنه ثروة يختلف اختلافا جوهريا عن الحكم عليه بأنه ذو قيمة . ويظهر الفرق بينهما في نواح كثيرة نكتفي بأن نذكر منها ما يلي :

( أولا ) إن الحكم على الشيء بأنه ثروة يتضمن عقد نسبة بينه وبين الإنسان ؛ أما اعتباره ذا قيمة أو تقدير قيمته فيتضمن عقد نسبة وموازنة بينه وبين شيء آخر . فإذا قلت : « إن هذا الشيء ثروة » كان معنى ذلك أنه شيء مادي يرى الإنسان أنه صالح لأن يسد حاجة من حاجاته ، ويستطيع استخدامه في سد هذه الحاجة ، ويحتاج الحصول عليه إلى مجهود منه . فالعلاقات التي أراعيها في الحكم على الشيء بأنه ثروة هي علاقات تربط ذلك الشيء بالإنسان . أما إذا قلت : « إن هذا الشيء ذو قيمة » ، كان معنى ذلك أنه يساوي كذا من الأشياء الأخرى أو من النقود . فالعلاقات التي أراعيها في الحكم على الشيء بأنه ذو قيمة هي علاقات تربط ذلك الشيء بشيء آخر . فالحكم على الشيء بأنه ذو قيمة شبيه بالحكم عليه بأنه صغير أو كبير أو خفيف أو ثقيل ؛ لأن الحكم عليه بواحد من هذه الأوصاف يتطلب الموازنة بينه وبين شيء آخر .

فإن لم يكن في الكون إلا شيء واحد لا يمكن الحكم على قيمته ؛ كما أنه لا يمكن الحكم عليه بأنه صغير أو كبير أو خفيف أو ثقيل .

ولذلك عند ما نقول : « هذا الشيء له قيمة » ، لا تكون عبارتنا مفهومة اقتصادياً إلا إذا أضفنا إليها ما يفيد الموازنة بينه وبين شيء آخر ، بأن نقول : « إن له قيمة كذا من النقود » إذا كنا في أمة وحدة المبادلة فيها النقود ، أو « كذا متراً من النسيج القطنى أو كيلو جراماً من العاج أو من الملح . . . » ، إذا كنا في أمة

وحدة المبادلة فيها النسيج القطنى أو العاج أو الملح . . .

حقاً إننا نصف الشيء أحياناً بأنه قيم أو بأنه ذو قيمة كبيرة ولا تزيد على ذلك شيئاً . ولكننا نقصد من عبارات كهذه أنه يساوى كمية كبيرة من النقود ؛ فموازنته بغيره مفهومة وإن لم ينص عليها صراحة . كما أننا عند ما نقول إن الزئبق ثقيل جداً ، نقصد بذلك أن ثقله النوعى أعظم كثيراً من الثقل النوعى لبقية المعادن ؛ فموازنته بغيره مفهومة كذلك وإن لم ينص عليها .

ومن هذا يتبين أنه من المستحيل أن ترتفع قيم الأشياء كلها أو تنخفض فى آن واحد . لأن ارتفاع قيمة شيء عما كانت عليه يستلزم انخفاض قيمة شيء آخر والعكس بالعكس . فإن قيمة الشيء ، كما تقدم ، تقدر بالكمية التى يساويها من شيء آخر . فارتفاعها يستلزم زيادة هذه الكمية ، أى نقص قيمة الشيء الآخر ؛ وانخفاضها يستلزم نقص هذه الكمية ، أى ارتفاع قيمة الشيء الآخر . فلو فرضنا أن قنطار القطن يساوى فى وقت ما خمسة أرادب من القمح ، فإن ارتفاع قيمته لا يتصور إلا إذا ساوى أكثر من خمسة أرادب من القمح ، بأن ساوى ستة مثلاً ؛ وهذا معناه انخفاض قيمة القمح ، لأن الأردب منه بعد أن كانت قيمته خمس قنطار من القطن تصبح قيمته سدس قنطار فقط . وكذلك انخفاض قيمة القطن ، فإنه لا يتصور فى هذه الحالة إلا إذا ساوى القنطار كمية من القمح أقل من الكمية التى كان يساويها من قبل ، وهذا معناه ارتفاع قيمة القمح بالنسبة له .

ولما كانت النقود هى وحدة الاستبدال فى الأمم المتعدينة ترتب على ذلك أن ارتفاع قيمة شيء ما معناه انخفاض قيمة النقود بالنسبة له وبالعكس . فلو فرضنا أن قنطار القطن يساوى فى وقت ما جنهين ، فإن ارتفاع قيمته لا يتصور إلا إذا ساوى أكثر من جنهين ، بأن ساوى ثلاثة مثلاً ؛ وهذا معناه انخفاض قيمة النقود بالنسبة

لهذه السلعة ؛ لأن الجنيه بعد أن كانت قيمته نصف قنطار من القطن أصبحت قيمته ثلث قنطار فقط . وانخفاض قيمته كذلك لا يتصور في هذه الحالة إلا إذا ساوى أقل من جنيهين ، بأن ساوى جنيهاً واحداً مثلاً ؛ وهذا معناه ارتفاع قيمة النقود بالنسبة للقطن ، لأن الجنيه بعد أن كانت قيمته نصف قنطار من القطن أصبحت قيمته قنطاراً كاملاً .

ولذلك كان كل تغير في القيمة الذاتية للنقود ينجم عنه تغير عكسي في أثمان الأشياء الأخرى جميعها . فإذا انخفضت القيمة الذاتية للنقود لأمر تتعلق بوفرته أو كشف مناجم جديدة منها أو لأي سبب آخر ، نجم عن ذلك ارتفاع في أثمان الأشياء الأخرى جميعها بالنسبة نفسها التي انخفضت بها قيمة النقود . وإذا ارتفعت القيمة الذاتية للنقود لأمر تتعلق بندرتها أو نقاد ما في مناجمها أو لأي سبب آخر ، نجم عن ذلك انخفاض عام في أثمان الأشياء الأخرى جميعها بالنسبة نفسها التي ارتفعت بها قيمة النقود . فالنقود عندنا في تقدير القيمة بمثابة المتر في تقدير الأطوال . فإذا زاد طول المتر عشرة سنتيمترات مثلاً انخفضت أطوال الأشياء الأخرى كلها بهذه النسبة نفسها ؛ فما كان طوله أحد عشر متراً يصبح طوله عشرة أمتار فقط . وإذا نقص طول المتر عشرة سنتيمترات مثلاً زادت أطوال الأشياء الأخرى كلها بهذه النسبة نفسها ؛ فما كان طوله تسعة أمتار يصبح طوله عشرة أمتار كاملة . وبذلك يفسر القانون الاقتصادي الذي يقول : « كل تغير في القيمة الذاتية للنقود يؤدي إلى تغير عكسي في الثمن » ( والثن هو قيمة الشيء مقدرة بالنقود )<sup>(١)</sup> .

( ثانياً ) أن وفرة الشيء وكثرته تزيد من الثروة فيه ولكنها تنقص من قيمته والعكس وبالعكس .

---

(١) سدرس هذا الموضوع بتفصيل في الفقرة التاسعة من الفصل الثالث .

زيادة الثروة في شيء ما معناها وفرة هذا الشيء وكثرة كميته ؛ في حين أن ارتفاع قيمته ينجم غالباً عن قلة كميته عن ذى قبل .

فالسبب الذى يؤدي إلى زيادة الثروة يؤدي إلى انخفاض القيمة ؛ وما يؤدي إلى قلة الثروة ينجم عنه زيادة القيمة . فإذا كشف مثلاً في بلد ما منجم نحاس وصل بفضل المستخرج من النحاس إلى ضعف ما كان عليه من قبل ؛ فإن ثروة هذه البلاد في هذا المعدن تزداد إلى الضعف ، في حين أن قيمته لا بد أن تنخفض عن ذى قبل إذا ظلت العوامل الاقتصادية الأخرى على الحالة التي كانت عليها قبل هذه الزيادة .

وقد أدركت الأمم الإنسانية هذه الحقيقة الاقتصادية منذ عصور متقدمة . ففي جاوة وسومطرة كان تجار التوابل يلجئون إلى إتلاف جزء من المحصول إذا ظهر لهم وفرته حتى لا تنخفض قيمته أى إنهم كانوا يقللون من الثروة لزيادة القيمة . . . وهذا ما يفعله كثير من الأمم المتقدمة في العصور الحالية للمحافظة على قيم حاصلاتها : وما عهدنا ببعيد بإحراق البرازيل لكمية كبيرة من محصولها في البن عندما رأت وفرته وشعرت بالخطر الذى يهدد قيمته . وهذا ما تراعيه شركات الإنتاج الكبيرة المسماة كارتل Cartels وترست Trusts إذ تمجد لكل شركة من الشركات المساهمة المشرفة عليها كمية الأشياء التى لا يصح لها تجاوزها في الإنتاج . وهو ما تلجأ إليه كذلك الحكومة المصرية وحكومات الولايات المتحدة أحياناً إذ تمجد لزراعة القطن مساحة من أرضها لا يصح تعديها وتعاقب كل من يتجاوز هذا الحد .

ولو فرضنا أنه ، بفضل تقدم العلوم والمعارف والصناعات والمخترعات ، قد أصبحت كل الأشياء التى تعتبر ثروة وفيرة وفرة مياه البحار ورمل الجبال ، وأصبح في متناول كل إنسان الحصول على ما يشاء الحصول عليه منها ، ففي هذه الحالة تفقد كل الأشياء قيمتها ، بل تمحى كلمة القيمة من المعجمات ومن لغات التخاطب ؛ على حين



أن ثروة العالم الإنساني تكون عندئذ قد بلغت أقصى درجة يمكن أن تبلغها .  
ولهذين الفرقين وغيرهما من الأمور التي تختلف بها الثروة عن القيمة ، لم يكن  
لقيمة الشيء أى وزن فى الحكم عليه بأنه ثروة . فالشيء متى كان مادياً يحتاج  
الحصول عليه إلى مجهود ويرى الإنسان صلاحيته فى سد حاجة من حاجاته ويستطيع  
استخدامه فى سد هذه الحاجة ، يصدق عليه أنه ثروة مهما كانت قيمته <sup>(١)</sup> .

### ٥ — حاجات الإنسان وخواصها Les Besoins de l'Homme

غير أنه لا تزال فى تعريف الثروة نقطة تحتاج إلى شيء من الإيضاح : تلك هى  
حاجات الإنسان التى ظهر أنه لا يحصى من الرجوع إليها فى الحكم على الشيء  
بأنه ثروة . لذلك رأينا قبل أن ندع موضوع الثروة أن نقف هذه الفقرة على دراسة  
حاجات الإنسان وخواصها .

تطلق حاجات الإنسان على الأمور التى تتعلق بها رغبته، سواء أ كانت ضرورية  
لحياته وبقاء نوعه كحاجات المأكل والمشرب والملبس والسكن والدفاع عن النفس ،  
أم غير ضرورية لذلك كالحاجات المتعلقة بالثقافة والزينة والتدين والسياسة والجاه  
والسيطرة ... وما إلى ذلك . ويطلقون على الطائفة الأولى من هذه الحاجات اسم  
« الحاجات الطبيعية » ، وعلى الطائفة الثانية اسم « الحاجات الاجتماعية » .

هذا ، ولحاجات الإنسان عدة خصائص تعرف بها وتمتاز بكثير منها عن حاجات

---

(١) هنا ، وقد جرت عادة بعض المؤلفين . بمناسبة كلامهم . فى تعريف الاقتصاد السياسى ،  
عن القيمة والفرق بينها وبين الثروة ، أن يعرضوا لأسس القيمة ومقاييسها وما يتصل بذلك .  
ولكننا — رغبة فى وضع هذه المسائل وضعها الصحيح — آثرنا إرجاء الكلام عنها إلى أن يحين  
موضوع الاستبدال .

ماعداء من الكائنات الحية ويتصل بكل منها أمور ذات بال من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية . وأهم هذه الخصائص ما يلي :

( أولا ) أنها غير محصورة العدد ، أو غير قابلة للوقوف عند حد .

وهذه هي أهم خاصية تمتاز بها حاجات الإنسان عن حاجات ما عداه من الكائنات الحية . فحاجات النبات والحيوان لم تكد تزيد أو تتغير منذ عصور سحيقة؛ بينما يطرد ازدياد حاجات الإنسان كلما تقدم به الزمن ورسخت قدمه في الحضارة .

ففي العصور الإنسانية الأولى كانت حاجات الإنسان ساذجة محدودة ، يكتفى في إشباعها بما تجود به الطبيعة عليه ، ولا يبتذل في سبيل سدها إلا قسطا يسيرا من المجهود . فقد كان يكفيه في مأكله ثمرة يقتطفها أو شريحة فريسة يصيدها ، وفي مشربه حسوة من بئر أو جرعة من غدير، وفي ملبسه جلد حيوان يستر به أو ورق شجر يخصفه عليه، وفي مسكنه مغارة ينحتها من الأرض ويأوى إليها إذا جن الليل، وفي دفاعه عن نفسه أسنانه ويده أو غصن شجر أو حجر يتقى به عاديات الحيوان . . . ولكنه لم يكد يسير في سبل الحضارة ، حتى أخذت حاجاته تكثر وتتشعب ، ويتسع نطاقها، وتظهر منها في كل مرحلة طوائف كانت مجهولة له في المرحلة السابقة : فإذا بها الآن تجل عن الحصر ، وإذا بالطبيعة على قدرتها تظهر عاجزة عن سدها ، وإذا بالأرض على سمعتها لا تكفيه فيطمح إلى طبقات الجو ، وإذا بالمجهود التي تتطلبها الحصول عليها تستنفد كل ما لديه من قوى الجسم والعقل . فقد أصبح يحتاج في أطعمته وحدها لآلاف مؤلفة من أنواع الحيوان والنبات والجماد ، ولأضفاف هذا العدد من الأدوات التي يستخدمها في إعدادها وجعلها سالحة للغذاء ، ولطائفة كبيرة من الماعون والآنية التي يستعين بها في تناولها ، ولكثير من الأثاث المتصل بمائدته وزخرفها . فإذا تأملت فيما تشتمل عليه مائدة أسرة من الأسرات الفقيرة - فضلا عن

الغنية - رأيت من صنوف الأغذية وما يتصل بها ما يمثل جهود آلاف مؤلفة من الخلق وتناج مئات من ممالك العالم . - ومثل ذلك يقال في الشرب والمليس والسكن وحاجات الدفاع عن النفس الفردى منها والجمعى .

ولم يقتصر الأمر على هذه « الحاجات الطبيعية » ، أى الضرورية لحفظ الإنسان وبقاء نوعه من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ووسائل دفاع عن النفس ، بل زودته المدنية بنوع آخر أكثر عدداً وأوسع نطاقاً يطلق عليه اسم « الحاجات الاجتماعية » ؛ وذلك لحاجاته المتعلقة بالثقافة والزينة والتدين والسياسة والجاه والسيطرة على غيره وتكوين الأسرة والتربية والفنون الجميلة . . . . . وهلم جرا .

فما أشبه الإنسانية بالطفل لا يشعر فى مبدأ حياته إلا بالقليل من الرغبات ، ثم تتسع دائرة حاجاته كلما تقدمت به السن . وما المدنية فى الحقيقة إلا تعدد مطالب الإنسان وكثرة حاجاته ؛ ولا تتمدين أمة إلا بزيادة حاجاتها وتنقيد طرق معيشتها .

( ثانياً ) أن كل حاجة منها يكفى لإشباعها مقدار محدود من الأمور المادية أو المعنوية . فتقل الرغبة فى الشيء كلما حصل الإنسان على جزء من هذا المقدار حتى يصل إلى آخره ، فتسد حاجته منه وتنعدم رغبته فيه . فإن تزايد فى الحصول عليه بعد ذلك تحولت الرغبة إلى ألم .

فحاجة الإنسان إلى الشرب مثلا يكفى لإشباعها مقدار محدود من الماء ، كلما شرب الإنسان كمية منه قلت رغبته حتى يصل إلى آخره فتسد حاجته وتنعدم الرغبة . فإن تزايد فى الشرب بعد ذلك أخذت رغبته فى الماء تتحول إلى ألم ربما أفضى إلى الموت . وقد كانوا فى المصور الوسطى يعذبون المجرمين بصب كميات كبيرة من المياه

(٧)

في أفواههم: فيزهقون الأرواح بما هو مصدر الحياة . - وكذلك حاجة الإنسان للغذاء : فإنه يكفي في إشباعها كمية محدودة من الأغذية ؛ فإذا تناولها الشخص انعدمت رغبته في الطعام ؛ فإن تَمَادى في الأكل أخذت رغبته تتحول إلى ألم . - وقس على ذلك بقية حاجات الإنسان .

وليست هذه الخاصة صحيحة في الحاجات الطبيعية فحسب ، أى في الحاجات اللازمة لبقاء الإنسان كالأكل والشرب وما إليهما ، بل تصدق كذلك على ما سميناه بالحاجات الاجتماعية . غير أن المقدار الذى يكفي لسد حاجة من الحاجات الطبيعية يمكن تقديره بضبط وإحكام ؛ فى حين أن المقدار الذى يكفي لسد حاجة من الحاجات الاجتماعية مرن لا يقف عند حد مضبوط دقيق . فكمية الملابس مثلا التى تسد حاجة سيدة فى زينتها لا يمكن تقديرها بشكل دقيق كما يمكن تقدير كمية الماء التى تكفى لسد ظمئها . ولكن ليس من شك فى أن لكل حاجة من هذه الحاجات الاجتماعية - مهما كانت مرنة فى سدها - درجة إشباع متى بلغها الإنسان أخذت رغبته فى الأشياء تقل تدريجياً حتى تنعدم ثم تنقلب إلى ألم .

حقاً إن رغبة الإنسان فى النقود لا يمكن أن تقف عند حد ولا يكفي لإشباعها أى مقدار منها مهما عظمت كميته . ولكن سبب هذا راجع إلى أن النقود لا يرغب فيها الإنسان لذاتها ؛ وإنما يرغب فيها لأنها وسيلة لسد حاجاته ، ولأنها الوسيلة الفذة فى الأمم المتحضرة لسد الحاجات . ولما كانت حاجات الإنسان غير محصورة العدد وغير قابلة للوقوف عند حد كما تقدم فى الخاصة الأولى ، كان لزاماً ألا تنتهى أبداً رغبة الإنسان فى الوسيلة التى تسدها جميعاً . هذا إلى أننا إذا أنعمنا النظر تبين لنا أن حاجة الإنسان إلى النقود نفسها حداً تأخذ بعده الرغبة فى التناقص ( وإن كان لا يتصور انعدامها أو تحولها إلى ألم فى العاديين من الناس ) . فالسرور الذى يحدته



لصاحب الملايين ربحه لبلغ من المال ليس شيئاً مذكوراً إذا قيس بالسرور الذي يحدته  
لفقير معدم ربحه لمثل هذا المبلغ .

( ثالثاً ) أن الحاجة ، مهما ضعفت سيطرتها على النفس وقلت الرغبة فيما يسدها أو  
اندمت عقب إشباعها ، لا تزول زوالاً تاماً ، بل تتجدد سيطرتها على النفس وتتجدد  
الرغبة فيما يشبعها بتجدد الحالة التي ظهرت فيها ، ويكثر هذا التجدد كلما كانت وسائل  
الإشباع ممكنة ميسورة . وإذا تكرّر الإشباع عدة مرات بشكل واحد وفي ظروف  
متجانسة تحولت هذه الرغبة إلى عادة ثابتة يصعب على الإنسان مقاومتها ويصعب  
عليه التخلص منها ؛ وإذا حاول ذلك تعرض لأضرار جسمية أو لآلام نفسية أو  
لكليهما معاً .

فرغبة الإنسان في شرب القهوة بعد الأكل مثلاً يكفى لإشباعها كما تقدم في  
الخاصة الثانية مقدار محدود منها تسد الحاجة بعد الحصول عليه . غير أن هذه الرغبة  
لا تزول ، بل تتجدد عقب الأكلة الثانية وهكذا . ويكثر هذا التجدد وتقوى  
الرغبة في كل مرة منه كلما كان الحصول على القهوة ميسوراً ؛ وإذا تكرّر إشباع هذه  
الرغبة بشكل واحد وفي ظروف متجانسة لا يلبث تناول القهوة بعد الأكل أن  
يتحول إلى عادة ثابتة لا يمكن التخلص منها بدون أن يتعرض الشخص لأضرار  
جسمية أو نفسية . - وقس على هذا المثال كل حاجات الإنسان طبيعياً واجتماعياً .  
ولهذه الخاصة يلقي أصحاب المصانع وأولو الأمر في الحكومة مقاومة كبيرة  
من جانب عمالهم وموظفيهم كلما حاولوا تخفيض أجورهم ومرتباتهم . وذلك أنهم قد  
ألفوا حاجات معينة وزعوا عليها دخلهم ، وأخذوا يكررون إشباعها بأشكال  
متجانسة حتى صارت عادات ثابتة ليسهم . فإتقاص مرتباتهم يضطرهم إلى التخلص

من بعض هذه الحاجات التي تحولت بتكرار إشباعها إلى عادات . وقد علمت أن هذا يعرضهم للعنت والضرار .

وإذا أضفت إلى ما قلناه أن كثيراً من العادات المكتسبة لا تلبث أن تستقر في الإنسان وتشكل جسمه ومجموعه العصبي تشكيلاً خاصاً يجعلها قابلة للانتقال بطريق الوراثة من الأصول إلى الفروع<sup>(١)</sup>، تبين لك أهمية هذه الخاصة في عالم الاقتصاد وآثارها في تقدير مستويات المعيشة لمختلف الطبقات وفي ثبات هذه المستويات ودوامها على كرم المصور .

هذا ، ويستنبط من نص هذه الخاصة أنه إذا كانت وسائل الإشباع غير ميسورة للشخص قل تجدد رغبته حتى تنعدم ؛ لأن الشعور باستحالة وسائل الإشباع أو بصعوبة الحصول عليها كفيل بتهدة الرغبة تدريجياً حتى ينعدم تجددتها .

ولذا كان أقرب طريق للقضاء على العادات القبيحة هو القضاء على وسائل إشباعها . فإذا أردنا أن نقضي على عادة شرب الخمر مثلاً كان أيسر سبيل لذلك أن نمنع استيرادها من الخارج ونحظر صنعها في البلاد . وهذا هو ما لجأت إليه حكومات الولايات المتحدة عندما حظرت على الشعب شرب الخمر ، وما تلجأ إليه الآن كل الدول المتقدمة في محاربة المخدرات . غير أن هذه الوسيلة كثيراً ما تخفق في تحقيق الغرض المقصود منها ، وكثيراً ما يترتب عليها نتائج ضارة من النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية .

ولا يظهر أثر هذه الوسيلة إلا في « الحاجات الاجتماعية » . أما « الحاجات الطبيعية » فلا يقل تجدد الرغبة في سدها إذا تعذرت وسائل إشباعها أو استحالت . فالإنسان إذا احتاج للغذاء وأعيته وسائل الحصول عليه ، لا تضعف لذلك رغبته فيه ، بل تظل ملحة حتى يفارق الحياة إذا تقطعت به الأسباب ولم يجد ما يسد رمقه .

---

(١) انظر كتابنا في « الوراثة والبيئة » صفحات ٤٢ - ٤٨ .

(رابعاً) حاجات الإنسان يحل بعضها محل بعض ويطرد بعضها بعضاً .

فمن اعتاد الاختلاف إلى المسارح مثلاً في أوقات فراغه قد يعرض له ما يرغبه في الاختلاف إلى قاعات المحاضرات أو إلى دور الكتب في الأوقات نفسها التي كان يقضيها بالمسارح ، ويتكرر منه ذلك ، فلا تلبث حاجته إلى سماع المحاضرات أو إلى البحث في دور الكتب أن تحل محل حاجته القديمة إلى شهود التمثيل وتطرد عنها ، أو على الأقل تجردها من كل سيطرة على نفسه . ومن اعتاد ارتياد البحيرات والمستنقعات لصيد الطيور قد يعرض له ما يرغبه في المزف على الآلات الموسيقية في الأوقات نفسها التي كان يقضيها في الصيد ، فلا تلبث حاجته إلى المزف أن تحل محل حاجته إلى الصيد وتطرد عنها ، أو على الأقل تجردها من سيطرتها على نفسه . - وقس على ذلك كل ما للإنسان من « حاجات اجتماعية » .

نقول : « حاجات اجتماعية » ؛ لأن الحاجات التي سميناها « بالحاجات الطبيعية » لا يصدق هذا عليها . فحاجة الإنسان للغذاء مثلاً لا يمكن أن تحل محلها أية حاجة أخرى .

( خامساً ) وسائل إشباع الحاجة وطرقه يحل بعضها محل بعض كذلك ويطرد بعضها بعضاً .

فمن اعتاد تناول القهوة بعد الطعام مثلاً قد يتناول بدلها منها آخر كالشاي ويتكرر منه ذلك فتحل رغبته في تناول الشاي بعد الطعام محل رغبته في تناول القهوة وتطرد عنها . والفرنسي الذي يروى ظمأه بالتيبذ قد يشرب بدله الماء القراح ويتكرر منه ذلك فتحل حاجته إلى شرب الماء محل حاجته إلى شرب التيبذ وتطرد عنها . ومن اعتاد شغل أوقات فراغه بقراءة الروايات مثلاً قد يقرأ بدلها المجلات العلمية أو الصحف السياسية ويتكرر منه ذلك فتحل رغبته في قراءة المجلات والصحف محل رغبته في قراءة

الروايات . ومن اعتاد ركوب الجياد في زهه وأسفاره قد يركب بدلها السيارات أو الدراجات فتحل حاجته إلى استخدام إحداها في زهه وأسفاره محل حاجته إلى استخدام الخيول ... وقس على تلك الأمثلة جميع الوسائل التي تسد بها حاجات الإنسان لافرق في ذلك بين الطبيعي منها والاجتماعي .

والفرق بين هذه الخاصة والخاصة السابقة يتضح بالتأمل في الأمثلة التي أوردناها لكل منهما . ففي أمثلة الخاصة السابقة نرى أن الحاجة محل محل حاجة أخرى وتطردها؛ في حين أننا لا نرى في أمثلة هذه الخاصة إلا وسيلة من وسائل إشباع الحاجة محل محل وسيلة أخرى كانت تستخدم في سد الحاجة نفسها .

وهاتان الخاصتان تخففان كثيراً من حدة الخاصة الثالثة وتلطفان من عنفها وقساوتها . ولذلك كانتا جليلتي النفع لطوائف المستهلكين من الناحية الاقتصادية . فتراهم إذا شق عليهم سد حاجة اعتادوها أحلوا محلها حاجة أخرى سهلة الإشباع يسيرة التكاليف ، فلا تلبث أن تنسيهم الحاجة الأولى ؛ وإذا عز عليهم سد حاجة بوسيلة خاصة اعتادوها أحلوا محلها وسيلة أخرى في متناول أيديهم ، فلا تلبث رغبتهم في الوسيلة الجديدة أن تمحو رغبتهم في الوسيلة القديمة . فقد يلجأ الإنسان إلى شرب القهوة أو محلول الحلبة بدل الشاي إذا غلا ثمنه وعز وجوده . والمدخن قد يمتاض عن التدخين بامتصاص الحلوى إذا اضطرتة الحال . ومرتاد المسارح قد يستبدل بها زيارة أقربائه أو مسامرة أهله إذا رأى ذلك خيراً له أو أعوزته النقود ... وهم جرا . وعلى هاتين الخاصتين يعتمد الربون أيما اعتاد في تهذيب النشء وتقويم أخلاقه . فتراهم مثلاً يغيرون مجرى غرائز الأطفال ويحوّلون طرق إشباعها كلما آنسوا منها خروجاً عن الجادة . فإذا آنسوا من الطفل ميلاً شديداً إلى المقاتلة مثلاً ، ورأوا أن هذه الغريزة قد أخذت تتجه اتجاهاً سيئاً الأثر في أخلاقه ، عملوا على تغيير مجراها



من مقاتلة إخوانه والبطش بصغار زملائه إلى لعب الكرة أو تسلق القمم أو حل المسائل الرياضية . . . وما إلى ذلك من الأمور التي يسودها عنصر التغلب على صعوبات معنوية والتي من شأنها أن تشبع غريزة المقاتلة من طريق مشروع . وهذا ما يسميه علماء النفس « بتعلية الغريزة » ؛ ولا يرى في مثله الاقتصاديون أكثر من ارتفاع بإحدى الخاصتين اللتين نحن بصدد الكلام عنهما . فهو عبارة عن إحلال وسيلة إشباع لحاجة محل وسيلة أخرى للحاجة نفسها . - ومن ذلك يتبين لك أنه لولا وجود هاتين الخاصتين في حاجات الإنسان لضاعت سبل الإصلاح أمام المرين .

وإلى هاتين الخاصتين يلجأ كذلك كثير من المصلحين الذين يسمون في القضاء على الأمراض الاجتماعية وتطهير الشعب أو بعض طبقاته من العادات الضارة . فتراهم يعملون على أن يحلوا محل الحاجات الدنيئة الرغبة في حاجات نبيلة . فإذا انتشر بين طبقات العمال مثلاً مرض اجتماعي كالقامرة أو إدمان الخمر ، نرى المصلحين يختارون غالباً للقضاء عليه طريقة « الإحلال » . وذلك بأن ينشئوا لهذه الطبقات متديبات يتاح لهم فيها التمتع بلذات بريئة شريفة ( موسيقى ، خيالة ، تمثيل ... الخ ) تعلو من شئونهم وتهذب من عواطفهم ؛ أو بأن ينشئوا لهم قاعات للمحاضرات العلمية والاجتماعية ويرغبوهم في الاختلاف إليها بشتى الوسائل ؛ أو بأن يطلبوا إلى الحكومة أن تلتقى على كاهل العمال بعض تبعات سياسية تعودهم الاشتراك في شئون البلاد ويشغلهم الاهتمام بها عن ارتياد دور المقامرة وحانات الخمر .

وإلى هذه الطريقة يلجأ كذلك كثير من المستعمرين إذا آنسوا من الأمم الخاضعة اتجاهاتها نحو المطالبة بحقوقها ورغبة في التحرر من نير الاستعباد أو طموحاً إلى الرقي . فتراهم يشغلونها بحاجات أخرى حقيقية تستحوذ على نفوس أهلها وتنسيهم مطالبهم وتحل محل رغباتهم الأولى .

(سادساً) حاجات الإنسان تتآلف ويرتبط بعضها ببعض ويكمل بعضها بعضاً ، فيتكون منها مجموعات تشتمل كل مجموعة منها على عدد كبير من الحاجات المترابطة المتماصة التي لا يمكن أن تشبع حاجة منها إشباعاً كاملاً إلا إذا أشبعت جميع الحاجات المتصلة بها .

فحاجة الإنسان إلى الغذاء مثلاً قد اتصلت بحاجته إلى الجلوس على كرسي في أثناء تناوله ، وإلى مائدة تصف عليها أصنافه ، وإلى استخدام آنية خاصة ومُدى وملاعق ... ، وإلى أن يشترك معه في المائدة أفراد أسرته أو أصدقاؤه ، وإلى الحديث معهم ، وإلى التدخين أو شرب القهوة بعد الفراغ ... وهلم جرا . وقد تتصل بحاجات أخرى أجنبية عن الغذاء والمائدة كسماع الموسيقى أو رؤية أزهار جميلة في أثناء الطعام وما إلى ذلك . فإذا لم تشبع كل هذه الحاجات شعر الشخص أن حاجته الأصلية إلى الغذاء لم تسد ولم تنل حظها الكامل ، وإن كان قد تناول من الطعام والشراب الكميات والأصناف نفسها التي اعتاد أن يتناولها . - وقس على ذلك كل حاجات الإنسان سواء في ذلك الطبيعي منها والاجتماعي .

## ٦ - ثروة الأمة وأنواعها

لكل أمة نصيب من الثروات العالمية ينسب إليها ويعتبر ملكاً لها دون غيرها . وتتكون ثروة كل أمة من جميع ما يحتوي عليه قطرها من الأشياء التي يصدق عليها تعريف الثروة السابق والتي لا ينازعها فيها منازع من الأمم الأخرى . وتنقسم هذه الأشياء باعتبار ملاكها المباشرين إلى ثلاثة أقسام :

(١) ثروات الأفراد : وثروة كل فرد هو مقدار ما يملكه من الأشياء الثابتة أو المنقولة التي يصدق عليها تعريف الثروة السابق .

هذا ، وثروة الأفراد جزء هام من ثروة الأمة التي ينتسبون إليها ؛ لأن الأشياء التي يمتلكونها يعود نفعها بشكل غير مباشر إلى مجموع أمتهم وبشكل مباشر إلى أشخاصهم وهم جزء من الأمة .

(٢) ثروات الجماعات : وهي الثروات التي يملكها أشخاص معنويون كالجمعيات الخيرية والأحزاب السياسية والأكاديميات والغرف التجارية والكنائس . فإن هذا النوع من الثروات لا يملكه أفراد بعينهم ، وإنما يملكه أشخاص معنويون ، *Personnes Juridiques, Personnes morales* . أي هيئات لها وجود شرعي وإن لم يكن لها وجود حسي . فثروة « الجمعية الخيرية الإسلامية » بمصر مثلا ليست ملكا لأفراد معينين بل لتلك الهيئة المعنوية التي يطلق عليها هذا الاسم .

وغنى عن البيان أن ثروات الجماعات جزء كبير من ثروة الأمة التي تنسب إليها؛ فإن نفع هذه الثروات عائد لاحالة إلى الأمة نفسها .

هذا ، وقد ذهب كثير من مؤرخي القوانين إلى أن الثروات الجمعية أو ملكية الجماعات *Propriétés collectives* سابقة في تاريخ ظهورها للثروات الفردية. فالمقار مثلا كان عند معظم الأمم في العصور القديمة ملكا للمشار أو للقبائل لا للأفراد : فكان المالك الحقيقي للعقار هو ذلك الشخص المعنوي المسمى بالمشيرة أو القبيلة لا الأفراد الذين تتألف منهم . ولذلك أباح القانون الروماني القديم ( شريعة الألواح الاثني عشر *Loi des Douze Tables* ) للدائن أن يحجز على مدينه أى على جسمه وما يتصل به *Système des voies d'exécution sur la personne* ويسترقه أو يبيعه أو يقتله إذا لم يوف بدينه ، ولم يسمح له الحجز على أمواله ؛ لأن المشار وحدها هي التي كانت مالكة للأموال ، أما الأفراد فلم يكونوا يملكون إلا أجسامهم وما يتصل

بها اتصالاً مباشراً<sup>(١)</sup> ، - والتوراة تنبئنا أن الأراضي التي احتلها العبريون بعد خروجهم من التيه قسمت بين قبائلهم لابين أفرادهم<sup>(٢)</sup> .

وذهب بعضهم إلى تقيض هذا الرأي ، فقرر أن الملكيات الفردية سابقة في ظهورها للملكيات الجمعية ؛ مستدلاً على ذلك بأن أول ملكية ظهرت في العالم الإنساني هي ملكية الفرد للملابسه وأدوات زينته وحليته وأسلحته . . . ثم ملكيته لزوجته وأرقائه وأولاده ؛ وبأن الملكيات الجمعية للعقار لا ينبئنا التاريخ بظهورها إلا في عصور لاحقة للعصور التي كان يملك فيها الأفراد الأشياء السابق ذكرها .

والذي أميل إليه وتؤيده بحوث علم الاجتماع أنه لم يخل عصر من عصور الإنسانية من هذين النوعين من الملكية . وكل ما هنالك أن بعض الأشياء اقتصرت ملكيتها على الأفراد وظلت كذلك إلى يومنا هذا ( ملابس الإنسان مثلاً ) ؛ وبعضها اقتصرت ملكيتها على الجماعات وظلت كذلك إلى عصرنا الحاضر فلم تكن يوماً ما ملكاً للأفراد ( الطرق العمومية مثلاً ) ؛ وقسم منها تناوبته الملكية الفردية والملكية الجمعية مع أسبقية الأولى للثانية ( المساكن مثلاً ) ؛ وقسم آخر تناوبته مع أسبقية الثانية للأولى ( الأراضي الزراعية مثلاً ) .

(٣) ثروات الحكومات : وهي في الحقيقة نوع من ثروات الجماعات ، لأن الحكومة ليست إلا شخصاً معنوياً . وتشمل ثروة الحكومة كل ما تملكه باعتبارها حكومة للبلاد من الأموال الثابتة أو المنقولة .

وأموالها هذه تنقسم من حيث قابليتها للمبادلة إلى قسمين :

---

(١) انظر مؤلتي: Contribution à une Théorie sociologique de l'Esclavage

صفحات ٨٠ - ٨٣ ، ١٩٥ - ٢٠٢ .

(٢) انظر مثلاً « سفر العدد » آيات ١٣ - ١٦ من الجزء الرابع والثلاثين .



( أ. ) أموال قابلة للمبادلة ؛ وهي ما تملكه من الأراضي والناجم والغابات والمصايد ... وما إلى ذلك .

( ب ) أموال غير قابلة للمبادلة ؛ وتعرف بأموال المنافع العامة كالطرق العمومية والمتنزهات والفنارات والآثار القديمة ... وهلم جرا .

## ثانيا - مسائل الاقتصاد السياسى

ذكرنا فى صدر هذا الفصل أن بحوث الاقتصاد السياسى ترى إلى دراسة الثروة دراسة علمية من نواحي إنتاجها وتداولها وتوزيعها واستهلاكها ؛ وأن التعريف بهذا العلم يتوقف إذن على التعريف بثلاثة أمور : أحدها الثروة التى هى موضوع هذا العلم ؛ وثانيها مدلول كل من الإنتاج والتداول والتوزيع والاستهلاك ؛ وهى مسائل هذا العلم أو النواحي التى يتجه إليها فى دراسته للثروة ؛ وثالثها الدراسة العلمية وخصائصها ، وهو منهج هذا العلم أو الطريقة التى يسلكها فى علاجه لمسائله<sup>(١)</sup> .

وقد درسنا فى الفقرات السابقة النقطة الأولى وهى الثروة<sup>(٢)</sup> ، وسنأخذ الآن فى توضيح النقطة الثانية، وهى مدلول كل من الإنتاج والتداول والتوزيع والاستهلاك.

\*\*\*

١ - يطلق الإنتاج على كل عملية يترتب عليها إنشاء منفعة اقتصادية فى ثروة ما . فيصدق على أمور كثيرة : منها استخلاص الثروة من موطنها الأصلى حيث لا تصلح لسد الحاجة إلى حيث تصبح صالحة للاستخدام ؛ ومنها العمل على جعلها صالحة لسد الحاجة فى زمن مستقبل ؛ ومنها إخضاعها لمؤثرات خاصة تجعلها

---

(١) انظر صفحة ٥ .

(٢) انظر صفحات ٥ - ٢٧ .

محقة لنفع لم تكن لتقوى على تحقيقه وهي في حالتها الأولى ؛ ومنها تحويلها من صورة إلى صورة أخرى تصبح بفضلها صالحة لاستعمال لم تكن صالحة له من قبل ؛ ومنها التأليف بين أنواعها بطريقة تزيد من كفاءتها أو تمكنها من إخراج ثروة جديدة أو تجعلها صالحة لأن تسد حاجة لا تستطيع سدها متفرقة . وسنعرض في فاتحة الفصل الثاني من هذا الكتاب لتوضيح هذه الأمور وضرب الأمثلة لها .

٢ - والاستبدال هو انتقال ملكية الثروة من يد إلى يد عن طريق البيع الناجز أو بيع النسيئة<sup>(١)</sup> . وهو يؤدي إلى الغاية نفسها التي يؤدي إليها الإنتاج ، وهي إنشاء منفعة اقتصادية جديدة لم تكن موجودة من قبل . - وذلك أنه بفضل عملية الاستبدال تنتقل الثروة الزائدة عن حاجة صاحبها من يده إلى يد شخص آخر هو في حاجة إليها . وبذلك تتوافر فيها خواص المنفعة التي كانت مجردة منها ، أي تصبح نافعة بعد أن كانت معطلة وخالية من النفع .

ولذلك يذهب بعضهم إلى أن الاستبدال ظاهرة من ظواهر الإنتاج<sup>(٢)</sup> . ولكن المحدثين من علماء الاقتصاد السياسي يفرقون بين الموضوعين ، ووجهتهم في ذلك أنه على الرغم من اتفاقهما في أن كلا منهما ينشئ منفعة جديدة لم تكن موجودة من قبل ، فإن بينهما فرقا جوهريا : وهو أن الإنتاج ينشئ هذه المنفعة عن طريق عمليات جسمية وعقلية تجري على الشيء ؛ أما التداول فينشئها عن طريق عقد شرعي ( عقد المبادلة ) ينقل ملكيتها من يد إلى يد . ومن ثم ينبغي أن يزداد على تعريف الإنتاج السابق ذكره<sup>(٣)</sup> قيد يجعله غير شامل لعمليات الاستبدال .

---

(١) البيع الناجز هو ما يقبض فيه كل من العوضين ، وبيع النسيئة أو الائتمان Cr dit هو ما يؤخر فيه تسليم أحد العوضين إلى أجل ما . - هذا وانتقال ملكية الثروة عن طريق آخر غير هذين الطريقين كانقالتها عن طريق الهبة أو الميراث لا يسمى استبدالاً .

(٢) وهذا هو رأي جان باتيست ساي كما سيأتي بيان ذلك في الفقرة التاسعة من هذا الفصل عند الكلام على تاريخ الاقتصاد السياسي .

(٣) انظر السطر الرابع قبل الأخير من الصفحة السابقة .

وهذا الموضوع هو أهم موضوعات الاقتصاد السياسي ؛ فإن استبدال الثروات قد أصبح المحور الذي تدور عليه الحياة الاقتصادية في العصر الحاضر ؛ فأهم شئوننا الاقتصادية قائمة على عمليات البيع والشراء والائتمان ، أى على استبدال الثروات بعضها ببعض .

٣ - والتوزيع هو تقسيم الثروات بين الأمم والأفراد ، وذلك أن لكل أمة نصيبا من الثروات العالمية ينسب لها ويعتبر ملكا خالصا لها من دون غيرها ، ولكل فرد من أفراد الأمة نصيبا من ثروتها لا ينازعه فيه منازع ، والثروات المستحدثة توزع على الأمم والأفراد وفقا لنظم خاصة .

ومن الواضح أن التوزيع بهذا المعنى ظاهرة اقتصادية هامة . ولذلك وقف عليه علماء الاقتصاد السياسي قسطا كبيرا من جهودهم العلمية وجملوه موضوعا أساسيا من موضوعات علمهم .

غير أن علماء الاقتصاد السياسي يدرسون التوزيع من وجهة نظر تختلف كل الاختلاف عن وجهة نظر الاشتراكيين . فبينما يعنى الاشتراكيون ببيان ما عليه النظام التوزيعي الحاضر من ظلم وإجحاف ، وبالبحث عن الوسائل التي يستعان بها على تقويضه ، وبالتفكير في النظم التي ينبغي إحلالها محله؛ ترى أن علماء الاقتصاد السياسي يدرسونه دراسة وصفية تحليلية على الحالة التي هو عليها أو التي كان عليها ، فيعنون بشرح عناصره والأسس القائم عليها والعلاقات التي تربط مظاهره بعضها ببعض وتربطها بما عداها والقوانين الخاضع لها . فالاشتراكيون يدرسونه لبيان ما ينبغي أن يكون؛ أما علماء الاقتصاد السياسي فيدرسونه لشرحه وتوضيحه أى لبيان ماهو كائن بصدد<sup>(١)</sup> .

---

(١) سيأتى الكلام على هذا الموضوع بالتفصيل في الفقرتين الأولى والثانية من القسم الثالث من هذا الفصل ، وهما الخاصتان بأغراض الاقتصاد السياسي وفروع البحوث الاقتصادية .

٤ - والاستهلاك هو الانتفاع بالثروة بشكل مباشر في سد حاجة من حاجات الإنسان ؛ سواء أفنيت الثروة بهذا الانتفاع كما في استهلاك الخبز بأكله والفحم بإحراقه للتدفئة ، أم ظلت قائمة بعده كما في استهلاك المنزل بسكنائه والحلة بلبسها والداية بركوبها والكرسى بالجلوس عليه والحديقة بالتنزه فيها والصور الجميلة بالنظر إليها ... وهلم جرا .

والاستهلاك هو الفرض الأخير الذي تنتهي إليه عمليات الإنتاج والتداول والتوزيع . ولذلك رأى المحدثون من علماء الاقتصاد السياسي دراسته وعدوه موضوعاً أساسياً من موضوعات علمهم .

ويسلك علماء الاقتصاد السياسي في دراسته المسلك نفسه الذي يسلكونه في دراسة غيره من الموضوعات . فلا يدرسونه من ناحيته الخلقية وما ينبغي أن يكون عليه ؛ وإنما يدرسونه من ناحيته الاقتصادية وليبيان ما هو كائن بصدده .

حقاً إنهم كثيراً ما يتناولون في هذا الموضوع وفي الموضوعات الثلاثة الأولى بعض بحوث خلقية أو عملية أو تطبيقية . ولكنهم إذ ذاك يخرجون عن موضوعات علمهم إلى موضوعات بحوث أخرى رغبة في تكملة الموضوع أو الربط بين المسائل أو الإشارة إلى طرق تطبيقها <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وغنى عن البيان أن كل قسم من هذه الأقسام الأربعة متصل بما عداه اتصالاً وثيقاً . فظواهر الاستبدال مثلاً تكمل ظواهر الإنتاج وتؤثر فيها وتتأثر باتجاهاتها : فلا أثر للإنتاج في الحياة الاقتصادية بدون عمليات الاستبدال ؛ وحالة التداول تؤثر في سير الإنتاج فتعوقه أو تستحثه . ونظم الإنتاج وكمياته تؤثر من جهتها في حالة

(١) انظر الفقرتين المشار إليهما في التعليق الدون في الصفحة السابقة .



التداول وأساليبه . وقس على ذلك ماين الأقسام الأربعة السابقة من التدخل والارتباط .

فلسنا في الواقع بصدد أقسام متميزة واضحة الحدود ، بل بصدد طوائف متداخل بعضها في بعض ومكمل بعضها لبعض ومتوقف كل منها على ماعداه .

ولم يلجأ القدامى من علماء الاقتصاد السياسى إلى تقسيمها على النحو السابق إلا لتسهيل الدراسة ورجع الظواهر الى أصول عامة .

\*\*\*

ولذلك أخذ كثير من المحدثين يعدلون عن هذا التقسيم الصناعى ، ويسلكون في دراستهم طرقا أخرى أكثر اتفاقاً مع حقائق الأمور . فترى فريقاً منهم مثلاً يتناول الحالات الاقتصادية فيدرس كل حالة منها دراسة شاملة تستوعب جميع وجوها وعناصرها ؛ فيمزج بذلك بين ظواهر الإنتاج والاستبدال والتوزيع والاستهلاك في كل موضوع يمالجه .

ولكننا - على الرغم من وجهة نظرهم - قد آثرنا السير على طريقة القدامى ، لسهولة على المبتدئين الذين ألف من أجلمهم هذا الكتاب .

فستقف على كل من الإنتاج والاستبدال والتوزيع والاستهلاك بحوثاً مستقلة ، غير مغفلين في كل قسم منها الإشارة إلى مختلف العلاقات التى تربطه بما عداه .

## ثالثاً - منهج الاقتصاد السياسى

ذكرنا في صدر هذا الفصل أن بحوث الاقتصاد السياسى ترمى إلى دراسة الثروة دراسة علمية من نواحي إنتاجها وتداولها وتوزيعها واستهلاكها ؛ وأن التعريف بهذا العلم يتوقف إذن على التعريف بثلاثة أمور : أحدها الثروة التى هى موضوع هذا

العلم ، وثانيها مدلول كل من الإنتاج والتداول والتوزيع والاستهلاك وهي مسائل هذا العلم ؛ وثالثها الدراسة العلمية وخصائصها وهو منهج هذا العلم أو الطريقة التي يسلكها في علاج مسائله<sup>(١)</sup> .

وقد درسنا في الفقرات السابقة النقطتين الأولين وهما موضوع هذا العلم ومسائله . وسنأخذ الآن في دراسة النقطة الثالثة وهي المتصلة بمنهج هذا العلم . وهذه النقطة يتوقف شرحها على علاج الموضوعات الآتية :

### ١ - أغراض الاقتصاد السياسي

يرى الاقتصاد السياسي من وراء دراسته للظواهر المتعلقة بإنتاج الثروة وتداولها وتوزيعها واستهلاكها إلى الأغراض الآتية :

- (١) الوقوف على حقيقة هذه الظواهر وأقسامها والعناصر التي تتألف منها والشروط التي تتوقف عليها والدعائم التي تقوم عليها ... وهلم جرا .
- (٢) الوقوف على نشأتها وتطورها واختلافها باختلاف المصور والأمم .
- (٣) الوقوف على الوظائف التي تؤديها في مختلف المجتمعات الإنسانية .
- (٤) الوقوف على العلاقات التي تربطها ببعض والتي تربطها بما عداها .
- (٥) الكشف عن القوانين الخاضعة لها في كل ناحية من نواحيها . وهذا هو الغرض الأساسي لبحوث الاقتصاد السياسي ؛ بل في استطاعتنا ، بدون مبالغة في القول ، أن نقرر أنه غرضها الفد . وذلك أن الأغراض السابقة ليست في الواقع إلا وسائل للوصول إليه . فعالم الاقتصاد السياسي لا يعرض لحقيقة الظواهر الاقتصادية ونشأتها وتطورها ووظائفها والعلاقات التي تربطها ببعضها ببعض والتي تربطها بغيرها ... لا يعرض لهذا كله إلا ليصل على ضوئه إلى كشف القوانين الخاضعة لها .

---

(١) انظر صفحة ٥ .

وبالتأمل في هذه الأغراض التي يرى إليها الاقتصاد السياسي تبين لنا الحقائق الآتية :

( أولا ) أن الاقتصاد السياسي بحث نظري لا عملي ، بمعنى أنه يرى إلى مجرد معرفة الظواهر بالكشف عن طبيعتها وما تخضع له من قوانين ؛ ولا يعرض مطلقا لبيان الوسائل التي ينبغي اتخاذها للتأثير فيها حتى تتحقق بعض الغايات العملية . وبعبارة أخرى : إنه يقصر بحثه على ما هو كائن ولا شأن له بما ينبغي أن يكون .

أما البحوث التي تتجه وجهة عملية فتري إلى بيان ما ينبغي أن يكون في صدد هذه الظواهر وتعرض الوسائل التي يجدر اتخاذها للتأثير فيها حتى تتحقق بعض الغايات المقصودة ، فهي بحوث مستقلة عن الاقتصاد السياسي . وهي أنواع كثيرة يطلق على كل منها اسم خاص . ومن أهمها « الاقتصاد التطبيقي » الذي سنعرض له في الفقرة التالية .

( ثانيا ) أن الاقتصاد السياسي بحث تقري لا تقويقي ؛ بمعنى أنه يقرر الأمور على ما هي عليه بدون أن يعرض لبيان قيمتها من الناحية الخلقية ومدى اتفاقها مع المثل العليا . وبعبارة أخرى : إنه يصدر أحكاما على الحقيقة لا أحكاما على القيمة .

أما البحوث التي تتجه وجهة تقويمية فتري إلى تقدير الظواهر الاقتصادية والحكم عليها من الناحية الخلقية وبيان مبلغ تلاؤمها مع مقتضيات العدالة الاجتماعية واتجاهات المثل العليا ، فهي بحوث مستقلة عن الاقتصاد السياسي . وهي بحوث كثيرة من أهمها بحثان سنعرض لهما في الفقرة التالية وهما « الاقتصاد الاجتماعي » و « الاقتصاد الاشتراكي » .

( ثالثا ) أن الاقتصاد السياسي بحث وصفي وتفسيري معا لا وصفي فقط ؛ بمعنى

أنه لا يقتصر على وصف الظواهر وتاريخها ، بل يشرحها كذلك ببيان طبيعتها وما تقوم عليه من دعائم وما تخضع له من قوانين . بل إن غرضه الأساسي هو الشرح والتفسير ، ولا يعرض للوصف إلا ليصل على ضوئه إلى هذا الغرض الأساسي .

أما البحوث التي تقتصر على وصف الظواهر الاقتصادية وتاريخها فهي بحوث مستقلة عن الاقتصاد السياسي ؛ وتدخل كلها تحت ما يسمونه « التاريخ الاقتصادي » الذي سنعرض له في الفقرة التالية .

( رابعا ) أن الاقتصاد السياسي يتخذ الظواهر الاقتصادية نفسها مادة لبحثه لا النظريات التي قبلت في صدها .

أما البحوث التي تتألف مادتها من عرض النظريات التي قبلت في صدد الظواهر الاقتصادية فهي بحوث مستقلة عن الاقتصاد السياسي ؛ وتدخل تحت ما يسمونه « تاريخ النظريات الاقتصادية » الذي سنعرض له في الفقرة التالية .

( خامسا ) أن الاقتصاد السياسي بحث عام لا خاص ؛ بمعنى أنه يدرس الظواهر الاقتصادية في عمومها بدون تقيدها بزمان معين ولا مكان خاص ، ويرى إلى استنباط القوانين العامة التي تخضع لها هذه الظواهر في كل زمان ومكان .

أما البحوث التي تعالج الظواهر الاقتصادية على أساس أنها مقيدة بالزمان والمكان وأن قوانينها تختلف باختلاف الأمم والعصور ، وتحاول أن تدرسها في كل حالة من حالاتها على حدة وفي كل أمة من الأمم على حدة لاستنباط قوانينها الخاصة بهذه الحالة أو بهذه الأمة ، فهي بحوث مستقلة عن الاقتصاد السياسي ؛ وتندرج جميعها تحت ما يسمونه « الاقتصاد الأهلي » الذي سنتكلم عليه في الفقرة التالية .



## ٢ - فروع البحوث الاقتصادية

فليس الاقتصاد السياسى إذن إلا فرعاً من فروع البحوث الاقتصادية ؛ إذ يشترك معه فى دراسة ظواهر الاقتصاد فروع أخرى كثيرة تختلف وجهة نظرها عن وجهة نظره .

ومن أهم هذه الفروع ما يلى :

١ - الاقتصاد التطبيقى *l'Economie Appliquée* . - وهو فن يرشد إلى خير الوجوه لتطبيق القوانين الاقتصادية فى مختلف الشئون العملية . فيعرض للطرق التى تؤدى إلى زيادة الثروة للأمة والأفراد ، وللخطط التى يستطيع بها الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من النافع المادية مع بذل أقل ما يمكن بذله من المجهود ، وللوسائل الوقائية والملاجية التى ينبغى الالتجاء إليها فى مختلف الشئون لاتقاء حالة اقتصادية ضارة أو لملاجها ، وللطرق التى ينبغى السير عليها فى النظم النقدية والمصارف والبورصات والتجارة الداخلية والخارجية ووسائل النقل ونظام الأجور... وهلم جرا .

ويختلف هذا الفرع عن « الاقتصاد السياسى » فى أنه بحث عملى تطبيقى يرمى إلى بيان ما ينبغى أن يكون ويرسم الخطط للوصول إلى غايات عملية ؛ على حين أن « الاقتصاد السياسى » ، كما ظهر ذلك فيما سبق ، بحث نظرى خالص يقصر دراسته على ما هو كائن .

وسمى هذا الفرع « بالاقتصاد التطبيقى » لأن بحوثه عبارة عن تطبيق لعلم « الاقتصاد السياسى » . - وذلك أن الوسائل العملية التى يقررها مستنبطة استنباطاً من نظريات الاقتصاد السياسى وقوانينه . فهو مؤسس عليه كما أسس فن الطب على علم الفيزيولوجيا ، وكما أسست فنون التربية على علم النفس .

هذا ، وقد جرت عادة طائفة كبيرة من الباحثين فى « الاقتصاد السياسى » أن يمرجوا فى أثناء بحثهم على كثير من مسائل « الاقتصاد التطبيقى » .

٢ - الاقتصاد الاجتماعى L'Economie Sociale . وموضوعه إصلاح الشئون الاقتصادية عن طريق إنشاء جمعيات ( نقابات للعمال ؛ نقابات لأصحاب الأعمال ؛ جمعيات تعاونية ... الخ ) أو وضع تشاريح ( تشريعات للجمعيات الاقتصادية ، تشريعات للعمل والعمال ، تشريعات للأجور ، تشريعات للضمان الاجتماعى ... الخ ) ، ويان ما يجب أن تكون عليه هذه الجمعيات وهذه التشريعات حتى تحقق الغايات المقصودة منها على خير وجه .

ويختلف هذا الفرع عن الفرع السابق ( الاقتصاد التطبيقى ) فى أن غايته الإصلاح عن طريق النظم الإرادية المقصودة كإنشاء الجمعيات ووضع التشريعات ... وما إلى ذلك ؛ على حين أن الاقتصاد التطبيقى يرى إلى تطبيق القوانين الاقتصادية التلقائية واستغلالها فى الشئون العملية فى صورة تحقق النفع للأمة والأفراد .

ويختلف هذا الفرع عن « الاقتصاد السياسى » فى أنه بحث تقويمى عملى ، أى إنه يرى إلى تقدير قيم الأشياء وإصلاح الفاسد منها ورسم الخطط العملية لهذا الإصلاح ؛ على حين أن « الاقتصاد السياسى » ، كما رأينا فى الفقرة السابقة ، بحث تقريرى نظرى يقتصر على تقرير الحقائق بدون أن يعرض لقيمتها ولا لبيان وجوه إصلاحها .

٣ - الاقتصاد الاشتراكى Le Socialisme - . وموضوعه البحث فيما يجب أن يكون عليه توزيع الثروات بين الأفراد حتى تتحقق العدالة الاجتماعية ، ودراسة الوسائل التى يستعان بها على تقويض النظام التوزيعى الحاضر أو التى تؤدى من نفسها إلى ذلك . - وهذا الفرع هو أقدم البحوث الاقتصادية وأوسعها دائرة وأكثرها مؤلفات . فقد اشتغل به فى المصور القديمة كثير من فلاسفة اليونان وبخاصة أفلاطون الذى يدعو به ( أباشتراكين ) وأرسطو وزينوفون ، وكثير من حكماء بنى إسرائيل وأنبيائهم ؛ ووقف عليه آباء الكنيسة وعلماء القرون الوسطى قسطاً كبيراً من جهودهم ومؤلفاتهم ؛ واتسع نطاق البحث فيه اتساعاً كبيراً فى المصور الحديثة على يد مئات من أعلام الباحثين من أشهرهم سان سيمون Saint-Simon وپرودون Proudon

ورود برتوس Rodbertus ولا سال Lassale وكارل ماركس Karl Marx ولينين Lénine و جان جورس Jean Jaurès ، وساعدت النظم الاقتصادية في المصور الحاضرة ، وبخاصة النظم الصناعية ، على كثرة المشتغلين به ( الذين اشتهروا باسم الاشتراكيين ) وعلى انتشار مدارسهم وتعدد طوائفهم وأحزابهم .

وتتفق المدارس الاشتراكية جميعاً في اعتقادها بفساد التوزيع القائم على نظام الملكية الفردية بمعناه الواسع ، وفي ذهابها إلى أن السبب في فساد التوزيع يرجع إلى نظام الملكية الفردية نفسه ، وفي اتجاهها إلى إصلاح هذا النظام إصلاحاً يزيل ما ترتب عليه من فساد في تقسيم الثروات ومن مجانبة للمدالة الاجتماعية .

ومع أن المدارس الاشتراكية تختلف وجهات نظرها اختلافاً كبيراً في هذا الإصلاح ، فإن جميع التعديلات التي تقترح إدخالها على نظام الملكية الفردية ترجع إلى طائفتين :

( إحداها ) تعديل نطاق الملكية الفردية . وذلك أن الملكية الفردية قد اتسع نطاقها حتى شملت جميع الأشياء المادية وبعض الأمور المعنوية نفسها من أراض زراعية وأراض للبناء ومناجم ومنازل وحيوانات ومنقولات وقوى محرّكة وحقوق التأليف والاختراع . . . . . وهلم جرا ؛ بل لقد شملت في بعض المصور ملكية الإنسان لأخيه الإنسان عن طريق الاسترقاق ، ولا تزال تشمل ذلك عند بعض الشعوب في العصر الحاضر .

وتعديل النطاق يكون بقصر الملكية الفردية على بعض هذه الأمور وتأميم بعضها الآخر أي جعله في صورة ما ملكاً مشاعاً للجميع أو وضعه تحت إشراف الدولة .

( وثانيتهما ) تعديل في حقوق الملكية المتصلة بحرية تصرف المالك في ملكه la libre disposition وبدوام ملكيته la perpétuité . وذلك أن الأصل

في الملكية الفردية أنها تخول المالك حرية التصرف فيها بملكه ، أى تخوله مختلف وجوه الانتفاع بملكه ، كما تخوله نقلها إلى غيره عن طريق البيع أو الهبة أو الوصية . . . وما إلى ذلك ، بل تخوله حق حرمان نفسه وحرمان غيره من الانتفاع بها بحبسها عن الاستغلال والتداول أو إبادتها . والأصل في الملكية الفردية كذلك أنها دأمة مؤبدة ؛ فهي تتصل بالمالك ما دام حيا وتنقل منه بعد وفاته إلى من يوصى بانتقالها إليهم أو إلى ورثته من أقربائه .

وتعديل حقوق الملكية الفردية يكون بالحد من مبدأ حرية التصرف الممنوح للمالك أو بالحد من مبدأ الدوام والتأييد أو بالحد منها معاً على الوجه الذي يقتضيه الصالح الاجتماعي العام .

هذا ، ويختلف هذا الفرع عن « الاقتصاد السياسي » في أنه بحث تقويى عملى ، أى أنه يرى إلى تقدير قيمة النظام الذى يسير عليه توزيع الثروات فى الوقت الحاضر وإصلاح الفاسد منه ورسم الخطط العملية لهذا الإصلاح ؛ على حين أن « الاقتصاد السياسى » بحث تقريرى نظرى لا شأن له بتقدير قيم الظواهر ولا بالوسائل التى تؤدى إلى تحقيق غايات عملية . فإذا عرض لتوزيع الثروات فإنما يدرسه لبيان ما هو كأن يصده ولشرح عناصره والأسس القائم عليها والعلاقات التى تربط مظاهره بعضها ببعض وتربطها بما عداها والقوانين التى تخضع لها ، بدون أن يعرض للحكم عليه من ناحية قيمته الخلقية ولا لبيان وجوه إصلاحه .

٤ — التاريخ الاقتصادى . وهو يقتصر على وصف الظواهر والحياة الاقتصادية على الصورة التى هى عليها أو التى كانت عليها فى مختلف الأمم والمصور .

ويختلف هذا الفرع عن « الاقتصاد السياسى » فى أنه بحث وصفى بحث ، على حين أن « الاقتصاد السياسى » بحث وصفى تفسيرى ، بمعنى أنه لا يقتصر على وصف الظواهر وتاريخها ، بل يشرحها كذلك ببيان طبيعتها وما تقوم عليه من دعائم



وتخضع له من قوانين . بل إن غرضه الأساسي هو الشرح والتفسير ، ولا يعرض للوصف إلا ليصل على ضوئه إلى هذا الغرض الأساسي .

#### ٥ — تاريخ النظريات الاقتصادية Histoire des Doctrines économiques

واسم هذا الفرع يدل على ما يشتمل عليه . فهو يترجم للنابهن من الاقتصاديين من فجر التاريخ إلى العصر الحاضر ، ويشرح نظرياتهم ، ويوضح المبادئ التي قامت عليها مدارسهم ، ويبين ما كان لمؤلفاتهم وآرائهم من أثر في الحياتين الاقتصادية والاجتماعية . . . . . وهم جرا . ومن أشهر من كتب في هذه الشعبة الأساتذة شارل جيد Ch. Gide وشارل ريست Ch. Rist ورومبو Rombaud وسوشون Souchon ودوبوا Dubois وإسبيناس Espinas .

ويختلف هذا الفرع عن « الاقتصاد السياسي » في أنه يتخذ النظريات التي قال بها العلماء في الظواهر الاقتصادية مادة لبحثه ، على حين أن موضوع « الاقتصاد السياسي » هو الظواهر الاقتصادية نفسها لا الآراء التي قيلت فيها ؛ و « الاقتصاد السياسي » يستخلص نتائج من ملاحظة الظواهر لا من التأمل في النظريات ولا من مناقشتها ؛ وإن عرض « الاقتصاد السياسي » أحيانا للنظريات فإنما يعرض لها في الحدود التي توضح الظواهر وقوانينها .

#### ٦ — الاقتصاد الأهل L'Economie Nationale . وهو يعالج الظواهر الاقتصادية

على أساس أنها مقيدة بزمان معين ومكان خاص ، وأن قوانينها تختلف باختلاف الأمم والمصور ، ويحاول أن يدرسها في كل حالة من حالاتها على حدة أو في كل أمة من الأمم على حدة لاستنباط قوانينها الخاصة بهذه الحالة أو بهذه الأمة ، وللكشف عن الوسائل التي تستطيع بها أمة معينة في ظروفها الخاصة بها أن تحتفظ بكيانها الاقتصادي وأن ترقى من أحوالها المادية . وهو مؤسس على ما يذهب إليه بعضهم من أن لكل أمة اقتصادا أهليا خاصا بها لا تصلح قواعده لأمة أخرى ، ولا تنطبق قوانينه على أمة أخرى . ومن أشهر المؤلفين في هذا البحث العلامة الألماني فردريك ليست F. List .

ويختلف هذا الفرع عن « الاقتصاد السياسي » في أنه يدرس حالات اقتصادية في زمان معين ومكان خاص ، ويرى إلى أن يستنبط من كل حالة ما تهدي إليه من حقائق وأفكار، على حين أن « الاقتصاد السياسي » بحث عام يدرس الظواهر الاقتصادية في عمومها بدون تقيدها بزمان معين ولا مكان خاص ويرى إلى استنباط القوانين العامة التي تخضع لها هذه الظواهر في كل زمان ومكان .

٧ - علم الاجتماع الاقتصادي Sociologie Economique . - وهو فرع من فروع « علم الاجتماع » ، ويدرس الموضوعات نفسها التي يدرسها الاقتصاد السياسي ويرى إلى الأغراض نفسها التي يرى إليها ؛ غير أنه يمتاز عنه بكمال استقراءه للظواهر الاقتصادية في جميع المذاهب وروشتي الشعوب وبشدة عنايته بربط النظم الاقتصادية بما عداها من النظم الاجتماعية ( كالنظم السياسية والدينية والخلقية والأسرية والقضائية والجمالية وما إلى ذلك ) ، وبمظيم حرصه على كشف ما بين هذه وتلك من روابط وصلات .

وقد نهضت هذه الشعبة بالدراسات الاقتصادية نهضة مشكورة وأصلحت كثيراً من أخطاء علماء « الاقتصاد السياسي » .

وكان للفرنسيين اليد الطولى على هذا الفرع من الدراسة الاقتصادية . فقد أنشأه فيلسوفهم أوجيست كونت A. Comte ، وتناوله من بعده أعضاء المدرسة الاجتماعية الفرنسية ( وبخاصة دوركايم وبوجليه وموس وهوبر ودافى وهلفاكس واتسونلي Antonelli, Durkheim, Bouglé, Mauss, Hubert, Davy, Halbwachs ) فبلغوا به درجة كبيرة في الكمال .

وسيفهر لنا في صورة واضحة فضل هذه الشعبة على الدراسات الاقتصادية عند كلامنا على قوانين « الاقتصاد السياسي »<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر الفقرة الثامنة من هذا الفصل .

### ٣ - الشعبة التي ينتمى إليها الاقتصاد السياسي

#### تمهيد في تعريف العلم :

يطلق العلم Science اصطلاحاً على كل بحث يدرس طائفة معينة من الظواهر لمجرد الكشف عن طبيعتها وما تخضع له من قوانين .

ومن هذا يتبين أن العلوم تمتاز عما عداها من البحوث بصفات كثيرة يرجع أهمها إلى مايلي :

١ - أن العلوم بحوث نظرية لاعملية ؛ أي أنها ترمي إلى مجرد معرفة الطواهر بالكشف عن طبيعتها وقوانينها . أما البحوث العملية التي ترمي إلى بيان الوسائل التي ينبغي الالتجاء إليها للوصول إلى غاية من الغايات العملية فتسمى « فنونا » Arts .

فالبحث في جسم الإنسان مثلاً يختلف الحكم عليه باختلاف مايرى إليه من أغراض . فإن كان الغرض منه مجرد شرح أعضائه وأجهزته وبيان العناصر التي يتألف منها ، ومعرفة الوظائف التي تقوم بها ، والوقوف على تطورها ونموها ، وتوضيح العلاقات التي تربطها بعضها ببعض والتي تربطها بغيرها ، وكشف القوانين التي تخضع لها في تكوينها ونشوتها وأدائها لوظائفها . . . ، صدق عليه أنه « علم » . وإن كان الغرض منه بيان الوسائل التي ينبغي الالتجاء إليها لشفاء الجسم مثلاً مما عسى أن يتأبه من مرض واختلال ، صدق عليه أنه « فن » . . . ومن ثم يعدون « الفيزيولوجيا » علماً لأنها تدرس جسم الإنسان من وجهة النظر الأولى ؛ في حين أنهم يعتبرون « الطب » من طائفة الفنون ، لأنه يدرس جسم الإنسان من وجهة النظر الثانية .

وكذلك البحث في القوى العقلية ؛ فالحكم عليه يختلف باختلاف الطريق التي يسير فيها والغرض الذي يرمى إليه . فإذا كان موضوعه وصف هذه القوى وشرحها بيان حقيقتها والعناصر التي تتألف منها والوظائف التي تؤديها والمراحل التي يجتازها :

في نموها والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض والتي تربطها بغيرها والقوانين الخاصة لها في مختلف نواحيها . . . كان جديراً باسم « العلم » . وإن كان الفرض منه بيان الوسائل التي ينبغي الالتجاء إليها للتأثير في هذه القوى وتربيتها وتهذيبها . . . ، صدق عليه أنه « فن » . - ومن ثم كانت بحوث « السيكولوجيا » ( علم النفس ) من طوائف العلوم ، وكانت البيداغوجيا العامة ( التربية العامة ) شعبة من شعب الفنون . فأم فارق بين العلوم والفنون أن الأولى نظرية ترى إلى شرح ما هو كائن ؛ على حين أن الأخرى عملية تطبيقية يهتما بيان ما ينبغي أن يكون .

هذا ، وتنقسم الفنون قسمين رئيسيين :

( أحدهما ) فنون يقينية Arts Rationnels وهي ما كانت بحوثها الفنية مؤسسة على بحوث علمية ومستمدة منها . وذلك كفن الطب الحديث فإنه مؤسس على علم « الفيزيولوجيا » ؛ وكفنون التربية الحديثة ، فإن الخطط التي ترسمها للتأثير في جسم الطفل وعقله وخلقه مؤسسة على بحوث علم النفس وعلم وظائف الأعضاء . وما إليهما . ( وثانيهما ) فنون غير يقينية Arts Irrationnels : وهي ما كانت بحوثها الفنية غير مؤسسة على بحوث علمية ، وذلك كفنون السحر والشعوذة والطب القديم . . . وما إلى ذلك من الفنون التي تعتمد فيما تقررده على العقائد أو الخرافات أو على محض التجارب .

٢ - أن العلوم بحوث قهرية لا قهومية ؛ بمعنى أنها تقرر الأمور على ما هي عليه بدون أن تعرض لبيان قيمتها من الناحية الخلقية ولا لدى اتفاقها مع المثل العليا . وبعبارة أخرى : إنها تصدر أحكاماً على الحقيقة لا أحكاماً على القيمة Jugement de réalité et non jugement de valeur . أما البحوث التي تتجه وجهة قهومية أي ترى إلى بيان قيمة الشيء من الوجهة الخلقية ، وما يجب أن



يكون عليه حتى يتفق مع المثل العليا ، فتسمى «بالبحوث المعيارية Normatives» (١) .

٣ — أن العلوم بحوث وصفية تفسيرية لا وصفية فقط ؛ بمعنى أنها لا تقتصر على وصف الظواهر وبيان تاريخها ، بل تشرحها ببيان طبيعتها وما تقوم عليه من دعائم وتخضع له من قوانين ؛ بل إن غرضها الأساسي هو الشرح والتفسير ولا تعرض للوصف إلا لتصل على ضوئه إلى هذا الغرض الأساسي . أما البحوث التي تقتصر على وصف الظواهر فتسمى ببحوث التاريخ .

٤ — أن العلوم تتخذ الظواهر نفسها مادة لبحثها لا النظريات التي قيلت في صدها . أما البحوث التي تتخذ النظريات التي قيلت في الظواهر مادة أساسية لبحثها فتسمى بتاريخ النظريات .

٥ — أن العلوم بحوث عامة لا خاصة ؛ بمعنى أنها تدرس الظواهر في عمومها بدون تقيدها بزمان معين ولا مكان خاص ، وترى إلى استنباط القوانين العامة التي تخضع لها هذه الظواهر في كل زمان ومكان .

\*\*\*

هذا ، وتنقسم العلوم باعتبار الظواهر التي تدرسها إلى ثلاث طوائف رئيسية :  
( إحداهما ) العلوم الرياضية ، وهي التي تدرس خواص الكم من حيث إنه محدود أو مقيس ، كالحساب والجبر والهندسة وما إليها .

( وثانيها ) العلوم الطبيعية ، وهي التي تدرس ظواهر الكون سماوية كانت أم

---

(١) ولا صحة لما ذهب إليه فونت Wundt من اعتباره البحوث المعيارية قسما من أقسام العلوم إذ يسميها علوما معيارية ؛ وذلك لأن مدلول العلم نفسه يتنافر مع مدلول المعيار . — وقد كفانا العلامة ليفي برونل Lévy-Bruhl مثونة الإطالة في الرد على هذه النظرية بما كتبه عنها في مؤلفه عن الأخلاق وعلم الطباع ( أى علم الاجتماع الخلقى ) La morale et la Science des Mœurs .

أرضيه ، عضوية أم غير عضوية، كالفلك والجيولوجيا والجغرافيا الطبيعية وعلم الحيوان وعلم النبات والطبيعة والكيمياء وما إليها .

( وثالثتها ) العلوم الإنسانية وهي التي تبحث في الإنسان أو في المجتمع الإنساني . وهي لذلك تنقسم قسمين : « علوم إنسانية فردية » وهي التي تدرس الإنسان من حيث إنه فرد كالأنثروبولوجيا ( علم الإنسان ) والفيزيولوجيا الإنسانية ( علم وظائف الأعضاء ) والسيكولوجيا ( علم النفس ) ؛ « وعلوم إنسانية اجتماعية » وهي التي تدرس الإنسان من حيث إنه عضو في مجتمع ، أو بعبارة أخرى ، تدرس العلاقات التي تتكون بين أفراد يضمهم مجتمع . - ولتعدد هذه العلاقات تعددت علوم هذه الطائفة: فمنها ما يدرس العلاقات السياسية ويبحث في نشأة الأمم وتطورها ونظم الحكم فيها وعلاقتها بعضها ببعض . . . وما إلى ذلك ، ويسمى « علم السياسة » ؛ ومنها ما يدرس النظم القضائية وتطورها والأسس المبنية عليها . . . وما يتصل بذلك ، ويسمى « علم الحقوق » ؛ ومنها ما يدرس النظم الدينية ويبحث في أصولها وتطورها وآثارها . . . ، ويسمى « علم الأديان » ؛ ومنها ما يماثل النظم الخلقية ويسمى « علم الأخلاق » ؛ ومنها ما يعرض للغات من حيث إنها ظاهرة اجتماعية ، ويسمى « علم اللغة » . . . وهلم جرا .

وتمتاز هذه الطائفة الأخيرة عن بقية طوائف العلوم بشدة الصلة التي تربط فروعها بعضها ببعض . فيبحث علم الأخلاق تمت بصلة وثيقة إلى بحوث علم الأديان ؛ وبحوث علم السياسة شديدة الارتباط ببحوث علم الأخلاق والحقوق . . . وهلم جرا . والسبب في هذا راجع إلى أن فروع هذه الطائفة متحدة في موضوعها الرئيسي وهو الإنسان من حيث إنه عضو في مجتمع ، وإلى أن النظم الاجتماعية التي تدرسها متداخل بعضها في بعض ومتأثر بعضها ببعض لدرجة تجعل تقسيمها إلى فروع ضربا من الاصطلاح ومجرد وسيلة لتسهيل الدراسة . - وهذا ما حدا أوجيست كونت August Comte على أن يجمعها كلها تحت لواء علم واحد سماه « علم الاجتماع » أو السوسيولوجيا Sociologie .

وعلى العكس من ذلك العلوم الطبيعية ؛ فإن موضوعات كل فرع منها متميزة تمام التميز عن موضوعات ماعداه . فموضوعات الجيولوجيا مثلا لا يمكن أن تلتبس بموضوعات علم الفلك ؛ إذ الأول يدرس طبقات الأرض في حين أن الثانى يبحث فى أفلاك السماء .

### الشعبة التى ينتمى إليها الاقتصاد السياسى :

فإذا عرفت هذا ورجعت إلى ما قلناه فى الفقرتين السابقتين عن أغراض الاقتصاد السياسى وفروع البحوث الاقتصادية<sup>(١)</sup> ، ظهر لك أن الاقتصاد السياسى علم وأنه من طائفة العلوم الاجتماعية . - أما أنه علم فذلك لأنه يرى من وراء دراسته للظواهر الاقتصادية إلى الوقوف على حقيقتها ، والعناصر التى تتألف منها والوطائف التى تؤديها ، والعلاقات التى تربطها بعضها ببعض والتى تربطها بما عداها ، وأساليب تطورها ، والقوانين التى تخضع لها فى مختلف نواحيها ؛ وبالجمله: يدرس الظواهر الاقتصادية لشرح ما هو كائن . وقد تقدم أن كل بحث هذا شأنه يسمى علما . ولذلك اكتفينا فى تعريفنا المجلل لمنهج الاقتصاد السياسى فى أول هذا الفصل بأن قلنا إن طريقته فى علاج مسائله « طريقة علمية »<sup>(٢)</sup> أى الطريقة التى تسلكها العلوم فى دراسة موضوعاتها . - وأما أنه من طائفة العلوم الاجتماعية فذلك لأن موضوع العلوم الاجتماعية على ما تقدم هو دراسة العلاقات التى تتكون بين أفراد يضمهم مجتمع . ومن الواضح أن الظواهر التى يدرسها الاقتصاد السياسى (ظواهر إنتاج الثروة واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها) ليست إلا شعبة من شعب هذه العلاقات .

---

(١) انظر صفحات ٣٢-٤٠ .

(٢) انظر أول صفحة ٥ .

#### ٤ - الانتفاع بحوث الاقتصاد السياسى من الناحية العملية .

غير أنه من الممكن الانتفاع بحقائق هذا العلم من الناحية العملية ، أى الاهتمام على ضوئه إلى ما يبنى عمله فى الحياة الاقتصادية . فكما أن بحوث الفيزيولوجيا التى تدرس وظائف الأعضاء دراسة علمية ، أى دراسة وصف وتحليل ، قد أقيم على أسسها فن الطب الذى يشرح الوسائل التى يبنى الالتجاء إليها للوصول إلى طائفة معينة من الغايات العملية المتصلة بجسم الإنسان ؛ وكما أن بحوث « السيكولوجيا » ( علم النفس ) ، التى تدرس القوى النفسية لمجرد وصفها وتحليلها وكشف القوانين الخاضعة لها ، قد أقيم على أسسها فن « البيداجوجيا » الذى يشرح الوسائل التى يبنى اتخاذها لتربية قوى الطفل النفسية وتعليمها وتهذيبها وإعدادها إعداداً صالحاً للحياة المستقبلية ؛ كذلك من الممكن أن يقام على قواعد علم الاقتصاد السياسى بحوث فنية ترشد إلى ما يبنى عمله فى مختلف شئون الاقتصاد .

وقد أنشئت فعلاً هذه البحوث كما سبقت الإشارة إلى ذلك وأطلق عليها اسم « الاقتصاد التطبيقى »<sup>(١)</sup> . وقد أخذ نطاق هذه الشعبة الجديدة يتسع شيئاً فشيئاً حتى شملت كل نواحي الحياة الاقتصادية . فمرضت للطرق التى تؤدى إلى زيادة الثروة للأمة والأفراد ، وللخطط التى يستطيع بها الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من المنافع المادية مع بذل أقل ما يمكن بذله من المجهود ، وللوسائل الوقائية والعلاجية التى يبنى الالتجاء إليها فى مختلف الشئون لاثقاء حالة اقتصادية ضارة أو لمعالجتها ، والطرق التى يبنى السير عليها فى النظم النقدية والمصارف والبورصات والتجارة الداخلية والخارجية ووسائل النقل ونظام الأجور ... وهلم جرا .

---

(١) انظر صفحة ٣٥ .



وسميت هذه الشعبة «بالاقتصاد التطبيقي» لأن بحوثها بمثابة تطبيق لعلم الاقتصاد السياسي . فالوسائل العملية التي تقررهما مستنبطة استنباطا من نظريات الاقتصاد السياسي وقوانينه، فهي مؤسسة عليه كما أسس فن الطب على علم الفيزيولوجيا وكما أسست فنون التربية على علم النفس .

### • — علاقة الاقتصاد السياسي بما عداه من البحوث

تقدم أن الاقتصاد السياسي من العلوم الاجتماعية<sup>(١)</sup> وأن طائفة العلوم الاجتماعية تمتاز عن بقية طوائف العلوم بشدة الصلة التي تربط فروعها بعضها ببعض<sup>(٢)</sup> . فلم الاقتصاد السياسي يتصل إذن اتصالا وثيقا بسائر أفراد فصيلته ونعني بها العلوم الاجتماعية . ومن ثم اشترك معه في علاج موضوعاته عدد كبير من العلوم الاجتماعية الأخرى . وإليك مثلا : القرض بفائدة والملكية والوراثة والتوفير ونظام أجور العمال . . . ؛ فإنها من الموضوعات المشتركة بين الاقتصاد السياسي والقانون وغيرها . حقاً إن لكل علم من العلوم الاجتماعية وجهة نظر تختلف عن وجهة نظر ما عداه . فالتسليف بفائدة مثلا يدرسه علم الاقتصاد السياسي من ناحيته الاقتصادية فيشرح المنافع التي يحصل عليها المقرض في نظير الفائدة التي يدفعها للمقرض والقوانين الاقتصادية التي تخضع لها الفائدة والتي تحدد مقدارها وتبين أسباب ارتفاعها وانخفاضها . . . وما إلى ذلك ؛ في حين أن علم الحقوق يدرسه من ناحيته القضائية ، فيعنى بتفصيل ما في القوانين المدنية والتجارية من مواد متعلقة بالفائدة ومقدارها والحدود التي حظر الشارع على المقرض أن يتجاوزها وما في قوانين العقوبات من مواد متعلقة بالربا الفاحش . . . وهلم جرا . ولكن مع اختلاف وجهة النظر لا تنفك بحوث العلوم الاجتماعية متصلا بعضها ببعض اتصالا وثيقا ، ولا تنفك ظواهر كل منها متأثرة

---

(١) انظر صفحة ٤٥ .

(٢) انظر صفحة ٤٤ .

بظواهر الفروع الأخرى. فالظواهر الاقتصادية تتأثر بمختلف الظواهر الاجتماعية من قضائية وسياسية ودينية وخلقية... وهلم جرا، ولا يمكن أن نفهم مسائل الاقتصاد السياسي حق الفهم إلا إذا رجعنا إلى ما يرتبط بها من مسائل العلوم الاجتماعية الأخرى. فلا يمكن مثلا أن نسيخ ما يقرره علماء الاقتصاد السياسي في الأسس المبنى عليها توزيع الثروة بدون أن نرجع في علم الحقوق إلى المواد المتعلقة بالملكية وطرق نقلها من يد إلى يد وبالمالك وحقوقه وواجباته.

وليس الاقتصاد السياسي مرتبطا بالعلوم الاجتماعية فحسب، بل إن بحوثه متصلة كذلك ببحوث العلوم الفردية وبخاصة علم النفس. فكثير من المسائل التي يتناولها الاقتصاد السياسي لا يمكن أن نفهمها فهما تاما إلا إذا رجعنا في علم النفس إلى ما يرتبط بها من الحقائق. فلا يمكن مثلا أن نسيخ ما يقرره علماء الاقتصاد السياسي بصدد الحاجة وقوانينها، وتفضيل الإنسان لربح كبير على ربح قليل، وتضحية الفرد في ظروف معينة بمنفعة عاجلة للحصول على منفعة آجلة، وارتفاع ثمن الأشياء النادرة لشدة الرغبة فيها، واختلاف قدرة العمال على الإنتاج حسب اختلاف ميل كل منهم إلى العمل الذي يزاوله...، أقول لا يمكننا أن نسيخ ما يقرره علماء الاقتصاد السياسي في هذه الأمور وما إليها بدون أن نستعين بما يقرره علماء النفس في المادة والرغبة والميول والإرادة والتعب ومقاييسه وسبب وفرة في العمل وقلته في اللعب والعوامل التي تخفف من وطأته... وهلم جرا.

وليس الاقتصاد السياسي متصلا بالعلوم الإنسانية بنوعها فحسب، بل إن بحوثه مرتبطة كذلك ببحوث العلوم الطبيعية نفسها. فمن هذه العلوم يستمد الاقتصاد السياسي بعض قواعده وقوانينه، كقانون التحديد الكلي، وقانون تحديد الغلة في مدة معينة، وقانون تناقص الغلة وزيادها<sup>(١)</sup>، وكالقواعد المتعلقة بآثر العوامل الطبيعية والمناخ في الإنتاج وفي نشاط العامل.

---

(١) سيأتي شرح هذه القوانن في الفقرة الخامسة من الفصل الثاني.

وجملة القول : إن الاقتصاد السياسى متصل بكل طوائف العلوم ؛ غير أن صلته بأفراد طائفته ، وأعني بها العلوم الاجتماعية ، أشد من صلته بالطوائف الأخرى .

## ٦ - قوانين الاقتصاد السياسى

تمهيد فى معنى القوانين واتساع نطاقها :

تطلق كلمة القوانين فى العرف العلمى على الأصول العامة التى تبين ارتباط الأسباب بمسبباتها والمقدمات بنتائجها اللازمة ؛ أو بعبارة أخرى : التى تنبئ بمحدث نتائج معينة لازمة إذا حدثت أسباب خاصة وترجع النتائج الحادثة إلى أسبابها ؛ أو كما يعرفها منتسكيو : التى تعبر عن العلاقات الضرورية التى تنجم عن طبيعة الأشياء ،  
Les lois sont les rapports nécessaires qui résultent de la nature des choses

فما يقرره علماء الرياضيات والطبيعات وغيرهم من القواعد التى تبين علاقة السببية بين أمرين أو أكثر يصدق عليه اسم قوانين . وذلك كقوانين ضرب عدد فى عدد<sup>(١)</sup> ، وقوانين الربح<sup>(٢)</sup> ، وقانون تساوى الثلثين فى الرياضيات<sup>(٣)</sup> ، وقانون الجذب العام وقانون بويل<sup>(٤)</sup> فى الطبيعيات ... وهلم جرا .

- 
- (١) مثال ذلك : إذا ضربت أربع وحدات فى خمس وحدات كان الحاصل عشرين وحدة .  
(٢) مثال ذلك : ربع مبلغ ما يساوى حاصل ضرب رأس المال فى الزمن فى السعر مقسوما على مائة .  
(٣) مثال ذلك : ينطبق الثلثان كل على الآخر تمام الانطباق إذا ساوى فى أحدهما ضلعان والزاوية المحصورة بينهما نظائرهما فى الآخر .  
(٤) فى درجة الحرارة الواحدة تكون حجوم مقدار معين من غاز مناسبة للضغوط الواقعة عليه تناسبا عكسيا .

هذا ، وقد فطن الإنسان منذ عصور سحيقة في القدم إلى خضوع الكواكب والنجوم في سيرها وزوؤها وأقوالها لقوانين ثابتة مطردة ؛ هدته إلى ذلك مشاهداته اليومية وملاحظته لأطراد النظام الذي تسير عليه هذه الأجرام . وعلى هذه المشاهدات أسس علم من أقدم العلوم التي عرفها بنو الإنسان وهو علم الفلك .

ومع ارتقاء الفكر الإنساني ، أخذ الاعتقاد بخضوع الظواهر لقوانين ثابتة يتسع نطاقه قليلاً قليلاً حتى شمل كل نواحي الطبيعة وكل مظاهر الحياة ، وحفز الباحثين على إنشاء علوم الطبيعة والكيمياء والجغرافيا والبيولوجيا والفيزيولوجيا والتاريخ الطبيعي . . . . وما إلى ذلك من البحوث التي لم تغادر ظاهرة من ظواهر الطبيعة ولا ناحية من نواحي النمو إلا كشفت عما يسيطر عليها من قوانين .

ولم يمض على ذلك أمد طويل حتى تمكن العلماء من الوقوف على القوانين الطبيعية الخاضعة لها الرياح والمواصف والأمواج . . . . وما إلى ذلك من الظواهر التي كانت مضرب الأمثال في التقلب وعدم الاستقرار، والتي كان الشعراء يتخذونها رمزاً للتحرر من ربة القواعد والقوانين . فأنشئوا « المتيورولوجيا » ( علم الأحوال الجوية ) و « الاسيونوجرافيا » ( علم أحوال المحيطات ) وتمكنوا في بحوثهم الجغرافية وغيرها من الكشف عن القوانين الخاضعة لها التيارات البحرية والزلازل والبراكين .

وقد كان لزماً بعد هذا كله أن تتجه الأفكار شطر الإنسان والمجتمع الإنساني، وأن يتساءل الباحثون عما إذا كانت الأعمال الإنسانية الفردية والاجتماعية خاضعة لقوانين شبيهة بالقوانين الخاضعة لها ظواهر الطبيعة . غير أنهم قد طال تساؤلهم وترددوا كثيراً بهذا الصدد . وذلك أن كلا من الظواهر الفردية والاجتماعية تبدو حرة طليقة غير خاضعة لما نسميه بالقوانين . فالأولى تبدو أنها من صنع الفرد يسيطر عليها ويسيرها وفق ما يراه ؛ والأخرى تبدو أنها من صنع المجتمعات تخلقها خلقاً وتغير فيها حسب مائشاه وتشاء لها أهواؤها . فتذكر الفرد أمراً من الأمور ونسيانه



لأمر آخر ، وارتفاع ثمن سلعة أو انخفاضه ، واختلاف نظم الزواج أو تغير مدلول كلمة ما في عصرين ... كل هذه الأمور وما إليها من الظواهر الإنسانية الفردية والاجتماعية يظهر للنظرة الأولى أنه لا سيطرة عليها لغير إرادة الأفراد والمجتمعات وأهوائهما ، ويصعب بداءة ذي بدء الاعتقاد بخضوعها لقوانين ثابتة مطردة كالقوانين الخاضع لها القمر في تزايد و تناقصه أو النهار والليل في اختلافهما باختلاف الفصول .

لمثل هذه الشبهات لم ينفك الباحثون يقدمون في هذا السبيل رجلا ويؤخرون أخرى ، حتى ظهر في أواخر القرون الوسطى العلامة ابن خلدون وألف مقدمته الشهيرة<sup>(١)</sup> التي أثبت فيها بالأدلة القاطعة أن أعمال المجتمع وظواهر العمران خاضعة في مختلف نواحيها لقوانين لا تقل في صرامتها واطرادها عن القوانين الخاضعة لها الظواهر الطبيعية<sup>(٢)</sup> . - غير أن آراءه وبحوثه في هذه الناحية لم يتح لها ما كانت أهله من الذبوع والانتشار وما كان يعوزها من التنقيح والتهديب إلا في القرن الثامن عشر الميلادي . فقد ظهر في هذا القرن في مختلف بلدان أوروبا وبخاصة في فرنسا طائفة من قادة الفكر لم تدع مؤلفاتهم أي مجال للرب في خضوع الظواهر الاجتماعية بمختلف أنواعها لقوانين يمكن استنباطها من ملاحظة هذه الظواهر في مختلف أحوالها وفي شتى الأمم والعصور . وقد كان على رأس هذه الطائفة العلامة « منتسكيو » صاحب المؤلف الشهير « روح القوانين » وجماعة « الفيزيوقراتيين » الذين سنمعرض فيما يلي لكثير من آرائهم وبحوثهم . ومن ذلك الحين أخذ المشتغلون بدراسة الظواهر الاجتماعية يوجهون كل عنايتهم إلى كشف القوانين الخاضعة لها ، وأخذت العلوم الإنسانية تظهر شيئاً فشيئاً وينمو عددها قليلاً قليلاً ويتكون من فروعها

---

(١) هي عبارة عن الكتاب الأول من مؤلفه الشهير التي سماه « كتاب العبر ، وديوان المبتدا والخبر ، في أيام العرب والعجم والبربر ، ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر » .

(٢) انظر بحثنا في « الفلسفة الاجتماعية لابن خلدون وأوجيست كونت » .

مجموعة حديثة بجانب المجموعتين القديمتين وأعني بهما العلوم الرياضية والطبيعية . ولم ينتصف القرن التاسع عشر حتى تم تكوين هذه المجموعة أو كاد على يد العلامة الفرنسي « أوجيست كونت » Auguste Comte الذي ضم شتاتها ونظمها وحاول أن يدخل جميع فروعها تحت لواء علم واحد سماه « السوسيولوجيا » La Sociologie (أو علم الاجتماع) .

## قوانين الاقتصاد السياسي

على هذا الأساس قام الاقتصاد السياسي كما قام غيره من العلوم الاجتماعية ، وأجهت عناية الباحثين فيه إلى كشف القوانين الخاضعة لها الظواهر الاقتصادية المتعلقة بإنتاج الثروة وتداولها وتوزيعها واستهلاكها . - وقد اهتموا إلى طائفة كبيرة من هذه القوانين نذكر لك من أمثلتها قوانين العرض والطلب<sup>(١)</sup> وقانون تغير القيمة الذاتية للنقود<sup>(٢)</sup> وقوانين حاجات الإنسان<sup>(٣)</sup> وقانون التحديد الكلي وقانون تحديد الغلة في مدة معينة وقانون تناقص الغلة وقانون تزايد الغلة<sup>(٤)</sup> وقانون جريشام<sup>(٥)</sup> ،

---

(١) سيأتي الكلام على هذه القوانين بتفصيل في الفقرة الخامسة من الفصل الثالث .  
ومجملها : يرتفع الثمن كلما زاد الطاب أو قل العرض وينخفض الثمن كلما قل الطلب أو زاد العرض . -  
كلما ارتفع الثمن قل الطلب وزاد العرض وكلما انخفض الثمن زاد الطلب وقل العرض .

(٢) تقدمت الإشارة إلى هذا القانون بصفحة ١٣ وسيأتي الكلام عنه بتفصيل في الفقرة التاسعة من الفصل الثالث .

(٣) هي القوانين المبينة لخواص هذه الحاجات وعلاقة هذه الخواص بالحياة الاقتصادية والاجتماعية . وقد تكلمنا عنها بصفحة ١٥ وتوابعها .

(٤) سيأتي الكلام بتفصيل على هذه القوانين الأربعة في الفقرة الخامسة من الفصل الثاني .

(٥) إذا اجتمع في السوق هذان أحدهما جيد والآخر رديء تطلب الرديء على الجيد وطرده من السوق . وسنتكلم على هذا القانون بتفصيل في الفقرة السابقة للأخيرة من الفصل الثالث .

وقانون ريكاردو<sup>(١)</sup> وقانون ملتوس في نمو عدد السكان والموازنة بينه وبين زيادة مواد المعيشة<sup>(٢)</sup> . . . وغير ذلك من مئات القوانين التي سنعرض لكثير منها في فصول هذا الكتاب .

## ٧ - آراء العلماء في قوانين الاقتصاد السياسي

تنقسم قوانين الاقتصاد السياسي<sup>٣</sup> إلى طائفتين :

( إحداهما ) قوانين ترجع أسبابها إلى أمور طبيعية كقوانين تناقص الغلة وتزايدها . . . وما إلى ذلك<sup>(٣)</sup> . وهذه الطائفة من القوانين لا يكاد يوجد فرق بينها وبين قوانين العلوم الطبيعية ؛ بل إنها في واقع الأمر من قوانين العلوم الطبيعية ؛ وإنما تبنّاها علماء الاقتصاد السياسي لمعلاقها بشئون الثروة .

( وثانيتهما ) قوانين ترجع أسبابها إلى أمور إنسانية نفسية أو اجتماعية كقوانين العرض والطلب والتعود وما إلى ذلك .

---

(١) ويقال له كذلك قانون الإيراد العقاري وهو : في كل سوق تتساوى فيها كمية العروض من غلات زراعية مع كمية المطلوب منها يكون ثمن الوحدة من هذه الغلات مساويا لما أتفق على إنتاجها في أكثر الأراضي تكاليف ، وبذلك يكون ربح كل زارع من هذه الغلات مساويا للفرق بين ما أتقنه هو على إنتاجها وما أتقنه أكثر زملائه تكاليف على إنتاج مثلها .

(٢) يقرر هذا القانون أن السكان يزايدون في كل خمس وعشرين سنة بنسبة متوالية هندسية ( ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٠٠٠ ) إذا لم يعق تزايدهم أى عائق خارجي ، في حين أن مواد المعيشة لا تمكن زيادتها في المدة نفسها إلا بنسبة متوالية حسابية ( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٠٠٠ ) بشرط أن تتوافر أحسن الظروف وأكثرها ملاءمة للزراعة .

(٣) سيأتى الكلام بتفصيل على هذين القانونين في الفقرة الخامسة من الفصل الثاني ؛ وهما دئمان على طبيعة الأرض وكمية موادها المنتجة وطاقاتها الإنتاجية وتفيد النبات بالزمان والمكان ، كما سيأتى بيان ذلك .

وقد اختلف العلماء في الحكم على هذه الطائفة الأخيرة من القوانين وفي تقدير قيمتها ومدى صدقها إلى فريقين : فريق ينظر إليها نظرة تهديس ويرفعها إلى مدار الأفلاك؛ وفريق ينقض من شأنها ويهوى بها إلى الحضيض .

فالفريق الأول ، وعلى رأسه جماعة « الفيزيوقراتيين Les Physicrates » ( أو الطبيعيين ) الذين سنتكلم عليهم عند ما نعرض لتاريخ الاقتصاد السياسي<sup>(١)</sup> ؛ يرى أن هذه القوانين لا تقل عن قوانين العلوم الطبيعية والرياضية في صرامتها واطرادها وعدم قابليتها للتخلف ؛ بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيقرر أنها حسنة ومحقة لرغبات بني الإنسان ، وأنها من النعم التي أوجدها الباري جل وعز ( Lois Providentielles ) لسعادة النوع البشري ، وأن الواجب على الأفراد والحكومات أن تقف أمامها مكتوفة الأيدي وأن تدعها حرة طليقة تبرم ما تبرمه وتنفذ ما تشاؤه ( Laisser faire ) ؛ فليس في الإمكان الإتيان بأحسن مما يتم على يديها ؛ على أنه لا يستطيع مخلوق لنقض ما قضت به أو لتعديله سبيلا . وإليك مثلاً قوانين العرض والطلب . فإنها تعمل متضافرة على أن يظل كل من الطلب والعرض والتمن في مستواه الطبيعي ؛ فإذا تزعزج واحد منها أو أكثر عن هذا المستوى لا يلبث أن يعود سيرته الأولى بفضل واحد أو أكثر من هذه القوانين<sup>(٢)</sup> . فإذا تزعزج الثمن عن مستواه الطبيعي بأن ارتفع مثلاً فأنخفض معه الطلب وخرج بذلك هو أيضاً عن مستواه الطبيعي ، فإن انخفاض الطلب ينخفض الثمن خضوعاً لقانون من قوانين العرض والطلب ، ولا يزال ينخفضه حتى يرجعه إلى مستواه الطبيعي ، وانخفاض الثمن يرفع الطلب خضوعاً لقانون آخر من قوانين العرض والطلب ولا يزال يرفعه حتى يرجعه إلى مستواه الطبيعي . وبذلك لم يلبث كل من الثمن والطلب اللذين تزعزعا عن مستواهما

---

(١) انظر الفقرة التاسعة من هذا الفصل .

(٢) سيأتي شرح ذلك بتفصيل في الفقرة السابعة من الفصل الثالث .



الطبيعى أن عادا إليه بفضل هذه القوانين . فهذه القوانين تعمل وحدها على تحقيق التوازن الاقتصادى وعلى علاج ما يتعرض له السوق من خلل واضطراب وعلى إصلاح ما تفسده الطامع الإنسانية الجامحة .

هذا ما تقرره جماعة الفيزيوكرايين ومن نحا نحوم . - ويظهر أنهم قد ركبوا متن الشطط فى آرائهم فقالوا فى تقديمهم لهذه القوانين ولم يكونوا موقنين إذ وصفوها جميعها بالحسن وبأنها محقة لرغبات بنى الإنسان . وفى الحق ، إن قوانين الاقتصاد السياسى ليست إلا قواعد عامة تبين ارتباط الأسباب بعسيباتها والقدّمات بنتائجها اللازمة ، أو بعبارة أخرى تنبئ بمحدث نتائج معينة لازمة إذا حدثت أسباب معينة، شأنها فى ذلك شأن قوانين العلوم الطبيعية والرياضية . وقواعد هذا شأنها لا يمكن وصفها من حيث ذاتها بالحسن ولا بالقبح : فكما أنه لا يصح أن يوصف بالحسن ولا بالقبح « انطباق الثلثين كل على الآخر تمام الانطباق عند ما يساوى فى كل منهما ضلعان والزاوية المحصورة بينهما نظائرهما فى الآخر » ؛ كذلك لا يصح لغة ولا عرفا أن يوصف بالحسن ولا بالقبح « انخفاض ثمن السلعة عند ما يزيد العروض منها وارتفاعه عندما يزيد المطلوب منها » . - وإن أردنا الحكم على هذه القوانين باعتبار ما ينجم عن عملها من النتائج فى الحياة الاقتصادية للأمم والأفراد ، وجدنا كذلك أنها لا تمتاز بشيء من هذه الناحية عن قوانين العلوم الرياضية والطبيعية . فكما أن قوانين هاتين الطائفتين من العلوم منها ذو النتائج النافعة ومنها ذو النتائج الضارة ومنها ما ينجم عنه نفع أحيانا وضرر أحيانا<sup>(١)</sup> ، كذلك قوانين الاقتصاد السياسى : منها النافع ، ومنها الضار ، ومنها النافع فى بعض مظاهره الضار فى بعضها الآخر .

---

(١) قانون الجذب العام مثلا لا يقول أحد ينفعه فى حالة ما إذا تسم أحد المولعين بالألعاب الرياضية شاهقاً فزلت رجله فهوى إلى الأرض صرياً خضوعاً لهذا القانون . وقوانين الصواعق والزلازل وما إليها كثيراً ما تسبب خسارات فادحة فى الأرواح والأموال ... وهلم جرا .

وإليك مثلاً « قانون التحديد الكلى » و « قانون تحديد الغلة في مدة معينة » و « قانون تناقص الغلة<sup>(١)</sup> » . فإنه لا يساور أحداً شك في ضرر نتائجها لبنى الإنسان : فلولا تقييد الإنتاج بهذه القوانين لما عرف الفقر ولا الشقاء . وإليك مثلاً آخر قوانين المرض والطلب نفسها ؛ فإنه لا يجرؤ عاقل أن يقول ينفعها في جميع الأحوال . فكم ضرر بليغ أصاب الأفراد والأمم من جراء ما ترتب عليها من ارتفاع الأثمان أو انخفاضها أو زيادة المرض أو الطلب أو نقص واحد منهما .

وإذا ثبت خطأ الفيزيوكراتيين ومن تابعهم في الحكم على آثار هذه القوانين ، وثبت أنها ليست خيراً محضاً كما يدعون ، بل منها ما هو ضار في جميع مظاهره أو في بعضها ، تبين لك فساد ما رتبوه على حكمهم هذا من أن الواجب على الأفراد والحكومات أن تقف أمامها مكتوفة الأيدي وأن تدعها حرة طليقة تبرم ما تبرمه وتنفذ ما تشاؤه . وإذا كنا لم نقف مكتوفى الأيدي أمام القوانين الطبيعية نفسها ، وهى ما نعلم ضبطاً وصرامة ، بل تدخلنا فيها تدخلًا وقانا شر أضرارها ، فأنشأنا « مانعة الصواعق » لتدرا عنا أخطار الكهربائية السماوية وقوانينها و « مظلة الوقاية parachute » لتقينا في بعض الأحوال شر قانون الجذب العام ، وما إلى ذلك من المخترعات التى أصبحت أكبر مميزات للمدنية الحديثة وأكبر دليل على ما بلغه العقل الإنسانى من قدرة على المكر بالطبيعة ، فأولى بنا ألا نستسلم لقوانين الاقتصاد السياسى وأن نعمل على درء ضرورها ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً . - غير أن التدخل في

---

(١) سيأتى شرح هذه القوانين في الفقرة الخامسة من الفصل الثانى . وبجمل الأول : كل إنتاج يتوقف على الأرض أو على ما تشتمل عليه من مواد أولية محدود في كميته الكلية . وبجمل الثانى : الغلة التى تنتجها مساحة ما في مدة معينة لا يمكن أن تتجاوز قدرًا معيناً مهما بذل فيها من جهد ووقت . - وبجمل الثالث : لكل قطعة من الأرض حد يبلغ عنده الإنتاج غايته القصوى بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال بحيث لو زيد مقدار المستخدم منهما على هذا الحد لأخذت الغلة التى تنشأ عن هذه الزيادة في التناقص النسبي .

القوانين كافة طبيعية كانت أم اقتصادية ليس معناه إبطال عملها ؛ فإن القوانين لا تغالب ولا يد لمخلوق على نقض ما تقضى به ولا على تعديله . وإنما معناه تعديل الأمور والأحوال التي يتوقف عليها تحقق هذه القوانين بشكل لا يدع للضار منها مجالاً للظهور . فالتدخل في قانون العرض والطلب مثلاً ليس معناه العمل على نقض ما يقرره ؛ لأن هذا مما لا سبيل إليه ؛ إذ ليس في وسع مخلوق أن يحول مثلاً دون انخفاض الثمن في سوق تسودها المنافسة الحرة متى زاد العروض من السلعة كما ينبغي بذلك هذا القانون . وإنما معناه العمل على ألا يزيد العروض حتى لا ينخفض الثمن ، بأن تحدد الشركات أو الحكومات لكل مصنع من المصانع الكمية التي لا يصح له أن ينتج أكثر منها يومياً ، أو بأن تحدد لزراعة صنف مامساحة من الأرض لا يصح تعديها ، أو بأن تتلف جزءاً من المحصول إذا شعرت بوفرة وزيادته عن المطلوب قبل أن يعرض في السوق ، أو بأن تشتري الحكومة نفسها من المنتجين القدر الزائد عن المطلوب وتحتفظ به فلا يعرض في السوق أكثر مما يحتاج إليه المستهلكون ... وهم جراً .

(٢) والفريق الثاني ، وعلى رأسه كارل مركس ومن شايعه من أعضاء المدرسة التاريخية الألمانية *Ecole Historique Allemande* ، يذهب إلى نقيض ما تراه طائفة الفيزيوكرايين ، فيفض من شأن هذه القواعد ، ويرى أنه من المبالغة في القول ومن استعمال الألفاظ في غير مدلولاتها تسميتها قوانين . وأهم ما يدلى به من الحجج لتأييد رأيه الأمران التاليان .

(أولاً) أن لفظ «قوانين» لا يطلق إلا على الأصول الثابتة العامة التي لا يعترىها التخلف بل تصدق في كل زمان ومكان ، كقانون الجذب العام وقانون الأجسام الطافية وما إليهما . وقواعد الاقتصاد السياسي التي تتحدث عنها غير متوافرة فيها هذه الصفات ؛ لأنها كثيراً ما تتخلف وكثيراً ما تأتي الحوادث دالة على كذب ما تقرره . وإليك مثلاً «قوانين العرض والطلب» نفسها . فإنها تتخلف في الصناعات المحتكرة . فإن أمان

منتجاتها لا تخضع لهذه القوانين ؛ إذ تحديد أثمانها موكل إلى أصحاب الاحتكار  
يخفصونه أو يرفعونه حسب ما تشاء لهم منافعهم وإلى عوامل أخرى لا دخل فيها  
للعرض والالطلب. وتتخلف كذلك في بعض السلع كالملابس وما إليه من أدوات الزينة  
والترف والخبز وما إليه من حاجات الغذاء الضرورية ؛ فإن انخفاض أثمان الطائفة  
الأولى لا يترتب عليه ازدياد طلبها كما تنص على ذلك قوانين المرض والطلب بل على  
العكس يجعل الناس يرغبون عن شرائها ، لأنهم لا يطلبونها غالباً إلا لفلاء ثمنها  
وليتسكنوا بفضلها من الظهور بمظهر العظمة والترف ؛ وانخفاض أثمان الطائفة الثانية  
لا يكاد يزيد كذلك من طلبها ، لأن مقدار ما يحتاج إليه كل مستهلك من الخبز  
محدود لا تكاد تمكن زيادته .

( ثانياً ) أن قوانين العلوم الكونية تنبئ عما يحدث في المستقبل بشكل قاطع  
لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . فعالم الفلك مثلاً يستطيع أن ينبئ عن  
اليوم والساعة والدقيقة التي ستنكسف فيها الشمس أو ينخسف فيها القمر أو يظهر  
فيها مذنب من المذنبات . . . قبل حدوث هذه الحوادث بسنين بل بقرون أحياناً ،  
وتأتى الوقائع مصدقة لما تنبأ به . أما عالم الاقتصاد السياسي فلا يستطيع على ضوء  
قواعده التي تتحدث عنها أن ينبئ بشكل قاطع عما سيحدث في المستقبل ، ومعظم ما يتنبأ  
به من هذا القبيل لا تسمح له قواعد علمه بالجزم به ، وكثيراً ما تأتي الحوادث مكذبة  
لما توقعه . وقواعد هذا شأنها ليست جديرة باسم « القوانين » .

ولكن حججهم هذه تحمل في طيها دليل بطلانها .

فأما دعواهم أن قوانين الاقتصاد السياسي تتخلف فلم يستطيعوا أن يقيموا أى  
دليل قاطع على صحتها ؛ لأن ما ذكروه من الأمثلة لا يعتبر في الواقع تخلفاً لقوانين  
العرض والطلب .

وذلك أن كل قانون ، طبيعياً كان أم اقتصادياً ، لا يحدث تأثيره إلا إذا



توافرت شروط معينة ولم يعترضه عمل قانون آخر . فعدم حدوث آثاره لأن شروطه لم تتوافر أو لأن نتائجها قد اصطدمت بنتائج قانون آخر لا يصح أن يسمى تخلفاً . وإليك مثلاً قانون التجمد الذى ينص على أن الماء يتجمد فى درجة الصفر ؛ فإنه لا يصدق إلا إذا كان الماء نقياً وكان مقدار الضغط الجوى ٧٦٠ ملليمترآ . فإذا لم يتجمد الماء فى درجة الصفر لعدم توافر شرط من هذين الشرطين لا يعتبر ذلك تخلفاً لهذا القانون . وكذلك قانون الجذب العام فإنه لا يصدق إلا إذا توافرت شروط خاصة ولم يعترض انجذاب الجسم قانون آخر . فتخليق الطائرة فى الجو وعدم انجذابها إلى الأرض لا يعتبر تخلفاً لقانون الجذب العام ؛ لأن آثاره فى هذه الحالة قد تصادمت مع نتائج قوانين أخرى ( قوانين البخار والارتفاع وما إليها ) . - وكذلك القانون الاقتصادى ، فإنه لا يصدق إلا إذا توافرت شروط خاصة ولم يعترض عمله قانون آخر . فعدم حدوث آثاره لأن شروطه لم تتوافر أو لاصطدام نتائج قانون آخر لا يصح أن يسمى تخلفاً إلا بحسب الظاهر .

فإذا رجعنا الآن إلى الأمثلة التى ذكرناها للاستدلال على تخلف قوانين العرض والطلب ، وجدنا أن ليس فى أحدها ما يدل على ما يدعون . فتخلف هذه القوانين فى الصناعات المحتكرة سببه عدم توافر الشروط اللازمة لتحقيقها . وذلك أن الاقتصاديين يشترطون لتحقيق قوانين العرض والطلب أن تتوافر المنافسة الحرة وأن يكون كل فرد من أفراد البائعين والمشتريين مسيراً بمعامل المنفعة الشخصية . ومن الواضح أنه فى حالة الصناعات المحتكرة قد اختل الشرط الأول من هذين الشرطين . وكذلك تخلفها فى أدوات الترف وفى الخبز . فإن سببه اصطدام آثارها بنتائج قوانين أخرى . فى أدوات الترف قد اصطدمت بقانون اقتصادى آخر ينص على أن هذه الأدوات تقل الرغبة فيها كلما انخفض ثمنها ؛ وفى الخبز قد اصطدمت « بقانون الحاجات الطبيعية » الذى ينص على أن كل حاجة منها يكفى لإشباعها مقدار محدود

من الأشياء <sup>(١)</sup> . - وقد تبين لك أن عدم حدوث الآثار التي ينص عليها قانون ما لا صطدامه بقانون آخر أو لاختلال شرط من شروطه لا يصح أن يعتبر تخلفاً بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة ؛ ولو صح أن يعتبر ذلك تخلفاً لحق لنا أن نحكم على كل قانون من قوانين العلوم الطبيعية نفسها بالتخلف وعدم الاطراد !!

وأما دعواهم أن قوانين الاقتصاد السياسي لا تنبئ عن المستقبل بشكل قاطع ، فلا تختلف في جوهرها عن دعواهم الأولى . ويرد عليها بالردود نفسها التي ذكرناها . على أنه لم يشترط أحد في القانون أن ينبئ عن المستقبل البعيد ؛ فإن هذا المعنى لا يتوافر إلا في بعض قوانين علم الفلك ؛ وقد تقدم لك أن كل قاعدة تبين ارتباط الأسباب بالمسيبات والمقدمات بنتائجها اللازمة يطلق عليها « قانون » سواء استطاع الإنسان دلي شرئها أن ينبئ عن مستقبل بعيد أم لم يستطع ذلك . هذا إلى أن بعض القوانين الطبيعية التي يستطاع بها التنبؤ عن المستقبل لا يمكن القطع بأحكامها وكثيراً ما تكذب الوقائع تنبؤاتها . وإليك مثلاً النشرات التي تصدرها مصالح الطبيعيات عما ينتظر أن تكون عليه حالة الجو في الغد معتمدة في نشرها على قوانين « الميئورولوجيا » ( علم الأحوال الجوية ) فإنها كثيراً ما تخطئ ، وكثيراً ما يأتي الغد مكذباً لما تقول . ومع ذلك لم يرض أحد عليها باسم « القوانين » ؛ لأن تخلفها لا يكون في الغالب إلا ظاهرياً ناشئاً عن حدوث حادث جوى فجائي لم يكن في الحسبان .

فلا يضير بعض قوانين الاقتصاد السياسي أنها لا تنبئ عن المستقبل ؛ ولا يضير ما ينبئ منها عن المستقبل تخلف أحكامه ؛ لأن هذا التخلف لا يزيد عن تخلف أحكام « الميئورولوجيا » : كلاهما ظاهري أكثر منه حقيقي ؛ وكلاهما يرجع سببه إلى عدم توافر الشروط أو إلى الاصطدام بقوانين أخرى أو إلى حدوث ما لم يكن في الحسبان .

---

(١) انظر الخاصة الثانية من خواص حاجات الإنسان بصفحة ١٧ وتوابها .

## ٨ - الفرق بين قوانين الاقتصاد السياسى وقوانين العلوم الطبيعية

ومع هذا كله لا مناص من الاعتراف بأن ثمة فروقا غير يسيرة بين قوانين الاقتصاد السياسى التى ترجع أسبابها إلى أمور إنسانية<sup>(١)</sup> وبين قوانين العلوم الطبيعية . وأهم هذه الفروق ما يلى :

١ - أن هذه الطائفة من قوانين الاقتصاد السياسى لم تصل بعد فى دقتها وضبطها إلى ما وصلت إليه قوانين العلوم الطبيعية . فقانون الأجسام الطافية مثلا يبين لنا بالضبط مبلغ القوة التى يكون الجسم المغمور فى سائل مدفوعاً بها من أسفل إلى أعلى ، على حين أن قانون العرض والطلب مثلا لا يبين لنا بالضبط النسبة التى ينخفض بها الثمن أو يرتفع تبعاً لارتفاع المرض أو الطلب أو انخفاضهما . ويرجع السبب فى ذلك إلى أمرين :

أحدهما أن العلوم الطبيعية قد عنى بها الإنسان من بدء الخليقة تقريبا ؛ فأتىح لقوانينها الوقت الكافى للتنقيح والتهذيب والضبط والإحكام . فى حين أن « الاقتصاد السياسى » لا يزال فى طور التكون ؛ فهو وليد القرن الثامن عشر كما سيتبين لك ؛ فلا غرو أن يعوز قوانينه بعض ما توافر فى قوانين العلوم الطبيعية من الدقة والضبط . وثانيهما أن قوانين العلوم الطبيعية تتناول حقائق ثابتة لا تتغير ولا سيطرة لإرادة الإنسان عليها ؛ أما قوانين الاقتصاد السياسى فتتناول أموراً للإرادة الإنسانية دخل كبير فى الإشراف عليها وفى تغييرها ؛ وأمور هذا شأنها كثيراً ما تضل العقول قبل أن تصل إلى كشف قوانينها الصحيحة .

---

(١) أما قوانين الاقتصاد السياسى القائمة على دعائم طبيعية فلا فرق بينها وبين قوانين العلوم الطبيعية كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ( انظر ص ٥٣ ) .

٢ - أن قوانين العلوم الطبيعية تصدق في كل زمان ومكان ؛ في حين أن كثيراً من قوانين الاقتصاد السياسي التي ترجع أسبابها إلى أمور إنسانية لا تصدق بشكل تام إلا في الأمم التي استنبطت من ملاحظة نظمها الاقتصادية وفي الأمم التي تشبهها من ناحية التكوين ونواميس العمران . والسبب في هذا راجع إلى أمرين : أحدهما أن الاقتصاديين لم يستقرئوا في بحوثهم كل المجتمعات الإنسانية بل قصرُوا ملاحظاتهم على طائفة محدودة من الأمم المتحضرة الحديثة ؛ وثانيهما أنهم لم ينعوا كثيراً بربط الظواهر الاقتصادية بما عداها من النظم الاجتماعية ( كالنظم السياسية والخلقية والأسرية والدينية والقضائية وما إلى ذلك ) ولا بكشف ما بين هذه وتلك من علاقات ؛ بل لقد تعمدوا تعمداً فصل هذه عن تلك . فموضوع دراساتهم كما يقولون يدور حول ما يسمونه « الإنسان الاقتصادي » *L'homo - oeconomicus* ، وهو الشخص السير في جميع شئونه الاقتصادية بعامل المصلحة الفردية المادية فحسب ، والمحرر من كل ضغط اجتماعي ، والذي يسعى لتحقيق أكبر قدر من المنفعة الذاتية بأقل قدر من المجهود والنفقات . وإنسان هذا شأنه لا وجود له إلا في غيالاتهم ؛ لأن الإنسان بطبعه حيوان اجتماعي ، تسيره في جميع شئون حياته نظم المجتمع وتقاليده أكثر مما تسيره رغباته الذاتية ومنافعه . والظواهر التي جعلوا إنسانهم محوراً لها لا وجود لها كذلك إلا في غيالاتهم ؛ لأن الظواهر الاقتصادية متأثرة في جميع نواحيها بالظواهر الاجتماعية الأخرى ومرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً ، فلا يمكن فصلها عنها إلا عن طريق التخيل والتجريد الذهني .

وقد فطن إلى أخطائهم هذه علماء الاجتماع ، وبخاصة العلامة دوركايم *Durkheim* وأعضاء مدرسته ( المدرسة الاجتماعية الفرنسية *L'Ecole Sociologique Française* ) وعملوا على تداركها في الشبهة التي أنشئوها وسموها « علم الاجتماع الاقتصادي *Sociologie économique* »<sup>(١)</sup> . فحرصوا على أن يكون استقراؤهم لهذه الظواهر

(١) انظر ص ٤٠ .



كاملاً أو قريباً من الكمال . ولذلك لم يقتصروا على ملاحظتها في الأمم الحاضرة ، بل لاحظوها كذلك في الأمم النابرة مستعدين مادة ملاحظتهم هذه من حقائق التاريخ ؛ ولم يقتصروا على ملاحظتها في الأمم المتحضرة ، بل لاحظوها كذلك في الشعوب البدائية مستعنيين في ذلك بما سجلته بحوث الإثنوجرافيا بصدد هذه الشعوب . وعنوا أيما عناية بربط الظواهر الاقتصادية بالظواهر الاجتماعية الأخرى وبالكشف عما بين هذه وتلك من علاقات .

٣ - أن صدق القوانين الطبيعية يستلزم توافر شروط كثيراً ما تتوفر في الخارج ؛ على حين أن صدق كثير من القوانين الاقتصادية التي ترجع أسبابها إلى أمور إنسانية يستلزم توافر عدة شروط فرضية قلما يتاح توافرها جميعاً . ولذا كان التنبؤ على ضوءها عما ينتظر حدوثه من النتائج لظاهرة اقتصادية معينة أدنى إلى الاحتمال منه إلى اليقين ؛ ويزداد ما فيه من عناصر الجزم كلما كانت ظروف الحياة العملية أكثر اقتراباً من الشروط الفرضية اللازمة لانطباق القانون . - فقانون المرض والطلب مثلاً لا يصدق بشكل تام إلا في سوق تسودها المنافسة الحرة ، أي لا أثر فيها لأي مظهر من مظاهر الاحتكار ( وما أكثر مظاهره ! ) ويكون كل فرد من أفراد البائعين فيها والمشتريين مسيراً بمعامل المصلحة المادية الفردية . ومن الواضح أن هذه الشروط قلما تتوفر في سوق من الأسواق على ما سيأتي بيان ذلك<sup>(١)</sup> .

## ٩ - تاريخ الاقتصاد السياسي

البحث في الظواهر الاقتصادية قبل ظهور « الاقتصاد السياسي »

على الرغم من أن الاقتصاد السياسي بالمعنى الذي نفهمه الآن لم يظهر إلا في القرن الثامن عشر كما سيتبين لك ، فإن عدداً غير يسير من المفكرين في العصور القديمة

---

(١) انظر الفقرة الثامنة من الفصل الثالث .

والعصور الوسطى وصدر العصور الحديثة قد اهتموا بالبحث في كثير من نواحي الحياة الاقتصادية .

ففلاسفة اليونان القدماء ، وبخاصة سقراط وأفلاطون وزينوفون وأرسطو طاليس ، قد عرّجوا في مؤلفاتهم على كثير من الظواهر الاقتصادية كتقسيم العمل ووظائف النقود وقوانين الملكية وتوزيع الثروات . كما أن أنبياء بني إسرائيل وحكّاءهم وآباء الكنيسة وعلماء القرون الوسطى قد وقفوا قسماً كبيراً من مجهودهم العلمي على البحث في بعض ظواهر اقتصادية . وكان توزيع الثروات والأسس القائم عليها هذا التوزيع من أهم الأمور التي استوقفت نظرهم في هذه الناحية . فقد هالمهم ما بين طبقتي الأغنياء والفقراء من فروق في الميشة وفي مظاهر السعادة المادية ، ولم يهتدوا إلى ما يبرّر كل هذه الفروق ؛ فحاولوا تخفيف مافي هذا النظام التوزيعي من نقائص وعيوب . وهذا ما حدام على محاربة الترف والبذخ والإسراف والتهافت على جمع الثروات، ودعاهم إلى تحريم الربا وإلى القول بوجوب الإحسان ومساعدة الغنى للفقير، ذاهبين إلى أن حقوق الملكية تقابلها واجبات البرّ بالفقراء ، وجعلهم يتخيلون أساليب متعددة لتوزيع الأراضي والثروات توزيعاً يتفق مع مقتضيات العدالة والإنصاف .

ولكن لم يفكر هؤلاء في تأليف علم خاص بالظواهر الاقتصادية ؛ وإنما كانوا يرجون على هذه الموضوعات في أثناء دراستهم لمسائل الدين وموضوعات السياسة وقواعد الأخلاق ... وما إلى ذلك . هذا إلى أن دراستهم لما عرجوا عليه من الظواهر الاقتصادية لم تكن من الدراسة العلمية في شيء ؛ فإنهم لم يعنوا بالبحث في أصول هذه الظواهر ونشأتها وتطورها والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض والتي تربطها بغيرها والقوانين الطبيعية التي تخضع لها ، بل اتجهت كل عنايتهم إلى إسداء النصيح إلى الملوك والحكومات والأفراد ، وإصلاح الفاسد من نظم الميشة ، وبيان ما ينبغي أن تكون عليه الحياة الاقتصادية .

حقاً إن زينوفون Xenophon أحد فلاسفة اليونان في العصور القديمة ( ٤٢٥ - ٣٥٢ ق م ) قد ألف كتاباً خاصاً سماه « الاقتصاد » . ولكنه لم يبحث في مؤلفه هذا إلا الظواهر الاقتصادية المتعلقة بتدبير الأمور المنزلية والشئون الأسرية ( ولم يكن في تسميته لهذه الظواهر باسم « الاقتصاد » شيء من التجوز ؛ فإن كلمة الاقتصاد في اللغة اليونانية كانت إذا أطلقت انصرفت إلى شئون المنزل ) . هذا إلى أنه قد درس هذه الظواهر دراسة ترمي إلى بيان ما ينبغي أن يكون لا إلى شرح ماهو كائن . ولهذا كله يمكن القول بأن العصور القديمة والعصور الوسطى قد انقضت جميعها ولما يتكون علم الاقتصاد السياسي .

وفي غضون القرنين السادس عشر والسابع عشر حدثت في الغرب حوادث اقتصادية ذات بال يرجع السبب في إثارتها إلى كشف أمريكا وما تلاه من نتائج خطيرة في عالم الاقتصاد . ولقد كان لهذه الحوادث مدى كبير في ميدان البحث والتأليف . فقد أبحه بعض العلماء في كثير من الدول ، وخاصة في فرنسا وإنجلترا وإيطاليا ، إلى دراسة الظواهر الاقتصادية دراسة مستقلة متميزة . وتألف من أفراد هذه الطائفة مدرسة خاصة اشتهرت في التاريخ باسم « المدرسة التجارية أو الكسبية » ( Ecole Mercantile ) واشتهر المبدأ الاقتصادي الذي كانت تدّين به باسم « المبدأ التجاري أو الكسبي » ( Mercantilisme ) .

وذلك أن فرنسا وإنجلترا وإيطاليا قد هالها ما كان يتدفق على إسبانيا من الذهب والفضة على أثر كشفها للعالم الجديد وانفرادها باستغلال ما كان مدفوناً في تربتها من هذين المعدنين النفيسين ؛ فهب ساسة هذه الدول وعلمائها يقترحون أفكارهم في البحث عن الوسائل الاقتصادية التي ينبغي أن تلجأ إليها أهمهم لتصل إلى ما بلغته إسبانيا من الثروة والجاه ولتحول بينها وبين الاستئثار بهذه الغنيمة . وحينئذ ظهرت « مدرسة التجاريين » ، وأخذ أفرادها على عاتقهم البحث عن هذه الوسائل . فهداهم

بموجبهم إلى عدة نظريات ضمنوها مؤلفاتهم، أشهرها «نظرية رجحان الميزان التجاري»،  
التي تقرر أن خير طريق تسلكها الأمة للحصول على الذهب والفضة هو الإكثار  
من إصدار منتجاتها إلى الخارج والتقليل من استيراد المنتجات الأجنبية ، فإن ذلك  
يجعل كمية الذهب والفضة التي تدخل بلادها ثمنًا لمنتجاتها أكثر من الكمية التي  
تسرب منها إلى الأمم الأخرى . ولما يشتمل عليه مذهبهم هذا من تشجيع التجارة  
الخارجية ورسم الطرق لكسب المال ، اشتهروا في التاريخ باسم «التجارين  
أو الكسبيين» واشتهر مذهبهم هذا باسم المذهب «التجاري أو الكسبي» .

ومن أشهر أئمة هذه المدرسة «أنطونيوسرا» الإيطالي ( Antonio Serra )  
الذي نشر سنة ١٦١٣ كتاباً سماه : «الموامل التي يكثر بفضلها الذهب والفضة  
عند الأمم المحرومة من مناجم هذين المعدنين» وضمنه مذهب مدرسته وخططها .  
ومن أشهرهم كذلك «أنطوان دومنكريان» Antoine de Montchrétien  
الذي نشر سنة ١٦١٥ كتاباً سماه «بحث في الاقتصاد السياسي» وعنى فيه بما عنى به  
أنطونيوسرا في كتابه السابق .

ومن هذا يتبين أن بحوث هذه المدرسة أدنى إلى البحوث السياسية الفنية منها  
إلى البحوث النظرية العلمية ؛ فإن أعضاءها لم يدرسوا الظواهر الاقتصادية لبيان  
حقيقتها وعناصرها والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض والتي تربطها بقوانينها والقوانين  
الخاضعة لها في مختلف نواحيها ؛ وإنما درسوا الوسائل التي رأوا أنها توصل أممهم إلى  
غايات اقتصادية معينة . هذا إلى أنهم قد وجهوا كل عنايتهم إلى ناحية صغيرة من  
نواحي الحياة الاقتصادية ، وأسسوا دراساتهم على نظرية دلت البحوث الحديثة  
على فسادها ، وهي النظرية التي تقرر أن ثروة الأمة تقاس بمقدار ماليتها من ذهب  
وفضة .

قد انقضى إذن القرن السابع عشر الميلادي قبل أن يظهر «علم الاقتصاد



السياسي « بالمعنى الذى نفهمه الآن من هذه الكلمة . حقاً إن «أنطوان دومنكرتيان» قد سمى مؤلفه باسم «الاقتصاد السياسي» كما سبقت الإشارة إلى ذلك . ولكن بحوث هذا الكتاب ، كما رأيت ، تختلف اختلافاً كبيراً عن البحوث التى نطلق عليها الآن هذا الاسم .

### نشأة الاقتصاد السياسي :

وفي منتصف القرن الثامن عشر ظهرت بفرنسا طائفة « الفيزيوقراتيين » Les Physiocrates أى الطبيعيين التى كان على رأسها الدكتور كنى *Quesnay* أحد أطباء لويس الخامس عشر ، والتى ضمت بين أعضائها عدداً كبيراً من ساسة فرنسا وعلمائها ، كتورجو *Turgot* الذى كان وزيراً للويس السادس عشر ، ومرسييه *Dupon de Nemours* ومارسييه *Marcier de La Rivière* وديودونيمور *Dupon de Nemours* والمركيز دوميرا *Marquis de Mirabeau* أبو ميرابو خطيب الثورة الفرنسية . - وقد وقف أعضاء هذه المدرسة قسطاً كبيراً من جهودهم على دراسة الظواهر الاقتصادية ، وسلكوا فى هذه الدراسة مسلكاً جديداً صبغ بحوثهم بصبغة خاصة وميزهم عن سائر الباحثين من قبلهم بميزات كثيرة خللت ذكرهم فى تاريخ العلوم . ومن أهم هذه الميزات ما يلى :

( أولاً ) عنايتهم بدراسة الظواهر الاقتصادية دراسة وصفية تحليلية ، أى دراسة ترى إلى مجرد شرح هذه الظواهر ببيان حقيقتها ونشأتها وعناصرها والعلاقات التى تربطها بعضها ببعض . والتى تربطها بغيرها والقوانين الخاضعة لها . وقد ألفوا على هذا الأساس كتاباً قيمة من أشهرها : « الجدول الاقتصادى » *Tableau Economique* للدكتور كنى و « النظام الطبيعى والأساسى للمجتمعات السياسية » *L'Ordre Naturel et Essentiel des Sociétés Politiques* لمرسييه دولارييفير ،

و « الفيزيوقراطية » أو الدستور الأساسي لأتق حكمة للنوع الإنساني  
La Physiocratie, ou Constitution essentielle du gouvernement le plus  
Philosophie avantageux au genre Humain ، والفلسفة الريفية  
Rurale ونظرية الضريبة Théorie de L'impôt لميرابو .

ومن هذا يظهر أن للفيزيوقراطيين يرجع الفضل في إنشاء الاقتصاد السياسي  
بالمعنى الذى نفهمه الآن .

( ثانياً ) ذهابهم إلى أن الظواهر الاقتصادية خاضعة لقوانين لا تقل فى صرامتها  
واطرادها عن القوانين الخاضعة لها ظواهر الطبيعة ، وأن الكشف عن هذه القوانين  
ينبغى أن يكون الهدف الأساسي لدراسة الاقتصاد .

وهذا يؤكد ما قلناه من أن الفضل فى نشأة الاقتصاد السياسي وتأسيسه على  
الدعائم القائم عليها الآن يرجع إلى جماعة الفيزيوقراطيين .

( ثالثاً ) اعتقادهم أن القوانين الاقتصادية قوانين حسنة تحقق رغبات بنى الإنسان  
وأنها من النعم التى أسبغها الله على عباده لتحقيق سعادتهم (Lois providentielles)  
وأن الواجب على الأفراد والحكومات أن تقف أمامها مكتوفة الأيدي وأن تدعها  
حرة طليقة تبرم ما تبرمه (Laisser faire) ؛ فليس فى الإمكان الإتيان بأحسن مما يتم  
على يدها ؛ على أنه لا يستطيع مخلوق لتقضى ما قضت به أو لتعديله سبيلاً .

وقد ناقشنا هذه النظرية بتفصيل عند كلامنا على « قوانين الاقتصاد السياسي »  
وأظهرنا ما فيها من غلو وفساد<sup>(١)</sup> . ولكنها ، على الرغم من ذلك ، كانت أساساً  
لعدة مذاهب اقتصادية لا يزال بعضها معمولاً به إلى الآن . ومنها « مذهب حرية  
التجارة » أو « سياسة الباب المفتوح » (Libre échange) الذى لا يزال له بأنجلترا  
وغيرها أنصار كثيرون .

---

(١) انظر صفحات ٥٤-٥٧ .

( رابعاً ) أنهم غضوا من شأن الصناعة والتجارة وذهبوا إلى أن الأرض وحدها هي التي تنتج من الثروات أكثر مما تستهلكه ، فهي وحدها التي تأتي « بنتاج صاف » ( prodiut net ) . وأنه من المزارعين ومن إليهم<sup>(١)</sup> تتكون طبقة المنتجين . وأما الصناع والتجار فطبقات عقيمة ( Stériles ) عالة على طبقة المزارعين . ولا يتسع المقام لتفصيل نظريتهم هذه وتقدها . وحسبنا أن نقول إنها ظاهرة الفساد ؛ إذ لا يخفى ما للتجارة والصناعة من الأثر في الإنتاج وخاصة في العصور الحالية .

هذا ، وقد كان ما ذهبوا إليه بشأن القوانين الطبيعية سبباً في إطلاق اسم « الفيزيوكراتيين » عليهم ( كلمة physiocrates مؤلفة من كلمتين معناها حكومة الطبيعة ) ، مع أنهم كانوا يسمون أنفسهم باسم « الاقتصاديين » . وفي سنة ١٧٧٦ نشر العلامة الأسكتلندي « آدم سميث » Adam Smith كتاباً قيمياً في الاقتصاد السياسي سماه « مبحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها » An Inquiry into the nature and causes of the Wealth of Nations وقد أسس بحوثه على القواعد التي وضعها الفيزيوكراتيون من قبله ؛ ولكنه امتاز عنهم بمخصائص جعلت لمؤلفه هذا أكبر فضل في نهضة الاقتصاد السياسي . ومن أهم هذه المخصائص ما يلي : ( أولاً ) أنه على الرغم من موافقته الفيزيوكراتيين في القوانين الاقتصادية وفي الأسس التي يجب أن يقام عليها علم الاقتصاد السياسي ، قد خالفهم في موقفهم حيال التجارة والصناعة ؛ فلم يفض من شأنهما كما فعلوا ، بل اعترف بمالهما من الأثر في الإنتاج وفي ثروة الأمم والأفراد ، وذهب إلى أنهما لا يقلان أهمية في الحياة الاقتصادية عن الزراعة ، وبذلك أصلح خطأ كبيراً من أخطاء الفيزيوكراتيين .

---

(١) يشبه للمزارعين ، بهذا الصدد ، في نظر الفيزيوكراتيين ، المشتغلون بالصيد البري والبحري وبالصناعات الاستخراجية ( استخراج المعادن من مناجمها ) .

(ثانياً) أنه يفضل الفيزيوكراتيين في دقة البحث وضبط الأحكام والانتفاع بمحقق التاريخ . وذلك أنه لم يلاحظ الظواهر الاقتصادية في عصره فحسب ، بل رجع بصره كذلك إلى الماضي ، واستعان به على فهم الحاضر .

(ثالثاً) أنه وسع من نطاق الاقتصاد السياسي وأضاف إليه بحوثاً لم يتناولها أحد من قبل ، لدرجة لم يستطع معها من جاءوا بعده أن يزيدوا على بحوثه شيئاً مذكوراً . ولذلك لقب « بأبي الاقتصاد السياسي » كما لقب هيريدوت « بأبي التاريخ » ، وجرت عادة طائفة من المؤلفين المحدثين أن ينسبوا إليه اختراع هذا العلم ، على ما في هذا من المبالغة ومن الإجحاف بالفيزيوكراتيين وتناسي فضلهم وأسبقيتهم في هذه السبيل .

وفي أوائل القرن التاسع عشر ظهر عالمان أنجليزيان كان لهما فضل كبير على علم « الاقتصاد السياسي » : أحدهما ملتوس Malthus الذي امتاز ببحثه في نمو عدد السكان والموازنة بينه وبين زيادة موارد المعيشة<sup>(١)</sup> ؛ وثانيهما ريكاردو Ricardo الذي امتاز ببحثه في الإيراد العقاري<sup>(٢)</sup> .

وفي هذا العصر نفسه ظهر العلامة الفرنسي جان باتيست ساي Jean Baptist Say وألف كتابه الشهير « بحث في الاقتصاد السياسي » Traité d'Economie Politique الذي امتاز بوضوح أسلوبه ، وضبط أحكامه ، وسعة بحوثه ودقة نظامه ، ودل على بعد نظر مؤلفه في الشؤون الاقتصادية . - وقد تناول في كتابه هذا معظم الموضوعات التي كتب عنها المتقدمون ، فحررها ، وأصلح ما كان بها من أخطاء ، ودرسها دراسة وافية ، وأضاف إليها طائفة من المسائل لم يعرج عليها أحد قبله .

وإلى جان باتيست ساي يرجع الفضل في ترتيب مسائل الاقتصاد السياسي وفهناها

---

(١) انظر مجل هذا الموضوع بالتطبيق الثاني بصفحة ٥٣ .

(٢) انظر مجل قانونه في الإيراد العقاري بالتعليق الأول بصفحة ٥٣ .



بعضها عن بعض : فهو أول من قسم مسائل هذا العلم أقساماً متميزة ، فرجمها إلى الإنتاج والاستهلاك والتوزيع<sup>(١)</sup> .

وإليه يرجع الفضل كذلك في وضع الاقتصاد السياسي في قالب العلمى المحض وتخليصه تخليصاً تاماً من الصبغة الفنية ومن الغايات العملية التى جرت عادة من قبله أن يخلطوها ببحوثه . ولذلك لم يرتض ماقاله آدم سميث من « أن الغرض من الاقتصاد السياسى تحقيق الثروة للأمة والحكومة » ، وقرر أن الغرض منه لا يتجاوز « الوقوف على القوانين التى يخضع لها إنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها » .

وقد ترجم كتاب جان باتيست ساي إلى معظم لغات العالم ، واحتذاه كثير من المؤلفين بعده ، ولا يزال إلى الآن من أهم مراجع هذا العلم .

ومجمل القول : إن الاقتصاد السياسى قد وضع أسسه الفيزيوكراطيون ، ورفع بنيانه آدم سميث وريكاردو وملتوس وتلاميذهم ، وقام بإتمامه وتهذيبه جان باتيست ساي . ولكن شأنه شأن كل بناء علمى : لا يمكن أن يستقر على شكل نهائى ، وإنما يتسع نطاقه باتساع المعارف المتعلقة بظواهره ، ويستفيد بشكل غير مباشر من نهضات العلوم الأخرى ، وينتفع بما يكشفه الباحثون من الحقائق ، ويظل قابلاً للإصلاح والحذف والزيادة مادامت العقول والأقلام .

## ١٠ — تسمية هذا العلم باسم « الاقتصاد السياسى »

أول من سمي البحث في الظواهر الاقتصادية باسم « الاقتصاد السياسى » هو أنطوان دومنكرتيان . فقد تقدم أنه ألف في أوائل القرن السابع عشر كتاباً سماه :

---

(١) اعتبر جان باتيست ساي موضوع الاستبدال داخلاً في موضوع الإنتاج واعتبره المحدثون من علماء الاقتصاد السياسى قسماً مستقلاً ؛ ولكل وجهة لا يتسع المقام لبسطها ، وقد أشرنا إلى ذلك عند كلامنا على مسائل الاقتصاد السياسى (انظر ص ٢٨) .

« بحث في الاقتصاد السياسي »<sup>(١)</sup> . - وقد حدا هذا المؤلف على نعت بحثه « بالسياسي »  
أمران :

أحدهما أنه أراد أن يميزه عن البحوث التي كان يطلق عليها قدماء اليونان اسم  
« الاقتصاد » مجرداً من كل وصف ، والتي كان موضوعها قواعد التدبير المنزلي  
واقصاديات الأسرة ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك<sup>(٢)</sup> . - في وصف الاقتصاد بالسياسي  
إشارة إلى أن موضوعه دراسة الظواهر الاقتصادية المتعلقة بثروات الدول لا بثروات  
الأسرات ولا بتدبير المنازل .

وثانيهما أن معظم موضوعات كتابه - كما سبقت الإشارة إلى ذلك<sup>(٣)</sup> - يدور  
حول البحث عن الوسائل التي تستطيع بفضلها الدول المحرومة من مناجم الذهب  
والفضة أن تحصل على كميات وفيرة من سدين المعدنين ، فتحفظ بذلك منزلتها في ميدان  
السياسة الدولية . - فالغرض الذي قصد إليه من وراء بحوثه كان سياسياً قبل كل  
شيء . وقد وصف الاقتصاد بالسياسي في عنوان كتابه لتوضيح هذا الغرض .

وظل من بعده اسم « الاقتصاد السياسي » يطلق على هذا العلم إلى يومنا هذا .  
ولكنها لم تنفك هذه التسمية مثار اعتراضات كثيرة . ومن أهم هذه الاعتراضات  
ما يلي :

١ - أن وصف البحث بأنه سياسي يفهم منه أحد معنيين : أحدهما أنه بحث  
عملي تطبيقي موضوعه بيان ما ينبغي أن يكون لا شرح ما هو كائن . وهذا المعنى  
هو الذي قصده « أوجيست كونت » إذ سمي أحد كتبه « بالسياسة الوضعية  
« *Système de Politique positive* » . وثانيهما أنه بحث متعلق بالنظم السياسية  
للأُمم ، أي بتكوينها ونشأتها وشكل حكوماتها ونظام السلطات فيها وعلاقاتها بعضها

(٢) انظر ص ٦٥ .

(١) انظر ص ٦٦ .

(٣) انظر صفتي ٦٥ ، ٦٦ .

يبيض وما يتمتع به كل منها من مكانة دولية . . . . . وهم جرا . وهذا المعنى هو الذى تنصرف إليه فى الغالب كلمة سياسى ، وهو الذى قصده العلماء إذ أطلقوا على فرع من البحوث الاجتماعية اسم « علم السياسة » ، وهو الذى قصده « دومنكرتيان » إذ سمي كتابه السابق باسم « الاقتصاد السياسى » .

ومن الواضح أن العلم الذى نسميه الآن بالاقتصاد السياسى لا يصدق عليه واحد من هذين المعنيين . فقد ظهر مما تقدم أن هذا العلم وصفى تحليلى يعنى بشرح ماهو كائن ولا يعرض مطلقا لما ينبغى أن يكون ؛ وظهر كذلك أنه لا شأن له بدراسة النظم السياسية للأمم والحكومات . فهو مجرد إذن من جميع المعاني التى تحملها كلمة سياسى .

٢ — أنه قد جرت العادة فى تسمية العلوم أن يطلق على كل منها كلمة واحدة لسهولة الاستعمال، فإن تعذر وجود كلمة مفردة تدل على المراد نحت من كلمتين أو أكثر لفظ واحد . ففى تسمية هذا العلم بكلمتين : « الاقتصاد السياسى » ، مخالفة للاستعمال المألوف وتعقيد لا حاجة إليه . فضلا عما فى هذه التسمية من خطأ .

ولكن ، على الرغم من وجاهة هذه الاعتراضات ، ظل معظم المؤلفين محتفظين بهذا الاسم الخاطئ إلى يومنا هذا . على أن « الاقتصاد السياسى » لم ينفرد بهذا النقص ؛ فكثير من العلوم تشترك معه فى أن مدلولات أسمائها لا تكاد تبين عن حقيقة ما تشتمل عليه .



## الفصل الثاني

### الإنتاج

#### ١ - تعريفه ومظاهره

يطلق الإنتاج على كل عملية يترتب عليها إنشاء منفعة اقتصادية جديدة في ثروة ما عن غير طريق استبدالها بثروة أخرى<sup>(١)</sup> - وهو بهذا التعريف يصدق على أمور كثيرة: منها استخلاص الثروة من موطنها الأصلي حيث لا تصلح لسد الحاجة إلى حيث تصبح صالحة للاستخدام : كإخراج المعادن من مناجمها ؛ وصيد السمك من الماء ؛ وقطع الخشب من الغابات ؛ واستخلاص النترات من الهواء ؛ والكحول والزيوت والشراب من النباتات والبذور والفواكه ؛ وصيد الحيوانات والطيور ، واستخلاص صوفها وشعرها ووبرها وريشها وسننها ؛ وحلب اللبن من ضروعها . . . وهلم جرا . فمن الواضح أن كل عملية من هذه العمليات وما شاكلها تنشئ في الشيء الذي تجري عليه منفعة اقتصادية جديدة لم تكن موجودة فيه من قبل . فاللبن مثلا وهو في ضرع الحيوان لا يصلح لسد حاجة الإنسان ؛ وإخراجه من الضرع هو الذي ينشئ فيه هذه الصلاحية ويوجد فيه صفة المنفعة . وقس على ذلك بقية الأمثلة التي ضربناها وما إليها .

ومنها نقلها من مكان تريد فيه عن الحاجة إلى مكان آخر يحتاج إليها فيه . كنقل

---

(١) أما إنشاء المنفعة عن طريق الاستبدال فلا يسمى إنتاجا ، كما تقدم ( انظر آخر صفحة ٢٧ و صفحة ٢٨ ) .



القطن أو القمح الزائد عن حاجة الاستهلاك في مكان ما إلى بلد آخر يحتاج إليه . فمن الواضح أن عملية كهذه تنشئ في الثروة صفة النفع التي كانت مجردة منها وهي في مكانها الأول .

ومنها العمل على الإبقاء عليها لينتفع بها في مستقبل قريب أو بعيد : كتعبئة الفواكه وحفظها وتجفيفها ؛ وحفظ الأسماك واللحوم والخضر ؛ وخزن القلال والقطن . . . وما إلى ذلك . فكل عملية من هذه العمليات وما إليها تنشئ في المادة التي تجري عليها منفعة مستقبلية لم تكن صالحة لتحقيقها وهي على حالتها الأولى قبل إجراء هذه العملية .

ومنها إخضاعها لآثرات غير المؤثرات التي كانت خاضعة لها في حالتها العادية بطريقة تجعلها صالحة لسد حاجة ما كانت تصلح لسدها من قبل . وذلك كاستخدام الريح والهواء والشمس بأساليب خاصة لتوليد القوى المحركة .

ومنها تحويلها من حالة إلى حالة أخرى تصبح فيها صالحة لاستعمال لم تكن صالحة له وهي في حالتها الأولى : وذلك كخلج القطن ونقش الصوف وتحويلهما إلى خيوط بغزلهما أو إلى أقمشة بنسجهما ؛ وتحويل كتل الأشجار إلى ألواح من الخشب بنشرها ؛ وتحويل الماء إلى ثلج ؛ والقمح إلى دقيق بطحنه ؛ وماء العنب إلى نبيذ بتخميره . . . وهلم جرا .

ومنها التأليف بين بعض أنواعها تأليفاً يزيد من كياتها ، أو يخرج منها ثروة جديدة ، أو يجعلها صالحة لأن تسد حاجة لا تستطيع سدها متفرقة . وذلك كتربية الحيوان والزراعة والصناعة ومزج المواد بعضها ببعض لعمل شراب أو دواء أو لون للرسم . . . وهلم جرا . فترية الحيوان مثلاً هي عبارة عن التأليف بينه وبين المواد الغذائية والأمور اللازمة له بطريقة تزيد من وزنه ، أو تجعله يتناسل فينتج ثروات جديدة ، أو تجعله صالحاً لسد حاجة لا يستطيع سدها بدون هذه الوسيلة . وكذلك

الزراعة والصناعة . فالزراعة عبارة عن تأليف بين البذرة والتربة والمواد المنتجة والماء .. وما إلى ذلك بطريقة تنجم عنها ثروات جديدة . والصناعة في الغالب تأليف بين مواد مختلفة بشكل خاص لتكوين شيء جديد ؛ كالتأليف بين الزيت والصودا بمقادير خاصة وتحت درجة حرارة معينة لصنع الصابون . وقس على ذلك بقية الأمثلة التي ضربناها وما إليها .

وبالتأمل في هذه المظاهر يتبين أن كل ما يقوم به الإنسان في الإنتاج لا يتجاوز التغير في أوضاع الأشياء وأما كنهها . فكل ما يعمل به الإنسان في هذا الصدد حيال الثروة (إذ يستخلصها من مواطنها الأصلية ؛ أو ينقلها من مكان تزيد فيه عن الحاجة إلى مكان يحتاج إليها فيه ؛ أو يحفظها عن طريق التعبئة أو الحزن ... لينتفع بها في المستقبل ؛ أو يخضعها لبعض المؤثرات لتصبح صالحة لسد حاجة ما ؛ أو يحولها من شكل إلى آخر بالحلج أو النفس أو الغزل أو النثر أو الطحن ... ؛ أو يؤلف بين أنواعها تأليفاً خاصاً ) هو مجرد التغير في أوضاع العناصر وأما كنهها . ويصدق هذا حتى في حالة إحداث ثروة جديدة لم تكن موجودة من قبل . ففي الزراعة مثلاً أو في تربية الحيوان حيث يترتب على عملية الإنتاج وجود ثروة جديدة ، لا يعمل الإنسان أكثر مما يعمل في المظاهر الإنتاجية الأخرى ، أي مجرد التغير في أوضاع الأشياء وأما كنهها : فهو في الزراعة يقتصر على التغير من أوضاع البذرة والتربة والماء ... وما إلى ذلك ؛ وفي تربية الحيوان يقتصر على التغير من أما كنهه وأما كنه غذائه ؛ ثم يدع للطبيعة وقوانينها العمل على تحقيق الغاية المقصودة .

## ٢ - عوامل الإنتاج

جرت عادة القدامى من علماء الاقتصاد السياسي أن يرجعوا عوامل الإنتاج إلى ثلاثة أمور : الطبيعة؛ والعمل؛ ورأس المال . ويقصدون بالطبيعة الأرض نفسها وببشرتها

وما بها من قوى وما يشتمل عليه سطحها وباطنها وجوها من مواد ؛ وبالعمل الجهود  
الجسمية والعقلية التى يجريها الإنسان على الأشياء ليتحقق الإنتاج ؛ وبرأس المال كل  
ثروة يستعين بها الإنسان فى إنتاج ثروة أخرى كمحراث الفلاح وآلة النسيج .  
وسنتكلم بتفصيل فى الفقرات التالية على كل عامل من هذه العوامل الثلاثة .  
ولكن يجدر بنا قبل ذلك أن نوجه النظر فى هذا الصدد إلى الأمور الآتية :

١ — أن العمل وحده هو الذى يصح عده عاملا من عوامل الإنتاج بالمعنى الصحيح  
لهذه الكلمة ؛ لأنه هو الذى يقوم بالعمليات التى يترتب عليها إنشاء المنفعة ؛ فهو وحده  
الذى يستخلص الثروة من مواطنها الأصلية ، وينقلها من مكان تزيد فيه عن الحاجة  
إلى مكان آخر يحتاج إليها فيه ، ويحفظها لينتفع بها فى مستقبل قريب أو بعيد ، ويخضعها  
لبعض المؤثرات لتصبح سالحة لسد حاجة ما ، ويحولها من حالة إلى أخرى تصبح  
فيها سالحة لاستعمال لم تكن سالحة له من قبل ، ويؤلف بين أنواعها تاليفا خاصا ...  
وهلم جرا .

أما الطبيعة ففى عدها عاملا من عوامل الإنتاج شىء من التجوز واستعمال الكلمة  
فى غير مدلولها . لأن الطبيعة لا تقوم بأية عملية من العمليات السابق ذكرها . وكل  
ما تؤديه فى هذا الصدد لا يزيد ، فى معظم الأحيان ، عن خضوعها لأعمال الإنسان .  
ومن الواضح أن الخضوع ليس عملا إيجابيا فى الإنتاج . على أن هذا الخضوع  
لا يتحقق غالبا إلا بعد مقاومة كبيرة منها وجهود شاق يبذله الإنسان فى سبيل  
التغلب عليها .

ولهذا كان الأحرى أن تعد الطبيعة «شرطا» من شروط الإنتاج ، أو «ميدانا»  
له ، لا عاملا من عوامله . وذلك لأن العمل الإنتاجى يجرى على أشياء ؛ والطبيعة  
هى التى تقدمها له . فهى إذن ميدان من ميادين الإنتاج ، أى حلبة يجرى فيها العمل  
الإنسانى فى طريقه إلى إنشاء المنفعة ، أو شرط من شروطه أى أمر لابد من توافره  
حتى يتاح للعمل القيام بوظيفته الإنتاجية .

ولا يختلف رأس المال في هذه الناحية عن الطبيعة . فهو مثلها لا يقوم بأى عملية من العمليات التى يترتب عليها إنشاء المنفعة . وكل ما يؤديه فى هذا الصدد لا يتجاوز خضوعه للعمل الإنسانى . فالمحراث مثلا لا يؤدى فى الإنتاج أكثر من خضوعه للاتجاهات التى يوجهه إليها عمل الفلاح . - وأمر كهذا لا يصح عده عاملا من عوامل الإنتاج بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة .

هذا إلى أنه هو نفسه متوقف على الإنتاج . فهو عبارة عن ثروة أنتجها العمل والطبيعة وأعدها الإنسان للاستعانة بها فى إنتاج الثروات . ومن الواضح أن ما يتوقف وجوده على الإنتاج لا يصح أن يعد عاملا من عوامله .

وكما لا يصح أن يعد رأس المال عاملا من عوامل الإنتاج ، لا يصح كذلك أن يعد شرطا من شروطه . وذلك لأن الإنتاج قد يتحقق بدون رأس المال . فقد لا يستخدم الإنسان فى الإنتاج غير يديه وقواه الجسمية والعقلية وما تقدمه له الطبيعة من مواد .

ولذلك كان الأحرى أن يعد رأس المال «أداة» من أدوات الإنتاج .

٢ - أن الأهمية النسبية لكل أمر من هذه الأمور الثلاثة تختلف باختلاف نوع الإنتاج وباختلاف المصور والأمم . ففي إنتاج الصيد وجمع الثمار التساقطة من الشجر مثلا تزداد أهمية الطبيعة ويتضاءل بجانبها العمل ورأس المال ؛ على حين أنه فى الزراعة مثلا يستأثر العمل بأكثر نصيب فى الإنتاج . وفى الأدوار الإنسانية الأولى حيث كانت مظاهر النشاط الإنتاجى لا تتجاوز الصيد ورعى الأغنام كان معظم الاعتماد بهذا الصدد على الطبيعة ؛ ثم أخذ العمل يتبوأ منزلة هامة على أثر ظهور الإنتاج الزراعى ؛ وفى عصورنا الحديثة ظهرت أهمية رأس المال وأصبح له المكانة الأولى فى الإنتاج : حتى لقد سمي النظام الاقتصادى الذى نسير عليه « بنظام رءوس الأموال »

Regime capitaliste.



٣ - أن هذه الأمور الثلاثة غير منفصل كل منها عما عداه تمام الانفصال ؛ بل متداخل بعضها في بعض لدرجة يصعب معها أحيانا التمييز بينها . فالأرض مثلا ، التي تعد من الطبيعة ، إذا أصلحت وحفر بها مصارف وأزيل ما فيها من المواد المضارة ، لا يكون الفرق كبيرا بينها وبين رأس المال . إذ يمكن في هذه الحالة النظر إليها من بعض نواحيها على أنها ثروة أنتجها العمل والطبيعة واستخدمت لإنتاج ثروات أخرى<sup>(١)</sup> . وكذلك الدواب مثلا التي تربي لتستخدم في أعمال النقل أو الزراعة أو الصناعة<sup>(٢)</sup> . والعمل الإنساني لا يمكن تمييزه من الطبيعة تمييزا واضحا . فهو لا يتحقق إلا بأعضاء الجسم والقوى المزودة بها ؛ ومن الواضح أن كل أولئك من هبات الطبيعة<sup>(٣)</sup> .

### ٣ - العامل الأول : الطبيعة

يقصد بالطبيعة - كما تقدمت الإشارة إلى ذلك - الأرض نفسها وبشئها وما بها من قوى وما يشتمل عليه سطحها وباطنها وجوؤها من مواد، حيوانية كانت أم نباتية أم جمادية ، صلبة كانت أم سائلة أم غازية .  
وهي بهذا المعنى تشمل مظاهر كثيرة ، لكل مظهر منها أهمية كبيرة في الإنتاج .  
فن ذلك :

---

(١) غير أن علماء الاقتصاد السياسي لا يعدونها ، حتى في هذه الحالة ، رأس مال . ويذهبون إلى أنها لا تزال مظهرا من مظاهر الطبيعة ، وأن كل ما هناك أنها في هذه الحالة استنفدت بعض أعمال وبعض رؤوس أموال ، وأن استنفادها هذه الأمور لا يحولها هي نفسها إلى رأس مال .  
(٢) غير أن علماء الاقتصاد السياسي لا يعدونها مطلقا رأس مال للأسباب نفسها التي ذكرناها في التعليق السابق .

(٣) غير أن علماء الاقتصاد السياسي يرون أن توقعه على ذلك لا يحول دون عده عاملا مستقلا ، لأن توقف الشيء على الطبيعة لا يجعله منها .

١ - حالة الجو . ولهذا العامل أثر كبير في مختلف مظاهر الإنتاج . فعلى حالة الجو يتوقف الإنتاج الزراعى . وذلك لأن كل نوع من النبات يتطلب نموه جوا خاصا . فمن النبات ما يضر به البرد ولا يطيب إلا فى البلاد الحارة أو الدفيئة كالقطن والذرة والأرز وقصب السكر وشجر التوت ، ومنه ما يتحمل البرد كالقمح والكتان وما إليهما . - وعلى حالة الجو يتوقف كذلك كثير من مظاهر الإنتاج الصناعى . فمن المصنوعات ما يلائمه أجواء خاصة كغزل القطن والصوف الذى يلائمه الجو البارد الرطب ، وصناعة الطبايق التى يلائمها الجو الجاف ... وهلم جرا . - وعلى حالة الجو تتوقف كذلك حركة نقل الثروات من المواطن التى تزيد فيها عن الحاجة إلى حيث يحتاج إليها . فالبلاد الباردة التى يتكدس فيها الثلج فيخلق الموانئ وينغلق قضبان السكك الحديدية والبلاد التى يكثر ضبابها فيعوق سير السفن والقوافل ، تضعف فيها حركة النقل ، وتقل صلاحيتها للأعمال التجارية ، فتتعرض ثرواتها ويصبح قسم منها مجردا من النفع ؛ على حين أن البلاد المعتدلة الأجواء تنهض فيها حركة النقل وأعمال التجارة ، فتحقق المنفعة الاقتصادية فى كل ما تنتجه من ثروات .

وإلى الجو يرجع السبب فى غنى بعض المناطق فى الثروات الطبيعية الحيوانية والنباتية وققر بعضها الآخر بهذا الصدد . فقد وهبت الجهات الاستوائية والدفيئة بسطة فى هذه الثروات لتلائم جوها مع ما يتطلبه نمو كثير من فصائل النبات والحيوان ؛ وأقفر منها المناطق الباردة لتعارض حالة جوها مع ما تقتضيه حياة هذه الفصائل .

وللجو أثر كبير كذلك فى النشاط الإنتاجى للسكان وفى تحديد أنواع إنتاجهم . ففي الأسقاع الشمالية - حيث يشتد البرد ، وينمر الأرض الجليد فى معظم فصول السنة ، وتنض الطبيعة بخيراتها النباتية - لا يسع السكان إلا الاشتغال بالصيد والحرف البحرية . وفى المناطق الحارة - حيث تخلص الأرض ، وتكثر خيرات الطبيعة حيوانيا ونباتيا ، ولا يتطلب الحصول عليها كبير مجهود ، وتؤدي شدة الحرارة إلى خمول الأجسام

وضعف العقول - يسود السكان الكسل ، ويعوزهم الإقدام ، وتقل لديهم وسائل المهارة ، فلا يعبثون بتنمية ثروتهم ، ولا يتجه تفكيرهم إلى محاولة الاختراع ، ولا يكادون يزاولون غير الحرف الأولية الساذجة كالزراعة في أبسط مظاهرها وتربية الأنعام وما إلى ذلك . وفي المناطق المعتلة - حيث تحمل حالة الجو على النشاط الجسمي وتنهض بالحياة العقلية ، وحيث تختلف درجات الحرارة والرطوبة ، فتتنوع تبعاً لذلك أصناف النباتات التي تصلح الأرض لإنتاجها ، ولا تبدو الطبيعة سخية كل السخاء ولا مقترية كل التقير ، فيعش اعتدالها الأمل في النفوس، ويحفز على النشاط والجرأة، ويولد المهارة والإقدام - نرى السكان مختلفي المهن متعددي الحرف ، مبرزين في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية ، نأبهي الشأن في الإنتاج العقلي واليدوي .

٢ - طبيعة الأرض . - لطبيعة الأرض آثار كبيرة في الإنتاج بمختلف مظاهره . فهي التي تحدد نوعه للسكان وتذلل لهم سبله . ففي مناطق القمح والبتروول يولى الناس جهودهم شطر الصناعات ، وفي مناطق المروج يؤثرون رعى الأنعام ، وفي البقاع الخصبة تسهويهم الزراعة ... وهلم جرا .

٣ - الشكل الجغرافي للمنطقة . - تختلف البلاد بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً في شكلها الجغرافي : فمنها الممتد طويلاً وعرضاً ، ومنها الممتد طويلاً الضيق عرضاً ، ومنها ما هو عكس ذلك ؛ ومنها كثير التضاريس والفجوات والخلجان، ومنها مستقيم الساحل ... وهلم جرا . ولا يخفى ما لكل شكل من هذه الأشكال وما إليها من أثر في الإنتاج . فكثر الفجوات والخلجان مثلاً في ساحل بلد ما وتغلغل الأنهار في أجزائه ... كل أولئك يتيح للأمة مرافقاً صالحة للملاحة فيمهد لها سبل التجارة والنقل ؛ على حين أن تجردها من هذه المزايا الطبيعية يعوق حركاتها ويحول بينها وبين التقدم في هذه السبل .

(٦)

٤ - موقع البلد الجغرافي بالنسبة لغيره من البلاد وبالنسبة للبحار . - فهذا الموقع آثار ذات بال في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية وبخاصة في الإنتاج . ففي البلاد الساحلية مثلاً يتجه السكان إلى التجارة والصيد والصناعة ، ويحفزهم موقع بلادهم وكثرة احتكاكهم بمن عداهم من أفراد الشعوب الأخرى على النشاط والإقدام . على حين أنه في البلاد القارية تضعف حركة التجارة والنقل ويستولى على السكان الخمول ، ولا يكادون يزاولون من المهن غير الزراعة السهلة ورعى الأنعام . ووقوع البلد في ممر تجارى أو بين قارتين يمنحها مركزاً ممتازاً ويذل لها سبل النهوض في الإنتاج .

٥ - ما تشتمل عليه الأرض من جبال وأنهار وبحار وبحيرات . . . - فلكل واحد من هذه الأمور وما إليها شأن كبير في الإنتاج بمختلف مظاهره .

فالجبال هي مهبط الأمطار ومنبع المياه التي يتوقف عليها الإنتاج الزراعى ؛ وهي التي تعترض سير الرياح الضارة بالنباتات فتحصى بذلك كثيراً من حاصلات السكان الزراعية ؛ وهي ، فضلاً عن هذا وذاك ، موطن المعادن التي لا حياة للصناعة بدونها . وعلى الأنهار وفيضاتها وجفافها يتوقف نظام الري ، وعلى هذا النظام يتوقف سير الزراعة . - والأنهار كذلك هي الوسيلة التي ينتقل بها زبد الجبال إلى السهول فتفيض بالخصب . - وكثيراً ما تؤثر الأنهار في الصناعة : فعدم وجود الأملاح الجيرية مثلاً في تربة فلاندر يلجئها جمل نهر لايس صالحاً لتنظيف الكتان ؛ وبمثل هذه الخواص الطبيعية وما يشبهها يصلح ماء الرون عند ليون لصبغة الحرير وماء نهر مين في شرق الولايات المتحدة لصناعة الورق . وقد يستخدم تيار النهر إذا كان قوياً سريعاً لإدارة الآلات ، فتفيد الصناعة من ذلك أيما فائدة . - وانحدار مياه الأنهار على الجنادل التي تعترضها من أفضل القوى المولدة للكهرباء ومن أقلها نفقات ؛ ولا يخفى ما لهذه القوى من أثر في مختلف فروع الإنتاج . - وللأنهار الصالحة للملاحة شأن كبير في الحياة التجارية وحركة النقل ؛ فهي أسهل الوسائل بهذا الصدد وأقلها تكاليف . - ووديان الأنهار ، إذا كانت مستقيمة ، يتكون منها طرق صالحة لد



السكك الحديدية ؛ وغنى عن البيان ما للسكك الحديدية من أثر في النقل والحياة التجارية ومختلف مظاهر الإنتاج . - هذا إلى ما تشتمل عليه الأنهار من ثروات طبيعية كالأسماك وغيرها ؛ فعلى استخراج هذه الثروات يقوم مظهر هام من مظاهر النشاط الإنتاجى .

وما قلناه في الجبال والأنهار يقال مثله بصدد البحار والمحيطات والبحيرات وما إلى ذلك .

٦ - سطح الأرض . - لا يتحقق أى مظهر من مظاهر الإنتاج بدون هذا العامل : فعليه تتوقف عمليات الزراعة والصناعة والنقل والصيد وتربية الأنعام . . . . . وهلم جرا . هذا إلى أن كل فرد محتاج إلى جزء من سطح الأرض لمسكنه وأداء حركاته الإنتاجية وغيرها .

ويختلف مبلغ حاجة الشعوب إلى سطح الأرض باختلاف الحرف التى يزاولونها . فتحْتَاج الشعوب التى تزاوَل الصيد البرى أو رعى الأنعام مثلاً إلى أضعاف ما تحتاج إليه الشعوب الزراعية . وذلك أن عماد الإنتاج فى الشعوب الأولى هو الحيوان ، والحيوان متحرك وتتوقف حياته على الحركة ، فيحتاج فى سبيل ذلك إلى مساحات كبيرة ؛ على حين أن الإنتاج فى الشعوب الثانية يقوم على النبات ، والنبات ثابت ولا يتطلب نموه إلا جزءاً صغيراً من الأرض . ولذلك كان متوسط ما يخص الساكن الواحد فى بعض شعوب الزراعة ميلاً مربعاً كاملاً ، على حين أنه فى بعض الشعوب الزراعية يعيش نحو ١٨٥ نفساً فى الميل المربع كما فى الهند ، وفى بعضها يعيش نحو ٢٦٠ نفساً فى الميل المربع كما فى الصين ، وقد يتحمل الميل الواحد فى بعض هذه الشعوب أكثر من ألف نسمة كما فى دنيا النيل .

وتختلف مساحة الأراضى التى يحتاج إليها الإنسان فى الزراعة باختلاف الأساليب التى يسير عليها . فهو يحتاج إلى مساحة كبيرة إذا اتبع أسلوب « الزراعة الصناعية » ،

أى استخدم الآلات الحديثة فى الحرث والرى والبذر والحصاد والدرس . . . وما إلى ذلك ؛ وذلك أن الزراعة الصناعية - لكثرة تكاليفها وغلاء آلاتها - لا تؤتى أكلها إلا فى المساحات الواسعة . على حين أنه لا يحتاج إلى كبير مساحة إذا اتبع طريقة « الزراعة غير الصناعية » فلم يستخدم إلا الآلات الأولية قليلة التكاليف كما هو الحال فى معظم مناطق القطر المصرى وأودية الصين .

ويختلف مبلغ كفاية الأرض لحاجة السكان باختلاف نسبة عددهم إلى المساحة التى يشغلونها . ففى الأمم الكثيفة السكان يتعرض الناس لصعوبات جمة فى سبيل حصولهم على ما يحتاجون إليه من المساحة الأرضية ؛ يدلنا على ذلك ارتفاع أسعار أراضى البناء والأراضى الزراعية ارتفاعاً كبيراً فى هذه المناطق . وعلى عكس ذلك البلاد المتخلخة السكان ، ذات المساحة الواسعة ، ففىها يحصل الفرد بسهولة على ما يحتاج إليه من سطح الأرض .

هذا ، ويظهر أن أزمة مستقبلية حادة تهدد العالم الإنسانى فى هذا الصدد . وذلك أن عدد سكان المعمورة فى تزايد مستمر ، على حين أن الأرض محدودة المساحة . صحيح أن الأنهار تخلق أحياناً أرضاً جديدة فى البحار بما تحمله من الطمي والزبد إلى مصباتها : وهذه العملية البطيئة قد ينشأ عنها مع تقادم الزمن مساحات واسعة كما نشأ فى القطر المصرى وبلاد أخرى كثيرة ؛ وأن جزراً جديدة تتكون فى البحار بفضل ما تقذفه البراكين البحرية من عصابات وما يتخلف من رفات المرجان ؛ وأن الإنسان لم يكشف بعد جميع أجزاء اليابسة ولم يستغل استغلالاً صحيحاً جميع ما كشفه منها : فلا تزال إلى الآن فى مختلف الممالك مساحات واسعة لم ينتفع بها الإنسان ، ولدينا فى القطر المصرى وحده نحو أربعة ملايين فداناً غير منزرعة مع صلاحيتها للزراعة ، أى ما يقرب من ثلثى المساحة المنزرعة<sup>(١)</sup> ؛ وأن ما سيبتدعه العقل الإنسانى من مخترعات

---

(١) انظر تفصيل هذا الموضوع بمؤلفى فى « البطالة » صفحتى ٦١ ، ٦٢ .

سيحسن كثيراً من طرق استغلال الأرض ويزيد من قدرتها على الإنتاج ؛ وأن وسائل الفناء غير العادية كالصواعق والزلازل والبراكين وطفيان البحار وفيضانات الأنهار والحروب والأوبئة . . . وما إلى ذلك من الكوارث الطبيعية والإنسانية تعمل دائبة على دفع الناس بعضهم ببعض وعلى التقليل من عدد السكان . ولكن هذه الأمور جميعها لا ترفع الخطر الذي أشرنا إليه . فما تنشئه الأنهار وعصارات البراكين ورفات الحيوانات المائية من أرض جديدة ، تنحت البحار مثله بل أكثر منه من أطراف الأرض القديمة . والمناطق التي لم يكشفها الإنسان بعد تكاد تكون مجردة من النفع من الناحية الاقتصادية ، لصعوبة استغلال بعضها ولوقوع معظمها في المناطق القطبية الجليدية . والأراضي التي لم يستغلها الإنسان بعد من الجزء المكتشف من اليابسة يتألف قسم كبير منها من مساحات غير صالحة للاستغلال أو تزيد نفقات استغلالها عما ينتظر أن تنتجه ؛ وما عدا ذلك محدود المساحة لا يقوى على رفع الخطر الذي أشرنا إليه وإن زحزح وقوعه بعض قرون . ولكل قطعة أرض حد أقصى من الغلة لا يمكن أن تخرج أكثر منه في مدتها مهما استخدم فيها من مخترعات حديثة<sup>(١)</sup> . ووسائل الهلاك غير العادية تسير عادة بخطى أبطأ من الخطى التي تسير بها وسائل النمو : فعلى الرغم مما تعرض له العالم الإنساني من سنة ١٩١٤ إلى الآن من كوارث وحروب مبيدة فإن عدد السكان اليوم أكبر كثيراً من عددهم قبل الحرب العظمى<sup>(٢)</sup> . فلا بد إذن أن يأتي يوم - إن عاجلاً وإن آجلاً - يقصر فيه سطح الأرض عن أن ينفي بحاجة الإنسان إلى السكنى والاستغلال . - وقد أخذ كثير من الأمم يحس من الآن وطأة هذا الخطر ويجاهد جهاد المستميت في سبيل التغلب عليه . بل إن معظم الحروب الحديثة ترجع أهم أسبابها إلى أمور من هذا القبيل .

---

(١) انظر « قانون تحديد الغلة في مدة معينة » بالفقرة الخامسة من هذا الفصل .

(٢) يضاف إلى هذا كله ما سذكروه في « قانون تحديد الكلى » ( انظر الفقرة الخامسة

من هذا الفصل ) .

٧ - المواد الأولية . - يقصد بالمواد الأولية ما يشتمل عليه باطن الأرض من معادن وسوائل نافعة . وما يحتوي عليه ظاهرها من مواد ، وما يخرج من نبات ، وما يدب على سطحها من حيوان . - وعلى هذه المواد تتوقف حياة الإنسان وجميع مظاهر إنتاجه .

وقد جادت الطبيعة بكيات وفيرة من بعض هذه المواد كالحجر والفحم ، وقترت في بعضها الآخر كالذهب والفضة وما إليهما .

وليست جميع مناطق الكرة الأرضية سواء في هذه المواد : فمن المناطق ما جادت عليه الطبيعة بكيات وفيرة من بعض هذه المواد وقترت عليه في بعضها أو ضئت عليه به ؛ ومنها ما ساء حظه فلم يرزق سعة في أى مادة منها ؛ وقليل منها ما أوتي بسطة في جميع هذه المواد أو في معظمها . غير أن الإنسان قد استطاع أن يخفف كثيراً من مضار هذا التوزيع بما استنبطه من وسائل النقل السريعة وما اهتدى إليه من أساليب الاستبدال . فيفضل هذه الوسائل والأساليب تنقل الثروات التي تزيد عن حاجة السكان في منطقة ما إلى حيث يحتاج إليها ؛ وتستطيع البلاد المحرومة من مادة ما أن تحصل على ما يموزها منها في مقابل ما تقدمه لغيرها من المواد الوفيرة في منطقتها .

هذا ، وجميع ما تشتمل عليه الأرض من مواد أولية وما تستطيع أن تخرجه منها محدود في كميته . فلا بد أن يأتى يوم ينفد فيه جميع ما تحتوى عليه الأرض من مواد أولية ولا يصلح فيه ظاهرها للإنبات . - وسنتكلم على هذا بتفصيل في « قوانين الإنتاج »<sup>(١)</sup> .

٨ - القوى المحركة . - نعلم أن كل عملية إنتاجية ترجع إلى تغير في أوضاع المادة وأما كن عناصرها<sup>(٢)</sup> . غير أن المادة كثيراً ما تقاوم الإنسان ولا تبيع له

(١) انظر « قانون التحديد الكلى » في الفقرة الخامسة من هذا الفصل .

(٢) انظر ص ٧٦ .



بسهولة هذا التغيير ؛ وكثيرا ما تصل في مقاومتها إلى درجة تعجز معها قوى الإنسان العضلية عن القيام وحدها بعملية الإنتاج . ولذلك لجأ الإنسان إلى الاستعانة بقوى الطبيعة في هذا السبيل ، فاستخدم القوى العضلية للحيوان ، واستخدم قوى الرياح والمياه والنار ، ثم استخدم البخار والكهرباء . ولجأ إلى الآلات ليتمكن من استغلال هذه القوى على أكمل وجه . - ويطلق الاقتصاديون على جميع هذه الوسائل اسم القوى المحركة .

أما فيما يتعلق بالحيوان فقد استخدم الإنسان منه لهذا الغرض أنواعا كثيرة كالخيل والبغال والحمير والبقر والبقرة . . . . . وهلم جرا ؛ فسخرها في حمل الأثقال وجري العربات ونقل الثروات وحرث الأرض وريها . . . . . وما إلى ذلك . وقد كان اهتمام الإنسان إلى هذه الوسيلة عاملا هاما من عوامل نهضته الاقتصادية ؛ وذلك أن الفصائل الحيوانية السابقة أقوى كثيرا من الإنسان وأقل منه تكاليف ؛ ففوق الحصان مثلا تبلغ سبعة أمثال قوة إنسان عادي ، مع أن تكاليف غذائه ومأواه . . . أقل كثيرا من تكاليف الإنسان . - ولكن على الرغم من ذلك ، لم يجد الإنسان في القوى الحيوانية كفايته في هذه الناحية . وذلك أن الحيوانات التي يستطيع الإنسان استخدامها لهذه الغاية محصورة العدد ومحدودة القوى : فلا يمكن زيادة عددها إلا في الحدود الضيقة التي رسمتها الطبيعة للتناسل الحيواني وحياة الحيوان ؛ ولكل حيوان ، فيما يستطيع تقديمه من قوة محركة في فترة ما ، حد أقصى ، لا يقوى على إعطاء أكثر منه مهما بذل فيه من تكاليف وقدم إليه من غذاء .

ولذلك فكر الإنسان في الاستعانة بشيء آخر ، فلجأ إلى الرياح والأنهار واستخدمها قوى محركة في كثير من عملياته الإنتاجية كالطحن والنقل وتسيير السفن وما إلى ذلك . - غير أنه لم يجد كذلك في هذه الناحية ما يسد حاجته : ففوق الرياح ضعيفة وغير دائمة ؛ وقوة المياه محدودة ولا توجد إلا حيث الجنادل والشلالات والمساقط .

فاستعان بالنار إذ وجد فيها من قوة البأس ما لم يجد مثله في المظاهر السابقة ، واستخدمها بحالتها الطبيعية في استخراج المعادن وطرقها ثم للتدمير وكسر الصخور وشق النفق ؛ وازدادت أهميتها بهذا الصدد حينما اخترع البارود :- غير أنه لا يمكن الاستعانة بالنار وهي في حالتها الطبيعية إلا في عمليات إنتاجية قليلة لا تكاد تتجاوز الحالات التي أشرنا إليها .

ولذلك كان لاكتشاف البخار في القرن الثامن عشر على يد نيوكمن Newcommen وجيمس واط James Watt أكبر أثر في مدنية الإنسان ونهضته الصناعية . فقد وجد فيه ما لم يجده في القوى السابقة . فهو يمتاز عنها بأنه من صنع الإنسان يخلقه خلقاً ويحصل منه على القوى التي يريد بها بالقدر الذي يحتاج إليه ، ويستخدمه في جميع الأمكنة والأزمنة وعلى جميع الوجوه التي يشاؤها . - غير أن توليد البخار يتوقف على الوقود ؛ والوقود يتألف من المواد المعدنية والنباتية كالقحم والخشب وما إليهما ؛ ومن المقرر أن لكل مادة من هذه المواد حداً أقصى لا يستطيع الإنسان أن يحصل من الأرض على أكثر منه ، على ماسيأتى بيان ذلك في « قانون التحديد الجلى »<sup>(١)</sup> . - فلا بد أن يأتى يوم تنفذ فيه هذه المواد ويقف بعد نقادها استخدام البخار .

وقد عثر الإنسان في الكهرباء على منبع آخر للقوى المحركة لا يقل أهمية عن البخار إن لم يزد عليه . فاستخدمت لهذا الغرض في معظم ممالك العالم ؛ وكان لاستخدامها أجل أثر في النهضة الصناعية التي ننعم الآن بنخرياتها . والجزء الأكبر من القوى الكهربائية المحركة التي يستخدمها العالم الآن في مختلف المرافق الإنتاجية يتولد من سقوط المياه على الشلالات والجنادل . وقد شاعت المقادير العادية أن تكثر هذه المساقط في البلاد المحرومة من مناجم الفحم الحجري كسويسرا وإيطاليا وكندا والبرازيل ومصر ؛ فجادت مياهها بما ضمن به عليها باطن أرضها . وتمتاز قوى الكهرباء

---

(١) انظر قوانين الإنتاج بالفقرة الخامسة من هذا الفصل .

عن البخار بأنها غير معرضة للنفاذ ؛ فالقوى الكهربائية المستخرجة من مسقط مياه لا يقف توليدها ما دام المسقط ودامت المياه . غير أن القوة التي يمكن توليدها من مسقط ما في وقت ما لا يمكن أن تزيد على قدر معين مهما بذل من جهد ونفقات . فالقوى الكهربائية التي يمكن الحصول عليها في كل ساعة من خزان أسوان مثلاً حد أقصى لا يمكن تجاوزه . فالكهرباء لا تنفذ الإنسان كل الإقناذ من الخطر الذي يهدده به المستقبل .

ولذلك أخذ كثير من العلماء يفكر من الآن فيما عسى أن تعتمد عليه الصناعة الإنسانية متى وقف استخدام البخار وقصرت الكهرباء عن سد الحاجة ؛ فأتجهت أنظارهم إلى أمواج البحار ، وقوة المد والجزر ، والقوى الكامنة في التربة <sup>(١)</sup> ، بل أخذوا يتحدثون كذلك عن إمكان استخدام الشمس ، والارتفاع بالحرارة المشتمل عليها باطن الأرض ، ويأملون أن تجد فيهما الصناعات الإنسانية كل ما يمكن أن تحتاج إليه في المستقبل من قوى محرّكة . غير أن هذه المنابع - على فرض إمكان استخدامها - لا ترفع الخطر الذي أشرنا إليه . فالشمس مثلاً لا يمكن أن تقدم من القوى المحركة إلا قدراً محدوداً ؛ لأنها لا تضيء إلا في النهار ، ولا يقوى ضوءها وحرارتها للدرجة التي يتصور فيها إمكان توليد هذه القوى إلا في بعض مناطق من الكرة الأرضية . وباطن الأرض يفقد حرارته بالتدرج ، ولن ينفك يفقدها حتى يتساوى مع ظاهرها فتسقط الآمال المعلقة عليه .

---

(١) يقرر كثير من علماء الطبيعة أن القوة التي يشتمل عليها جرام واحد من المادة لو تيسر استخلاص القوى الكامنة في ذراته لبلغت ملايين من الأحصنة البخارية . هذا ، وقد نجح العلماء في سنة ١٩٤٥ ( في أواخر الحرب العالمية الأخيرة ) في تحطيم التربة واستخلاص قواها . غير أن هذا الكشف العظيم لم يستخدم بعد لسوء الحظ إلا في إنشاء « القنبلة الذرية » لأغراض التدمير . ولكن الآمال معقودة على ما سيحققه هذا الكشف في المستقبل من خير للعالم الإنساني . ومن أجل ذلك أنشأت الأمم المتحدة لجنة خاصة تشرف على القوى الذرية وتنظم استخدامها في أغراض السلم ؛ وسميت هذه اللجنة « لجنة الطاقة الذرية » .

#### ٤ - طرق استغلال الطبيعة في الإنتاج وتطورها

تطورت طرق استغلال الإنسان للطبيعة في الإنتاج ، واختلفت كثيراً باختلاف المصور والأمم . فقد اجتاز العالم الإنساني ، قبل أن يصل إلى المرحلة الحالية ، مرحلتين ساد في كل منهما بعض مظاهر لهذا الاستغلال .

(المرحلة الأولى) مرحلة الصيد وقطف الثمار . - قنع الإنسان في حياته الأولى بما تجود به الطبيعة عليه ، ولم يكن مستواه العقلي يسمح له بمحاولة تغييره أو التأليف بين عناصره . ولذلك اقتصر نشاطه الإنتاجي على الصيد البري والبحري وعلى قطف الثمار التي تجود بها الطبيعة من تلقاء نفسها Cueillette . فكان يحصل من قطف الثمار على ما يحتاج إليه في غذائه النباتي ؛ ومن الصيد البري والبحري على ما يحتاج إليه في غذائه الحيواني وملبسه وكثير من حاجات مسكنه وزينته . - وقد استغرقت هذه المرحلة حقبة طويلة يقدرها بعض علماء الجيولوجيا بمائتي ألف سنة .

ويظن أنه افتتح هذا السبيل بأسلوب ساذج للصيد: فكان يتعقب بعض الحيوانات حتى يلحق بها ، أو يختفي في طريقها فإذا مرت به انقض عليها ، غير مستخدم في ذلك إلا يديه وقواه العضلية .

ثم ارتقت لديه وسائل الصيد قليلاً قليلاً حتى اهتدى إلى الاستعانة بالآلات فاستعمل الشباك والقوارب والشصوص . . . ونحوها في الصيد البحري ، واستخدم الأسهم والحراب . . . وما إليها في الصيد البري .

وقد كان للصيد البري آثار سيئة في حياة الإنسان الاجتماعية والعقلية والاقتصادية . وذلك أنه كان قائماً على إيادة الثروات الطبيعية بدون محاولة إحلال شيء آخر محلها . وغنى عن البيان أن أسلوباً هذا شأنه يعرض الأفراد للمجاعات ، ويحول دون اطمئنانهم واستقرارهم ، ويموق تقدمهم ونموهم ، ولا يتفق في شيء مع ما تتطلبه الحضارة والحياة .



الاجتماعية الصحيحة . ولذلك ظلت الأمم التي لم يتح لها الانتقال من هذا النظام متأخرة في جميع مظاهر حياتها بطيئة في نموها . فالهنود الحمر مثلاً ، الذين جمدوا على هذا الأسلوب الإنتاجي ، لم يكن عددهم عند كشف أمريكا ليزيد على ثلثمائة ألف<sup>(١)</sup> ؛ مع أنهم كانوا يشغلون منطقة تبلغ مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا .

وعلى العكس من ذلك الصيد البحري . فهو يفسح المجال لنمو السكان ، ويدل لهم سبل التقدم الاجتماعي والعقلي . وذلك لأسباب كثيرة أهمها ما يلي :

١ — أن كميات الغذاء التي يُحصل عليها عن طريق الصيد البحري أوفر عادة من الكميات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الصيد البري .

٢ — أن الصيد البحري قلما تحقق عملياته ، على حين أن عمليات الصيد البري يتوقف نجاحها على الصدف ومواتاة الظروف .

٣ — أن الصيد البحري لا ينقص من كميات المواد الأولية التي يجري عليها . لأن البحر لا ينفد مافيه ولا تقوى عمليات الصيد التي يقوم بها الإنسان مهما بلغت شدتها على أن تنقص شيئاً من حيواناته . على حين أن الحيوانات البرية محدودة ونمو عددها عن طريق التناسل بطيء ، فينالها النقص والفناء بتوالي عمليات الصيد ، وخاصة إذا جرت هذه العمليات في الأساليب البدائية العقيمة التي كانت تسير عليها الشعوب في فجر الإنسانية .

ولا يخفى ما لهذه الخواص الثلاث من أثر في الرقي الاجتماعي والعقلي . فمن الواضح أن كثرة كميات الغذاء ، وضمان الحصول عليها ، وعدم قابليتها للنفاذ . . . كل أولئك يساعد على زيادة عدد السكان ورفقهم الجسمي والعقلي ، ويتيح لهم أوقات فراغ يتوفرون فيها على ترقية شئونهم الاجتماعية والاقتصادية ، ويجدون فيها فرصة للتفكير في مظاهر الكون والحياة ، فتنشأ العلوم ، وتسمو المدارك .

---

(١) انظر كتابنا في « الهنود الحمر » صفحات ١٧ - ١٩ .

٤ - أن الصيد البحري يسمح للشعب أن يقيم في منطقة واحدة لا يغادرها ؛ وذلك أنه يجد بجانبه مورد رزق لا ينضب معينه ، فيغريه هذا بالاستقرار ، ويعفيه من مشاق التنقل . على حين أن الصيد البري يضطر الأفراد إلى النجدة والانتقال في طلب الرزق : فكلما تزلوا منطقة لا تلبث حيواناتها أن تنفد أو تشرف على النفاد أو تهاجر تحت تأثير عمليات صيدهم ومطاردتهم لها ، فلا يجدون مندوحة عن الرحيل إلى منطقة أخرى وهكذا دواليك .

ومن ثم أتاحت لشعوب الصيد البحري من وسائل التقدم الاجتماعي ما لم يتح مثله لشعوب الصيد البري ، فاستطاعت إنشاء المدن والقرى وتكوين الحكومات وتنظيم شئون العمران .

٥ - أن الصيد البحري يتطلب التعاون والتضامن ، على حين أن الصيد البري يتطلب العزلة والتقاطع . وذلك أن أدوات الصيد البحري وعملياته تتوقف على تكوين الجماعات وتضامن أعضائها وتوزيع العمل بينهم . فالقوارب والشباك وما إليها من أدوات هذا الصيد لا يتم صنعها إلا بتضافر عدد كبير من الأفراد ؛ ويتوقف استخدامها ومبلغ تحقيقها للغرض المقصود منها على تكوين الجماعات ، ووضع النظم ، وحسن اختيار الرؤساء ، وإذعان المرءوسين لأوامرهم . . . . . وهلم جرا . وعلى العكس من ذلك الصيد البري ، فقد كانت آلاته في المصور الأولى غاية في السذاجة ، لدرجة يستطيع معها الفرد أن يقوم وحده بصنعها . واستخدام هذه الآلات لا يحتمل التعاون ، بل يقتضي الوحدة والعزلة : فالسهم أو النبل لا يمكن أن يستخدمه في وقت واحد أكثر من شخص واحد ؛ ومن وسائل نجاح الصائد البري أن يخرج وحده في طلب القنيص ويعمل على إخفاء أمره عن غيره ، حتى لا يزاحمه في رزقه مزاحم .

فالصيد البحري يمهّد السبيل للتعاون والتضامن وتنظيم الجماعات وتكوين الحكومات ؛ بينما ينأى الصيد البري بالأفراد عن الحياة الاجتماعية الصحيحة .

## ( المرحلة الثانية ) مرحلة رعى الأنعام والزراعة :

١ — أما رعى الأنعام فقد تولد عن الصيد البرى وحل محله فى تحقيق الغذاء الحيوانى مع تجرده من مساوئه . فهو يقوم على استئناس الأنعام وتربيتها والاحتفاظ بها والعمل على إكثار عددها ؛ بينما يقوم الصيد البرى على إبادة واستهلاكها . وبذلك استبدل الإنسان بطريقة الاستغلال الخاطئة التى كانت تؤدى إلى نفاد الثروات طريقة استغلال صحيحة يصل بفضلها إلى خلق ثروات جديدة وإنشاء منافع لم تكن موجودة من قبل . وكان من مزايا هذه الطريقة كذلك أنها أعفت الإنسان مما كان ينبذه من جهود فى سبيل الحصول على الحيوان ، وضمنت له سد حاجاته إلى الغذاء والملبس والغذاء فى صورة منظمة سهلة التكليف . وأتاحت له - فضلاً عن هذا - وذاك - أوقات فراغ واسعة . وذلك أن رعى الأنعام لا يقتضى الراعى أكثر من ملاحظة سهلة ، لا تستغرق إلا قسماً صغيراً من وقته ، ولا تستأثر إلا بجزء يسير من نشاطه وانتباهه . وقد كان لهذا الفراغ أثر كبير فى الرقى الإنسانى . فقد أثر الإنسان أن يشغله ببعض أعمال يدوية كنفض الصوف وغزله ونسجه ، ويمض ملاحظات فكرية فى أجرام السماء ومظاهر الكون ، فوضع بذلك بذور كثير من الصناعات الإنسانية ، وأسس طائفة كبيرة من علوم الطبيعة والفلسفة . - فاستئناس الحيوان كان الدعاة الأولى لكثير من مظاهر الحضارة الإنسانية<sup>(١)</sup> .

غير أن له ، بجانب حسناته هذه ، مساوئ كثيرة أهمها أن رعاة الأنعام لا يستطيعون الاستقرار فى مكان واحد زمناً طويلاً ، بل ينتقلون من مكان إلى آخر فى طلب الكلأ والعشب وارتياح المسارح والمياه لحيواناتهم<sup>(٢)</sup> . وحياة كهذه تحول

---

(١) بدأ الإنسان استئناس الحيوان منذ عهد سحيق فى القدم . ويذهب الأستاذ دومورتيل

de Mortillet إلى أنه بدأ منذ مائة وثمانين قرناً .

(٢) قد أشار إلى ذلك العلامة ابن خلدون ، أنظر المقدمة : « فصل فى أن جيل العرب فى

الحلقة طبعى » .

دون تكوين المدن والقرى ، وتنظيم شئون العمران ، ونشأة الحكومات . - فطريقة الصيد البحري تفضل رعى الأنعام من هذه الناحية .

ب - أما الزراعة فقد ظهرت مع رعى الأنعام أو بعده بقليل ، وتضافرت معه على سد حاجات الإنسان : فتكفل الرعى بسد حاجاته في الغذاء الحيواني ؛ وضمنت الزراعة كفايته من الغذاء النباتي . - وتقوم الزراعة على الأسس نفسها التي يقوم عليها رعى الأنعام : فكلاهما يعتمد على استئناس بعض الكائنات المتوحشة ( الأنعام في الرعى والنباتات في الزراعة ) وتربيتها والعمل على إكثار عددها وكمياتها لتسديها حاجات الإنسان في صورة منظمة سهلة التكاليف .

ويظهر أن الإنسان قد افتح هذه السبيل بغرس الأشجار وزراعة البساتين بطريقة ساذجة ، وأن زراعة الحبوب وما إليها مما يتطلب تنظيم الأرض وحرثها . . . . قد ظهرت فيما بعد . وذلك أن هذا النوع من الزراعة يتوقف على أدوات كثيرة لا يتصور وجودها حيناً بدأ الإنسان حياته الزراعية . فهو يتوقف على آلات للحرث؛ وآلات الحرث تتوقف على الحديد ؛ ومن المقرر أن الحديد لم يكن قد اكتشف بعد في هذه المصور السحيقة . حقاً إن البرونز قد استخدم منذ أقدم المصور الإنسانية ؛ ولكن البرونز المستخدم حينئذ لم يكن يقوى على القيام مقام الحديد في الأعمال الزراعية . ويتوقف كذلك هذا النوع من الزراعة على كشف الحبوب والوقوف على ما تشتمل عليه من مواد غذائية وعلى طرق استنباتها ؛ وحقائق كهذه لا يحتمل أن يكون الإنسان قد اهتدى إليها في مبدأ هذه المرحلة . - ويتوقف كذلك هذا النوع من الزراعة على استخدام الحيوان في أعمال الحرث والرى . . . وما إليها؛ ومن المقرر أن الإنسان لم يأخذ الحيوان بهذه الأعمال إلا منذ عهد قريب ؛ فاستغلال الأنعام ظل حقباً طويلة مقصوراً على الانتفاع بلحومها وألبانها وأصوافها . . . وما إلى ذلك ، واستغلال الخيول ظل كذلك حقباً طويلة مقصوراً على الانتفاع بها في السباق والحرب .



لهذا كله يغلب على الظن أن زراعة الحبوب كانت لاحقة لاستنبات الأشجار .  
أما تاريخ ظهورها فيبدو أنه كان قبيل العصور التاريخية ، بدليل أن مؤلفي العصور  
القديمة ( المرحلة الأولى من العصور التاريخية ) يعرضون لهذا النوع من الزراعة في  
أسلوب يدل على قرب عهدهم به .

وقد تطلبت الزراعة من الإنسان طاقة كبيرة من الأعمال الشاقة المتعلقة بحرث  
الأرض وسقيها وحصاد الزرع ودرسه وطحن الغلال وإعداد الخبز . . . . . وهلم جرا .  
ولعل كثرة هذه الأعمال وصعوبتها هي التي حملت الناس على أن يستعبد بعضهم بعضا  
ويستخر القوى منهم الضعيف في قضاء حاجاته : وبذلك ظهرت البذور الأولى لنظم  
الرق والاستعباد .

ولكن الزراعة - على الرغم من ذلك - قد غرست في الإنسان طاقة كبيرة من العادات  
القيمة التي يرجع إليها أكبر قسط من الفضل في حضارة النوع الإنساني والتي  
ما كان في استطاعة أي أسلوب من الأساليب السابقة أن يعرض مثلها . فمن ذلك أنها  
بعثت فيه النشاط ، ورفعت عنه الخمول ؛ وعودته العمل المنظم الدائم ، وجعلته يشعر  
بضرورة متابعة الأعمال ويفكر في الغد ويعمل للمستقبل ، وحملته على التوفير وعلى  
التفكير في قوانين الطبيعة واستغلالها في حياته المادية . وقد كان لعادة التوفير أجل  
أثر في شئونه الاقتصادية ؛ فقد أتيح له بفضلها تكوين رأس المال الذي كان دعامة  
نهضته في مختلف مظاهر الإنتاج . ويرجع الفضل في نشأة هذه العادة لديه إلى كثرة  
محصول الغلال في موسم حصادها وزيادتها عن الحاجة من جهة وإلى سهولة تخزينها  
وعدم حاجتها إلى كبير فراغ من جهة أخرى : فتخازن الغلال كانت أول شكل  
ظهرت به صناديق التوفير في النوع الإنساني .

ويرجع كذلك إلى الزراعة أكبر قسط من الفضل في استقرار الأمن ، وإقلاع  
الشعوب عن حياة التنقل والنجعة ، ونشأة المدن وتكوين الحكومات المنظمة .

وقد هذبت الزراعة كثيراً من أخلاق الإنسان وطباعه. فبفضلها كثرت كليات غذائه النباتي، وقل مقدار استهلاكه من اللحوم؛ فزالت وحشيته واعتدل مزاجه، وهدأت طباعه، وورقت مشاعره. ولتلك استبدل بكثير من عقائده المموية وعقائده الوحشية الأولى نظماً أخرى أدنى إلى الإنسانية وأقرب إلى مقتضيات العمران. وإليك مثلاً القرابين التي كانت تقدم للآلهة؛ فقد كانت تتألف في المصور الأولى من ضحايا الإنسان والحيوان؛ ثم أخذ هذا النوع، بعد ظهور الزراعة، يختفي شيئاً فشيئاً وتحل محله القرابين النباتية المؤلفة من سنابل الغلال والخبز والفطائر... وما إلى ذلك: فأصاب غذاء الآلهة وطباعها من أسباب التهذيب والرقى ما أصاب غذاء الأناسي وطباعهم<sup>(١)</sup> !

\*\*\*

وقبل أن ندع هذا الموضوع، ينبغي أن نوجه النظر إلى أمرين هامين :  
(أحدهما) أن طرق استغلال الطبيعة لا يقضى اللاحق منها على السابق قضاء تاماً. فلا تزال، حتى في أرق الأمم مدنية في العصر الحاضر، آثار غير يسيرة من النظم الإنتاجية الأولى. فلا يزال الصيد البحري وتربية الأنعام والحيوانات ذات الفراء من أهم مظاهر الإنتاج في كثير من الأمم المتحضرة، ولا تزال مورد رزق لعدد كبير من الأفراد والشركات في مختلف ممالك العالم.

(وثانيها) أن الأمم الإنسانية لم تسر على وتيرة واحدة فيما يتعلق بارتقاء نشاطها الإنتاجي، بل اختلف بعضها عن بعض بهذا الصدد اختلافاً كبيراً تبعاً لاختلافها فيما يحيط بها من ظروف طبيعية وجغرافية، وفيما تسير عليه من نظم اجتماعية، وفي درجة رقيها العقلي، وفي نوع المواد الأولية التي يجود بها إقليمها... وهلم جراً. فمن الشعوب ما لا يزال في حياته الإنتاجية جامداً على بعض المظاهر الأولية المتينة؛ ومنها ما وصل

---

(١) ساد الاعتقاد عند كثير من الأمم البدائية أن الآلهة تنتفع في غذائها بما يقدم إليها من قرابين (انظر كلة لفي «الأضحية والقرابين» نشرت بمدرسة سانسنة ١٩٤٠ من «مجلة الشؤون الاجتماعية»).

فى زمن يسير إلى أرقى مظهر من مظاهر الإنتاج ؛ ومنها ما سار فى هذه السبيل بخطى متتلة بطيئة . ومن الشعوب ما تغلب لديه مظهر خاص من مظاهر الإنتاج فى جميع مراحل تاريخه ؛ ومنها ما جمع بين مختلف هذه المظاهر فلم يخل من مظهر منها أى عصر من عصوره .

## ٥ - قوانين الإنتاج المتعلقة بالطبيعة

إن توقف الإنتاج على المظاهر الطبيعية السابق ذكرها بالفقرة الثالثة من هذا الفصل<sup>(١)</sup> ، قد جعله خاضعا لقوانين كثيرة أهمها ما يلى :

### ١ - قانون التحديد الكلى : Limitation générale

ذكرنا فيما سبق أن الأرض محدودة فى مساحتها وفيما تشتمل عليه من مواد أولية<sup>(٢)</sup> . - ويترتب على هذا أن كل إنتاج يتوقف على أحد هذين العاملين ( المساحة أو المواد الأولية ) أو على كليهما ، يكون محدودا مثلها . وهذا هو ما يسميه الاقتصاديون « بقانون التحديد الكلى » فى الإنتاج .

ويظهر أثر هذا القانون بشكل واضح فى « الإنتاج الاستخراجى » أو « الصناعة الاستخراجية » أى المتعلقة باستخراج المعادن من مناجمها . فكل منجم يحتوى على كمية محدودة من المعدن أو الزيت لا تنمو ولا تزيد ؛ وهذه الكمية لابد أن تنفذ بتوالى الاستخراج . على أن المنتجين كثيرا ما يضطرون إلى وقف العمل قبل أن يأتوا على جميع ما يشتمل عليه المنجم من معدن أو زيت . وذلك أنه بعد الوصول فى المنجم

---

(١) انظر صفحات ٧٩ - ٨٩ . (٢) انظر صفحات ٨٤ - ٨٦ .

إلى عمق ما ، تصبح تكاليف الاستخراج أكبر مما يساويه المعدن المستخرج ؛  
وعندئذ لا يرى المتجون بداً من وقف العمل فيه . - ومهما يكن من شيء ، فإن  
المعادن التي يشتمل عليها منجم ما والمعادن المدفونة في باطن الأرض كلها محدودة  
الكمية ، وليس في وسعنا أن نزيد عليها شيئاً . فاستغلال أى منجم لا بد أن يقف  
عند حد ؛ والإنتاج الاستخراجي هو نفسه مهدد بالزوال : فلا بد أن يأتي يوم تنقطع  
فيه آثاره من جميع أنحاء المعمورة ، وذلك عند ما يخرج الإنسان جميع ما يشتمل عليه  
باطن الأرض من معدن .

وكما يصدق هذا القانون على « الإنتاج الاستخراجي » ، يصدق كذلك على  
« الإنتاج الزراعي » . فالغلة التي يمكن إنتاجها من قطعة أرض لا بد أن تقف عند  
حد معين لا تسالج بعده هذه القطعة للزراعة ، ومجموع الغلات الزراعية التي ينتظر  
أن يجود بها سطح الأرض كله لا بد أن يقف كذلك عند حد ينعدم بعده هذا النوع  
من الإنتاج .

وذلك أن الإنتاج الزراعي متوقف على المواد المنتجة الضرورية لحياة النباتات  
( الآزوت ، البوتاس ، الفوسفات ، الحامض الفوسفوري . . . الخ ) . ومن المسلم به  
أن كل قطعة أرض زراعية ، مهما بلغ خصبها ، تحتوي على مقدار محدود من هذه  
المواد ؛ وأن سطح الأرض كله يحتوي كذلك على مقدار محدود منها ؛ وأن كل نبات  
ينبت في الأرض يمتص جزءاً من هذه المواد حتى يتم نموه . فالغلة التي يمكن أن  
تنتجها قطعة أرض ما لا بد إذن أن تقف عند حد معين تصبح بعده هذه القطعة غير  
صالحة للإنبات ؛ وذلك عند ما ينفد جميع ما تحتوي عليه من المواد المنتجة . والغلة  
التي يمكن أن يجود بها سطح الأرض كله لا بد كذلك أن تقف عند حد معين يزول  
بعده هذا النوع من الإنتاج من العالم الإنساني ؛ وذلك عند ما ينفد جميع ما يحتوي  
عليه سطح الأرض من مواد منتجة .



حقاً ، إن الإنسان ، بما يضعه في الأرض من سماد ، يستطيع أن يردّ إليها عقب محصول ما كل ما فقدته من موادها المنتجة في سبيل إنباتها هذا المحصول ، بل يستطيع أن يزودها بأكثر مما كان بها من هذه المواد . - ولكن هذا لا يتقضى شيئاً مما قررناه ، ولا يرفع الخطر الذي أشرنا إليه وإن آخر وقوعه . وذلك أن السماد لا يخرج عن أحد نوعين: سماد كياوى ؛ وسماد حيوانى . وكلاهما محدود الكمية ومهدد بالقضاء . أما السماد الكياوى فلأنه مستمد من مواد معدنية ( فوسفات ، بوتاس ، تترات... الخ ) ؛ وقد بينا فيما سبق أن كل معدن يستخرج من الأرض محدود الكمية . وأما السماد الحيوانى فلأن ما يردّه إلى الأرض من مواد منتجة أقل مما تفقده الأرض من هذه المواد في سبيل تكونه ؛ فقد ثبت أن كمية المواد المنتجة التي تشتمل عليها فضلات حيوان ما أقل من كمية المواد المنتجة التي انثرعها غذاؤه من الأرض ؛ لأن جزءاً من هذه المواد يذهب في توليد الحرارة والحركة وتكوين الأنسجة والمظام ... أى يتحول إلى قوى ومواد غير منتجة .

## ٢ - قانون تحديد الغلة في مدة معينة :

وفضلاً عن هذا الخطر الذي يهددنا به المستقبل ، والتي قد يرفعه عنا أو يعده تقدم الصلوم الزراعية ، فإن الغلة التي يستطيع الإنسان أن ينتجها من مساحة ما في مدة معينة محصورة في حدود ضيقة ؛ فلا يمكن أن تتجاوز قدرًا معينًا مهما بذل فيها من جهد ونفقات .

فكمية القطن أو القمح التي يستطيع الزارع المصرى مثلاً أن ينتجها من فدان أرض في مدة ما لا يمكن أن تتجاوز كذا من القناطر أو كذا من الأرداب .

والسبب في هذا راجع إلى أن الإنتاج الزراعى ، فضلاً عن تقيده بكمية المواد المنتجة ، مقيد كذلك بالمكان والزمان الضروريين لنمو النبات . فكل نبات يحتاج

في نموه ومد جذوره إلى مساحة معينة من الأرض لا يمكن نقصها . فلو بذر الزارع أو غرس في مساحة ما أكثر من القدر الذي تحمله ، ولم يتدارك خطأه بتخفيف النبات وقلع الزائد منه ، لفسدت زراعته وذهبت جهوده أدراج الرياح . وقد حددت الطبيعة لنمو كل نبات ونضجه زمنا معينا لا يستطيع الإنسان سبيلا إلى نقصه أو تغيير مواعيده<sup>(١)</sup> . — ومن الواضح أن تقييد الإنتاج الزراعى بالزمان والمكان في الصورة التى وصفناها يجعل كل غلة يستطيع الإنسان أن ينتجها من مساحة ما في زمن معين محدودة في كيتها . — وهذا هو ما يسمى « قانون تحديد الغلة في مدة معينة » .

ولتوضيح ذلك نفرض أن قطعة من الأرض تزرع قمحا فتأتى بغلة قدرها ١٠٠ أردب إذا أنفق عليها ١٠ وحدات من العمل ورأس المال ؛ فإذا أنفق عليها ٢٠ وحدة من العمل ورأس المال فقد تغل ٢٢٠ أردبا ؛ وإذا أنفق عليها ٣٠ وحدة من العمل ورأس المال فقد تغل ٣٦٠ أردبا . . . وهكذا حتى تصل إلى حد لا تزيد بعده الغلة الكلية باستخدام وحدات جديدة من العمل ورأس المال ؛ كما يتضح ذلك من الجدول الآتى :

( وحدات العمل ورأس المال )	( الغلة الكلية )	
١٠	١٠٠	الحالة الأولى
٢٠	٢٢٠	الحالة الثانية
٣٠	٣٦٠	الحالة الثالثة
٤٠	٥٢٠	الحالة الرابعة
.....	.....	.....
٨٠	*٧٢٠	الحالة الثامنة
٩٠	٧٢٠	الحالة التاسعة
١٠٠	٧٢٠	الحالة العاشرة

(١) يمكن هذا أحيانا ولكن في حدود ضيقة وبنسب قليلة جدا .

ومن هنا نرى أننا عندما وصلنا إلى الحالة الثامنة بلغنا حدا ( ٧٢٠ أردباً ) لا تزيد بعده غلة هذه المساحة مهما زدنا في الإنفاق عليها من وحدات العمل ورأس المال .

ولهذا كان چون ستوارت ميل يشبه غلة الأرض بنسيج معين قابل للتمدد ، كلما زدته شدا ازداد تمددا ، حتى يأتي وقت لا يمكنك الذهاب في شدة إلى حد أبعد .

وغنى عن البيان أن لكل نوع من أنواع الغلة حدا أقصى خاصا به . فكمية القمح التي لا يمكن أن يتجاوزها محصول قطعة أرض في زمن ما تختلف عن كمية الشعير التي يمكن أن تجود بها هذه القطعة في مثل هذه المدة .

ويمتاز الإنتاج الصناعي في هذه الناحية عن الإنتاج الزراعى بشدة مرونته . وذلك لأن الصانع يسيطر على ما يستخدمه من الآلات وعلى مقدار ما تنتجه هذه الآلات ويمكنه أن يسيرها حسب إرادته غير مقيد بمكان ولا بزمان ولا متأثر باختلاف الفصول ولا بالتغيرات الجوية . ففي استطاعته تشغيل أفرانه ليل نهار وفي جميع فصول السنة ؛ وفي استطاعته أن ينتج ما يشاءه في المساحة التي يشغلها مصنعه .

٤ — قانون الغلة المتناقصة ، أو غير المتلائمة مع النفقات :

*Loi de Rendement non-proportionnel ou décroissant.*

بالتأمل في الجدول السابق يظهر أن كمية الغلة التي تنتجها مساحة ما في مدة معينة تختلف باختلاف ما يُنفق عليها من عمل ورأس مال . ففي استطاعة الزارع أن يزيد في مقدار الغلة التي تنتجها مساحة ما في زمن معين إذا زاد في الإنفاق عليها . فكلما زاد في الإنفاق عليها ازداد إنتاجها في الحدود التي تسمح بها طبيعتها ويسمح بها الزمان والمكان المقيد بهما النبات ( أى في الحدود التي يرسمها « قانون تحديد الغلة في مدة معينة » ) .

غير أنها ، قبل أن تصل بزيادة الإتفاق عليها إلى أقصى ما يمكن أن تنتجه حسب « قانون تحديد الغلة في مدة معينة » ، لابد أن تصل في هذا السبيل إلى نقطة يبلغ عندها الإنتاج غلته القصوى بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال ؛ بحيث لو زيد بعد ذلك مقدار المستخدم منهما لأخذت الغلة التي تنشأ عن هذه الزيادة في التناقص النسبي .

ولإيضاح ذلك نفرض أن قطعة معينة من الأرض تزرع قمحاً فتأتي بغلة قدرها ١٠٠ أردب إذا استخدم فيها ١٠ وحدات من العمل ورأس المال ، وبذلك تكون الغلة النسبية لكل وحدة ١٠ أردب . فإذا استخدم في زراعتها ٢٠ وحدة من العمل ورأس المال فقد تنتج ٢٢٠ أردباً ، وبذلك تكون الغلة النسبية ١١ أردباً . وتسير على هذه الوتيرة حتى تصل إلى نقطة تأخذ بعدها الغلة النسبية في التناقص . كما يتضح ذلك من الجدول الآتي :

( وحدات العمل ورأس المال ) ( الغلة الكلية ) ( الغلة النسبية )

١٠	١٠٠	١٠	الحالة الأولى
١١	٢٢٠	٢٠	الحالة الثانية
١٢	٣٦٠	٣٠	الحالة الثالثة
*١٣	٥٢٠	٤٠	الحالة الرابعة
١٢	٦٠٠	٥٠	الحالة الخامسة
١١	٦٦٠	٦٠	الحالة السادسة
١٠	٧٠٠	٧٠	الحالة السابعة
٩	٧٢٠	٨٠	الحالة الثامنة
٨	٧٢٠	٩٠	الحالة التاسعة
٧,٢٠	٧٢٠	١٠٠	الحالة العاشرة



ومن هذا نرى أن الغلة النسبية ، بعد أن بلغت حدها الأقصى ( ١٣ ) في الحالة الرابعة ، أخذت في التناقص ابتداء من الخامسة حتى عادت في الحالة السابعة إلى ما كانت عليه في الحالة الأولى ، واستمر تناقصها في الحالات الثامنة والتاسعة والعاشرية .

وهذا هو ما يسميه الاقتصاديون « قانون الغلة المتناقصة » أو « قانون تناقص الغلة » أو « قانون الغلة غير المتناسبة مع الإنفاق » . ويمكن صوغ هذا القانون فيما يلي :

لكل قطعة أرض حد يبلغ عنده الإنتاج غلته القصوى بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال بحيث لو زيد مقدار المستخدم منهما على هذا الحد لأخذت الغلة التي تنشأ عن هذه الزيادة في التناقص النسبي .

ويكاد يكون هذا القانون من بديهيات الشئون الاقتصادية . فجميع المشتغلين بالزراعة يراعونه في أعمالهم وفي مبلغ نفقاتهم الإنتاجية . ففي مصر مثلاً لا نكاد نجد قطعة أرض لا يستطيع صاحبها أن يزيد من مقدار ما تنتجها في العادة من الغلات ، إذا زاد في الإنفاق عليها : بأن يضع فيها كمية من السماد أكبر من الكمية التي اعتاد وضعها ، ويستخدم في حرثها آلات أقوى مما يستخدمه ، ويختار لها أجود أنواع البذور وأغلاها ، ويستأجر عمالاً لتنقية بذورها وتخليصها مما عسى أن يكون فيها من حب قاسد وغريب ، ويعنى بعد ظهور النبات بتنقية الأرض من كل ما يظهر فيها من عشب ونبات طفيلي ، ويتخذ كل الوسائل الفعالة لحماية النبات من الحشرات والطيور ... وهم جرا . ولكنه لا يفعل كل ذلك ولا يسير في ذلك السبيل إلى أبعد حد ممكن . لأنه يعلم أنه بعد الوصول إلى نقطة ما يصبح من العبث زيادة التكاليف ؛ لأن الغلة التي يمكن أن تنشأ عن هذه الزيادة لن تكون متناسبة مع ما يتكلفه إنتاجها من نفقات .

ولو كان في الإمكان زيادة غلة الأرض زيادة مطردة متناسبة مع زيادة النفقات لما طمع الزارعون في تملك مساحات واسعة ، ولفضل كل منهم أن يقلل أملاكه ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وينفق على هذا القليل كل ما يريد أن يشتري به أرضا جديدة .

ولا أدل على صحة هذا القانون من أن أجود الأرض ليست وحدها هي التي تزرع في البلاد القديمة الكثيفة السكان ، بل يزرع بجانبها المتوسط والردى . فنجد مثلا من بين الأراضي المزروعة بمصر بعض قطع ينتج الفدان منها ستة أراذب من القمح أو سبعة أو ثمانية إذا أنفق عليه وحدات ما من العمل ورأس المال ، ونجد بجانبها قطعاً أخرى لا ينتج الفدان منها ، باستخدام هذه الوحدات نفسها ، أكثر من أربعة أراذب أو ثلاثة . فلو كان الإنسان قادراً على زيادة ما تنتجه القطعة الجيدة زيادة مطردة متناسبة مع زيادة نفقاته عليها لما لجأ إلى زراعة قطعة أخرى بجانبها أقل جودة منها .

ومن الواضح أن الحد الذي تبدأ عنده الغلة النسبية في التناقص يختلف باختلاف نوع الأرض ومبلغ خصبها الطبيعي . . . وما إلى ذلك ؛ ويختلف كذلك في القطعة الواحدة باختلاف نوع الغلة التي يراد زراعتها فيها .

و « قانون الغلة المتناقصة » قانون عام يسرى على جميع الفروع الإنتاجية ؛ وليس مقصوراً على الإنتاج الزراعي كما قد يتبادر إلى الذهن . فهو يسرى على استغلال المناجم ، ووسائل النقل ، ومصايد الأسماك ، وعمارات السكنى ، ومختلف الصناعات الإنسانية .

#### ٤ — قانون الغلة المتزايدة *Loi de Rendement Croissant*

يلاحظ في المثال الذي ضربناه في الفقرة السابقة لقانون الغلة المتناقصة أن «الغلة النسبية» لقطعة الأرض قد زادت في الحالة الثانية عما كانت عليه في الحالة الأولى ، وفي الحالة الثالثة عما كانت عليه في الحالة الثانية ، وفي الحالة الرابعة عما كانت عليه في الحالة الثالثة . أى إن زيادة الإنتاج عليها في الحالات الثانية والثالثة والرابعة نجم عنها زيادة في الإنتاج أكبر نسبياً من زيادة الاتفاق .

وهذا هو ما يسميه الاقتصاديون «قانون الغلة المتزايدة» أو «قانون تزايد الغلة» . ويمكن صوغ هذا القانون فيما يلي :

كل زيادة في الإنتاج تعوض على المنتج في ظروف معينة تعويضاً أكبر نسبياً مما زاده في الاتفاق . .

ومن نص هذا القانون يتبين أنه لا يصدق إلا في حالات معينة ، وبخاصة في الأراضي الزراعية البكر ( التي لم تزرع بعد أو لم تزرع كثيراً ) وفي بعض الصناعات وفي المناجم في قامة استغلالها . فإذا كشف منجم فحم مثلاً وأنفق عليه حتى أصبح صالحاً للاستغلال ، فإنه كلما زيد في الاتفاق عليه بعد ذلك من وحدات العمل ورأس المال زادت غلته زيادة أكبر نسبياً من زيادة الاتفاق ، حتى يصل إلى حد تأخذ بعده الغلة النسبية في التناقص .

#### ٥ — العامل الثانى : العمل

تعريفه ، وأنواعه ، وأهمية كل نوع منها في الإنتاج

يقصد بالعمل الجهود الجسمية والعقلية التي يجريها الإنسان على الأشياء لينشئ بها منفعة جديدة لم تكن موجودة من قبل . - وهو يتقسم ثلاثة أقسام :

١ - العمل الجسمى ، الذى تقوم اليد بأ كبر نصيب من مظاهره ، ولذلك يسمى أحيانا « العمل اليدوى » Travail manuel . وهذا النوع ضرورى لكل إنتاج . وذلك أن الإنتاج لا يتم إلا بعمل حسى يجرى على المادة ، ولا يتم أى عمل حسى من هذا القبيل بدون بذل مجهود جسمى .

وكل ما يقوم به العمل الجسمى بصدد الإنتاج يرجع إلى التغير فى أوضاع الأشياء وأما كنها ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك<sup>(١)</sup> . فكل ما يؤديه المنتج حيال الثروة من أعمال جسمية - كاستخلاصها من مواطنها الأصلية إلى حيث تصبح صالحة للاستخدام ، أو نقلها من مكان تريد فيه عن الحاجة إلى مكان آخر يحتاج إليها فيه ، أو العمل على الإبقاء عليها عن طريق التعبئة أو الحزن وما إليهما لينتفع بها فى المستقبل ، أو إخضاعها لآثرات خاصة لتصبح صالحة لسد حاجة لم تكن لتقوى على سدها من قبل ، أو تحويلها من حالة إلى حالة أخرى تصبح فيها صالحة لاستعمال لم تكن صالحة له وهى فى حالتها الأولى ، أو التأليف بين بعض أنواعها تأليفاً يزيد من كمياتها أو يخرج منها ثروة جديدة أو يجعلها صالحة لأن تسد حاجة لا تستطيع سدها متفرقة - كل أولئك وما إليه يرجع إلى مجرد نقلها هى نفسها أو مجرد التغير فى أوضاع عناصرها : وكلا الأمرين عبارة عن تغير فى الأمكنة . ويصدق هذا حتى فى حالة إحداث ثروة جديدة لم تكن موجودة من قبل كما فى الزراعة وتربية الحيوان ، وفى حالة تغير الخواص الطبيعية للثروة كما فى الصناعات الكيائية . فكل ما يؤديه الإنسان فى هاتين الحالتين وما إليهما لا يزيد كذلك عن تغير الأمكنة : فهو فى الزراعة يقتصر على التغير من أمكنة البذرة والتربة والماء والسماد . . . وما إلى ذلك ؛ وفى تربية الحيوان يقتصر على التغير من أما كنه وأما كن غذائه ؛ وفى الصناعات الكيائية يقتصر مثلاً على وضع عصير العنب فى الدن وحفظه لتخميره ، أو على الجمع

---

(١) انظر صفحة ٧٦ .



بين الحديد والفحم ووضعهما تحت درجة حرارة خاصة لينشأ منهما الصلب ، أو على الجمع بين النحاس والقصدير والرصاص بمقادير خاصة وتحت درجة حرارة معينة لتكوين البرونز . . . . ؛ ثم يدع بعد ذلك للطبيعة وقوانينها العمل على تحقيق الغاية المنشودة .

٢ - العمل العقلي ، ومن أهم مظاهره في الإنتاج الأعمال الاختراعية . - وهذا النوع ضروري كذلك لكل إنتاج . فكل عمل إنتاجي ، مهما كان ساذجاً ، يقتضى العامل نوعاً من التفكير ؛ وكل ما يستخدمه الإنسان في حاجاته يرجع الفضل في كشفه واستغلاله إلى ما بذل في سبيله من مجهود عقلي واختراعي ؛ وجميع الحركات الإنتاجية ، سواء في ذلك الحركات الجسمية أم حركات الآلات ، كانت وليدة تفكير واختراع . فليست الثروات وحدها هي التي يتوقف كشفها واستخراجها على العمل العقلي ؛ بل إن الحركات الجسمية نفسها التي تجري على هذه الثروات ، والأساليب التي تتخذ لتغيير أماكنها وأوضاع عناصرها ، كل ذلك كان نتيجة اختراع وتفكير ، ويتوقف بقاؤه وتطبيقه على العمل العقلي .

ويقصد بالاختراع هنا ما يشمل كل تفكير ، مهما كان ضئيلاً ، في وسيلة جديدة للوصول إلى غاية إنتاجية . فتفكير الإنسان في المصور الأولى في صنع مفزل من قطعة حجر وعود من الخشب أو البوص ، أو في إدارته بشكل خاص للحصول على الخيط ، أو تشيف صوانة لاستخدامها في قطع الأشياء ، وتفكير جسر واط في استخدام البخار لإدارة الآلات ، كلاهما يسمى اختراعاً في عرف الاقتصاديين .

٣ - العمل الإداري أو التنظيمي . وهو الذي يشرف على الأعمال الإنتاجية المباشرة فينظمها وينسقها ويضع كلاً منها حيث يحقق الغاية المقصودة من أقرب سبيل . وهو ضروري في جميع المشروعات الإنتاجية الجمعية ، أي التي يقوم بالإنتاج فيها عدد من الأفراد يوزعون العمل فيها بينهم . فمن الواضح أن هذه المشروعات - التي تشمل

أهم مظاهر الإنتاج في العصر الحاضر - لا يكفي فيها مجرد تكديس الأعمال الجسمية والعقلية ونمها بعضها إلى بعض ، بل لا بد من عمل ثالث ينظم هذين النوعين وينسقهما ويوجه كلا منهما الوجهة التي تحقق أقصى ما يمكن تحقيقه من منفعة مع بذل أقل ما يمكن بذله من مجهود . فلا يتحقق إنتاج صحيح في أى مشروع من هذا القبيل بدون عمل الرؤساء والمشرفين ومجالس الإدارة . وقد أخذت أهمية هذا النوع من العمل تزداد في عصورنا الحاضرة تبعاً لانتشار المشروعات الواسعة ونشأة المصانع الكبيرة .

## ٧ - ضرورة العمل في الإنتاج وفي سد حاجات الإنسان

مما تقدم يتبين أنه لا يمكن أن يتحقق أى إنتاج ولا أن تسد أى حاجة من حاجات الإنسان بدون أداء بعض الأعمال .

غير أن هناك أموراً قد يبدو للنظرة الأولى أن هذه القاعدة لاتصدق عليها : كالثمار والفواكه التي تجود بها أشجار الغابات من تلقاء نفسها ؛ وكالأرض وما تشتمل عليه من مواد أولية ؛ وكالأرباح التي تستحق لأصحاب الأسهم والسندات والثروات التي يحصل عليها الوارثون بدون أن يبذلوا في سبيلها أى مجهود .

ولكن بالتأمل في هذه الأمور وما إليها يتبين أنها لا تشذ في شيء عن القاعدة التي قررناها . فالثمار والفواكه التي تجود بها أشجار الغابات من تلقاء نفسها لاتحقق أى نفع للإنسان ما لم يبذل مجهوداً في سبيل قطفها على الأقل . وما تشتمل عليه الأرض من ثروات طبيعية يتوقف نفعه على كشف الإنسان له واهتدائه لخواصه وما يبذله من جهود جسمية وعقلية في سبيل استخراجها وجعلها صالحة لسد حاجته . والأرباح التي تستحق لأصحاب الأسهم والسندات والثروات التي يحصل عليها الوارثون . . . كل أولئك من ثمرات ما بذله غيرهم من أعمال .

وليست ضرورة العمل مقصورة على الإنسان ، بل تنتظم جميع الكائنات الحية . فالبذرة تشق الأرض لتنفذ إلى سطحها حيث تجد الهواء والضوء ، وتمد جذورها في باطن الأرض لتثبت أصولها وتحصل على ما يميزها من المواد المتبنة ؛ والقوقعة تقبض غطاءها وتبسطه لتمتص مما يحيط بها من سائل ما تحتاج إليه في غذائها ، والعنكبوت تقضي وقتاً طويلاً في نسج خيوطها لتتخذ منها شركاً لصيد فريستها ؛ والحيوانات المفترسة تقضي ياض نهارها وشطراً من الليل في طلب الرزق . . . . . وهم جراً .

غير أن ثمة فرقاً كبيراً بين أعمال الإنسان وأعمال غيره من الكائنات الحية . فعمل النبات آلي بحت ؛ وعمل الحيوان تسوده الاندفاعات الغريزية ؛ على حين أن أعمال الإنسان الإنتاجية ترجع جميعها إلى جهود إرادية منظمة متجهة إلى غاية مقصودة .

## ٨ - التعب وعلاقته بالعمل وقوانينه

لا يتم أي عمل جسدي إلا بحركة تتمثل في انقباض العضلات وانبساطها . وهذه الحركة لا تتم إلا بقوة تبذلها العضلات من الطاقة الكامنة فيها ؛ كما لا تتم حركة الآلة البخارية إلا بقوة يبذلها وقودها من الطاقة الحرارية الكامنة فيه . وهذه القوة العضلية التي تبذل في سبيل القيام بالحركة لا تتم إلا بتحلل المواد الكيميائية التي تتركب منها أنسجة العضلات ؛ كما لا تظهر حرارة الوقود إلا باحتراقه . ومن تحلل تلك الأنسجة يتكون بالجسم ثاني أكسيد الكربون وفوسفات البوتاسيوم الأحادي وما إليهما من الأحماض والمواد السامة الضارة ؛ كما يتكون الرماد من احتراق الوقود .

ولا يتم كذلك أى عمل عقلى إلا بقوة يبذلها المخ وسائر أعضاء الجهاز العصبي من الطاقة الكامنة فيها . وهذه القوة العصبية التى تبذل فى سبيل القيام بالعمل العقلى لا تتم إلا بتحلل المواد الكيميائية التى تتركب منها أنسجة الخلايا العصبية . ومن تحلل هذه المواد يتكون بالجسم الفضلات السامة نفسها التى تنشأ عن تحلل الخلايا العضلية .

فكل عمل ، جسمياً كان أم عقلياً ، يؤدى إلى تهدم العضلات أو الأعصاب ؛ وعن هذا التهدم يتخلف فى الجسم أنقاض ضارة سامة .

غير أن الجسم ، فى أثناء أدائه عملاً ما ، يقاوم هذه الآثار الهادمة الضارة . وتتمثل مقاومته فى عمليتين : إحداهما يقوم بها الدم وهى بناء ما تهدم من الخلايا العضلية والعصبية وتجديد ما يلى منها ؛ وثانيتهما يقوم بها الجهاز الإخراجى وهى جرف المواد السامة الدائرة خارج الجسم لينجو من أذاها ويسلم من شرها .

فمادامت عمليتا البناء والجرف متكافئتين مع عملية الهدم ، يظل الشخص قادراً على العمل وبمأمن من التعب . أما إذا استمر العمل مدة طويلة لدرجة تغلبت فيها عملية الهدم على عمليتى البناء والجرف ، فحينئذ يبدأ التعب ، فيحس الشخص بعبءه عن مواصلة العمل وحاجته إلى الراحة ؛ وتضعف بالتدريج قدرته على بذل المجهود حتى يصل إلى حد يعجز فيه تمام العجز عن أداء أى عمل .

فلا يستطيع العامل إذن أن يواصل عملاً ما أكثر من مدة معينة ؛ ولا يستطيع فى مدة ما أن يبذل أكثر من قدر معين من المجهود .

غير أن مدى الزمن الذى يستطيع العامل مواصلة العمل فيه ومبلغ المجهود الذى يستطيع بذلها فى مدة ما ، بدون أن يناله التعب ، يختلفان طولاً وقصراً وقوة وضعفا تبعاً لعوامل كثيرة أهمها ما يلى :



١ - مبلغ رغبة العامل في العمل لذاته . - يرمى العامل من وراء عمله إلى غاية خارجة عن العمل نفسه . فالحركات التي يؤديها في هذا السبيل هي وسيلة للوصول إلى شيء آخر . غير أن هذه الوسيلة قد تكون هي نفسها محبة إلى العامل فيرغب فيها لذاتها بجانب رغبته في الغاية التي تؤدي إليها . وفي هذه الحالة يسهل أداؤها على النفس والجسم . فيستطيع العامل ، في سبيل القيام بها ، أن يبذل في مدة مامن الجهود أكثر مما يقوى على بذله في أعمال أخرى في مثل هذه المدة ؛ ويستطيع بدون أن يناله التعب ، أن يواصل عمله فيها زمناً أطول من الزمن الذي يستطيع أن يواصل فيه عملاً آخر غير محبب إليه . ويعظم مقدار ما يستطيع بذله من هذه الجهود ويطول مدى الزمن الذي يقوى على مواصلة العمل فيه كلما قويت رغبته في العمل لذاته .

فالعالم المولع بالبحث والتنقيب ، والعامل المحب لمهته ، والمصور أو النحات أو الموسيقي أو الممثل . . . المغرم بفنه ، كل أولئك ومن إليهم لا ينالهم من التعب في أداء وظائفهم مقدار ما ينال الكارهين لأعمالهم الذين لا يؤديونها إلا مسوقين إليها بضرورات العيش ، وللمجرد الوصول إلى الغايات الخارجة عنها .

ومن ثم كانت حركات الألعاب أخف كثيراً من حركات الأعمال وأقل منها إجهاداً . وذلك لأن العامل ، مهما كان العمل محبباً إلى نفسه ، لا تصل رغبته فيه لذاته إلى مبلغ ما تصل إليه رغبة اللاعب في اللعب لذاته . ويتضح هذا بالموازنة بين من يصيد للهو ومن يصيد لنكسب العيش ، وبين من يجذف للرياضة والنوتى المحترف ، وبين من يسير في طرقات المدينة للتنزه والتمتع بمناظرها وساعى البريد الذي يقطع الشوارع لتوزيع الخطابات . . . وهم جراً . فإن ما ينال الأولين من التعب ليس شيئاً مذكوراً بجانب ما ينال الآخرين <sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر تفصيل هذا الموضوع بمؤلفي « في التربة » الطبعة الثانية صفحات ٣٨ - ٤٥ .

... إلى في « اللعب والعمل » صفحات ٤٩ - ٥٧ .

٢ - مبلغ تلاؤم العمل مع استعدادات العامل الطبيعية ومع قواه الجسمية والعقلية . - فبمقدار اتفاق العمل مع استعدادات العامل وقواه تكون سهولته ، وبمقدار تنافره معها تكون صعوبته ومبلغ إجهاده . فإذا زاول الشخص من العمل ما هو مستعد له بطبعه استطاع الاستمرار فيه طويلاً بدون أن يشعر بتعب ، أما إذا كلف ما لا يتفق مع استعداداته الطبيعي قصرت المدة التي يستطيع فيها مواصلة العمل وقلت الجهود التي يقوى على بذلها . وإلى هذا يرجع قسط كبير من التبعة في نفور كثير من الناس في العصر الحاضر من أعمالهم وفيما يقاسونه من المشقة في سبيل القيام بها . وذلك لأن الآباء كثيراً ما يوجهون أبناءهم وجهة لا تتلاءم مع استعداداتهم ولا تتفق مع ما فطروا عليه ، فيشبون على ما وجهوا إليه ولا يجدون منه خلاصاً ؛ وشئون الحياة الاجتماعية والاقتصادية كثيراً ما تغرى الفرد أو تضطره إلى القيام بعمل لم يُهيأ له .

٣ - مبلغ قرب الغاية . ذكرنا في السبب الأول أن العامل يرى من وراء عمله إلى غاية خارجة عن العمل نفسه <sup>(١)</sup> . وهذه الغاية تختلف في قربها وبعدها باختلاف نوع العمل وباختلاف الأحوال . فمن الأعمال ما تظهر ثمرته عقب أداء العمل مباشرة ، ومنها ما تظهر ثمرته في يوم أو بعض يوم ، ومنها ما لا يؤتى أكله إلا بعد أشهر أو سنين . هذا ، وكلما قربت الغاية من الأعمال كان أداؤها سهلاً على النفس . ويظهر هذا بالموازنة مثلاً بين الصائد الذي يلتقي شباكاً ليحصل على غذائه ، والزارع الذي يحرق الأرض لتخرج له بعد حين ما يحتاج إليه في مؤوته من غلال : فإن التعب الذي يلحق الأول من جراء بذله في عملية الصيد لقدراً ما من الجهود أقل من التعب الذي يلحق الثاني على أثر بذله في عملية الحرث لمثل هذا القدر .

٤ - مبلغ اعتياد العامل للعمل . - إذا كثرت مزاولة العامل لنوع ما من العمل وكثر تكراره له بطريقة واحدة ، لا يلبث أن يتحول إلى عمل من أعمال العادة ؛

(١) أنظر ١١١ .

ولا تلبث حركاته ، التي كانت في مبدأ الأمر إرادية صعبة الأداء تتطلب مجهودا وإشرافا عقليين ، أن تتحول إلى حركات آلية سهلة تتم بمجهود يسير وبدون حاجة إلى كبير إشراف من القوى العقلية . ومن ثم كانت الأعمال الجديدة وأعمال التأليف والأعمال الاختراعية . . . وما إلى ذلك أشق كثيرا على النفس من الأعمال القديمة المتكررة التي اعتادها الجسم ومرنت عليها الأعضاء ؛ وكان في استطاعة الفرد أن يواصل العمل في هذه الطائفة الأخيرة زمناً طويلاً ، على حين أنه في الطائفة الأولى يناله التعب بعد أمد وجيز .

٥ - نوع العمل وطبيعته . - فالأعمال ليست سواء في طبيعتها وفيما يتطلبه أداؤها من مجهود . فمن الأعمال ما تتطلب فيه الناحية العقلية ؛ ومنها ما تسود فيه الطاقة الجسمية . ومن الأعمال ما يقتضي بطبيعته مجهودات جبارة عنيفة كقطع الأحجار وطرق الحديد وحمل الأثقال وإدارة الآلات الثقيلة المرهقة وأعمال التأليف والاختراع . . . وما إلى ذلك ؛ ومنها ما يتطلب بطبيعته جهوداً يسيرة سهلة كأعمال الطهي والصيدلة وإدارة القاطرات البخارية والسيارات وأعمال الآلة الكاتبة والخياطة والأعمال العقلية الخفيفة . . . وهم جرا . - فدى الزمن الذي يستطيع العامل مواصلة العمل فيه ، ومبلغ الجهود التي يقوى على بذلها في مدة ما ، كل ذلك يختلف باختلاف نوع العمل وطبيعته .

٦ - سن العامل وجنسه . - لا يقوى الفرد على العمل في طفولته الأولى ولا في هرمه . وفيما عدا هاتين المرحلتين ، تختلف قدرته على العمل باختلاف المراحل . فهو في سني شبابه أقدر منه على العمل في طفولته الثانية أو مراهقته أو شيخوخته . - ومبلغ الجهود التي يقوى الرجل على بذلها في مدة ما يختلف في كثير من الأعمال عن مبلغ الجهود التي تقوى المرأة على بذلها في مثل هذه المدة .

٧ - قوى العامل الطبيعية والمكتسبة . - فالأفراد المتحدون في السن والجنس سواء في قوائم الطبيعية والمكتسبة ، بل إنهم يختلفون في ذلك اختلافاً كبيراً . فهم من زودته الطبيعة ببنية متينة وأعضاء قوية وجلد على الأعمال ؛ ومنهم الهزيل الذى لا يلبث أن يأخذ في عمل حتى يدركه التعب . ومنهم من وهب ذكاء وعبقريّة فسهلت لديه أعمال التفكير والاختراع ؛ ومنهم من ضعفت قواه العقلية أو توسطت فصعب لديه هذا النوع من الأعمال . - وما قلناه في القوى الطبيعية نقول مثله في القوى المكتسبة . فمن الناس من نال قسطاً كبيراً من التعليم العقلي أو الفنى فاكسب مهارة في بعض نواحي الأعمال ؛ ومنهم من لم يتح له ذلك فوقف ارتقاؤه العقلي وجمدت قريحته وتضاءلت مهارته الفنية .

ولا يخفى ما لهذه الأمور كلها من أثر في مدى الزمن الذى يستطيع العامل مواصلة العمل في أثنائه ، وفي مبلغ الجهود التى يستطيع بذلها في مدة ما بدون أن يناله التعب .

٨ - صحة العامل . - فالعامل الصحيح المعافى من الأمراض أقوى في جميع نواحي العمل من العامل السقيم المقتل الجسم . - والمرأة في حالاتها المادية أقوى على العمل منها في حالات عيضاها أو حملها . . .

٩ - تغذية العامل وملبسه ومسكنه وساعات نومه . . . وما إلى ذلك . - فبمقدار كفاية العامل من هذه الأشياء يكون مبلغ قدرته على العمل . فإذا كان الغذاء صحياً كافياً كثر الدم ونهض بالتغذية وتجديد ما يهدمه العمل من الأنسجة والخلايا والأعصاب ، فيطول المدى الذى يستطيع العامل أن يواصل العمل في أثنائه ، وتزيد قدرته على بذل الجهود . أما إذا ساء الغذاء أو كان قليلاً غير كاف ، فإن الدم يقل فيضعف عن أداء وظيفته فتغلب عملية الهدم والتسمم على عمليتي البناء والإخراج ، فيسرع التعب إلى العامل . - ومثل هذا يقال في اللبس والسكن .



ويحتاج كل فرد إلى عدد من الساعات يقضيها نائماً لتستريح عضلاته ويستريح جهازه العصبي ويقوم الدم ببناء ما تهدم من خلاياها وتجديد ما يلى منها من جراء الأعمال اليومية . ويختلف القدر الكافي من النوم باختلاف السن . فكلما صغرت السن طالت المدة التي ينبغي أن تخصص للنوم : فأبناء ست في حاجة إلى ١٣ ساعة ، وأبناء سبع في حاجة إلى ١٢,٥ ، وأبناء ثمان في حاجة إلى ١١,٥ ، وأبناء تسع في حاجة إلى ١١ ، وأبناء اثنتى عشرة في حاجة إلى ١٠,٥ . . . . . وهم جرا . - فإذا لم يأخذ الشخص قسطه الكافي من النوم أسرع إليه التعب مما يزاوله من العمل .

١٠ - العوامل الطبيعية المحيطة بالعامل . - ومن أهم هذه العوامل جو البلد الذي يعيش فيه . وفي المناطق الاستوائية تؤدي شدة الحرارة إلى خمول الأجسام وضعف العقول ، فيسود السكان الكسل ويموزم الإقدام وتقل لديهم المهارة ويسرع إليهم التعب فيما يزاولون من الأعمال . وفي المناطق المعتدلة تحفز حالة الجو على النشاط والجرأة وتولد المهارة والإقدام وتزيد من قدرة العامل على بذل المجهود . - ويقاس على ذلك ما لمختلف المظاهر الطبيعية الأخرى من أثر بهذا الصدد .

١١ - العوامل الاجتماعية المحيطة بالعامل . - ويدخل تحت هذه العوامل أمور كثيرة منها نظام الحكم ونوع الحكومة ومختلف النظم التي تسير عليها الأمة في شتى فروع حياتها ، والحقوق التي يتمتع بها العمال وتتمتع بها نقاباتهم من النواحي السياسية والاقتصادية وغيرها ، ومبلغ استقرار العامل واطمئنانه على مستقبله ، وما يتخذه أولو الأمر من إجراءات لتأمينه ضد البطالة وأخطار العمل والشيخوخة . . . . . وما إلى ذلك ، ومبلغ تكافؤ أجره مع ما يبذله من مجهود ، ونظم توزيع الثروة في أمته ومدى اتفاقها مع مقتضيات العدالة . . . . . وهم جرا . - فلا يخفى ما لهذه الأمور من أثر بليغ في نشاط العامل وجلده على العمل ومدى قدرته على بذل المجهود .

١٢ - ساعات اليقظة . - يختلف مبلغ الطاقة التي في مقدور الإنسان بذلها ومدى

الزمن الذى يستطيع مواصلة عمله فى أثنائه باختلاف ساعات اليوم . فقدرة العامل على العمل فى ساعات الصباح تفوق ، فى الغالب ، قدرته عليه بعد الظهر .

غير أنه يتعذر بهذا الصدد وضع قاعدة عامة تصدق على جميع الناس وفى جميع الأحوال والشئون . فالأمر هنا يختلف باختلاف الأقاليم ونوع العمل ، ويختلف كذلك باختلاف الأفراد وما اعتاده كل فرد فى حياته العملية .

\*\*\*

وعلى هذه الأسس تقوم جميع الإصلاحات التى أدخلت أو يفكر فى إدخالها على نظام العمل وحياة العمال ، سواء فى ذلك الإصلاحات الحكومية والإصلاحات التى مصدرها النقابات أو زعماء العمال أو الشركات أو أصحاب المصانع أو الأحزاب . . . . . وهم جراً : كنظم التأمين ضد البطالة وأخطار العمل والشيخوخة ؛ والعناية بتثقيف العمال ونشر التعليم بينهم بطريق المحاضرات والمعاهد الليلية والجامعات الشعبية والصحف والمجلات ؛ والعمل على توفير أسباب الراحة لهم بإنشاء المستشفيات المجانية ، والمطاعم المعتدلة الأثمان الجيدة الغذاء ، وإقامة المنازل الصحية لسكنائهم مجاناً أو بأجور زهيدة ، وتشجيعهم مادياً وأدبياً على غشيان أماكن الرياضة البدنية ودور التمثيل والحياة ؛ والعمل على رفع أجورهم حتى يستطيعوا أن يسدوا حاجاتهم فى المأكل والمشرب والملبس والسكن ولتحسن أحوالهم الاجتماعية والعيشية ؛ وتجميل أحياء العمال وتنظيمها بإنشاء الحدائق والمتنزهات العامة والميادين الفسيحة ؛ وإشراك العمال فى حكم البلاد ، ومنحهم كافة الحقوق السياسية التى يتمتع بها غيرهم من الطبقات ، وتحسين الشئون الاجتماعية المحيطة بهم ، وتقوية نقاباتهم ، والاعتراف بهيئاتهم ، وإقرار نظمهم التعاونية ؛ وتحديد ساعات العمل اليوى ، وأيام الشغل فى الأسبوع<sup>(١)</sup> ، ومنح العمال

---

(١) سار معظم الأمم بهذا الصدد على نظام يوم العمل الإنجليزى (ثمانى ساعات فى اليوم) .

وأسبوع العمل الإنجليزى (خمس أيام ونصف كل أسبوع) . - انظر كتابى فى «البطالة» ٧٩، ٨٠ .

إجازات بأجر كامل في مختلف المناسبات الدينية والقومية ، وقصر العمل ما أمكن على ساعات الصباح ؛ وإنشاء مكاتب للتوجيه المهني *Orientation professionnelle* أي توجيه العامل إلى المهنة التي تتلاءم مع استعداده وتتفق مع ميوله الفطرية والمكتسبة<sup>(١)</sup> ؛ وأخذ العامل بنوع واحد من العمل حتى يعتاده ويبرع فيه ؛ وإشراكه في أرباح المصنع أو المتجر أو منحه مكافأة إضافية عن كل ما ينتجه زيادة على قدر معلوم ؛ وحظر تشغيل الأطفال في المصانع قبل سن معينة ، وتحريم تشغيل النساء في بعض الأعمال وفي الشهور الأخيرة من الحمل وعقب الولادة<sup>(٢)</sup> ... وهم جرا . فإن كل ذلك وما إليه من نظم العمل التي استأثرت في العصور الحديثة بقسط كبير من نشاط الحكومات والمصلحين وزعماء العمال وأصحاب المصانع والأحزاب السياسية والاقتصادية ، يقوم على استغلال القوانين السابق ذكرها بطريقة تزيد من مدى كفاية العمال ، ومبلغ قدرتهم على بذل الجهود ، وتزيد متوسط أعمارهم ، وتحجب أعمالهم إليهم ، وتباعد بينهم وبين التعب .



هذا ، وقد كان لظاهرة التعب وعلاقتها بالعمل الإنساني آثار حسنة وآثار سيئة في حياة الإنسان الاقتصادية وحضارته العامة . فمن آثارها السيئة أنها ضيّقت نطاق الإنتاج ، وجعلت العمل الإنساني مرهقاً ، وحياة الإنسان شاقة لا يكتسب فيها العيش إلا بمرق الجبين . ومن آثارها الحسنة أنها حفزت الإنسان على التفكير في تخفيف مشاق العمل ، فاهتدى بفضل ذلك إلى استخدام الحيوان وصنع الآلات وتسخير قوى الطبيعة . . . وما إلى ذلك من الأمور التي يرجع إليها أكبر قسط من الفضل في ارتقاء الحياة العقلية وحضارة النوع الإنساني . - فبالوازنة بين ما لهذه الظاهرة وما عليها يتبين أن كفة حسناتها أثقل كثيراً من كفة سيئاتها .

(١) انظر كتابي في « البطالة » ٤٩ ، ٥٠ ، ٨٠ .

(٢) انظر في ذلك مؤلتي في « البطالة » صفحتي ٧٨ ، ٧٩ .

## ٩. — العامل الثالث : رأس المال Le Capital

تعريفه ، وأنواعه ، والأهمية النسبية لكل نوع منها

يطلق رأس المال على كل ثروة أنتجها العمل الإنساني واستخدمت في إنتاج ثروات أخرى أو في الحصول على دخل ؛ فيصدق على إبرة الخياط ، وقلم الكاتب العمومي ، ودلو السقاء ، وأمواس الحلاق ، وعربة الحوذي ، ومحراث الفلاح ، وسيارة الطبيب التي يستخدمها في أعمال مهنته ، وعدة الجراح ، وآلات الصناعة ، والأبنية التي تشغلها المصانع ، والمهارات التي يؤجرها ملاكها للسكنى أو لغيرها ، والفلاح التي يبندها الزارع في حقله والفحم الذي يحرقه المصنع لإدارة الآلات ، والقطن الذي يستخدمه لصنع الأقمشة ، وأسهم الشركات والبنوك وسنداتهما ، والمال الذي يودعه الفرد بفائدة في المصارف أو في صناديق التوفير ، والنقود التي يقرضها بربح ، والأجور التي يدفعها المصنع لعماله . . . . . وهم جراً<sup>(١)</sup> .

وينقسم رأس المال أقساماً كثيرة باعتبارات مختلفة :

فينقسم باعتبار نوعه إلى ثلاثة أقسام :

١ — مصنوعات إنسانية تستخدم في الإنتاج أو في الحصول على الدخل : كإبرة الخياط ، وقلم الكاتب العمومي ، ودلو السقاء ، وأمواس الحلاق ، وعربة الحوذي ، ومحراث الفلاح ، وسيارة الطبيب التي يستخدمها في أعمال مهنته ، وعدة الجراح ، وآلات المصانع ، والمهارات التي يؤجرها ملاكها للسكنى أو لغيرها . . . وما إلى ذلك.

---

(١) لا يصدق رأس المال على الأرض والحيوان وما إليهما من الثروات الطبيعية التي لم ينتجها العمل الإنساني ، ولو استخدمت في إنتاج ثروات أخرى أو في الحصول على دخل . وإخراج هذه الأمور من رأس المال قلنا في تعريفه إنه يصدق على « كل ثروة أنتجها العمل الإنساني » . — انظر التعليقين الأول والثاني بصفحة ٧٩ .



٢ — مواد أولية أنتجها العمل الإنساني واستخدمت في إنتاج ثروات أخرى أو في الحصول على دخل : كالفلال التي يبندها الزارع في حقله ، والفحم الذي يحرقه المصنع لإدارة الآلات ، والقطن الذي يستخدمه لصنع الأقمشة . . . وما إلى ذلك .

٣ — نقود وأوراق مالية تستخدم في الإنتاج أو في الحصول على دخل : كأسهم الشركات والمصارف وسنداتها ، والمال الذي يودع بفائدة في المصارف أو في صناديق التوفير ، والنقود التي تترض بربح ، والأجور التي يدفعها المصنع لعماله . . . وما إلى ذلك .

وينقسم باعتبار الوجوه التي يستخدم فيها إلى قسمين :

١ — رأس المال المنتج *Capital productif* ؛ وهو الذي يستخدم في الإنتاج : كإبرة الخياط ، ودلو السقاء ، والعربة إذا استخدمت في المصنع أو في نقل البضائع ، وعربات الفلاح ، وآلات الصناعة ، والأبنية التي تشغلها المصانع ، والفلال التي يبندها الزارع في حقله ، والفحم الذي يحرقه المصنع لإدارة الآلات ، والقطن الذي يستخدمه لصنع الأقمشة ، وأهمهم الشركات الاقتصادية والبنوك وسنداتها ، والمال الذي يودع بفائدة في المصارف أو صناديق التوفير إذا استخدمته المصارف والحكومة في الإنتاج ، والأجور التي يدفعها المصنع لعماله . . . وهلم جرا .

٢ — رأس المال الكاسب *Capital Lucratif* ؛ وهو الذي يأتي لصاحبه بدخل بدون أن يستخدم في الإنتاج : كقلم الكاتب العموي ، وأمواس الحلاق ، وعربة الخوذي إذا استخدمت للركوب ، وسيارة الطبيب ، وعدة الجراح ، والمهارات التي تؤجر للسكنى ، والمال الذي يودع بفائدة في المصارف وصناديق التوفير إذا لم يستخدم في الإنتاج بل أعطيت فائدته لمجرد تشجيع أفراد الشعب على التوفير مثلاً ، والنقود التي تترض بربح للمعوزين من الناس ، والتي تترضها الحكومة من الشعب بفائدة لحاجتها إلى الدفاع أو الحرب . . . وهلم جرا .

فكل من رأس المال المنتج والكاسب يحقق النفع لصاحبه . ولكنهما يختلفان في أن الأول يحققه عن طريق عمليات إنتاجية على حين أن الثاني يحققه عن غير هذه الطريق ، كما يظهر بالتأمل في أمثلة كل منهما . فالحياطة ونقل الماء أو البضائع والحراث والزراعة والصناعة . . . كل أولئك وما إليه من أمثلة النوع الأول عمل إنتاجي<sup>(١)</sup>؛ على حين أن الكتابة ، والحلاقة ، ونقل الركاب ، وشفاء المرضى ، والعمليات الجراحية ، وسكنى المهارات ، واستهلاك الموزين لما يقترضونه من النقود ، وشئون الدفاع والحرب . . . كل ذلك وما إليه لا يسمى 'إنتاجا بالمعنى الاقتصادي لهذه الكلمة'<sup>(٢)</sup> .

وقد يسمى رأس المال المنتج « رأس المال الاجتماعي » ، لأنه يؤدي إلى زيادة الثروة العامة ، فيعود بالنفع على صاحبه وعلى المجموع ؛ ورأس المال الكاسب « رأس المال الفردي » لأنه لا يزيد إلا ثروة صاحبه ولا يضيف شيئاً إلى الثروة العامة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) ويدخل في ذلك أيضاً أسهم المصارف والشركات وسنداتهما . وذلك أن هذه الأسهم والسندات تمثل رأس المال الذي اقترضه البنك أو اقترضته الشركة من جمهور المساهمين . فكل سهم أو سند عبارة عن رمز إلى جزء من رأس المال المقرض . وهذا المال يستخدمه المصرف أو الشركة في عمليات إنتاجية زراعية أو صناعية أو تجارية . . . الخ . فالأسهم والسندات تحقق النفع لأصحابها عن طريق استخدام ما تمثله من الثروة في شئون الإنتاج . وبذلك يصدق عليها تعريف رأس المال المنتج .

ولهذا ينبغي ، حينما نحصى ثروة أمة ما ، أن قطع النظر عن هذه الأسهم والسندات وتقتصر على إحصاء ما تمثله من رأس المال الحقيقي الذي يستغل في الإنتاج . لأننا لو أحصيناها على أنها ثروة مستقلة ثم أحصينا ما تمثله من رؤوس الأموال الحقيقية نكون قد عدنا الشيء الواحد مرتين .

(٢) انظر تعريف الإنتاج بصفحات ٧٤ - ٧٦ .

(٣) هذه التسمية للأستاذ ريم باثرك النمساوي Bohm Bawerk

وينقسم رأس المال باعتبار ثباته ودوامه إلى قسمين :

١ - رأس المال الثابت Capital Fixe ؛ وهو الذى يستخدم أكثر من مرة واحدة فى الإنتاج أو فى الحصول على الدخل : كإبرة الخياط ، وقلم الكاتب العموى ، ودلو السقاء ، وأمواس الحجام ، وعربة الحوذى ، ومحراث الفلاح ، وسيارة الطبيب ، وعدة الجراح ، وآلات الصناعة ، والأبنية التى تشغلها المصانع ، والمهارات التى تؤجر للسكنى ، وأسهم الشركات والبنوك وسنداتها ، والمال الذى يودع بفائدة فى المصارف أو غيرها ، والنقود التى تقرض بربح . . . . . وهلم جرا .

٢ - رأس المال المتداول Capital Circulant ؛ وهو الذى لا يستخدم أكثر من مرة واحدة . كالحبوب التى يبندها الزارع فى حقله ، والفحم الذى يحرقه المصنع لإدارة الآلات ، والقطن الذى يستخدمه لصنع الأقمشة ، والأجور التى يدفعها المصنع لعماله . . . . . وما إلى ذلك .

ومعظم رؤوس الأموال الثابتة يتطلب إنشاؤها كثيراً من الجهود والنفقات ولا تظهر ثمرتها إلا بعد أمد طويل . وأمور هذا شأنها تقتضى جرأة وإقداماً وبعد نظر واطمئناناً إلى المستقبل . ولذلك لا تكثر رؤوس الأموال الثابتة إلا فى الأمم الراقية المستقرة التى تبتأ أحوالها السياسية والاقتصادية الطمأنينة فى النفوس .

غير أنها - على كثرة ما يتطلبه إنشاؤها من جهد ونفقات - أهم وأنفع من رؤوس الأموال المتداولة . وذلك لأن طول بقائها واطراد إنتاجها يكفلان تغطية ما أنفق عليها بعد مضي زمن ما . فكل ما تأتى به بعد ذلك يكون ربحاً خالصاً من غير مقابل . ولذلك تعمل الأمم المتقدمة فى العصر الحاضر على الإكثار من رؤوس الأموال الثابتة الطويلة الأمد .

ولكن لا ينبغي أن يعزب عن الذهن أنها معرضة لأن تصبح عديمة النفع يوماً ما ، وأنها قد تؤدي حينئذ إلى خسارات فادحة تلحق كثيراً من الجهات . فإذا

حفرت قناة مثلاً ، واتفق ، قبل أن يغطي دخلها ما أنفق عليها من رؤوس أموال ، أن حدثت حوادث سياسية أو جغرافية أو تجارية اقتضت تحول التجارة عن طريق هذه القناة إلى طريق آخر ، فإن هذا يؤدي إلى خسارات فادحة تلحق الشركة وأصحاب الأسهم ويصيب ضررها البيوت المالية المتصلة بالمشروع والمملكة التي أقيم في أرضها . ولئلك ينبغي في إنشاء رؤوس الأموال الثابتة أن يعمل حساب لا حتمال تجردها من النفع في المستقبل ؛ فتنشأ بحيث تكفل تغطية ما أنفق عليها في مدة وجيزة يبعد أن تفقد أهميتها في أثنائها . وعلى هذا الأساس تسير جميع الشركات الحكيمة في العصر الحاضر . فمن النادر أن ينشأ رأس مال ثابت تزيد مدة تغطيته على مائة سنة .

## ١٠ - رأس المال والثروة

مما تقدم يتبين أن الثروة أعم من رأس المال ؛ فكل رأس مال ثروة ولكن ليست كل ثروة رأس مال . وذلك أن الثروة تنقسم قسمين :

١ - ثروات طبيعية لم ينتجها العمل الإنساني كالأرض . . . وما إليها . وهذا القسم لا يكون مطلقاً رأس مال<sup>(١)</sup> .

٢ - ثروات أنتجها العمل الإنساني . وهذا القسم وحده هو الذي يمكن أن يكون رأس مال ؛ وذلك إذا استخدم في الإنتاج أو في الحصول على دخل ؛ ويسمى في الحالة الأولى « رأس مال منتج » أو « ثروة إنتاج » ؛ وفي الحالة الثانية « رأس مال كاسب » أو « ثروة كسب » . أما إذا استخدمه صاحبه في استهلاكه ، أي في سد حاجته بشكل مباشر ، فإنه لا يكون رأس مال ، ويسمى حينئذ « ثروة استهلاك » ،

---

(١) انظر التطبيق الأول والثاني بصفحة ٧٩ والتطبيق الأول بصفحة ١١٨ .



وذلك كالثروات التي يستخدمها أصحابها في مأكلهم ومشربهم وملبسهم وسكنائهم..  
وهلم جرا .

ومن هذا يظهر أن الشيء الواحد يختلف الحكم عليه بهذا الصدد باختلاف ما يستخدم فيه . فالتزل مثلاً إذا استخدمه صاحبه لسكنائه كان ثروة استهلاك ؛ وإذا أجره لسكنى غيره كان رأس مال كاسب ؛ وإذا اتخذ متجراً أو مصنفاً كان رأس مال منتجاً . والسيارة إذا استخدمها صاحبها في تنزهه كانت ثروة استهلاك ؛ وإذا استخدمها لنقل الركاب بالأجرة كانت رأس مال كاسب ؛ وإذا استخدمها في أعمال المصنع كانت رأس مال منتجاً . والنقود إذا أنفقها صاحبها في حاجاته الاستهلاكية كانت ثروة استهلاك ؛ وإذا أقرضها للمعوزين بفائدة كانت رأس مال كاسب ؛ وإذا دفعها أجوراً للعمال في مصنع كانت رأس مال منتجاً . والقمح إذا أعده صاحبه لغذائه كان ثروة استهلاك ؛ فإن أقرضه للمستهلكين بفائدة كان رأس مال كاسب ؛ وإن استخدمه بذوراً في حقله كان رأس مال منتجاً . والفحم إذا استخدمه صاحبه لتدفئته كان ثروة استهلاك ؛ وإذا استخدمه وقوداً في المصنع لإدارة الآلات كان رأس مال منتجاً . والبيض إذا أعدها صاحبها لأكله كانت ثروة استهلاك ؛ وإن أعدها للتفريخ كانت رأس مال منتجاً . والقفاز الذي يلبسه صاحبه ليقيه البرد ثروة استهلاك ؛ والذي يستخدمه الجراح في أثناء قيامه بالعمليات رأس مال كاسب ؛ والذي يستخدمه المهندس الكهربائي في أثناء علاجه لبعض العمليات في المصنع رأس مال منتج . وقس على ذلك جميع الثروات التي أنتجها العمل الإنساني .

## ١١ - كيف ينتج رأس المال

لا ينتج رأس المال إلا عن طريق اقترانه بالعمل . والننى يقوم منهما بعملية الإنتاج فى الواقع هو العمل نفسه كما سبقت الإشارة إلى ذلك <sup>(١)</sup> . أما رأس المال فهو مساعد وأداة يسيرها العمل فى الطريق الذى يفضيه . فالمحراث وحده لا ينتج شروى قير بدون عمل الفلاح .

هذا إلى أن رأس المال نفسه هو نتيجة من نتائج العمل . فهو عبارة عن ثروة أنتجها العمل وأعددها الإنسان للاستمانة بها فى الحصول على الدخل أو فى إنتاج ثروات أخرى . فالمحراث نتيجة الجهود التى بذلها الحداد والنجار وغيرهما فى سبيل صنعه . - فتوقف الإنتاج على رأس المال معناه إذن أنه يتوقف على نوعين من الأعمال: أعمال حاضرة تتمثل فى الجهود التى يجريه الإنسان فى الحال على المادة ؛ وأعمال بذلت فى الماضى تتمثل فى رأس المال الذى يستعين به فى التغلب على المادة .

وقد يخيّل إلى بعض الناس أن رأس المال ينتج أحيانا بنفسه وبدون حاجة إلى اقترانه بالعمل حينما يرون أن الودائع التى يحفظونها فى المصارف والأموال التى يشترون بها الأسهم والسندات تاتى لهم بدخل بدون أن يبذلوا فى سبيل ذلك أى مجهود . ولكن ظنهم هذا لا يتفق مع الواقع فى شىء . وذلك أن ربحهم فى هذه الحالة هو نتيجة لأعمال غيرهم ممن يقومون باستغلال أموالهم وتسييرها . فربح أسهم الشركات الصناعية مثلا هو نتيجة للجهود التى بذلها العمال ورؤساؤهم والمهندسون والمعاونون والمخترعون وأعضاء مجالس الإدارات . . . وغيرهم فى أعمال هذه الشركات . وهذا هو ما يشير إليه رودبرتوس Rodbertus إذ يقول : « إنه لمن الخطأ أن يظن أن

---

(١) انظر صفحة ٧٨ .

العمال يعيشون من فضل ما يعطيه لهم أصحاب رؤوس الأموال، لأن الواقع عكس ذلك: فأصحاب رؤوس الأموال هم الذين يعيشون من فيض ما يقدمه لهم العمال . ويصدق هذا حتى على رؤوس الأموال الكاسية . حقاً إن المقرض لا يقوم هو نفسه حيالها بأي عمل استثماري . ولكن الربح الذي يناله المقرض يمثل عمل ناس آخرين . فالربح الذي تعطيه الحكومة مثلاً لحاملي سندات استخدمت قيمتها في الحرب أو في وسائل الدفاع ، تقدمه من الضرائب التي تجمّعها من الشعب ؛ فهو نتيجة لمجهودات دافعي الضرائب . والربح الذي يدفعه الوارث العاقل لمن أقرضه مبلغاً من المال هو نتيجة لعمل مزارعيه وموظفي دائرته إذا دفعه من غلة أرضه ونتيجة عمل آبائه إذا دفعه من ميراثه .

## ١٢ — أهمية رأس المال ، والعوامل التي تؤثر في مبلغ إنتاجه

غير أن ارتفاع الزراعة والصناعة وتنقيح طرقهما ونهضة التجارة ووسائل النقل واتساع حاجات الإنسان ... كل ذلك قد زاد من أهمية رأس المال في العصر الحاضر . فقد أصبح العمل على الحصول على رأس المال هو أهم ما يعنى به من يتصدون للمشروعات الاقتصادية ؛ وأصبح كل إنتاج ، مهما كان ضئيلاً ، وكل عمل اقتصادي مهما كان تافهاً ، متوقفاً على رأس المال . فلا غنى للصانع عن أدوات صناعته وآلاتها ؛ ولا للزارع عن محراثه وفأسه وبذوره ... ؛ ولا للتاجر عن رأس مال تقدي ومتجر وأدراج وموازين ... ؛ ولا للبائع المتجول عن عربة أو خراج ؛ ولا للطبيب أو الجراح عن أدوات مهنهما ؛ ولا للجزار عن سكين ووضم ؛ ولا « للحاوي » عن غلالة وعصا ينقب بها عن الثعابين ؛ وحتى الشحاذون أنفسهم أصبحوا يستخدمون في مهنهم بعض رؤوس الأموال كالآلات الموسيقية وما إليها : وبالجمل ، قد انقضت العصور التي كان الإنسان يكتفى فيها بأن يقرن جهوده بقوى الطبيعة ليحصل على عيشه ،

وأصبح كل عمل إنسانى متوقفاً إنتاجه على رأس المال .

ولا تناقض بين هذا وما قلناه فى الفقرة السابقة من أن رأس المال يتوقف إنتاجه على العمل . فكل منهما ، فى العصر الحاضر على الأخص ، متوقف على الآخر ؛ ولا يتم الإنتاج إلا بعملهما متضامتين . ولذلك كان من المتعذر فيما ينتج عنهما أن نميز بين أثر أحدهما وأثر الآخر ؛ كما يتعذر فى مولود حيوانى أن نميز بين آثار أبيه وآثار أمه فى تكوينه .

غير أنه لا ينبغى أن يعزب عن الذهن ما أشرنا إليه فى الفقرة السابقة من أن الفضل فى وجود رأس المال يرجع إلى العمل . فكل رأس مال عبارة عن ثروة أنتجها العمل الإنسانى واستخدمت للإنتاج أو للحصول على دخل . فتوقف إنتاج العمل على رأس المال معناه إذن أن كل عمل حاضر لا يؤتى أكله إلا إذا ساعده عمل ماض يمثل فى رأس المال . وهذا هو ما أشار إليه الفريد قوييه Alfred Fouillé إذ يقول : « إن مخترع سكة المحراث يحرق متخفياً بجانب الفلاح » .

هذا ويختلف مبلغ إنتاج رأس المال ومدى آثاره تبعاً لموامل كثيرة أهمها عاملان :

( العامل الأول ) مدى تلاؤمه مع الغرض الذى يستخدم فيه . فبمقدار هذا التلاؤم يكون مبلغ إنتاجه . فإذا استخدمت مثلاً آلات زراعية كثيرة التكاليف فى مساحة صغيرة من الأرض لا يتلاءم إنتاجها مع تكاليف هذه الآلات ، فإن ذلك يضعف من كفاية رأس المال .

( والعامل الثانى ) طريقة استخدامه . فبمقدار المهارة والخبرة الفنية وحسن الإدارة والتنظيم فى استخدام رأس المال يكون مبلغ إنتاجه .



### ١٣ - منشأ رأس المال

تتكون جميع أنواع رأس المال من الطبيعة والعمل كما سبقت الإشارة إلى ذلك أكثر من مرة . فسكة المحراث تكونت من الطبيعة المثلثة في المواد الأولية ومن العمل الذى أجرى على هذه المواد وشكلها بهذا الشكل الخاص .

غير أن هناك شروطاً لا بد من توافرها حتى يتاح تكوين رأس المال . ومن أهم هذه الشروط أن يكون لدى الشخص فضل ثروة احتفظ به ولم يستهلكه ؛ إما لزيادته عن حاجته وإما لتفضيله الإبقاء عليه للانتفاع به في المستقبل على الرغم من احتياجه إليه في الحال .

وتوافر هذا الشرط ضرور نشأة أى نوع من أنواع رؤوس الأموال ولتكونه سواء في ذلك الصالح منها للاستهلاك وغير الصالح منها له .

أما الصالح منها للاستهلاك ، كالبذور والفحم وما إليها ، فلا يكون رأس مال إلا إذا احتفظ به صاحبه ولم يستهلكه وآثر استخدامه لإنتاج ثروات أخرى . وأول رأس مال ظهر في العالم الإنسانى من هذا النوع قام على هذا الأساس<sup>(١)</sup> .

وأما غير الصالح للاستهلاك ؛ كالألات المستخدمة في الزراعة والصناعة وما إليها فيرجع كذلك الفضل في نشأته وتكوينه إلى وجود فضل ثروة محتفظ به . فلا يمكن لشخص عمل محراث مثلاً إلا إذا كان لديه ثروة مدخرة يستعين بها في الحصول على مواده وما يلزم لعمله . وعلى هذا الأساس كذلك منشأ أول محراث . فلو لم يكن لدى

---

(١) انظر صفحة ٩٥ .

الشخص الذى اخترعه فضل ثروة يكفى غذاءه فى أثناء اشتغاله بتصميمه وجمع مواده الأولية وصنعه لما أتيح له إنشاؤه .

فالتوفير أو الادخار كان إذن أهم دعامة فى نشأة رءوس الأموال فى العالم الإنسانى ولا يزال إلى المصر الحاضر أهم شرط فى تكوينها<sup>(١)</sup>.



(١) جرت عادة عدد كبير من المؤلفين أن يدرسوا موضوع تنظيم الإنتاج L'Organisation de la Production عقب دراستهم لعوامل الإنتاج وقبل علاجهم لموضوع الاستبدال. ولكننا آثرنا تأخيرنا إلى ما بعد الفراغ من الاستبدال ، لأن كثيراً من مسأله يتوقف على قوانين العرض والطلب والنافسة الحرة والتقود والائتمان ... وما إلى ذلك من الأمور التى تدخل تحت موضوع الاستبدال . - هنا إلى أن موضوع تنظيم الإنتاج هو فى معظم مسأله أدنى إلى بحوث « الاقتصاد الاجتماعى » منه إلى بحوث « الاقتصاد السياسى » . ( انظر ص ٣٦ ) .

## الفصل الثالث

### الاستبدال

١ - تعريفه ، ومظاهره ، وغايته ، وعلاقته بالإنتاج

يطلق الاستبدال على انتقال ملكية الثروة من يد إلى يد عن طريق البيع الناجز أو بيع النسيئة . والبيع الناجز هو ما يقبض فيه كل من الموضين ؛ أما بيع النسيئة فهو ما يؤخر فيه تسليم أحد الموضين إلى أجل ما <sup>(١)</sup> .

وهو يؤدي إلى الغاية نفسها التي يؤدي إليها الإنتاج ، وهي إنشاء منفعة اقتصادية جديدة لم تكن موجودة من قبل . وذلك أنه بفضل عملية الاستبدال تنتقل الثروة الزائدة عن حاجة صاحبها من يده إلى يد شخص آخر هو في حاجة إليها . وبذلك تتوافر فيها خواص المنفعة التي كانت مجردة منها ، أي تصبح نافعة بعد أن كانت معطلة وخالية من النفع .

ولذلك ذهبت طائفة من قدامى الاقتصاديين ، وعلى رأسها جان باتيست ساى Jean Baptiste Say ، إلى أن الاستبدال ظاهرة من ظواهر الإنتاج . ولكن المحدثين من علماء الاقتصاد السياسى يفرقون بين الموضوعين . ووجهتهم في ذلك أنه على الرغم من اتفاقهما في أن كلا منهما ينشئ منفعة جديدة لم تكن موجودة من قبل ، فإن

---

(١) أما انتقال ملكية الثروة عن طريق آخر غير هذين الطريقين كانتقالها عن طريق الهبة أو الميراث فلا يسمى استبدالاً .

بينهما فرقا جوهريا : وهو أن الإنتاج ينشئ هذه المنفعة عن طريق عمليات جسمية وعقلية تجري على الشيء ؛ أما التداول فينشئها عن طريق عقد شرعي ( عقد المبادلة ) ينقل ملكيتها من يد إلى يد .

وهذا الموضوع هو أهم موضوعات الاقتصاد السياسي ؛ فإن استبدال الثروات قد أصبح المحور الذي تدور عليه الحياة الاقتصادية في العصر الحاضر ؛ فأهم شئوننا الاقتصادية قائمة على عمليات البيع والشراء والائتمان ، أى على استبدال الثروات بعضها ببعض . وقد انقضت العصور التي كان الفرد فيها يستهلك كل ما ينتجه وينتج كل ما يحتاج إليه ؛ وأصبحنا في عصر اختص فيه كل فرد وكل بلد وكل أمة بتأدية معينة من نواحي الإنتاج : فمعظم ما ينتجه المنتجون من الثروات لا ينتجونه لاستهلاكهم ، وإنما ينتجونه ليستبدلوه من غيرهم بثروات أخرى .

## ٢ - أساليب الاستبدال وتطورها

نظام الهدايا الملزمة ، ونظام المقايضة ، ونظام النقود

ترجع أهم الأساليب التي اتبعت في الاستبدال إلى ثلاثة أنواع :

١ - أسلوب الهدايا الملزمة Régime des Dons obligatoires ، الذي تجرى بمقتضاه عمليات الاستبدال في صورة هدايا يقدمها أحد المتبادلين في مناسبة ما ، ويجب على الآخر رد مثلها أو أحسن منها في مناسبة أخرى ؛

٢ - أسلوب المقايضة Régime du Troc ، الذي تستبدل بمقتضاه السلع بعضها ببعض بشكل ناجز مباشر ، فيتنازل كل من المتبادلين للآخر عن سلعة تزيد عن حاجته في مقابل حصوله منه على سلعة يحتاج إليها ؛

٣ - أسلوب التبادل النقدي ، وهو الذي يتنازل بمقتضاه الشخص عن السلعة



الزائدة عن حاجته في نظير كمية من شيء معين ثابت اصطلاح الناس على جعله مقياساً  
لقيم جميع الأشياء وعلى استخدامه وحده في دفع هذه القيم .

هذا ، وينذهب كثير من العلماء إلى أن هذه الأساليب الثلاثة قد تماقت على  
الترتيب السابق ذكره ؛ أى أن أول مظاهر منها في الإنسانية كان نظام الهدايا الملزمة  
ثم خلقه نظام المقايضة الذى اختفى بظهور النظام النقدي . ورأيهم هذا لا يتفق مع طبيعة  
النظم الاجتماعية ولا يؤيده الواقع . أما فيما يتعلق بطبيعة النظم الاجتماعية فمعهدنا بها  
أن الجديد منها لا يمحو كل آثار القديم ، ولا يتاح له ، مهما أوتى من قوة ومن  
ظروف مواتية ، أن يصل إلى ذلك . ففى كل فرع من فروع حياتنا الاجتماعية الحاضرة ،  
نجد بجانب النظم الحديثة آثاراً قوية من نظم أخرى سار عليها الإنسان في مختلف  
عصوره الغابرة . - وأما فيما يتعلق بالواقع ، فتدل المشاهدات والبحوث التاريخية  
والاجتماعية أنه لم يخل عصر من العصور ولا أمة من الأمم من استخدام هذه النظم  
الثلاثة جنباً لجنب في المعاملات الاستبدالية . فقد عثر عند كثير من الأمم الأولية  
وفي أقدم عصور الإنسانية على نظم نقدية كان يسير عليها التعامل بجانب نظام الهدايا  
الملزمة ونظام المقايضة . ولا يزال يوجد ، حتى في أرق الأمم حضارة في العصور  
الحديثة ، بقايا كثيرة من هذين النظامين بجانب النظام النقدي السائد . - وكل  
ما هنالك أن الأهمية النسبية لكل نظام من هذه النظم الثلاثة اختلفت باختلاف الأزمنة  
والشعوب . ففى العصور الإنسانية الأولى وفي بعض الأمم الأولية تغلب نظام الهدايا  
على ما عداه ؛ وفي الأمم المتقدمة الحديثة تغلب نظام النقد على النظامين الآخرين  
بدون أن يقوى على القضاء عليهما ؛ وفي بعض الأمم وبعض المراحل التاريخية تغلب  
نظام المقايضة على نظامي النقد والهدايا .

وستكلم فيما يلي على كل أسلوب من هذه الأساليب الثلاثة على حدة :

## (أولاً) أسلوب الهدايا الملزمة Dons obligatoires

يقتضى هذا الأسلوب ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، أن تجري المبادلات في صورة هدايا تقدمها الجماعات والأفراد بعضهم إلى بعض في مناسبات معينة ، كثيرة الحدوث والتكرر ( الولادة ، الختان ، الزواج ، حلول عيد ديني . . . وهلم جرا ) ، ويُنزل قبولها منزلة التزام من جانب المهدى إليهم أن يردوا إلى المهدين في مناسبة أخرى هدية تزيد قيمتها غالباً عما قبلوه منهم .

وقد عثر علماء الإثنوجرافيا على هذا النظام في أوضح صورة عند كثير من عشائر الهنود الحمر ( وهم سكان أمريكا الأولون ) ، وعند السكان الأصليين لأستراليا وبولينزيا وميلانزيا ، وعند كثير من زنوج أفريقيا الوسطى . - ويغلب على الظن أنه كان النظام السائد في التبادل عند مختلف الشعوب في العصور الإنسانية الأولى .

ويتضمن هذا النظام ثلاثة إجراءات اقتصادية : أولها تقديم الهدايا إلى جماعات معينة أو أفراد معينين في مناسبات خاصة ؛ وثانيها قبول المهدى لهم هذه الهدايا ؛ وثالثها رد هدايا أخرى أكبر منها قيمة عند حدوث مناسبة من مناسبات الإهداء . - وتنظر الشعوب السائرة على هذا النظام إلى كل إجراء من هذه الإجراءات الثلاثة نظرتها إلى واجب اجتماعي ديني يؤدي إغفاله إلى عقوبات صارمة بعضها أَرْضَى بِشَرَفٍ على تنفيذه المجتمع وبعضها ديني يكفل توقيعه الآلهة . - ومن هذا يتبين وجه تسمية هذا الأسلوب التبادلي بنظام « الهدايا الملزمة » .

فهو يعتمد من الناحية القضائية على عقد ضمني مضمّن *Contrat Tacite* بين المهدى والمهدى إليه . وهذا العقد لا يختلف في جوهره عن عقودنا المتعلقة باستبدال أعواض حالة بأخرى آجلة في مقابل فائدة ( فإن المهدى إليه ، كما تقدم ، كان يرد ، بعد أجل ما ، هدية أكبر قيمة من الهدية التي قدمت إليه ) . - ومن هذا يظهر أن الأساليب الربوية كانت أهم ما تعامل به الإنسان في عصوره الأولى !

ولم يفتن كثير من علماء القانون والاقتصاد السياسى لهذا النظام وما يتضمنه ، فذهبوا إلى أن « الائتمان Le Crédit » ( وهو البيع الذى يؤخر فيه تسليم أحد الموضين إلى أجل ما فى مقابل فائدة ) لم يظهر إلا فى العصور الحديثة . والحق أن عناصر هذا النوع قد ظهرت فى أقدم مرحلة إنسانية تحت ثوب « الهدايا الملزمة » ، وأن ظهورها فى عصورنا الحديثة فى صورة الائتمان ليس إلا نشورا ، فى ثوب آخر ، لنظام تعامل به الإنسان فى أدواره الأولى . - وهذا مصدق لما ذهب إليه فيكو الإيطالى Vico من أن النظم الاجتماعية ، بمختلف أنواعها ، بمد أن تقطع مرحلة ما فى سبيل تطورها ، تنكص على أعقابها متجهة إلى النقطة التى ابتداء منها سيرها<sup>(١)</sup> .

وغنى عن البيان أن نظام الهدايا الملزمة فى شكله القديم نفسه لا تزال آثاره باقية فى كثير من معاملاتنا الاجتماعية . فتقديم الهدايا فى الأعياد وفى مناسبات الزواج والولادة والختان . . . ، وما اعتاده سكان المناطق الزراعية فى كثير من الممالك من إهداء شئ من تاج أرضهم وحيواناتهم فى مواسم الحصاد لجيرانهم وأفراد العشائر المتصلة بعشيرتهم ، ومآدب الطعام التى تقيمها فى مختلف المناسبات وتدعو إليها الأقرباء والأصدقاء ، وحرص المهدى إليهم أو المدعويين أن يردوا إلى المهدين أو الداعين فى مناسبات أخرى أحسن مما أهدى لهم أو قدم إليهم . . . ، كل أولئك وما إليه بقايا خلفها نظام « الهدايا الملزمة » ، وصور صادقة لأساليب الحياة الاقتصادية لآبائنا الأولين .

هذا ، رتبته علماء الإثنوجرافيا على عدة أشكال من نظام الهدايا الملزمة عند كثير من الأمم البدائية . ومن أم هذه الأشكال وأكثرها دقة وانتشارا ثلاثة أشكال ، وهى « الكولا Kula » و « الوازى Wazi » و « البوتلاتش Potlatch » .

\*\*\*

---

(١) تعرف هذه النظرية بنظرية « التهرى Ricorso »

أما « الكولا Kula »<sup>(١)</sup> فيجرى العمل به بين السكان الأصليين لكثير من جزر ميلانيزيا وبخاصة جزر التروبرياند والاتركستو والأنفليت Trobriand, Entrecasteau, Amphlett. ويمتاز هذا النظام بدقته وتحقيقه لأغراض اقتصادية ذات بال وقيامه على مبدأ توزيع العمل وتبادل الثروات بين العشائر والشعوب. وذلك أنه يتضمن مهادة متبادلة في مواسم معينة وفي مناسبات خاصة ببعض حاصلات الصيد والصناعة من قبائل تكثر لديها هذه الحاصلات إلى أخرى محرومة منها. فهو من هذه الناحية أشبه شيء بالتجارة الخارجية (التجارة بين الأمم) في عصورنا الحديثة. ويقوم بعمليات « الكولا » في هذه الجزر أشرف القوم ونبلاؤهم. وهم يتألفون من التجار ورؤساء السفن وزعماء القرى وعمداء العشائر والمستغلين بصناعة الأحجار الكريمة. والأشياء التي كانت تجرى فيها المهادة أو المبادلة هي الأساور والعقود: وقد كانت هاتان السلعتان من أجل الثروات وأكبرها قيمة عند هذه القبائل. أما الأساور (التي يسميها أهل هذه الجزر « الموالى Mwali ») فكانت تصنع بمهارة من الحار أو الصدف أو غيرها، وتنتقل في مواسم معينة من الجزر الغربية إلى الجزر الشرقية. وأما العقود (التي يسمونها « السولاڤا Soulava ») فكانت تنظم غالباً من الصدف وتنتقل في مواسم خاصة من الجزر الشرقية إلى الجزر الغربية. وقد قام هذا التوزيع على أسس طبيعية وصناعية. فأهل الجزر الغربية كانوا مبرزين في صناعة الأساور وكانت موادها الأولية متوافرة لديهم؛ وهكذا كان شأن الجزر الشرقية في صدد العقود. ومن صناعة الأساور والعقود، واستخراج موادها الأولية، ومبادلتها في صورة هدايا، تتألف أهم مظاهر النشاط الاقتصادي وموارد الثروة عند سكان هذه الجزر.

(١) كلمة مأخوذة من لهجات الميلانيزيين ومعناها الأصل الدائرة. - ويرجع الفضل في كشف هذا النظام وشرحه إلى العلامة مالينوسكى Malinowski. - انظر مؤلفه :

Argonauts of the Western Pacific, London 1922.



وكان يتم تقديم هدايا «الكولا» في فصول خاصة من السنة وفي مناسبات معلومة كالأعياد الدينية وحفلات الوفاة وبعض الحوادث العائلية . وكان يتبع في تقديمها قواعد وأساليب دينية كثيرة التعقيد . فمن ذلك أن كلا من الأساور والمقود كان يقوم بتقديمها النساء إلا في بعض المناسبات لحفلات المآتم ؛ وأن كلا من المهدى والمهدى إليه كانا يتظاهران باحتقار الهدية والخط من شأنها : أما المهدى فكان يقذف بها تحت قدمي المهدى إليه قائلاً إنه لم يقدم إلا شيئاً تافهاً فضل عن حاجته ؛ وأما المهدى إليه فكان يتجاهل الهدية الملقاة تحت قدميه ولا يمد إليها يده إلا بعد مضي فترة غير قصيرة . وبهذه المظاهر كانوا يلبسون صنيعهم ثوباً من الكرم والمظمة والنبيل ويسترون ما يشتمل عليه من عناصر المبادلة وجر المغانم .

وقد استخدم سكان هذه الجزائر ، بجانب هذا النظام ، نظاماً تبادلياً أخرى فكانوا يلجئون أحياناً إلى استبدال السلع بعضها ببعض يدأ بيد ( نظام المقايضة ) . وكانوا يطلقون على هذا النظام اسم « الجيموالي Gimwali » ، وينظرون إليه نظرهم إلى أسلوب نفى بحث عار عن المظمة والنبيل ؛ ولذلك كان يباح فيه من أساليب المساومة والناقصة ما لا يباح مثله في نظام الكولا . - وكان لديهم كذلك بعض مظاهر من نظام « الاستبدال النقدي » . فقد كانوا أحياناً يتخذون المقود والأساور مقاييس لقيم الأشياء ، فيزولونها في معاملاتهم منزلة تشبه منزلة النقود المعدنية في العصر الحاضر . - ومن هذا يظهر صحة ما أشرنا إليه في صدر هذه الفقرة من أن النظم التبادلية الثلاثة ( الهدايا والمقايضة والاستبدال النقدي ) لم تتعاقب بل استخدمت مجتمعة في مختلف الأمم وشتى العصور <sup>(١)</sup> .



وأما نظام « الوازي Wazi » <sup>(٢)</sup> فكان متبعاً في بعض الجزر السابق ذكرها

(٢) كلمة مأخوذة من لغة الملاينزين .

(١) انظر صفحة ١٣١ .

في نظام الكولا وبخاصة جزر التروبياند . وهو لا يختلف عن نظام الكولا إلا في المواد التي تجرى فيها المهاداة : فقد كانت مواده من الثروات الطبيعية التي لم تمسها يد الصناعة . وذلك أنه كان يجري بين المناطق التي يشتغل أهلها بالزراعة ، والمناطق التي يشتغل أهلها بالصيد البحري واستخراج اللؤلؤ ، فينتقل بفضلها إلى كل فريق من هذين الفريقين ما يحتاج إليه من منتجات الفريق الآخر . فساكن المناطق الزراعية كانوا يحملون إلى ساكن المناطق الأخرى في مواسم الحصاد ما يزيد عن حاجتهم من منتجات أرضهم ويضعونه أمام منازلهم ثم ينفلون راجعين . وكذلك كان يفعل ساكن المناطق الساحلية في المواسم التي ينزف فيها محصول الصيد واللؤلؤ . وكان كل فريق منهما يعمل جهده أن تكون هديته أكبر قيمة من هدية الفريق الآخر <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وأما نظام البوتلاتش Potlatch <sup>(٢)</sup> ، فقد كان متبعاً عند كثير من عشائر الهنود الحمر في الشمال الغربي لأمريكا الشمالية، وبخاصة قبيلتي التلنجيت والهايدا Tlingit, Haïda . ويمتاز عما عداه من أشكال الهدايا الملزمة بما يقتضيه تطبيقه من المبالغة في التبذير والسرف وتبديد الثروات، وبما ينجم عنه من نتائج ذات بال في حياة العشائر والجماعات، وبما يحيط به من حالات نفسية تتمثل في شدة المنافسة والاندفاع وراء غريزة السيطرة وحب التغلب والعمل على إضمار الخصم وإظهاره بمظهر العجز . فهو مبادلة من ناحية ، وقاتل من ناحية أخرى . ولكنه قتال أسلحته الهدايا وقذايقه الأموال ؛ تجرى معاركه في أماكن الضيافة، وتدور رحاه بين طائفتين لا تألو كل منهما جهداً في إكرام الأخرى والحفاوة بها . هذا ، وكان يجري البوتلاتش عادة في الأسلوب التالي :

(١) انظر في نظام الكولا والوازي Mauss. L'Année Sociologique, 1925 p. 65 et suiv.

(٢) كلمة مأخوذة من لغات الهنود الحمر . ومعناها الأصل في لغتهم « الاستهلاك » و « التغذية » ثم أطلقت على هذا النظام لما فيه من استهلاك وتغذية .

ينتهز رئيس العشيرة أو أحد أعيانها مناسبة دينية أو أسرية أو اجتماعية - كحلول عيد ديني أو الولادة أو الختان أو الزواج أو الوفاة أو الوشم (الذي كان يعدّ لديهم من الشعار الدينية) ، أو بلوغ البنات سن الحلم ، أو رفع الوصاية الدينية عن البنين أي بلوغهم سن الرشد ، أو تشييد ضريح ، أو بناء منزل ، أو اجتماع العشائر للتشاور في أمرهم ، أو خروج الزعيم للصيد أو للسفر . . . . . وهم جرا - ينتهز مناسبة من هذه المناسبات وما شاكلها فيأدب مأدبة يدعو إليها رؤساء العشائر المرتبطة معها عشيرته برابطة المصاهرة (فإن الزواج كان يجري عندهم على نظام التبادل بين اتحادين معينين من العشائر ، فذكور هؤلاء تزوج من إناث أولئك والعكس بالعكس<sup>(١)</sup>) . أو برابطة النمة . وبعد أن يكتمل عقد اجتماعهم (وقد جرت العادة أن يجتمعوا بجوار مكان مقدس وقد يجتمعون بمنزل صاحب الدعوة ؛ وجرت العادة كذلك أن يمتاز الداعون عن المدعويين بما يحمله كل منهما من رموز قبيلته وأعلامها وبما يأخذه من زينة في زيه وجسمه) ويؤدوا ما تنسب إليه شعائرهم الدينية في مثل هذه المناسبات من صلاة وذكر وغناء وتقرب للآلهة بتقديم القرابين ، بعد هذا كله تجري عملية الإهداء ، فيتخف صاحب الدعوة كل مدعو بهدية تتفق مع مكانته الاجتماعية والدينية . وقد جرت العادة أن يستنفد الأدب في وليته هذه كل ثروته وثروة قبيلته أو جزءاً كبيراً منها . ومن ثم تطلق قبيلة الهايدا على الإهداء في هذه الولائم اسماً غريباً معناه « قتل الثروات . ويعتبر قبول الدعوة إلى هذه الوليمة التزاماً من جانب كل مدعو أن يولم وليمة أحسن منها . فينتهز كل منهم حلول أول فرصة ويقم « بوتلاتش » يدعو إليه ، من بين من يدعوهم ، صاحب « البوتلاتش » الأول ويقدم إليه من المآكل والهدايا ما يزيد قيمته كثيراً عما أخذه منه . . . . . وهكذا دواليك : تتم المبادلات بفوائد ربوية<sup>(٢)</sup> ؛ ولا يكاد يأتي بوتلاتش على ثروة زعيم حتى تردها له نامية مضاعفة « بوتلاتشات »

(١) انظر تفصيل هذا الموضوع في كتابي : « الأسرة والمجتمع » الطبعة الثانية ، صفحات ٣٨ - ٤٢ .

(٢) كانت هذه الفوائد تتردد عادة بين ٣٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠٠ في السنة .

أخرى . فما أشبه الأموال التي تستهلك في هذه الولايم بالأموال التي تقرض بأرباح مركبة أو التي تستثمر في المشروعات الاقتصادية الحديثة .

وإذا لاحظنا أن المناسبات التي تقتضى عمل « بوتلاتش » كانت كثيرة الحدوث والتكرر في الحياتين الفردية والاجتماعية ، وأن الإحجام عن عمل بوتلاتش عند وجود مناسبة من مناسباته أو عن إجابة الدعوة أو عن قبول الهدايا التي تقدم فيها أو عن ردها أضغافاً مضاعفة ، كل أولئك كان يجر على القبيلة عاراً أبدياً ، ويسمها بميسم الصغار ، ويعرض أفرادها ورؤساءها للامتهان والعقاب ( في بعض هذه الحالات كان يجرّد الرئيس من ألقابه وأسلحته ومعبداته وسمات شرفه ، وتزع منه حقوقه المدنية والسياسية والدينية ، ويصب عليه إله الثروة والقوة ، أو « المانا » كما كانوا يسمونه ، جام غضبه وسوط عذابه ) إذا لاحظنا هذا سهل علينا أن ندرك كيف وجدت المشار المشار إليها في هذا النظام وسيلة جيدة للمقايضة وتبادل السلع واستثمار الأموال .

هذا ، وقد كان يتوقف على « البوتلاتش » صحة كثير من العقود وبخاصة عقد الزواج ، وكان يتخذ أحياناً وسيلة لبوغ مأرب سياسي . ففي بعض جزر ميلانيزيا ، كان في استطاعة زعيم الأسرة ، إذا طمح إلى جعل أسرته عشيرةً مستقلة وإلى رفع لقبه من زعيم مرءوس إلى حاكم مستقل ، أن يصل إلى بغيته بتشييد معبد وإقامة بوتلاتش يدعو إليه رؤساء البطون الأخرى ورئيس العشيرة الأكبر .

فما تقدم يتبين أن البوتلاتش كان يجري في الحقيقة بين أشخاص معنوين وهي الجماعات والقبائل والمشار ممثلة في رؤسائها ؛ وأنه لم يكن نظاماً اقتصادياً تتبادل به الثروات فحسب ، بل كان كذلك نظاماً دينياً وقضائياً تتوقت عليه صحة كثير من الشعار والمقود ، ونظاماً أسرياً تتوثق به العلاقات وتنظم بفضلها المنافسة بين أسرتي



العروسين ، ونظاماً سياسياً يرفع المرءوس إلى صف الرؤساء ويجعل من الفخذ بطناً ومن البطن عشيرة<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

هذا ، ولنظام الهدايا الملزمة ، ككل نظام إنساني ، محاسن ومساوىء . وترجع كفة محاسنه إذا لاحظنا حالة الأمم التي كان سائداً فيها وعقلية أفرادها ونظمها الاجتماعية وجميع ما كان يحيط بها من ظروف ؛ كما تثقل موازين سيئاته إذا أغفلنا هذه الاعتبارات ونظرنا إليه بمنظار عصرنا الحاضر وعلى ضوء نظمنا الحديثة .

ومن أم محاسنه مايلي :

١ - أنه مكن بعض الشعوب من التخصص في بعض فروع الإنتاج وكفاهم مثونة التفكير فيما يعوزهم من فروع الإنتاج الأخرى . ولا يخفى ما لهذا من أثر في النشاط الاقتصادي والرقى الصناعي .

٢ - أنه كان وسيلة لتصرف ما يزيد من ثروات المنطقة عن حاجة أهلها وللحصول على ما يحتاج إليه من الثروات الأخرى التي حرمتها الطبيعة منها أو لم تواتها الظروف لإنتاجها .

٣ - أنه كان وسيلة لتوظيف رءوس الأموال واستغلالها . فقد تقدم أن الأموال التي كانت تستهلك في عملياته كانت ترد إلى أصحابها أضعافاً مضاعفة .

٤ - أنه كان حافزاً على النشاط الاقتصادي وعلى كثرة الإنتاج . فيفضل هذا النظام كانت التزامات كل قبيلة حيال غيرها في تزايد مطرد . وما كان يتاح لها الوفاء بهذه الالتزامات بدون العمل على اطراد الزيادة في منتجاتها .

٥ - أنه كان وسيلة جيدة لبث روح التضامن بين القبائل والشعوب .

---

(١) انظر في نظام البوتلاتش . Davy : La Foi Jurée; Mauss: op. cit. 30 et suiv.

- ٦ — أنه عود الإنسان في هذه المصور احترام العقود والوفاء بالالتزامات :  
 فلي نظام الهدايا اللزمة قامت أهم دعامة من دعائم الحضارة الإنسانية .  
 ومن أهم مثالبه ما يلي :
- ١ — أن معظم أشكاله كانت تقتضى المبالغة في التبذير والإسراف .
  - ٢ — أنه كان يتيح بطبيعته فرصاً كثيرة للنزاع ويثر بذور الشقاق بين القبائل .
  - ٣ — عدم التكافؤ بين عوضيه وعدم وجود مبرر اقتصادى لزيادة أحدهما على الآخر . وذلك أن هداياه لم تكن تستخدم فى الإنتاج حتى يسوغ ردها بفائدة ، بل كانت تستخدم فى الاستهلاك أى فى سد حاجات الإنسان بشكل مباشر .
  - ٤ — لم تكن له سوق دائمة ولم يكن يجرى فى جميع السلع ، بل كان يحدث فى مناسبات معلومة وفى سلع خاصة . ونظام هذا شأنه لا يكفل سد الحاجات ، ولا يصلح إلا لجماعة بدائية محدودة المطالب تنتج معظم ما يميزها ولا تحتاج كثيراً إلى الاستبدال .

### ( ثانيا ) أسلوب المقايضة Le troc :

يقتضى هذا الأسلوب ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، أن تستبدل السلع بعضها ببعض بشكل ناجز مباشر ، فيتنازل كل من المتبادلين للآخر عن سلعة تريد عن حاجته فى مقابل حصوله منه على سلعة يحتاج إليها .

وقد سار كثير من الأمم الإنسانية فى عصورها الأولى على هذا الأسلوب ؛ ولا تزال جماعات كثيرة فى أواسط أفريقيا وغيرها تتعامل به فى العصر الحاضر ؛ بل لا تنفك آثاره باقية فى الأمم المتمدنية نفسها . فما يجرى فى كثير من القرى المصرية وغيرها من شراء البضائع بالحبوب أو القطن أو البيض ، وما يجرى فى معاملات الدول من استبدال منتجاتها بعضها ببعض بدون تدخل النقود ، كاستبدال القطن

المصرى بالقمح الروسى ... ؛ كل ذلك وما إليه بقايا خلفها نظام المقايضة فى حياتنا الحاضرة . غير أن هذه البقايا قد بعدت عن شكلها القديم وصبغت بصبغة الأسلوب السائد وهو أسلوب النقود . وذلك أن كلا التبادلين يقدر سلعته بما تساويه من النقود ويعمل على أن يحصل من الآخر على سلعة تتفق قيمتها النقدية مع قيمة سلعته . فالتقدير بالنقود مضمّن فى المعاملة ؛ وتوسط سلعة ثالثة ثابتة بين السلعتين التبادليتين مقدر فى ذهن المتعاملين . وهذا يخرج التعامل عن نطاق المقايضة البحت ويدنيه من أسلوب التبادل النقدى .

ولنظام المقايضة ، ككل نظام اجتماعى ، محاسن ومساوى .

ومن أهم محاسنه ما يلى :

١ — أنه يمكن الأفراد والشعوب من التخصص فى بعض فروع الإنتاج ، إذ يكفل لهم سد حاجاتهم من الفروع الأخرى عن طريق استبدالها بما يزيد عن حاجتهم من منتجاتهم ، ولا يخفى ما لهذا من أثر فى النشاط الاقتصادى والرقى الصناعى .

٢ — أنه وسيلة لتصرف ما يزيد من ثروات المنطقة عن حاجة أهلها وللحصول على ما تحتاج إليه من الثروات الأخرى التى حرمتها الطبيعة منها أو لم تواتها الظروف لإنتاجها .

٣ — أنه يسد حاجة الإنسان بشكل مباشر . فبمقتضى نظام المقايضة يحصل كلا المتبادلين من الآخر فى صفقة واحدة على السلعة نفسها التى هو فى حاجة إليها . ونسكن هذا الاختصار فى التعامل يحمل فى طيه تعقيداً كبيراً كما سيظهر ذلك فيما يلى ؛ فهو ليس حسنة إلا فى ظاهر الأمر .

ومن أهم مثالبه الأمور الآتية :

١ — أنه يؤدى إلى البطء فى المعاملة ويقتضى إسرافاً فى الوقت والمجهود . وذلك أن عملية الاستبدال لا تتم بمقتضاه إلا إذا توافرت شروط كثيرة يندر توافرها فى الواقع

ويتطلب العمل على توافرها وقتاً ومجهوداً كبيرين. فالصفقة لا تتم بمقتضى هذا الأسلوب إلا إذا كان كلا المتبادلين فى حاجة إلى السلعة نفسها الزائدة عن حاجة الآخر، وشاءت الصدفة التقاءهما فى سوق واحدة، وكانت السلعتان متكافئتين فى القيمة أو متقاربتين على الأقل. ومن الواضح أن أسلوباً بطيئاً كهذا يحول دون نشاط الحركات الاقتصادية ولا يكفل سد الحاجات، ولا يصلح إلا فى الجماعات البدائية المحدودة المطالب التى تنتج معظم ما يعوزها ولا تحتاج كثيراً إلى الاستبدال.

٢ — أن قيم الأشياء لا يكون لها، بحسب هذا الأسلوب، مقياس ثابت معروف. فبمقتضى نظام المقايضة تقاس قيمة الشيء بما يساويه من أى شيء آخر يمكن استبداله به؛ وبذلك يكون لقيمة كل شيء عدد من المقاييس يساوى عدد الأشياء الأخرى. وسنعرض لهذا بتفصيل فى موطنه عند الكلام على مقاييس القيمة.

٣ — أنه أسلوب غير دقيق فى قياس قيم الأشياء. فمن النادر أن تتكافأ سلعتان فى قيمتهما تكافؤاً تاماً. ولذلك يندر أن تجرى مبادلة على طريقة المقايضة بدون أن تشمل على غبن لأحد المتبادلين، كما سنعرض لذلك بتفصيل عند الكلام على مقاييس القيمة.

### ( ثالثاً ) أسلوب التبادل النقدي :

يقتضى هذا الأسلوب أن تستبدل جميع السلع بسلعة واحدة ثابتة يصطلح الناس فى أمة ما على اتخاذها وحدة للمبادلة، ومقياساً لتقدير القيمة، وثمناً لما يبيعونه. — ويطلق على هذه السلعة فى عرف الاقتصاديين اسم « النقد » سواء أكانت من المعادن النفيسة أو غيرها.

فبمقتضى هذا الأسلوب لا تسد الحاجة إلا بصفقتين اثنتين. فصاحب السلعة الزائدة عن حاجته لا يستطيع أن يحصل فى مقابلها بشكل مباشر على ما يحتاج إليه كما هو الحال فى المقايضة. بل لابد أن يستبدل أولاً سلعته بنقود، أى يتنازل عنها



لشخص محتاج إليها في مقابل قيمتها من النقود ؛ ثم يجري صفقة أخرى يحصل فيها على السلعة التي يحتاج إليها في مقابل تنازله لمصاحبها عن جميع النقود التي قبضها في الصفقة الأولى أو عن بعضها . - ويطلق على الصفقة الأولى من هاتين الصفقتين اسم « البيع » ؛ وعلى ثانيتهما اسم « الشراء » .

وعلى الرغم من أن كلتا الصفقتين مستقلة عن الأخرى من الناحيتين القضائية والزمنية ، فإن كلا منهما مستلزمة للأخرى ومتوقعة عليها من الناحية الاقتصادية . فكل عملية شراء تتوقف على عملية بيع سابقة لها ؛ وكل عملية بيع لا يتحقق الغرض منها إلا إذا تلتها عملية شراء . فلا يمكن لفرد أن يشتري شيئاً ما إلا إذا كان قد باع من قبل شيئاً آخر ( كسلعة زائدة عن حاجته إن كان مزارعاً مثلاً ، أو جهود جسمية أو عقلية إن كان عاملاً أو موظفاً . . . الخ ) إذ إنه بدون ذلك لا يمكنه الحصول على ما يجب عليه دفعه من النقود في هذه الصفقة . والبائع لا يتنازل عن سلعته لمجرد الرغبة في التنازل عنها أو الحصول على النقود ؛ بل يستطيع أن يشتري بضعها ما يحتاج إليه من السلع الأخرى .

وكل ما في الأمر أنه قد يفصل بين الصفقتين أمد قصير أو طويل . فكثيراً ما يبيع الفرد ما يزيد عن حاجته بدون أن يُجرى عقب ذلك مباشرة صفقة شراء . ولكن هذا الفاصل أشبه شيء بفترة الاستراحة التي تتخلل فصل رواية تمثيلية . فكما أن هذه الفترة لا تؤثر مطلقاً في ارتباط الفصلين وتوقف كل منهما على الآخر ، كذلك الزمن الذي يفصل بين صفقتي البيع والشراء ؛ فهو لا يكسب واحدة منهما استقلالاً عن الأخرى .

ومن هنا يظهر أن أسلوب الاستبدال التقدي يؤدي إلى الغاية نفسها التي يؤدي إليها أسلوب المقايضة . ولكنه يسلك في تحقيق هذه الغاية طريقاً يفضل الطريق الذي تسلكه المقايضة ويبرأ من معظم العيوب التي تشتمل عليها .

١ - فهو مجرد من البطاء الذى تشتمل عليه المقايضة . وذلك أن الصفقة لانتم فى المقايضة ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، إلا إذا توافر فى المتبادلين وفى السلع المتبادلة شروط كثيرة يتدر توافرها فى الواقع . أما أسلوب التبادل النقدي فلا يشترط فيه إلا أن يكون المشتري مالكا لنقود تساوى قيمة السلعة الزائدة عن حاجة البائع . فبذلك يتاح للإنسان الحصول على ما يحتاج إليه من أقصر طريق ، وتم عمليات الاستبدال بدون إسراف فى الوقت ولا فى الجهود .

٢ - والاستبدال النقدي يضع للقيمة مقياساً ثابتاً معروفاً ، فيتق بذلك ما ينشأ عن تعدد المقاييس من خلل واضطراب .

٣ - أما مبلغ دقة هذا الأسلوب فى قياس قيم الأشياء فيختلف باختلاف نوع النقود . فقد تكون الأمة موقفة بهذا الصدد فتختار نقداً دقيقاً كل الدقة ، كما هو شأن الأمم المتعدينة فى العصر الحاضر إذ اختارت نقودها من الذهب والفضة . وقد يجانبها التوفيق فتختار نقداً عارياً عن جميع مظاهر الدقة أو عن بعضها ، كقدماء اليونان إذ اتخذوا الأنعام نقوداً ، وقدماء اليابانيين إذ جعلوا نقودهم من الأرز .

وستكلم بتفصيل على هذا الموضوع فى مواطنه بفقرتى « مقاييس القيمة » و « النقود المعدنية » .

## ٧ - نطاق الاستبدال وتطوره

يقصد بنطاق الاستبدال مدى اتساع السوق من حيث الأشياء التى تجرى فيها المبادلة والأشخاص الذين تجرى بينهم . - وقد اختلف الاستبدال سعة وضيقاً من هاتين الناحيتين تبعاً لاختلاف العصور . وكان فى اختلافه هذا متأثراً بعاملين : عامل اقتصادى يرجع إلى أسلوب الصناعة التى كان سائداً ، وعامل سياسى يرجع إلى الأساس القائم عليه تكوين الجماعات الإنسانية .

١ - ففى الأدوار الإنسانية الأولى كان الأسلوب الصناعى والنظام السياسى قائمين على أساس العشيرة أو الأسرة .

فكانت كل عشيرة أو كل أسرة تنتج معظم ما تحتاج إليه فى استهلاكها موزعة العمل بين أفرادها ومن ينتمى إليها من الموالى والأرقاء ؛ ولا تكاد تتجاوز فى إنتاجها حدود كفايتها .

وكانت كل عشيرة أو كل أسرة وحدة سياسية قائمة بذاتها ، لا ينقصها شيء من صفات الممالك المستقلة<sup>(١)</sup> .

وقد نجم عن الأسلوب الإنتاجى السابق ذكره أن ضاق نطاق الاستبدال من حيث الأشياء التى يجرى فيها . فإنا كانت الأسرة فى هذه الأدوار لتلجأ إلى الاستبدال إلا فى سلع قليلة تعجز عن إنتاجها لسبب قهرى ( كالموامل الطبيعية وما إليها ) ، ولا يمكنها الاستغناء عنها .

ونجم عن النظام السياسى الذى كان سائداً فى هذه الأدوار ( استقلال الأسرات بعضها عن بعض ) أن ضاق نطاق الاستبدال من حيث الأفراد الذين يجرى بينهم . فإنا كان يحدث إلا بين أسرآت تربطها روابط القرابة أو المصاهرة أو الجوار ؛ وبذلك كانت كل سوق استبدالية لا تشمل إلا على عدد محدود من الأفراد .

ومن هذا يظهر أن تقسيم العمل بشكله العام لا يستلزم الاستبدال . فعلى الرغم من أن الاستبدال كان فى حكم المدوم فى هذه الأدوار ، فإن الإنتاج كان يجرى على أساس تقسيم العمل كما سقت الإشارة إلى ذلك . فكانت عمليات الإنتاج يتقاسمها أفراد الأسرة فيما بينهم بأساليب خاصة سنعرض لتفصيلها عند الكلام على « تنظيم الإنتاج »<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر تفصيل هذا الموضوع فى كتابى : « الأسرة والمجتمع » ، الطبعة الثانية ، صفحات ١٦ - ٢٢ .

(٢) سنعرض لهذا الموضوع بتفصيل إن شاء الله فى الجزء الثانى .

فنظام تقسيم العمل أقدم في الإنسانية من نظام الاستبدال . وذلك لأن تقسيم العمل يتفق مع غرائز الإنسان وطبيعته ؛ بل يتفق مع غرائز كثير من الحيوانات نفسها كالنحل والنمل وما إليهما . على حين أن الاستبدال يتعارض مع ما فطر عليه الإنسان . فالإنسان حريص بطبعه على كل ما ينتجه أو يملكه ؛ فتنازله عنه لغيره إجراء لا يتفق مع غرائزه . ومن ثم ضاق نطاق الاستبدال في الأدوار الإنسانية التي نحن بصدد الكلام عنها ، وهي الأدوار الأولية التي كان يسير فيها الإنسان على غرار ما ترسمه له غرائزه وترتضيه فطرته .

وقد ترك هذا الاتجاه آثاراً قوية في كثير من الشرائع القديمة، وبخاصة في الشريعة الرومانية . فما كان يباح للمالك ، في القانون الروماني ، أن يتنازل عن ملكه لشخص آخر بطريق البيع أو غيره إلا في حالات خاصة وبشروط كثيرة ؛ وكان إجراء التنازل يقتضى طقوساً دينية ومراسم قانونية كثيرة التعقيد .

٢ — وفي مرحلة تالية ظهر أسلوب صناعي جديد اشتهر في التاريخ باسم أسلوب النقابات Régime Corporatif . — فكانت الصناعات في مدينة ما موزعة بين نقابات محدودة الأفراد كثيرة القيود ، تشرف كل نقابة منها على صناعة خاصة ، وتأخذ على عاتقها أن تنتج منها جميع ما يحتاج إليه سوق المدينة .

وفي هذا الدور ارتقى الأسلوب السياسي من نظام العشائر إلى نظام المدن ؛ فاتسع بذلك نطاق المجتمعات ، وأصبح كل مجتمع منها ينتظم جميع العشائر والأفراد الذين يقطنون مدينة ما .

وقد نجم عن أسلوب النقابات وما اقتضاه من تخصص كل هيئة في صناعة معينة أن اتسع نطاق الاستبدال من حيث الأشياء التي تجري فيها المبادلة . فأصبح كل فرد يعتمد في سد حاجاته على ما ينتجه غيره ، وأصبحت الحياة الاقتصادية قائمة على تبادل المنتجات والثروات .



ونجم عن ارتقاء الوضع السياسى من نظام الأسرة إلى نظام المدينة أن اتسع نطاق الاستبدال من حيث الأفراد الذين يجرى بينهم . فكانت كل سوق استبدالية تنتظم جميع الأفراد الذين تتألف منهم المدينة .

٣ - وفي مرحلة ثالثة ، تهوض نظام النقابات ، وقام على أنقاضه أسلوب صناعى جديد ، اشتهر باسم أسلوب المصانع اليدوية الكبيرة Manufactures . - وقد قضى هذا الأسلوب على جميع مظاهر الاحتكار . التى كان يشتمل عليها أسلوب النقابات . فأصبح لكل فرد الحق فى مزوالة المهنة التى تروقه ؛ ولكل مصنع كامل الحرية فى إنتاج ما يشاءه . وترتب على هذا أن قام بالصناعة الواحدة فى المنطقة الواحدة عدد كبير من المصانع . فاشتدت حركة المنافسة وكثرت المنتجات .

وفى هذا الدور ارتقى الأسلوب السياسى من نظام المدن إلى نظام الممالك . فأتسع بذلك نطاق المجتمعات ، وأصبح كل مجتمع منها ينتظم طائفة كبيرة من المدن والقرى وعدداً كبيراً من الأفراد .

وقد نجم عن أسلوب المصانع اليدوية وما تضمنه من مظاهر الحرية الصناعية وكثرة المنتجات أن اتسع كثيراً نطاق المبادلة من حيث الأشياء التى تجرى فيها . ونجم عن ارتقاء الوضع السياسى من نظام المدن إلى نظام الممالك أن اتسع نطاق الاستبدال من حيث الأفراد الذين يجرى بينهم . فكانت كل سوق استبدالية تنتظم جميع الأفراد الذين تتألف منهم المملكة .

وفى أواخر هذا الدور نشطت حركة الاستعمار وظهرت الامبراطوريات الحديثة ، فزادت الأسواق الاستبدالية سعة على سعتها ، وأصبحت كل سوق منها تنتظم جميع سكان الامبراطورية ، أى سكان المملكة الأصلية ومستعمراتها . - وحينئذ تألفت الشركات التجارية الكبرى التى كان لها أجل آثر فى نهضة التجارة والصناعة فى العصور الحديثة . ومن أشهر هذه الشركات شركة الهند الشرقية East India Company

التي تكونت في القرن السابع عشر وكان لها أكبر قسط من الفضل في تثبيت قدم الإنجليز ببلاد الهند . . .

٤ — وفي المرحلة الأخيرة ، حلت الآلات البخارية في الصناعة محل الآلات اليدوية ، وحلت القاطرات البخارية في النقل محل الحيوان .

وفي هذا الدور بلغ الاستبدال في نطاقه ونشاطه أقصى درجة يمكن أن يبلغها نظام إنساني . فأصبح كل ما ينتجه الفرد في العصر الحاضر ينتجه لغيره ، وكل ما يحتاج إليه في استهلاكه يحصل عليه من إنتاج غيره . — وما حدث بين الأفراد حدث مثله بين الدول نفسها . فقد تخصصت كل دولة في ناحية خاصة من نواحي الإنتاج ، واعتمدت في سد حاجاتها على استبدال منتجاتها بما ينتجه غيرها من الدول .

وكما اتسع نطاق الاستبدال في الأشياء التي يجري فيها ، اتسع نطاقه كذلك في الأفراد الذين يجري بينهم . فأصبحت السوق الاستبدالية في العصر الحاضر عالمية ؛ وأصبحت أثمان كثير من المنتجات تسير وفقاً لمبلغ كفايتها لحاجة الاستهلاك العالمي .

#### ٤ — أسس القيمة الاستبدالية

لكل شيء قيمتان : قيمة الانتفاع ، وقيمة الاستبدال .

١ — أما قيمة الانتفاع *Valeur d'usage* أو القيمة الفردية *Valeur Individuelle*

فهى مبلغ النفع الذى يحققه الشيء للفرد .

وسيمه الانتفاع لشيء ما يختلف باختلاف الأفراد ، وتختلف بالنسبة للفرد الواحد باختلاف أحواله . فالقيمة الانتفاعية لكتاب مثلاً كبيرة جداً بالنسبة لشخص شديد الحاجة إليه ؛ وصغيرة بالنسبة لشخص لا يحتاج إليه كثيراً ؛ ومعدومة بالنسبة لشخص أمى لا يستطيع أن ينتفع به . والقيمة الانتفاعية لرغيف من الخبز كبيرة جداً بالنسبة لشخص يتضور جوعاً ؛ ومعدومة بالنسبة لآخر شبعان . والقيمة الانتفاعية

لهم كبيرة جداً لطالب يدون ملخص ما يسمعه من أستاذه ؛ ومعدومة بالنسبة له هو نفسه في حالة تنزهه أو راحته .

فالأسس القائم عليها هذا النوع من القيمة ترجع جميعها إلى حكم الشخص وتقديره وما يراه في مبلغ انتفاعه بالشئ .

وهذا النوع من القيمة لا يهمنا كثيراً في بحثنا لعدم علاقته بالاستبدال .

٢ — وأما قيمة الاستبدال *Valeur d'échange* أو القيمة الاجتماعية *Valeur sociale* ، فهي ما يساويه الشئ من شئ آخر في حالة استبداله به .

ويختلف هذا النوع من القيمة عن النوع الأول في توقفه على الاستبدال ، وفي عدم تغيره في الوقت الواحد بتغير الأفراد . فالشئ الواحد في الوقت الواحد لا يكون له في سوق ما أكثر من قيمة تبادلية واحدة أيًا كانت حاجة المشتري إليه . فالقيمة التبادلية لأقة من الخبز مثلاً في وقت ما واحدة بالنسبة لجميع المشتريين سواء في ذلك الجائع منهم والشبعان .

هذا ، وتختلف الأشياء بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً في قيمها الاستبدالية . قطعة صغيرة من الماس أو اللؤلؤ أو البلاتين تساوي مئات الأرباب من القمح وآلاف القناطير من القمح ؛ ورطل واحد من الحرير يساوي عشرات الأرطال من القطن أو الصوف ومئات الأرطال من الورق ؛ وأقة واحدة من التفاح تساوي بمصر عشرات الأقق من التمر أو الليمون أو البصل أو القناء .

وقد حاول الاقتصاديون تحليل هذه الظاهرة وبيان الأسس التي تقوم عليها القيمة الاستبدالية وتحديد مبلغ ما يساويه الشئ من شئ آخر ؛ فذهبوا في ذلك مذاهب شتى . — ولكن أهم نظرياتهم بهذا الصدد ترجع إلى نظريتين اثنتين : إحداهما تقرر أن الأشياء تختلف في قيمتها الاستبدالية تبعاً لاختلافها في مبلغ نفعتها للإنسان، ولذلك تسمى « نظرية المنفعة » ؛ وثانيتهما تقرر أن الأشياء تختلف في قيمتها الاستبدالية تبعاً

لاختلافها في مبلغ ما يبذل في إنتاجها من مجهود ، ولذلك تسمى « نظرية العمل » .  
وسنناقش فيما يلي كل نظرية من هاتين النظريتين على حدة ؛ نتم نختتم هذه الفقرة  
ببيان ما ينبغي الأخذ به في هذا الصدد .

### النظرية الأولى ، نظرية المنفعة Valeur-Utilité

تقرر هذه النظرية أن الأشياء تختلف في قيمتها الاستبدالية حسب اختلافها في  
مبلغ نفعتها للإنسان : فإذا كانت حقبة الجلد مثلاً تساوى عشر حقائب من الورق  
المقوى ، فما ذاك إلا لأن النفع الذى تحققه الأولى للإنسان يساوى عشرة أضعاف  
النفع الذى تحققه الثانية . وإذا كان البغل يساوى خمسة حمير ، فما ذاك إلا لأن  
ما يستطيع بذله من قوى محركة مثلاً يساوى خمسة أمثال ما يستطيع بذله الحمار  
الواحد . وعلى هذا السنن تفسر القيم التبادلية لجميع الأشياء وأسباب اختلافها بعضها  
عن بعض .

وما تقرره هذه النظرية هو ما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة ، وما يتفق مع رأى  
السائد عند السواد الأعظم من الناس . فإذا سئل واحد منهم عن السبب الذى يدفع  
من أجله في حقبة الجلد مثلاً أكثر مما يدفعه في حقبة الورق المقوى ، أجاب على  
الفور بأنه يفعل ذلك لأن الأولى أنفع وأبقى من الثانية .

غير أنها - على الرغم من ذلك - لا تتفق دائماً مع الواقع ، ولا تنبئ في كل  
الأحوال عن الأساس الصحيح الذى تجرى عليه قيم الأشياء في الاستبدال . وذلك  
أن كثيراً من هذه القيم لا يتناسب مع مبلغ النفع الذى تحققه الأشياء للإنسان . فحبة  
من التؤلؤ مثلاً أو قطعة صغيرة من الماس تساوى عشرات الأرباب من القمح ؛ مع  
أن القمح تتوقف عليه حياة الإنسان ، على حين أن الماس والتؤلؤ كاليان ، بل دون  
الكالين . وربط من المسك يساوى قناطير من الملح ؛ مع أن الملح أنفع كثيراً



للإنسان من المسك . وما قيل في القمح والملح يقال مثله في معظم الأشياء الضرورية للإنسان ؛ فالشاهد أن القيمة التبادلية لهذه الطائفة ليست شيئاً مذكوراً بجانب قيمة ماعداها من الكماليات وشئون الترف والزينة .

ويرد القائلون « بنظرية المنفعة » على هذا الاعتراض ، بأنهم لا يقصدون من كلمة « المنفعة » أن يسد الشيء حاجة طبيعية من حاجات الإنسان ، وإنما يقصدون بها أن يحقق رغبة من رغباته . فبحسب هذا التفسير تختلف القيم التبادلية للأشياء تبعاً لمبلغ الرغبة فيها . فما تتعلق به رغبة قوية يكون أكبر قيمة مما تتعلق به رغبة ضعيفة ؛ ويكون الفرق بين قيمتهما بمقدار الفرق بين الرغبتين . ومن ثم كانت قيمة الماس واللؤلؤ والمسك . . . وما إلى ذلك أغلى كثيراً من قيمة القمح والملح . . . وما إليهما ؛ لأن رغبة الإنسان في القمح والملح ليست شيئاً مذكوراً بجانب رغبته في الماس واللؤلؤ والمسك .

ولكن النظرية لا تزال قائمة على الرغم من هذا التفسير . وذلك أن الرغبة أمر نسبي يختلف باختلاف الأفراد وباختلاف الظروف . فالشيء الواحد يختلف مبلغ الرغبة فيه باختلاف الأفراد . ويختلف بالنسبة للفرد الواحد باختلاف أحواله . فالرغبة المتعلقة بكتاب مثلاً تختلف باختلاف الأفراد ؛ فتبلغ أقصى درجة لدى شخص شديد الحاجة إليه لأداء امتحان مثلاً ؛ وتضعف عند شخص لا يحتاج إليه كثيراً ؛ وتنعدم عند ثالث لا يفيد في شيء . . والرغبة المتعلقة برغيف من الخبز تبلغ أقصى ما يمكن أن تبلغه عند الشخص في حالة جوعه ؛ وتضعف أو تنعدم عنده هو نفسه في حالة شبعه . فلو كانت هذه النظرية صحيحة لاختلفت قيمة الشيء التبادلية في الوقت الواحد تبعاً لاختلاف الأفراد ومبلغ رغبة كل منهم . والواقع غير ذلك : فالشيء الواحد ، كما أشرنا فيما سبق ، لا يكون له في الوقت الواحد في سوق ما أكثر من قيمة تبادلية واحدة . فالقيمة التبادلية لأقة من الخبز في سوق القاهرة مثلاً في وقت ما واحدة بالنسبة لجميع المشترين،

سواء في ذلك الجائع منهم والشبعان ، وسواء من يشتريها لغذاء أولاده ومن يشتريها لغذاء قططه أو كلابه .

ويرد القائلون بهذه النظرية على هذا الاعتراض بأنهم لا يقصدون « بالرضا » الرضا الخاصة . وهي رضى كل شخص على حدة ، بل يقصدون بها الرضا العامة ، وهي مجموع رضى الذين يودون الحصول على الشئ . فتختلف القيم التبادلية للأشياء فى وقت ما ، بحسب هذا التفسير ، تبعاً لاختلافها فى مبلغ الرضا العامة المتعلقة بكل منها فى ذلك الوقت ؛ والفرق بين قيمة شيئين فى وقت ما يكون بمقدار الفرق بين قوة الرضا العامة المتعلقة بأحدهما فى ذلك الوقت وقوة الرضا العامة المتعلقة بالآخر . ولكن النظرية لا تزال فاسدة على الرغم من هذا التفسير الجديد . وذلك أن كثيراً من الأشياء لا تتلاءم قيمتها مع مبلغ الرضا العامة فيها . فالرضا العامة المتعلقة برغيف من الخبز أو بكوب من الماء مثلاً فى وقت ما ، أى مجموع رضى الجوع أو العطاش فى ذلك الوقت ، أقوى كثيراً من الرضا العامة المتعلقة فى الوقت نفسه بمؤلف علمى مثلاً أو بقطعة من الحرير أو بفص من اللباس . ومع ذلك نرى أن القيمة التبادلية لرغيف الخبز أو كوب الماء أقل كثيراً من القيمة التبادلية لأى واحد من هذه الأشياء الأخيرة وما شاكلها .

وقد حاول بعض القائلين بهذه النظرية تعديلها فى صورة ترد عنها هذا الاعتراض ، فذهب إلى أن القيمة التبادلية لشئ ما لا تتركز على مبلغ الرضا العامة فيه فحسب ، بل تتركز كذلك على مبلغ وفرة أو ندرة . وذلك أن ندرة الشئ تزيد من قيمته ، ووفرة تنقص منها . - فبحسب هذا التعديل تختلف القيم التبادلية للأشياء تبعاً لاختلافها فى هذين الأمرين مجتمعين : مبلغ الرضا العامة المتعلقة بكل منها ؛ ومبلغ وفرة أو ندرة . ويكون الفرق بين قيمة شيئين بمقدار الفرق بينهما فى هذين الأمرين . ومن ثم كانت قيمة الخبز والماء أقل كثيراً من قيمة الحرير أو اللباس ؛ لأن الأولين - وإن اشتدت الرضا العامة المتعلقة بهما - يوجد منهما فى كل

سوق كميات كبيرة لاتذكر يجانبها كميات السلعتين الآخرين . ومن ثم كذلك كانت قيمة الفاكحة في أواخر موسمها أقل من قيمتها في مبدأ ظهورها على الرغم من أن مبلغ ندرتها واحد في الحالتين ؛ وذلك لأن مبلغ الرغبة العامة المتعلقة بها في مبدأ ظهورها أكبر من مبلغ الرغبة العامة المتعلقة بها في أواخر موسمها .

ولكن النظرية - على الرغم من هذا التعديل - لاتنفك قاصرة عن بيان الأسس الصحيحة التي تقوم عليها قيم الأشياء في التبادل . وذلك أن الندرة التي أضافها بعض القائلين بها إلى الرغبة العامة لتفسير هذه القيم ليست صفة طبيعية ثابتة في الأشياء . فمعظم السلع التي توصف بأنها نادرة ، قد جاءت ندرتها من كثرة ما يتطلبه إنتاجها من مجهود . فليس السبب في ندرة الماس مثلاً أن الطبيعة لم تخلق غير الكمية القليلة المروضة منه في الأسواق ؛ بل السبب في ذلك راجع إلى أن التنقيب عنه وتخليصه من المواد المتصلة به وتهذيبه . . . كل أولئك يتطلب أعمالاً كثيرة وجهوداً شاقة . - وليس السبب في ندرة « الكرونومترات » أن اليد الإنسانية قد صنعت منها قدراً محدوداً ثم أصيبت بما جعلها عاجزة عن أن تأتي بمثله ؛ بل السبب في ذلك راجع إلى أن صنع « كرونومتر » دقيق يتطلب كثيراً من الحظ والمهارة والمجهود . وإذا ثبت أن الندرة ليست صفة طبيعية ثابتة في الشيء بل مجرد نتيجة عارضة لكثرة ما يتطلبه إنتاجه من مجهود ، تبين أن السبب الحقيقي في ارتفاع قيم الأشياء النادرة لا يرجع إلى ندرتها نفسها ، بل إلى ما رمز إليه هذه الندرة وما تنشأ عنه من كثرة الجهود التي يقتضيها إنتاجها . - ولا أدل على ذلك من أنه إذا اخترعت طريقة يقينية لتحويل الكربون إلى الماس أو كشفت وسيلة سريعة لصنع الكرونومترات الدقيقة ، فقلت تبعاً لذلك الجهود التي يتطلبها إنتاج كل من هاتين السلعتين ، فإن قيمة كل منهما تنخفض كثيراً عما كانت عليه ، حتى قبل أن تكثر كمياته في السوق .

فالذي ينبغي إضافته « للرغبة العامة » حتى تستقيم هذه النظرية وتفسر الأسس

التي تقوم عليها في الواقع قيم الأشياء التبادلية ، هو مبلغ ما يتطلبه إنتاج الشيء من مجهود لا مبلغ وفرته أو ندرته .

### النظرية الثانية ، نظرية العمل Valeur-Travail :

تقرر هذه النظرية أن الأشياء تختلف في قيمتها الاستبدالية حسب اختلافها في مبلغ ما يتطلبه إنتاجها من مجهود . فإذا كانت أوقية الماس تساوي قيمتها عشرة أمثالها من الذهب مثلاً ، فما ذلك إلا لأن استخراجها وإعدادها يتطلبان من المجهود الإنساني عشرة أمثال ما يتطلبه استخراج أوقية من الذهب وإعدادها . وإذا كان رطل الفضة يساوي أردبين من القمح مثلاً ، فما ذلك إلا لأنه يبذل في إنتاجه من المجهود الإنساني مقدار ما يبذل في إنتاجهما . وإذا كان ثمن « كرونومتر » دقيق يساوي ثمن خمسين قفلاً مثلاً ، فما ذلك إلا لأن كمية المجهود التي تبذل في سبيل الحصول على مواده الأولية وفي سبيل صنعه يكفي مثلها للحصول على مواد خمسين قفلاً وصنعها . — وعلى هذا السنن تفسر القيم التبادلية لجميع الأشياء وأسباب اختلافها بعضها عن بعض .

وقد ذهب إلى هذه النظرية عدد كبير من أعلام الاقتصاديين في مختلف العصور ومن شتى المذاهب ، منهم آدم سميث Adam Smith وريكاردو Ricardo وكارل ماركس Karl Marx وباستيات Bastiat وبرودون Proudon .

وتشتمل هذه النظرية على مزايا كثيرة لا يوجد مثلها في النظرية الأولى .  
فن ذلك :

١ — أنها تضع للقيمة أساساً دقيقاً مضبوطاً يمكن قياسه . فالمجهود الإنساني الذي يبذل في إنتاج شيء ما يمكن قياس قوته والزمن الذي يستغرقه ، ويمكن بسهولة الموازنة بين هاتين الناحيتين وبين المجهود الذي يبذل في إنتاج شيء آخر . وبذلك نستطيع تقدير قيمة كل شيء ، وتقدير الفرق بين قيمته وقيمة ما عداه ، بطريقة مضبوطة دقيقة .



وليس الأمر كذلك في النظرية الأولى . فالرغبة التي تجعلها أساساً للقيمة هي ظاهرة نفسية معنوية لا يمكن قياسها بطريقة مضبوطة ؛ كما أنه من المتعذر الوقوف بشكل دقيق على مبلغ الفرق بين رغبتين وبخاصة إذا كانتا مختلفتي النوع كالرغبة في الغذاء المتعلقة بالخبز مثلاً والرغبة في الوقوف على الأخبار أو الإحاطة بالحقائق المتعلقة بصحيفة أو بكتاب علمي .

٢ - أن الأساس الذي ترجع إليه قيم الأشياء بحسب هذه النظرية يتفق مع ما تقتضيه العدالة وترتاح إليه النفس من الناحية الخلقية . وذلك أن اختلاف قيم الأشياء تبعاً لاختلافها في مبلغ ما يندل في سبيل إنتاج كل منها من جهود إنسانية هو قانون عادل يعطى كل شيء حقه ويحمل ثمرة كل عمل متناسبة معه . - وليس الأمر كذلك في النظرية الأولى التي تجعل السبب في اختلاف قيم الأشياء راجعاً إلى رغبات الناس وهوائهم .

ومن ثم أخذ بهذه النظرية كل من المحافظين والاشتراكيين ، ولجأ كلاهما إليها لتبرير مبادئه . فالمحافظون الذين يرون عدالة النظام الاقتصادي الحاضر (نظام الملكيات الفردية ورءوس الأموال ) ووجوب الإبقاء عليه ، يؤيدون وجهة نظرهم بأن الفرد لا يظلم المجتمع في شيء ولا يأخذ منه أكثر من حقه إذ يملك من الأموال ما تكافأ قيمته مع الجهود التي بذلها هو وآبؤه في سبيله ، وبأن هذا هو شأن أصحاب رءوس الأموال حيال ما يملكونه . فلا تتحقق العدالة إذن إلا بالإبقاء على رءوس الأموال الفردية : ففي الإبقاء عليها إبقاء على المبادئ الصحيحة التي ينبغي أن يسير عليها توزيع الثروة وتقدير الجهود الإنسانية ومكافأة العاملين بحسب أعمالهم ؛ وفي تهويض هذه المبادئ . - وأما الاشتراكيون الذين يرون أن النظام التوزيعي الحاضر نظام جائر ينبغي تهويضه ، وأن تهويضه لا يتم إلا بالقضاء على الدعاية القائم عليها وهي الملكية الفردية ، فيؤيدون وجهة نظرهم بأن رءوس الأموال لم يندل أصحابها في الأصل في سبيلها أي مجهود ، وإنما جاءت إليهم من عمل الأرقاء أو ال : مفين

أو المال. فلا تتحقق العدالة الإنسانية إلا إذا قوض هذا النظام الفاسد وأقيم على أنقاضه نظام آخر يعطى فيه لكل فرد بقدر أعماله فحسب : فلا يملك شخص إلا ما تكافأ قيمته مع جهوده .

فكلا الفريقين يتخذ من النظرية التي نحن بصدد الكلام عنها سنداً لتأييد مذهبه . وفي هذا دليل على مبلغ اتفاقها مع ما يقتضيه الإنصاف الإنساني .  
غير أنها - على الرغم من هذا كله - لا تتفق مع الواقع في كثير من الشئون ؛ كما يظهر ذلك من الأمور الآتية :

١ - إذا لم تتعلق بالشئ أية رغبة ولم يحقق أية منفعة للإنسان لا تكون له قيمة ما مهما بذل في سبيله من مجهود . فإذا عمل شخص على استنبات شئ لا منفعة فيه للعالم الإنساني أو على استخراج حصاة من قاع المحيط . . . فلن يكون لمحصوله ولا لحصاته أية قيمة مهما بذل من جهود .

٢ - يكون للشئ قيمة متى تعلق به رغبة ما أو حقق منفعة ما ولو لم يبذل في سبيله أى مجهود . فالياء المعدنية التي تنفجر وحدها من الأرض ، والسواحل الرملية التي يكوّنها البحر والرياح ، والأراضي الخصبة التي تتكون من طمي الأنهار ، والجزر التي تنشأها البراكين أو الطيور أو رفات المرجان . . . كل هذه الأشياء وما إليها كبيرة القيمة لتعلق رغبات قوية بها ولتحقيقها لمنافع هامة ، على الرغم من أنه لم يبذل في سبيلها أى مجهود .

٣ - قد يتحد الشيطان في قيمتهما لاتحاد الرغبة فيهما مع اختلافهما في المجهود الذي تطلبه إنتاج كل منهما . فالمجهود الذي يبذل لإنتاج قدر ما من القلة في أرض تروى بالساقية أو « الشادوف » مثلاً أو في تربة غير خصبة يبلغ أضعاف المجهود الذي يبذل لإنتاج هذا القدر نفسه في أرض تروى بالأمطار أو بنظام الري الصفي أو في تربة خصبة ؛ ومع ذلك لا يوجد فرق بين قيمة المحصولين متى كانا من نوع واحد .

٤ — وقد يختلف الشيطان في قيمتهما باختلاف الرغبة فيهما مع اتحادهما في المجهود الذى تطلبه إنتاج كل منهما . فالسمك الذى يخرج فى شبكة الصائد لا يباع جميعه بسعر واحد ، بل تختلف قيمته باختلاف نوعه ، على الرغم من خروجه جميعه فى شبكة واحدة ومن أن المجهود قد وزع على كمياته توزيعاً عادلاً .

٥ — ولو كانت هذه النظرية صحيحة للزم أن تظل قيم الأشياء ثابتة لا تتغير ؛ لأن المجهود الذى بذل فى إنتاج شئ ما ، والذى تقدر القيمة بمقتضاه حسب هذه النظرية ، هو أمر ثابت قد فرغ منه وتعلق بالماضى .

والواقع غير ذلك ؛ فقيمة الشئ لا تستقر على حال واحدة ، بل لا تنفك تتغير تبعاً لتغير الرغبة فيه واختلاف كمية المطلوب منه وكمية العروض . فإما العنب إذا تخمر وبقى مدة طويلة ، اكتسب خواص لم تكن به من قبل ، وحقق منافع لم يكن ليقوى على تحقيقها وهو فى حاله الأولى ، فترداد قيمته ؛ والقطن إذا مضى عليه أمد طويل بمخازنه ، فقد شيئاً من مناته ، فيقصر عن تحقيق المنافع التى كان يحققها من قبل فتتخفص قيمته ؛ وإذا اختلفت كمية العروض أو المطلوب فى سلعة ما اختلفت قيمتها: فترتفع إذا زاد الطلب أو قل العرض ، وتنخفض إذا قل الطلب أو زاد العرض .

وقد حاول بعض القائلين بهذه النظرية أن يفسرها بشكل يدفع عنها هذا الاعتراض الأخير ؛ فذهب إلى أن المجهود الذى تقدر قيمة الشئ بمقتضاه هو المجهود الذى يتطلب إنتاج مثله الآن لا المجهود الذى يتطلب إنتاجه فى الماضى . ولما كانت ظروف الإنتاج فى تغير مستمر ، لم تبقى قيم الأشياء على حالة واحدة . فالشئ الذى يتطلب إنتاجه فى الماضى عشر ساعات من العمل مثلاً قد لا يتطلب إنتاج مثله الآن أكثر من خمس ساعات لاختراع آلة حديثة أو لطروء عوامل أخرى على ظروف إنتاجه . ففى حالة كهذه تتغير قيمته ، فتقدر تبعاً لما يتطلبه إنتاج مثله الآن لا تبعاً لما يتطلبه إنتاجه فى الماضى .

ولكن هذا لا يرد شيئاً من الاعتراض الذى نحن بصدده . فجميع الأمثلة التى ذكرناها فى هذا الاعتراض لا يرجع سبب اختلاف القيمة فيها إلى أمور تتعلق بظروف الإنتاج ، وإنما يرجع إلى اختلاف فى مبلغ الرغبة أو فى كمية العروض أو كمية المطلوب .

### النظرية الصحيحة :

بالتأمل فى الاعتراضات التى وجهناها إلى النظريتين السابقتين يتبين أن السبب فى فساد كليهما يرجع إلى أنها أغفلت ما تقول به النظرية الأخرى . « فنظرية الرغبة » لم تصب شاكلة الصواب لأنها أغفلت المجهود فى تقدير قيم الأشياء <sup>(١)</sup> ؛ و « نظرية العمل » قد جانبها السداد لأنها أغفلت الرغبة وآثرها فى القيمة <sup>(٢)</sup> .

فالحل الصحيح إذن هو أن نمزج هاتين النظريتين إحداهما بالأخرى ونستخلص منهما نظرية واحدة نرجع فيها أسس القيمة إلى الرغبة والمجهود معاً .

وهذا هو ما يتفق مع المنطق ومع حقائق الأمور . - وذلك أن الأسباب التى من أجلها يحرص الشخص على شئ ما لا تخرج عن أحد أمرين : المنفعة التى يفيدها منه إذا تملكه ؛ والمجهود الذى يتطلبه الحصول على مثله إذا فقده .

فإذا كان الشخص مشترى أو مستهلكاً رجع لديه السبب الأول . فمن الواضح أن حرص المشتري على السلعة يرجع أهم عوامله إلى المنفعة التى ينتظرها من وراء تملكه لها .

وإذا كان بائعاً أو منتجاً رجع لديه السبب الثانى . فالذى يحمل المالك على الحرص

---

(١) انظر صفحات ١٥٠ - ١٥٤ .

(٢) انظر جميع الاعتراضات الموجهة إلى هذه النظرية فيما سبق ( صفحات ١٥٦ - ١٥٨ ) أنها ترجع جميعها إلى إغفالها « الرغبة » .



على سلعة وعدم التفريط فيها إلا بقيمة معينة هو مبلغ الجهود التي تبذلها في سبيل إنتاجها أو تملكها والتي يجب عليه بذلها إذا قدّمها وأراد الحصول على مثلها .

ولما كان الاستبدال لا يتم إلا بين بائع ومشتري ، ولا يتم إلا برضاها ، لذلك كان طبيعياً أن لا تتم الصفقة إلا إذا أقيم وزن للسبب الذي من أجله يحرص كل منهما على السلة : فلا تتم الصفقة إذن إلا إذا قدرت القيمة على أساس الرغبة والجهود معا . غير أن الأهمية النسبية لهذين العاملين ليست واحدة . فعلى الرغم من أن قيمة أى شيء تعتمد على مبلغ الرغبة فيه ومبلغ الجهود التي بذلت في إنتاجه فإن درجة اعتمادها على الرغبة يكون عادة أكبر من درجة اعتمادها على الجهود . والسبب في ذلك أن الاستهلاك غاية ؛ أما الإنتاج فجرد وسيلة له . فمن الطبيعي أن تغلب في صفقة الاستبدال الأمور المتعلقة بالغايات على الأمور المتعلقة بالوسائل : وقد ظهر فيما سبق أن « الرغبة » تأتي من ناحية الاستهلاك أى من ناحية الغاية ، على حين أن « العمل » يأتي من ناحية الإنتاج أى من ناحية الوسيلة .

ففي وسعنا إذن أن نضع لأسس القيمة هذا القانون :

تختلف قيم الأشياء في المبادلة تبعاً لاختلافها في مبلغ الحرص عليها . ومبلغ الحرص على الشيء يقاس بالأمرين الآتين مجتمعين : المنفعة التي من شأن هذا الشيء أن يحققها لمن تنتقل إليه ملكيته ( والغرض من المنفعة الرغبة العامة كما تقدم<sup>(١)</sup> ) ؛ والجهود التي ينبغي أن يبذلها مالكه الحالي إذا قدّمه وأراد أن ينتج مثله . ودرجة اعتماد القيمة على الرغبة تكون عادة أكبر من درجة اعتمادها على الجهود<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر ١٥١ ، وأول ١٥٢ .

(٢) مما ينبغي توجيه النظر إليه أن هذا القانون لا يفيء إلا عن الأسباب المباشرة في اختلاف قيم الأشياء . وهكذا شأن جميع القوانين الاقتصادية التي من هذا النوع . أما الأسباب غير المباشرة في اختلاف قيم الأشياء ، وهي العوامل التي تؤثر في مبلغ الرغبة والجهود ، فيرجع مظهرها إلى أمور تتصل بالبيئة الجغرافية أو بالشئون الاجتماعية .

ويتفق هذا القانون من بعض الوجوه مع قانون العرض والطلب الذي سنتكلم عليه في الفقرة التالية . وذلك أن هذا القانون الأخير يرجع أساس القيمة إلى كمية المطلوب وكمية المروض ، كما سيظهر ذلك فيما يلي . ومن الواضح أن كمية المطلوب من الشيء تختلف تبعاً لمبلغ الرغبة فيه ( فكلما اشتدت الرغبة كثر المطلوب وكلما قلت الرغبة قل المطلوب ) ، وأن كمية المروض منه تختلف تبعاً لمبلغ ما يتطلبه إنتاجه من جهود ( فكلما كثرت هذه الجهود قل المروض والعكس بالعكس ) .

فالطلب والعرض يرجعان إذن إلى الرغبة والمجهود ؛ وبذلك يكون كلا القانونين مبرراً عن المعنى نفسه الذي يعبر عنه القانون الآخر .

ولكنهما مع ذلك يختلفان من عدة وجوه ، أهمها ما يلي :

- ١ — أن القانون الأول يرجع قيم الأشياء إلى أسس معنوية تتصل بالإنسان ؛ على حين أن قانون العرض والطلب يرجعها إلى أسس مادية تتصل بكمية الأشياء . فالقانون الأول يقيس قيمة كل شيء بمبلغ رغبة الإنسان فيه وما يبذله في سبيله من جهود ؛ أما القانون الثاني فيقيسها بكمية المروض منه وكمية المطلوب .
- ٢ — أن أهم ما يعنى به القانون الأول هو الكشف عن الأسباب التي من أجلها تختلف قيم الأشياء بعضها عن بعض ؛ على حين أن أهم ما يعنى به القانون الثاني هو الكشف عن الأسباب التي من أجلها تختلف قيمة الشيء الواحد عما كانت عليه ، كما سيظهر ذلك فيما يلي .

## ٥ — قانون العرض والطلب

جرت عادة القدامى من علماء الاقتصاد السياسي أن يضعوا « قانون العرض والطلب » في الصيغة التالية : « تختلف القيمة التبادلية للشيء ، بحيث تكون متناسبة تناسباً طردياً مع تغير الطلب وتناسباً عكسياً مع تغير العرض » . ومعنى هذا بشكل

عجمل أن كل تغير يطرأ على كمية المطلوب من شيء ما يتبعه تغير متناسب معه تناسباً طردياً في ثمنه . فإذا زادت كمية المطلوب من شيء ما إلى الضعف مثلاً زاد ثمنه إلى الضعف ؛ وإذا نقصت إلى النصف نقص ثمنه إلى النصف كذلك ؛ ويحدث عكس هذا حينما يتغير العرض : فإذا زاد زادت كمية المروض من شيء ما إلى الضعف مثلاً نقص ثمنه إلى النصف ، وإذا نقصت إلى النصف زاد ثمنه إلى الضعف<sup>(١)</sup> .

ولكن المحدثين من علماء الاقتصاد السياسي لم يرتضوا هذه الصيغة ، ورأوا أنها خاطئة من بعض الوجوه وناقصة من وجوه أخرى .

أما خطأها ففما تقرر من أن تغيرات الثمن تتناسب تناسباً دقيقاً مع تغيرات العرض والطلب . إذ الواقع أن ارتفاع الثمن وانخفاضه لا يحدثان بالنسبة نفسها التي يحدث بها التغير في كمية المطلوب أو كمية المروض .

وأما قصورها ففي اقتصارها على بيان أثر العرض والطلب في الثمن ، وعدم تعرضها لبيان أثر الثمن في كل من العرض والطلب . وذلك أن العرض والطلب ، كما يؤثران في الثمن ، يتأثران به . والبحث في مبلغ تأثيرهما به لا ينبغي إغفاله ولا يقل أهمية عن البحث في مبلغ أثرهما فيه .

لهذين السببين عدل المحدثون عن هذه الصيغة ، ووضعوا قانون العرض والطلب في صيغ أخرى بريئة من وجوه الفساد والنقص المشار إليها .

وترجع هذه الصيغ إلى أربع قواعد ، تعرض قاعدتان منها للناحية التي أغفلتها الصيغة القديمة وهي أثر الثمن في كل من العرض والطلب ، وتتناول القاعدتان الأخريان الناحية التي عرضت لها الصيغة القديمة وهي أثر كل من الطلب والعرض في الثمن . - وسنتكلم فيما يلي على كل ناحية من هاتين الناحيتين على حدة :

---

(١) ثمن الشيء هو قيمته التبادلية مقدرة بالنقود كما سبقت الإشارة إلى ذلك بصفحة ١٣ .

## الناحية الأولى ، أثر الثمن في كل من الطلب والعرض :

يشرح هذه الناحية قاعدتان أو قانونان : أحدهما يبين أثر الثمن في الطلب ؛  
وثانيهما يبين أثر الثمن في العرض .

## القانون الأول ، أثر الثمن في الطلب :

وهو كلما ارتفع ثمن شيء ما قل طلبه حتى ينعدم ؛ وكلما انخفض ثمنه زاد طلبه  
حتى يصل إلى نقطة لا تمكن بعدها زيادته .

ويصدق هذا القانون على كل ما له ثمن مما يسد حاجات الإنسان ؛ فينطبق على  
الغلات الزراعية ، والمصنوعات ، والأراضي ، والأسهم والسندات ، والعمل ( فالعمل  
له ثمن وهو الأجرة التي تدفع للعامل ) ... وهم جرا .

فكلما ارتفع ثمن التفاح مثلاً قل طلبه حتى يصل الثمن في ارتفاعه إلى نقطة تجعله  
في غير متناول الناس فينعدم طلبه ؛ وكلما انخفض ثمنه زاد طلبه حتى يصل الطلب إلى  
نقطة لا تمكن بعدها زيادته مهما انخفض الثمن . ومثل هذا يقال في كل ما له ثمن مما  
يسد حاجات الإنسان .

والسبب في هذا راجع إلى أن ارتفاع الثمن يجعل بعض طبقات عاجزة عن الحصول  
على السلعة ، فيقطع طلبها لها انقطاعاً تاماً ، ويحمل المستهلك القادر على تقليل استهلاكه  
منها فيقل طلبه لها ؛ فإذا وصل الثمن في ارتفاعه إلى نقطة أخرجتها عن متناول يده ،  
اضطر إلى الاستغناء عنها فينعدم طلبها . على حين أن انخفاض ثمنها يدخل في نطاق  
المستهلكين طبقات كانت عاجزة عن الحصول عليها ، ويفرى قدامى المستهلكين بزيادة  
استهلاكهم منها ؛ فإذا وصل الطلب إلى أقصى ما يحتمله الاستهلاك أصبح غير قابل  
للزيادة مهما انخفض الثمن .



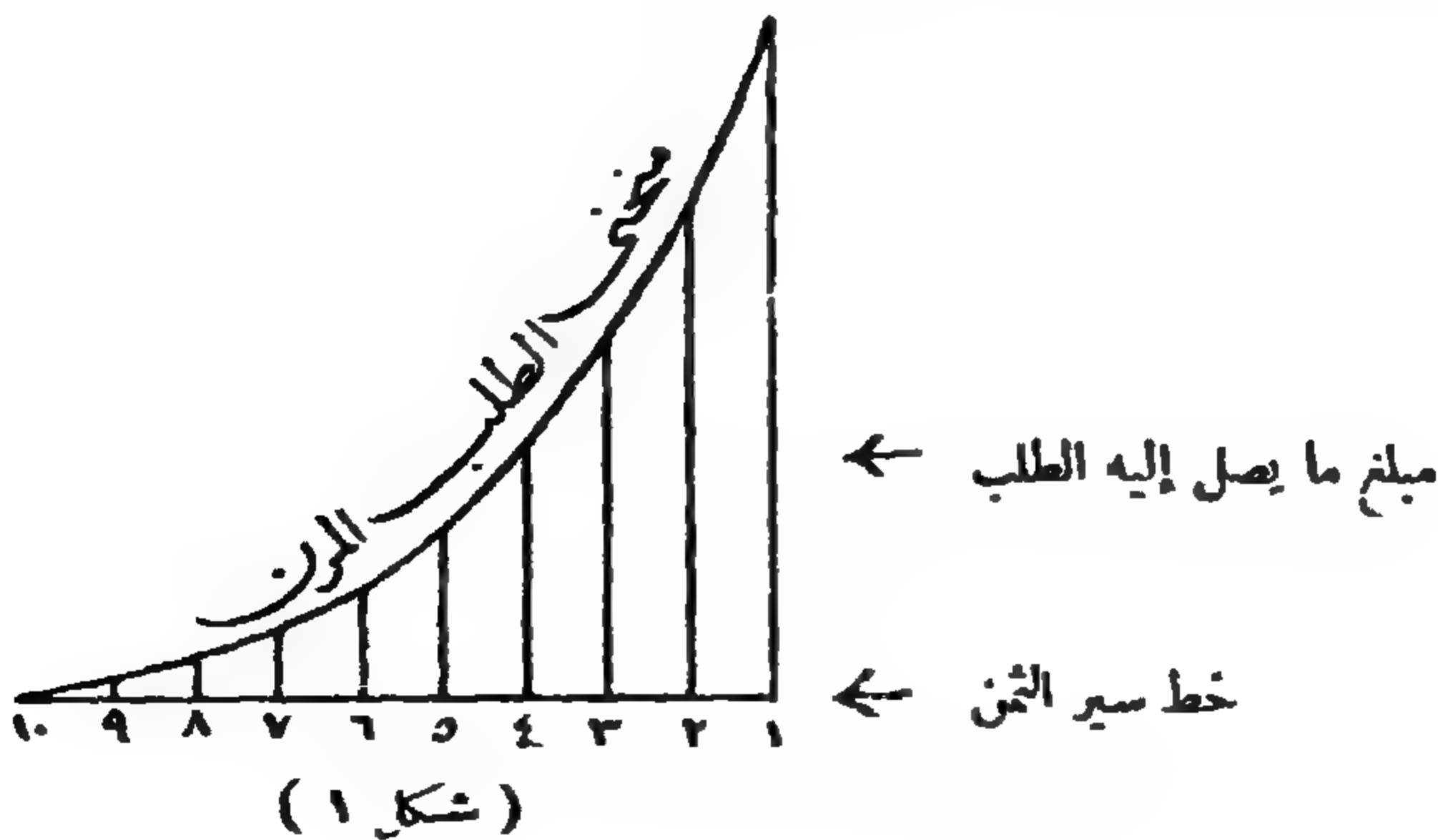
ولهذا القانون قيود كثيرة أهمها ما يلي :

( أولا ) لا يحدث التغير في كمية المطلوب من سلعة ما بالنسبة نفسها التي يحدث بها التغير في ثمنها ؛ بل يحدث أحيانا بنسبة أكبر منها وأحيانا بنسبة أقل منها .  
وذلك أن الأشياء في هذه الناحية تنقسم قسمين :

١ — « الأشياء ذات الطلب الرن » وتشمل كل أمر تكون حاجة الإنسان إليه قابلة للزيادة والتقص في حدود واسعة . فتدخل فيها أدوات الزينة والملابس ومعظم المنتجات الصناعية والأثاث والكتب والقواكه . . . . . وهم جرا . فهذا القسم ينتظم معظم ما يحتاج إليه الفرد في استهلاكه .

وفي هذه الأشياء يسير الطلب عادة بخطى أوسع من الخطى التي يسير بها الثمن : فإذا ارتفع ثمن شيء منها قل طلبه بنسبة أكبر من النسبة التي ارتفع بها ثمنه ؛ وإذا انخفض ثمن شيء منها زاد طلبه بنسبة أكبر من النسبة التي انخفض بها ثمنه . — والسبب في هذا راجع إلى مرونة الحاجة في هذه الأشياء وإلى أن السواد الأعظم من المستهلكين يتكون من الطبقات الفقيرة التي يتأثر استهلاكها تأثرا كبيرا بتغير الثمن .

ويوضح هذا النوع في صورة تقريبية الشكل الآتي :



نخط الأفقى فى هذا الشكل يمثل المراحل التى يجتازها الثمن فى ارتفاعه ( إذا نظرت إليه من اليمين إلى الشمال : ١ ، ٢ ، ٣ ... الخ ) ، أو فى انخفاضه ( إذا نظرت إليه من الشمال إلى اليمين : ١٠ ، ٩ ، ٨ ... الخ ) .

وتمثل الخطوط الرأسية مبلغ ما يصل إليه الطلب فى مختلف مراحل الثمن .  
فبالموازنة بين انتقالات الثمن وتغيرات الطلب ، يتبين أن الطلب يسير بخطى أسرع من مجموعها من الخطى التى يسير بها الثمن .

فحينما قطع الثمن مثلاً فى ارتفاعه المرحلة المحصورة بين ١ و ٢ انخفض الطلب تبعاً لذلك ، وكان انخفاضه بنسبة أكبر من المرحلة التى تقدمها الثمن ، كما يظهر ذلك من الفرق بين الخط الرأسى الأول والخط الرأسى الثانى . فإن الفرق بين هذين الخطين الذى يمثل مبلغ انخفاض الطلب ، أكبر من المرحلة المحصورة بين ١ و ٢ التى تمثل مبلغ ارتفاع الثمن .

فإذا وصلنا رؤوس الخطوط التى تمثل الطلب بعضها ببعض لم نحصل إذن على خط مستقيم ، وإنما نحصل على منحنى ، هو الذى سميناه فى الشكل : « منحنى الطلب المرن » .

غير أن الأشياء ذات الطلب المرن لا تسير كلها بهذا الصدد على وتيرة واحدة ؛ بل يختلف بعضها عن بعض تبعاً لاختلافها فى طبيعتها ، ومبلغ الحاجة إليها ، ومدى القدرة على الاستغناء عنها أو على إحلال غيرها محلها . . . . . وهلم جرا . فمن الأشياء ذات الطلب المرن ما يكون الفرق فيه كبيراً بين تغيرات الطلب وتغيرات الثمن فى مختلف مراحلها ؛ ومنها ما يكون فيه يسيراً فى جميع المراحل ؛ ومنها ما يكون فيه كبيراً فى المراحل الأولى ثم يتضاءل بعد ذلك ؛ ومنها ما يكون يسيراً فى المراحل الأولى ثم يكبر بعد ذلك ثم يعود فيتضاءل ؛ ومنها أنواع أخرى كثيرة .

فلكل شئ من الأشياء ذات الطلب المرن منحنى خاص به . والمنحنى المرسوم

بالشكل السابق لا يمثل إلا مظهراً من المظاهر التي تكون عليها هذه المنحنيات .

٢ - « الأشياء ذات الطلب غير المرن » . وتشمل كل أمر تكون حاجة الإنسان إليه محدودة غير قابلة للزيادة والنقص ، أو قابلة لها في حدود ضيقة ؛ كالألبسة والخبز والزبد والطباق والإبر والطرايش . . . وما إلى ذلك .

وفي هذه الأشياء يسير الطلب عادة بخطى أبطأ من الخطى التي يسير بها الثمن ، على عكس القسم الأول . فإذا ارتفع ثمن شيء منها انخفض طلبه بنسبة أقل من النسبة التي ارتفع بها الثمن ( وأحياناً لا ينخفض الطلب مطلقاً ) ؛ وإذا انخفض ثمن شيء منها ارتفع طلبه بنسبة أقل من النسبة التي انخفض بها الثمن ( وأحياناً لا يرتفع الطلب مطلقاً ) . فإذا ارتفع ثمن الخبز إلى الضعف مثلاً لم ينخفض استهلاكه بهذه النسبة نفسها بل بنسبة أقل منها كثيراً . فمن كان يستهلك في اليوم أربعة أرغفة مثلاً لا يدعو هذا الارتفاع إلى تخفيض استهلاكه إلى رغيقين ، بل قد يظل يستهلكه على ما هو عليه وقد ينخفض انخفاضاً يسيراً . وكذلك إذا انخفض ثمنه إلى النصف مثلاً ، فإن الاستهلاك في هذه الحالة لا يرتفع بالنسبة نفسها ، بل بنسبة أقل منها كثيراً . فمن كان يستهلك في اليوم أربعة أرغفة مثلاً لا يفرجه هذا الانخفاض بمضاعفة هذا القدر ؛ بل قد يظل استهلاكه على ما هو عليه ، وقد يرتفع ارتفاعاً يسيراً .

غير أن الأشياء ذات الطلب غير المرن لا تسير كلها بهذا الصدد على وتيرة واحدة ؛ بل يختلف بعضها عن بعض تبعاً لاختلافها في طبيعتها ، ولزومها لحياة الإنسان ، ومدى القدرة على الاستغناء عنها أو على إحلال غيرها محلها . . . وهلم جرا . فمن الأشياء ذات الطلب غير المرن ما لا يمكن الاستغناء عنه ، فلا يكاد يتغير طلبه ولا يتصور انعدامه مهما ارتفع الثمن . ومنها ما يمكن إحلال غيره محله فيسير الطلب فيه بخطى بطيئة بالنسبة لسير الثمن ، ولكن عند وصول الثمن في ارتفاعه إلى نقطة ما يهوى

هويًا كبيراً أو ينعدم ، إذ يأخذ المستهلكون في إحلال شيء آخر محله . ومنها أنواع أخرى كثيرة .

فلكل شيء من الأشياء ذات الطلب غير المرن منحني خاص به ، غير أن منحنيات هذا القسم متشابهة لا توجد بينها فروق كبيرة كما يوجد ذلك بين منحنيات القسم السابق . وذلك لأن الأشياء ذات الطلب غير المرن متقاربة في طبيعتها وصفاتها ومبلغ حاجة الإنسان إليها .

(ثانياً) لا يصدق هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على الحالة التي كانت عليها قبل تغير الثمن .

وذلك أن الطلب يتأثر بعوامل أخرى كثيرة غير الثمن ، كزيادة عدد السكان وقمعه ، وكثرة الوافدين على البلاد من الخارج لسبب ما ، وحدث مناسبة دينية أو حرية أو اجتماعية تقتضي زيادة الاستهلاك من صنف ما أو قلته ... وما إلى ذلك من العوامل التي سنتكلم عنها بتفصيل في مواطنها<sup>(١)</sup> .

فتأثر الطلب بتغير الثمن لا يتحقق بالشكل الذي ينص عليه هذا القانون إلا إذا ظلت هذه العوامل على الحالة التي كانت عليها قبل أن يتغير الثمن . فإن لم يبق على الحالة التي كانت عليها قبل تغيره ، بأن حدث كذلك تغير في عامل منها ، فإن الطلب يتأثر حينئذ من ناحيتين : ناحية التغير الذي طرأ على الثمن ؛ وناحية التغير الذي طرأ على هذا العامل الآخر . فيؤدي ذلك إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التي يتوقعها هذا القانون . فإذا اتفق مثلاً أنه في الوقت الذي انخفض فيه ثمن شيء ما حدثت مناسبة دينية أو حرية أو اجتماعية تقتضي نقص الكمية المستهلكة منه ، فإن الطلب في هذه الحالة يتنازعه عاملان : انخفاض الثمن الذي يقتضي زيادته (زيادة الطلب) كما ينص على ذلك

---

(١) انظر « الناحية الثانية » : تأثر الثمن بكل من العرض والطلب .



القانون الذى نحن بصدده ؛ وحدث المناسبة الأخرى التى تقتضى نقصه ( نقص الطلب ) . فيظهر الطلب حينئذ فى صورة أخرى غير الصورة التى يرسمها هذا القانون . هذا ، وجميع النتائج المتصور حدوثها فى الطلب حينما يتغير الثمن لا تخرج عن ست عشرة نتيجة ، منها نتيجتان تتفقان مع ما ينص عليه هذا القانون ، وأربع عشرة لا تتفق معه لعدم توافر الشرط الذى نحن بصدده الكلام عنه . كما يظهر ذلك مما يلى :

١ - يرتفع الثمن وتظل العوامل الأخرى التى من شأنها أن تؤثر فى الطلب على الحالة التى كانت عليها قبل أن يرتفع الثمن . وفى هذه الحالة ينخفض الطلب بالنسبة التى ينص عليها هذا القانون . ولنرمز لهذه النسبة بحرف س . . وهذه هى إحدى الحالتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذى نحن بصدده الكلام عنه .

٢ - يرتفع الثمن ويحدث تغير فى عامل آخر يقتضى انخفاض الطلب كنقص عدد السكان نتيجة لكارثة أو حرب . . . وما إلى ذلك . وفى هذه الحالة ينخفض الطلب بنسبة أكبر من س ، لأن الطلب فى هذه الحالة قد تسلط عليه عاملان كل منهما يقتضى انخفاضه . .

٣ ، ٤ ، ٥ - يرتفع الثمن ويحدث تغير فى عامل آخر يقتضى ارتفاع الطلب ، كزيادة القدرة الشرائية للأفراد أو حدوث مناسبة دينية أو اجتماعية أو حربية تقتضى زيادة الاستهلاك من الصنف الذى ارتفع ثمنه . وفى هذه الحالة يكون الطلب قد تنازعه عاملان : ارتفاع الثمن الذى يقتضى نقصه ؛ والعامل الآخر الذى يقتضى زيادته . فإن كانت الزيادة التى يودى إليها العامل الآخر أقل من النقص الذى يودى إليه العامل الأول ، انخفض الطلب بنسبة أقل من س . وإن كانت الزيادة التى يودى إليها العامل الآخر متساوية مع النقص الذى يودى إليه العامل الأول ، يظل الطلب على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد . وإن كانت الزيادة التى يودى إليها العامل الآخر أكبر من النقص الذى يودى إليه العامل الأول ، فإن الطلب يرتفع عما كان عليه ، أى يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

٦، ٧، ٨ — يرتفع الثمن ويحدث في عامل أو عوامل أخرى تغير يقتضي انخفاض الطلب وتغير يقتضي ارتفاعه<sup>(١)</sup> . وفي هذه الحالة يكون الطلب قد تنازعه عوامل انخفاض (منها ارتفاع الثمن) وعوامل ارتفاع . فإن كانت نسبة الانخفاض التي تؤدي إليها العوامل الأولى أكبر من نسبة الارتفاع التي تؤدي إليها العوامل الأخرى انخفض الطلب بمقدار الفرق بين النسبتين . وإن كانت نسبة الارتفاع التي تؤدي إليها العوامل الثانية أكبر من نسبة الانخفاض التي تؤدي إليها العوامل الأولى ارتفع الطلب بمقدار الفرق بين النسبتين . وإن تساوت نسبة الانخفاض مع نسبة الارتفاع وقف الطلب عند حالته الأولى .

٩ — ينخفض الثمن وتظل العوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر في الطلب على الحالة التي كانت عليها قبل أن ينخفض الثمن . وفي هذه الحالة يرتفع الطلب بالنسبة التي ينص عليها هذا القانون . ولرمز لهذه النسبة بحرف س . - وهذه هي ثمانية الحالتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذي نحن بصدد الكلام عنه .

١٠ — ينخفض الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضي زيادة الطلب . وفي هذه الحالة يزيد الطلب بنسبة أكبر من س . لأن الطلب قد تسلط عليه حينئذ عاملان كل منهما يقتضي ارتفاعه .

١١، ١٢، ١٣ — ينخفض الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضي قلة الطلب . وفي هذه الحالة يكون الطلب قد تنازعه عاملان : انخفاض الثمن الذي يقتضي زيادته ؛ والعامل الآخر الذي يقتضي نقصه . فإن كان النقص الذي يؤدي إليه العامل الآخر أقل من الزيادة التي يؤدي إليها العامل الأول ، ارتفع الطلب بنسبة أقل من س . وإن تساوى النقص مع الزيادة ، ظل الطلب على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد .

---

(١) هذه الحالة هي التي تحدث في الواقع ؛ لأنه من المستحيل أن يظل أي عامل جامدا على الحالة التي كان عليها قبل أن يرتفع الثمن ؛ بل إن كل العوامل تتحرك وتتفاعل وتنتقل من حال إلى حال .

وإن رجعت كفة عامل النقص ، انخفض الطلب عما كان عليه ، أى يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

١٤ ، ١٥ ، ١٦ - ينخفض الثمن ويحدث فى عامل أو عوامل أخرى تغير يقتضى ارتفاع الطلب وتفسير يقتضى انخفاضه <sup>(١)</sup> . وفى هذه الحالة يكون الطلب قد تنازعه عوامل ارتفاع ( منها انخفاض الثمن ) وعوامل انخفاض . فإن كانت نسبة الارتفاع التى تؤدى إليها العوامل الأولى أكبر من نسبة الانخفاض التى تؤدى إليها العوامل الأخرى ارتفع الطلب بمقدار الفرق بين النسبتين . وإن كانت نسبة الانخفاض التى تؤدى إليها العوامل الثانية أكبر من نسبة الارتفاع التى تؤدى إليها العوامل الأولى انخفض الطلب بمقدار الفرق بين النسبتين . وإن تساوت نسبة الارتفاع مع نسبة الانخفاض وقف الطلب عند حالته الأولى .

( ثالثاً ) قد يحمل أحياناً انخفاض الثمن نفسه على نقص الطلب لا على زيادته . ويحدث هذا فى أحوال قليلة ، أهمها حالتان . إحداهما أن ينخفض ثمن مادة من مواد الترف إلى نقطة لا تتحقق معها الأغراض التى تقصد من استهلاكها . فإذا انخفض ثمن الناس مثلاً انخفاضاً كبيراً ، فإن هذا لا يزيد الطلب عليه ، بل بالعكس يجعل أفراد الطبقة التى تستهلكه يرغبون عن شرائه . لأنهم لا يطلبونه غالباً إلا لفلاء ثمنه وليتمكنوا بفضلهم من الظهور بمظهر الغنى وبسطة الرزق ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك <sup>(٢)</sup> . وثانيتهما أن ينخفض ثمن مادة ما ويكون ثمة من العلامات ما يجعل المستهلكين يأملون أن يطرد انخفاضه . وفى هذه الحالة يحجمون عن شرائها أو يقللون منه انتظاراً لانخفاض آخر فى ثمنها <sup>(٣)</sup> .

(١) هذه الحالة هى التى تحدث فى الواقع ؛ لأنه من المستحيل أن يظل أى عامل جامداً على الحالة التى كان عليها قبل أن ينخفض الثمن ؛ بل إن كل العوامل تتحرك وتتفاعل وتتغير من حال إلى حال .  
(٢) انظر صفحة ٥٨ .

(٣) قد يحمل ارتفاع الثمن فى بعض أدوات الترف "عليا" وما إليها على كثرة الطلب لا على قلته . ولكن هذا لا يحدث إلا فى حالات شاذة نادرة .

## القانون الثانى أثر الثمن فى العرض :

وهو : كلما ارتفع ثمن شيء ما زاد عرضه حتى يصل فى زيادته إلى نقطة لا يمكن تمديدها ؛ وكلما انخفض ثمنه قل عرضه حتى ينعدم .

ويصدق هذا القانون على جميع المنتجات سواء فى ذلك منتجات الزراعة ومنتجات المناجم والمنتجات الصناعية ، كما يصدق على الأراضي والأسهم والسندات . . . وما إلى ذلك .

فكلما ارتفع ثمن الأثاث مثلاً زاد المروض منه حتى يصل إلى نقطة لا يمكن بعدها زيادته مهما ارتفع الثمن ؛ وكلما انخفض ثمنه قل المروض منه حتى يصل الثمن فى انخفاضه إلى نقطة ينعدم بعدها العرض .

والسبب فى هذا راجع إلى أن ارتفاع الثمن يفرى المنتجين والملاك بزيادة الإنتاج وعرض الأشياء للبيع ليستفيدوا من ارتفاع الثمن ؛ فإذا وصلت كمية المروض إلى أقصى ما تسمح به طبيعة السلعة وموادها الأولية وظروف إنتاجها ، أصبح العرض غير قابل للزيادة مهما ارتفع الثمن . على حين أن انخفاض الثمن يثنى المنتجين والبائعين عن إنتاج الصنف أو عن تقديمه للبيع فتقل كمية المروض منه ؛ فإذا وصل الثمن فى انخفاضه إلى نقطة لا يتحقق فيها ربح ما أحجم الناس عن إنتاجه وبيعه ، وحينئذ ينعدم العرض .

ولهذا القانون قيود كثيرة أهمها ما يلى :

( أولاً ) لا يحدث التغير فى كمية المروض من سلعة ما بالنسبة نفسها التى يحدث بها التغير فى ثمنها ، بل يحدث أحياناً بنسبة أكبر منها وأحياناً بنسبة أقل منها .

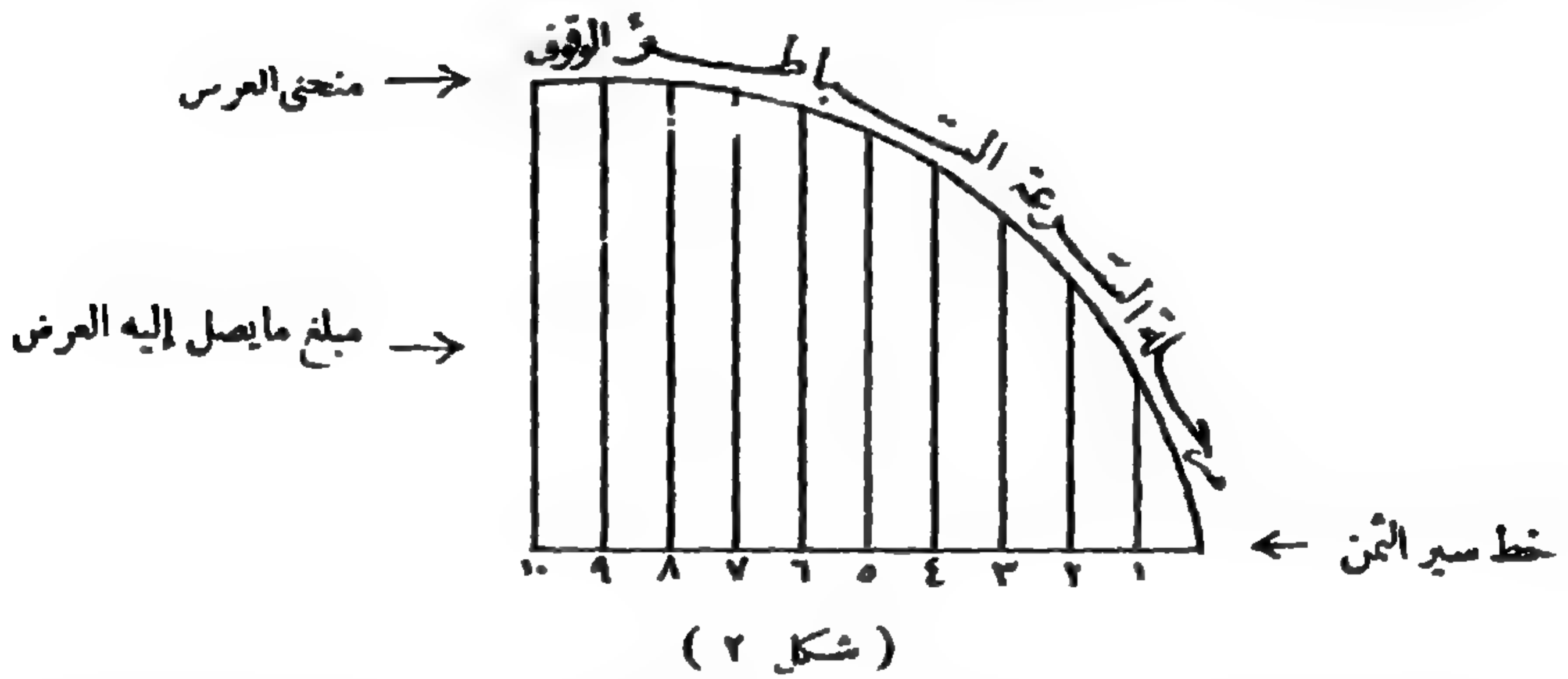
وذلك أن الأشياء فى هذه الناحية تنقسم ثلاثة أقسام :

١ — « الأشياء ذات العرض كبير المرونة » ، وهى التى يمكن زيادة كميّاتها بسرعة وسهولة واقتصاد فى التكاليف ، أى يتطلب إنتاجها وقتاً قصيراً ، وتفرز موادها



الأولية ، وينطبق على إنتاجها قانون « تزايد الغلة » فتقل تكاليف إنتاجها نسبياً كلما زادت الكمية المنتجة<sup>(١)</sup> . - ويشمل هذا القسم معظم المنتجات الصناعية أى معظم ما يحتاج إليه الفرد فى استهلاكه .

وفى هذه الأشياء يسير العرض فى البداً بخطى أسرع من الخطى التى يسير بها الثمن فى ارتفاعه ؛ ثم يتباطأ بعد ذلك فتصبح خطواته أضيق من خطوات الثمن ؛ حتى يصل إلى نقطة يقف عندها ، فلا تمكن بعدها زيادته مهما زاد الثمن . ويوضح هذا النوع ، فى صورة تقريبية ، الشكل الآتى :



فالخط الأفقى فى هذا الشكل يمثل المراحل التى يجتازها الثمن فى ارتفاعه ( إذا نظرت إليه من اليمين إلى الشمال : ١ ، ٢ ، ٣ ... الخ ) ، أو فى انخفاضه ( إذا نظرت إليه من الشمال إلى اليمين : ١٠ ، ٩ ، ٨ ... الخ ) .

وتمثل الخطوط الرأسية مبلغ ما يصل إليه العرض فى مختلف مراحل الثمن . فبالوازنة بين انتقالات الثمن وتغيرات العرض ، يتبين أن العرض يسير فى المرحلة الأولى بخطى أسرع من الخطى التى يسير بها الثمن . فحينما قطع الثمن فى ارتفاعه المرحلة المحصورة بين ١ ، ٢ ، زاد العرض تبعاً لذلك ، وكانت زيادته بنسبة أكبر من المرحلة التى تقدمها الثمن ؛ كما يظهر ذلك من الفرق بين الخط الرأسى الأول والخط الرأسى

(١) انظر هذا القانون بصفحة ١٠٥ .

الثاني . فإن الفرق بين هذين الخطين الذي يمثل مبلغ زيادة العرض ، أكبر من المرحلة المحصورة بين ١ ، ٢ التي تمثل مبلغ ارتفاع الثمن . ويسير العرض على الوتيرة نفسها حينما يقطع الثمن المرحلة المحصورة بين ٢ ، ٣ . ثم يأخذ بعد ذلك في التباطؤ ، فتصبح خطواته أضيق من خطوات الثمن . فحينما يقطع الثمن في ارتفاعه المرحلة المحصورة بين ٣ ، ٤ ، زاد العرض تبعاً لذلك ، ولكن زيادته كانت بنسبة أقل من النسبة التي تقدمها الثمن ؛ كما يظهر ذلك من الفرق بين الخط الرأسي الثالث والخط الرأسي الرابع : فإن الفرق بين هذين الخطين الذي يمثل مبلغ زيادة العرض ، أقل من المرحلة المحصورة بين ٣ ، ٤ التي تمثل مبلغ ارتفاع الثمن . ويسير العرض على الوتيرة نفسها حينما يقطع الثمن المراحل المحصورة بين ٤ ، ٥ وبين ٥ ، ٦ وبين ٦ ، ٧ وبين ٧ ، ٨ . ثم يقف بعد ذلك فلا يزيد تبعاً لزيادة الثمن . فحينما يقطع الثمن في ارتفاعه المرحلة المحصورة بين ٩ ، ١٠ ، لم يتغير العرض تبعاً لذلك ؛ كما يظهر ذلك من تساوى الخطين الرأسين التاسع والعاشر .

فإذا وصلنا رءوس الخطوط التي تمثل العرض بعضها ببعض ، حصلنا على منحنى يسير مستقيماً في أول مرحلة منه (وهي المرحلة المكتوب عليها في الشكل «مرحلة الوقوف»)؛ ثم ينحدر انحداراً يسيراً في المرحلة الثانية (وهي المرحلة المكتوب عليها في الشكل «مرحلة التباطؤ»)؛ ثم يهوى هوىً كبيراً في المرحلة الأخيرة (وهي المرحلة المكتوب عليها في الشكل «مرحلة السرعة») حتى ينعدم .

غير أن الأشياء ذات العرض كبير المرونة ، وإن اتفقت في الوصف العام السابق ذكره ، لا تسير في التفاصيل على وتيرة واحدة ؛ بل يختلف بعضها عن بعض تبعاً لاختلافها في ظروف إنتاجها ، ومبالغ توافر موادها الأولية ، وشئون تكاليفها . . . . . وهم جرا . . . فالشكل الذي يكون عليه المنحنى في مرحلتى التباطؤ والسرعة يختلف إذن باختلاف الأشياء . والمنحنى المرسوم في الشكل السابق لا يمثل إلا مظهراً من المظاهر التي تكون عليها منحنيات العرض كبير المرونة .

٢ - « الأشياء ذات العرض قليل الرونة » ، وهي التي تتطلب زيادة كمياتها وقتاً طويلاً أو مجهوداً شاقاً أو نفقات باهظة . فتدخل فيها المنتجات الزراعية بمختلف فصائلها ؛ لأن هذا النوع من المنتجات مقيد بالزمان والمكان الضروريين لنمو النبات كما تقدم تفصيل ذلك في فصل الإنتاج<sup>(١)</sup> . فلا يستطاع زيادة العروض منه بالسرعة والسهولة اللتين يستطاع معهما زيادة العروض من منتج صناعي . ويدخل في هذا القسم كذلك المنتجات الصناعية والاستخراجية التي يتطلب إنتاجها كثيراً من الحذاق والوقت والمجهود، كالتحف واللوحات الفنية، والكرونومترات الدقيقة، وآلات الرصد والجراحة ، والملابس . . . . وهم جرا . ويدخل فيه كذلك كل صنف وصل في إنتاجه إلى نقطة « الغلة المتناقصة » ، أي وصل إلى درجة لا تمكن معها زيادة كمياته إلا بتكاليف باهظة لا تناسب مع الزيادة المنتظرة<sup>(٢)</sup> .

وفي هذه الأشياء يسير العرض في ارتفاعه بخطى أضيق وأبطأ من الخطى التي يتقدم بها الثمن ، أي إن تأثره بارتفاع الثمن يكون محدوداً ولا يظهر إلا بعد أمد غير قصير . فإذا ارتفع ثمن القمح مثلاً في بلد ما ، لا يعقبه على الفور زيادة الكميات المعروضة منه ؛ إذ ليس في استطاعتنا أن نخرج قمحاً متى شئنا ، كما نستطيع إخراج منتج صناعي . هذا إلى أنه ليس في استطاعتنا أن تزيد من كمياته إلا في حدود ضيقة ، لأن إنتاجه ، فضلاً عن تقيده بالزمان ، مقيد كذلك بالمكان ، وهي المساحة الأرضية الصالحة لزراعته ؛ وليس في مقدورنا أن تزيد من هذه المساحة وفق ما نريد . - وما قيل في القمح يقال مثله في جميع الأشياء التي يشملها هذا القسم .

غير أن هذه الأشياء - وإن اتفقت في الوصف العام السابق ذكره - لا تسير في التفاصيل على وتيرة واحدة ؛ بل يختلف بعضها عن بعض تبعاً لاختلافها في ظروف

---

(١) انظر آخر ص ٩٩ وأول ص ١٠٠ .

(٢) انظر قانون « الغلة المتناقصة » بصفحات ١٠١ - ١٠٤ .

إنتاجها وتكاليفه ، ومدى الزمن الذى يتوقف عليه زيادة كميّتها ، ومبلغ الجهود التى تبذل فى سبيل ذلك ... وهلم جرا . - فلكل صنف منها منحى خاص به يختلف عن منحنيات غيره .

٣ - « الأشياء ذات العرض غير المرن » ، وهى الأشياء التى تكاد تتمتع بزيادة كميّاتها أو لا يمكن زيادتها . فتدخل فيها الأشياء الأثرية كمخطقات الأنبياء والقديسين والأولياء والملوك والقواد ... ومن إليهم ، ومخطوطات المتوفين من العلماء ، والصور الزيتية لهدامى المصورين ، وطوابع البريد فى المصور القابرة ... وهلم جرا . ويدخل فيها كذلك الأشياء المحدودة الكمية فى الطبيعة كمادة الراديو وما إليها .

وغنى عن البيان أن أموراً هذا شأنها ، لا تكاد تتأثر كمية العروض منها بارتفاع الثمن ، وإن تأثرت به يكون تأثيرها فى حدود ضيقة جداً وفى صورة لانكاد تحس . ( ثانياً ) لا يصدق هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التى تؤثر فى العرض على الحالة التى كانت عليها قبل تغير الثمن .

وذلك أن العرض يتأثر بموامل أخرى كثيرة غير الثمن ، كالموامل الجوية الاستثنائية التى تؤثر فى محاصيل الزراعة فتزيدنها أو تنقصها ( اشتداد الحرارة أو البرودة ، غزارة الأمطار أو قلتها ، الفيضانات العالية ... الخ ) ، والآفات الزراعية التى تصيب نبات محصول ما أو ثماره فتزيدنها أو تنقص من إنتاجها ( الدود ، الجراد ، الطيور المهاجرة ، أمراض الأشجار والنباتات ... وهلم جرا ) ، والكوارث التى تصيب المناجم فتدمرها أو تقف إنتاجها وقتاً ما أو تنقصه ، وكشف مناجم جديدة لمعدن ما ، وزيادة تكاليف الإنتاج أو نقصها لسبب اقتصادى ما ، ونقص الأيادى العاملة فى مملكة ما على أثر كارثة أو حرب ... وما إلى ذلك من العوامل التى سنتكلم عليها بتفصيل فى مواطنها<sup>(١)</sup> .

(١) انظر الناحية الثانية : تأثير الثمن بكل من العرض والطلب .



فتأثر العرض بتغير الثمن لا يتحقق بالشكل الذى ينص عليه هذا القانون إلا إذا ظلت هذه العوامل على الحالة التى كانت عليها قبل أن يتغير الثمن . فإن لم تبق على الحالة التى كانت عليها قبل تغيره ؛ بأن حدث كذلك تغير فى عامل منها ، فإن المرض يتأثر حينئذ من ناحيتين : ناحية التغير الذى طرأ على الثمن ؛ وناحية التغير الذى طرأ على هذا العامل الآخر . فيؤدى ذلك إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التى يتوقعها هذا القانون .

فإذا اتفق مثلاً أنه فى الوقت الذى ارتفع فيه ثمن الفحم أصيبت طائفة من مناجم الهامة بكارثة دمرتها ، أو فى الوقت الذى ارتفع فيه ثمن القطن أصيب محصوله بآفة زراعية كاللودة ، فإن المرض فى هذه الحالة يتنازعه عاملان : ارتفاع الثمن الذى يقتضى زيادته (زيادة المرض) كما ينص على ذلك القانون الذى نحن بصدده ؛ وحدث الكارثة أو الآفة التى تقتضى نقصه (نقص المرض) ؛ فيظهر المرض حينئذ فى صورة أخرى غير الصورة التى رسمها هذا القانون .

هذاجميع النتائج المتصور حدوثها فى المرض حينما يتغير الثمن لا تخرج عن ست عشرة نتيجة، منها نتيجتان تتفقان مع ماينص عليه هذا القانون، وأربع عشرة لا تتفق معه لعدم توافر الشرط الذى نحن بصدد الكلام عنه ، كما يظهر ذلك مما يلى :

١ - يرتفع الثمن وتظل العوامل الأخرى التى من شأنها أن تؤثر فى المرض على الحالة التى كانت عليها قبل أن يرتفع الثمن . وفى هذه الحالة يزيد المرض بالنسبة التى ينص عليها هذا القانون . ولترمز لهذه النسبة بحرف س . - وهذه هى إحدى الحالتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذى نحن بصدد الكلام عنه .

٢ - يرتفع الثمن ويحدث تغير فى عامل آخر يقتضى زيادة المرض ، ككشف مناجم جديدة ، أو حدوث عامل جوى استثنائى يجعل المحصول غزيراً ، أو نقص تكاليف الإنتاج . . . . . وهلم جرا . وفى هذه الحالة يزيد المرض بنسبة أكبر من س . لأن العرض فى هذه الحالة قد تسلط عليه عاملان كل منهما يقتضى زيادته .

٣ ، ٤ ، ٥ - يرتفع الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضى نقص العرض ، كإصابة المناجم بكارثة ، أو المحصول الزراعى بآفة . أو إضراب العمال فى الصنف الذى ارتفع ثمنه ، أو نقص أياديه العاملة على أثر حرب ... وهلم جرا . وفى هذه الحالة يكون العرض قد تنازعه عاملان : ارتفاع الثمن الذى يقتضى زيادته ؛ والعامل الآخر الذى يقتضى نقصه . فإن كان النقص الذى يؤدى إليه العامل الآخر أقل من الزيادة التى يؤدى إليها العامل الأول ، زاد العرض بنسبة أقل من س . وإن كان النقص الذى يؤدى إليه العامل الآخر متساوياً مع الزيادة التى يؤدى إليها العامل الأول ، يظل العرض على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد . وإن كان النقص الذى يؤدى إليه العامل الآخر أكبر من الزيادة التى يؤدى إليها العامل الأول ، فإن العرض ينقص عما كان عليه ، أى يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

٦ ، ٧ ، ٨ - يرتفع الثمن ويحدث فى عامل أو عوامل أخرى تغير يقتضى ارتفاع العرض وتغير يقتضى انخفاضه <sup>(١)</sup> وفى هذه الحالة يكون العرض قد تنازعه عوامل ارتفاع ( منها ارتفاع الثمن ) وعوامل انخفاض . فإن كانت نسبة الارتفاع التى تؤدى إليها العوامل الأولى أكبر من نسبة الانخفاض التى تؤدى إليها العوامل الأخرى ارتفع العرض بمقدار الفرق بين النسبتين . وإن كانت نسبة الانخفاض التى تؤدى إليها العوامل الثانية أكبر من نسبة الارتفاع التى تؤدى إليها العوامل الأولى انخفض العرض بمقدار الفرق بين النسبتين . وإن تساوت نسبة الارتفاع مع نسبة الانخفاض وقف العرض عند حالته الأولى .

٩ - ينخفض الثمن وتظل العوامل الأخرى التى من شأنها أن تؤثر فى العرض على الحالة التى كانت عليها قبل أن ينخفض الثمن . - وفى هذه الحالة ينقص العرض بالنسبة التى ينص عليها هذا القانون . ولترمز لهذه النسبة بحرف س . - وهذه هى

---

(١) هذه الحالة هى التى تحدث فى الواقع ؛ لأنه من المستحيل أن يظل أى عامل جامداً على الحالة التى كان عليها قبل أن يرتفع الثمن ؛ بل أن كل العوامل تتحرك وتتفاعل وتنقل من حال إلى حال .

ثانية الحالتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذى نحن بصدد الكلام عنه .

١٠ - ينخفض الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضى نقص العرض . وفي هذه الحالة ينقص العرض بنسبة أكبر من س . لأن العرض قد تسلط عليه حينئذ عاملان كل منهما يقتضى انخفاضه .

١١ ، ١٢ ، ١٣ - ينخفض الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضى زيادة العرض . وفي هذه الحالة يكون العرض قد تنازعه عاملان : انخفاض الثمن الذى يقتضى نقصه والعامل الآخر الذى يقتضى زيادته . فإن كانت الزيادة التى يؤدى إليها العامل الآخر أقل من النقص الذى يؤدى إليه العامل الأول ، انخفض العرض بنسبة أقل من س . وإن تساوت الزيادة مع النقص ، ظل العرض على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد . وإن رجحت كفة عامل الزيادة ، ارتفع العرض عما كان عليه ؛ أى يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

١٤ ، ١٥ ، ١٦ - ينخفض الثمن ويحدث في عامل أو عوامل أخرى تغير يقتضى انخفاض العرض وتغير يقتضى ارتفاعه<sup>(١)</sup> . وفي هذه الحالة يكون العرض قد تنازعه عوامل انخفاض ( منها انخفاض الثمن ) وعوامل ارتفاع ، وتترتب على ذلك النتائج نفسها المذكورة في الحالات السادسة والسابعة والثامنة .

( ثالثاً ) قد يحمل أحياناً انخفاض الثمن نفسه على زيادة العرض لا على نقصه . فقد يرى المنتجون لصنف منخفض ثمنه ونقص تبعاً لذلك ربحهم في كل وحدة منه ، أن يزيدوا من عدد وحداته ، أى من الكمية التى اعتادوا إنتاجها منه ، آمليين أن تموضهم هذه الزيادة عما جره عليهم انخفاض الثمن . فقد يحدث حينها ينخفض ثمن

---

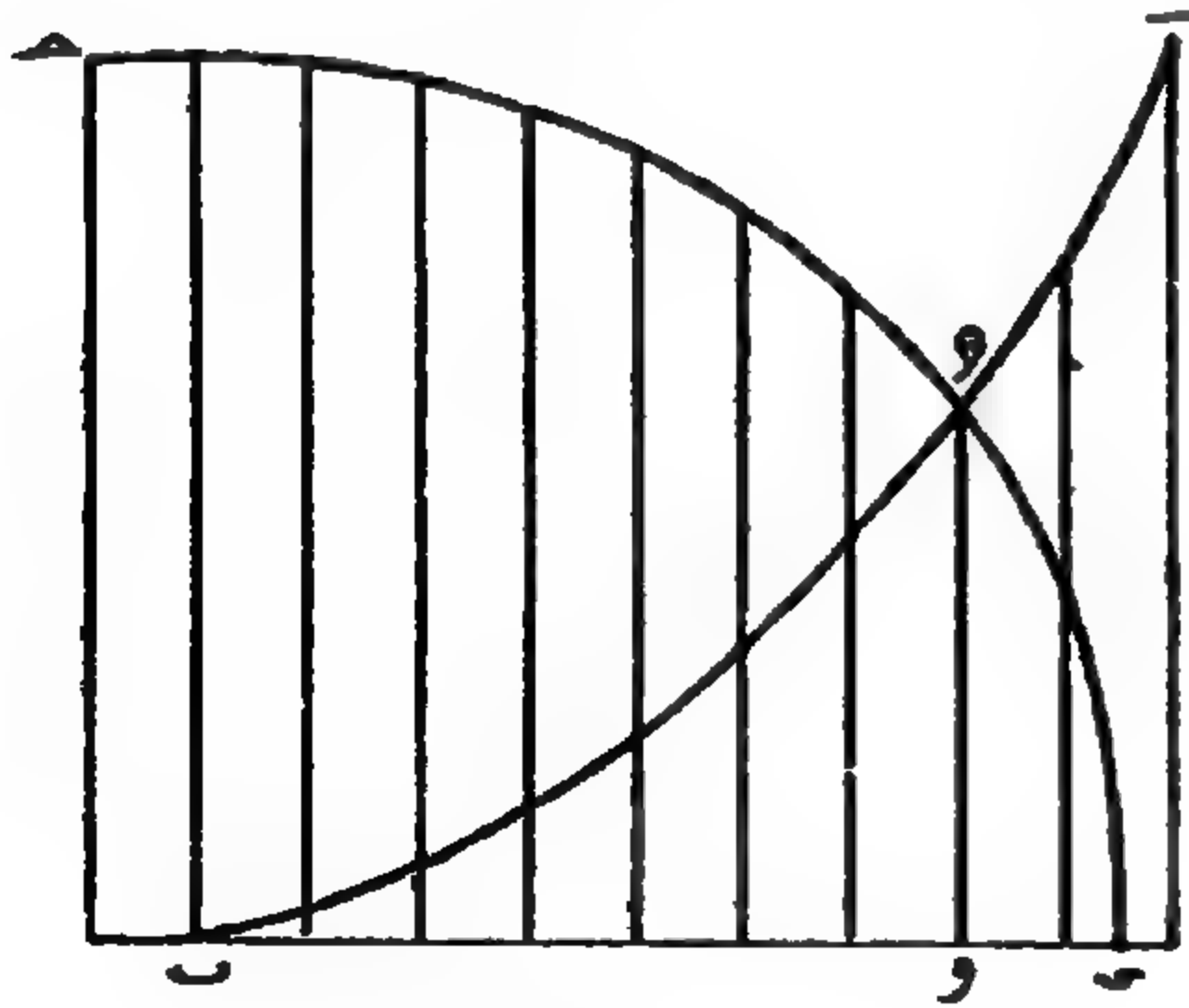
(١) التعليق السابق نفسه مع وضع « انخفاض الثمن » مكان ارتفاعه .

السيارات مثلاً ، وينقص تبعاً لذلك مبلغ الربح في السيارة ، أن تزيد مصانع السيارات من الكمية التي اعتادت إنتاجها ، على أمل أن تعوضها كثرة العدد عن نقص الربح في كل سيارة . - وقد تحمل زيادة الثمن نفسها على نقص العرض لا على زيادته . ويحدث هذا على الأخص إذا ارتفع ثمن مادة ما ، وكان هناك من العلامات ما يجعل المنتجين أو التجار يأملون أن يطرد ارتفاعه ، فيحبسون المادة عن السوق انتظاراً لارتفاع أكبر في ثمنها ، كما حدث في القطن المصري سنة ١٩٤٩<sup>(١)</sup>.

تساوى العرض مع الطلب : « الثمن الطبيعي » ، أو « الثمن العادي » :  
يتبين من القانونين السابقين أن الثمن يؤثر في الطلب على عكس ما يؤثر في العرض ، فارتفاعه يؤدي إلى نقص الطلب وزيادة العرض ، وانخفاضه يؤدي إلى زيادة الطلب ونقص العرض .

فالمنحنى الذي يمثل طريق كل منهما يسير في اتجاه مضاد للاتجاه الذي يسير فيه المنحنى الذي يمثل طريق الآخر .

ويتضح هذا من النظر في الشكل الرسوم بجانب هذا الكلام :



(شكل رقم ٣)

فالخط الأفقي في هذا الشكل يمثل المراحل التي يجتازها الثمن في ارتفاعه (إذا نظرت إليه من اليمين إلى الشمال) أو في انخفاضه (إذا نظرت إليه من الشمال إلى اليمين) .

والخطوط العمودية التي يمر على رؤوسها المنحنى أ ب ، تمثل مبلغ ما يصل إليه الطلب في مختلف مراحل الثمن .

(١) انظر تقرير رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري المنشور بمجلة المصري ١٩٤٩/٣/٣١ .



والخطوط العمودية التي يمر على رؤوسها المنحني حـ و ، تمثل مبلغ ما يصل إليه العرض في مختلف مراحل الثمن .

نخطوط كل من الطلب والعرض تزايد حيث تتناقص خطوط الآخر ، وتبلغ أقصى زيادتها حيث تنعدم خطوط الآخر .

والمنحني الذي يمر على رؤوس كل طائفة منهما يسير في اتجاه مضاد للاتجاه الذي يسير فيه المنحني الذي يمر على رؤوس الطائفة الأخرى .

ومنحنيان هذا شأنهما لا بد أن يلتقيا في نقطة ما . وقد التقيا في الشكل في نقطة هـ .

والعمودي الذي يوصل بين نقطة التقائهما والمرحلة المقابلة لها من أفقي الثمن ( وهو الخط هـ و ، في الشكل ) ، يمثل مبلغ ما يصل إليه كل من العرض والطلب في هذه المرحلة . وبعبارة أخرى : في النقطة التي يلتقي فيها المنحنيان تكون الكمية المعروضة من الصنف متساوية مع الكمية المطلوبة .

والثمن الذي يكون عليه الصنف إذ يلتقي المنحنيان ، أي إذ يتساوى العرض مع الطلب ، يسمى في عرف الاقتصاديين « بالثمن الطبيعي » أو « الثمن المادي » . . . . . وسمى بذلك لأن ما عداه أثمان شاذة ناشئة عن حالات شاذة كذلك وهي الحالات التي تزيد فيها كمية المعروض من الصنف عن كمية المطلوب منه أو تنقص عنها .

### الناحية الثانية أثر كل من العرض والطلب في الثمن :

كما يتأثر العرض والطلب بالثمن ، يتأثر الثمن بكل من العرض والطلب . فكل تغير يحدث في واحد منهما يتبعه تغير في الثمن : فيرتفع الثمن كلما زاد الطلب أو نقص العرض ؛ وينخفض كلما نقص الطلب أو زاد العرض .

فهذه الناحية يشرحها قاعدتان أو قانونان: أحدهما يبين أثر تغير الطلب في الثمن؛  
وثانيهما يبين أثر تغير العرض في الثمن .

وستتكلم فيما يلي عن كل منهما على حدة ، مهيدين لها بكلمة عن العوامل التي  
من شأنها أن تحدث تغيراً في العرض أو الطلب .

### عوامل تغير الطلب والعرض :

تنقسم هذه العوامل إلى طائفتين : عوامل تحدث تغيراً في الطلب ؛ وعوامل تحدث  
تغيراً في العرض . وكل طائفة من هاتين الطائفتين تنقسم باعتبار دوام أثرها أو عدم  
دوامه إلى قسمين : عوامل ذات أثر مؤقت ؛ وعوامل ذات أثر ممتد .

١ — أما العوامل ذات الأثر المؤقت في الطلب فتشمل جميع الأمور التي من شأنها  
أن تحدث ، في أثناء فترة ما ، تغيراً بالزيادة أو النقص في كمية المطلوب من الشيء .  
فتنظم طائفة كبيرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية :

منها تغير الثمن ؛ فقد تقدم في القانون الأول أن كل تغير يطرأ على الثمن يتبعه  
تغير في كمية المطلوب<sup>(١)</sup> ؛ وسندكر فيما بعد أن هذا العامل لا يمتد أثره زمنياً طويلاً<sup>(٢)</sup> .  
ومنها المناسبات الدينية أو القومية التي تقتضي زيادة الاستهلاك من صنف ما  
أو نقصه في أثناء مدة قصيرة : كعيد الأضحى الذي يقتضي في الأمم الإسلامية زيادة  
الطلب على الضأن والأغشية واللحوم والهدايا ... ونقص الطلب في الأسماك والطيور ...؛  
وعيد الفطر الذي يقتضي زيادة الطلب على الأغذية وأصناف الفطائر والزبد والحلوى  
والأسماك واللحوم والهدايا ... ونقص الطلب في الضأن والطيور ...؛ وعيد  
الميلاد الذي يقتضي في الأمم المسيحية زيادة الطلب على الطيور والأزهار واللحوم  
والهدايا ... وهلم جرا .

---

(١) انظر ص ١٦٢ وتوابعها . (٢) انظر صفحة ١٩١ .

ومنها كثرة الوافدين من الخارج على بلد ما لمناسبة تقتضى إقامتهم بها مدة محدودة : كؤتمر دولى أو معرض ، أو حفلات تنويع ، أو زواج ملكى ، أو كشف أثرى حديث ، أو اعتدال الجوبها فى فصل ما ... وهلم جرا . - فلا يخفى أن الطلب على معظم الأشياء يزيد فى أثناء إقامتهم ويقل بعد عودتهم إلى بلادهم .

ومنها نشوب حرب عالمية أو محلية ؛ فلا يخفى أن الحروب تقتضى زيادة الاستهلاك فى كثير من البضائع كالدخائر والمدافع والسيارات والقطن والكأوتشوك والبترول والفحم والأغذية ... وما إلى ذلك ؛ على حين أن انتهاءها يعقبه نقص كبير فى كمية المطلوب من هذه الأشياء .

ومنها انتشار وباء أو مرض ؛ فإن ذلك يقتضى زيادة الطلب فى بعض الأصناف كالعقاقير والقطن الطبى واللفائف وأكفان الموتى .. ونقص الطلب فى أصناف أخرى .

٢ - وأما العوامل ذات الأثر الممتد فى الطلب فتشمل جميع الأمور التى من شأنها أن تحدث تغيراً ممتداً بالأثر بازدياد أو النقص فى كمية المطلوب من أشياء . فتدخل فيها طائفة كبيرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية :

منها اتساع الأسواق أمام صنف ما أو ضيقها ، على أثر معاهدة أو استعمار أو نزاع دولى أو منافسة أو ضرائب ... وهلم جرا . فمن الواضح أن تفتح أسواق جديدة للصنف يزيد من كمية المطلوب منه ، وإحصاء أسواق كانت مفتوحة له ينقص منها ، وأن كلا الأمرين يمتد زمناً طويلاً .

ومنها زيادة القدرة الشرائية للأفراد فى مملكة ما على أثر ارتفاع الأجور والمرتبات أو كثرة النقود ... ، أو ضعف قدرتهم الشرائية نتيجة لانخفاض الأجور والمرتبات أو لقلة النقود ... وما إلى ذلك . فلا يخفى أن زيادة قدرتهم الشرائية تزيد من استهلاكهم وضعفها ينقص منه ، وأن كلتا الظاهرتين ذات أثر ممتد .

ومنها نقص عدد السكان فى مملكة ما على أثر حرب أو كارثة طبيعية كزلازل

أو انفجار بركان أو فيضانات عالية ، أو زيادتهم نتيجة لنموهم الطبيعي أو لتحسن الوسائل الصحية أو ارتفاع طرق المعيشة لديهم . . . وما إلى ذلك . فمن الواضح أن نقص عددهم ينقص من كمية المطلوب من الأشياء وزيادته تزيد منها ، وأن كلا الأمرين ذو أثر ممتد .

٣ — وأما العوامل ذات الأثر المؤقت في العرض ، فتشمل جميع الأمور التي من شأنها أن تحدث ، في أثناء فترة ما ، تغيراً بالزيادة أو النقص في كمية المعروض من الشيء . فتتنظم طائفة كبيرة من العوامل الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية :

منها تغير الثمن ؛ فقد تقدم في القانون الثاني أن كل تغير في الثمن يتبعه تغير في كمية المعروض<sup>(١)</sup> ؛ وسنذكر فيما بعد أن هذا العامل لا يمتد أثره زمناً طويلاً<sup>(٢)</sup> .

ومنهم العوامل الجوية الاستثنائية التي تؤثر في محاصيل الزراعة فتزيدنها أو تنقصها ، كاشتداد الحرارة أو البرودة ، وغزارة الأمطار أو قلتها ، والفيضانات العالية . . . وهلم جرا .

ومنهم الآفات الزراعية التي تصيب نبات محصول ما أو ثماره فتبيدها ، أو تنقص من إنتاجها ، كاللدود ، والجراد ، والطيور المهاجرة ؛ وأمراض الأشجار والنباتات . . . وما إلى ذلك . . .

ومنهم العوامل البحرية أو النهرية التي تزيد في إنتاج الصيد أو تنقص منه . ومنها إضراب العمال مدة ما عن مزاولة أعمالهم في فرع من فروع الإنتاج أو في بعض مصانع هامة في إنتاج هذا الفرع .

٤ — وأما العوامل ذات الأثر الممتد في العرض فتشمل جميع الأمور التي من شأنها أن تحدث تغيراً ممتداً بالأثر بالزيادة أو النقص في كمية المعروض من الشيء . فتدخل فيها طائفة كبيرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية :

---

(١) انظر ص ١٧٠ وتوابعها . (٢) انظر صفحة ١٩١ .



منها تغير تكاليف الإنتاج في صنف ما لزيادة المنتج من مواده الأولية أو نقصه ، أو لفرض ضرائب جديدة عليه أو إعفائه من ضرائب كانت مفروضة . . . وما إلى ذلك . - فمن الواضح أن نقص تكاليف الإنتاج عما كانت عليه تفرى المنتجين بزيادة العرض ، وزيادة تكاليف الإنتاج تحملهم على نقصه ، وأن كلتا الظاهرتين ذات أثر ممتد إذا نجمت عن سبب من الأسباب التي ضربنا أمثلة لها .

ومنها نقص الأيادي العاملة في مملكة ما على أثر كارثة أو حرب . . . أو زيادتها لتحسن الوسائل الصحية في الطبقة العاملة أو لارتقاء طرق معيشتها . . . وما إلى ذلك . - فمن الواضح أن نقص عدد العمال ينقص من كمية الإنتاج وزيادته تزيد منها ؛ وأن كلا الأمرين ذو أثر ممتد .

ومنها كشف مناجم لمعدن ما أو إصابة بعض مناجم القديمة بكارثة أو إشرافها على النفاد . . . وما إلى ذلك . - فمن الواضح أن كشف مناجم جديدة يزيد من كمية الإنتاج ، واختفاء مناجم قديمة ينقص منها ؛ وأن كلتا الظاهرتين ذات أثر ممتد .

ومنها نقص عدد المصانع في فرع ما على أثر تدمير بعضها في حرب أو إصابتها بكارثة . . . وهلم جراً . فلا يخفى أن عاملاً كهذا ذو أثر ممتد ، إذ لا بد أن ينقضى زمن طويل قبل أن يتم إنشاء مصانع جديدة وقبل أن تصل هذه المصانع الجديدة في نشاطها الإنتاجي إلى الدرجة التي كانت عليها المصانع القديمة .

\*\*\*

هذه أمثلة من العوامل التي تحدث تغيراً في الطلب والعرض . أما أثر هذا التغير في الثمن فيشرحه قاعدتان أو قانونان : أحدهما يبين أثر تغير الطلب في الثمن ؛ والثانيهما يبين أثر تغير العرض في الثمن . وسنتكلم على كل منهما على حدة فيما يلي :

### القانون الثالث<sup>(١)</sup> ، أثر تغير الطلب في الثمن :

وهو كلما زاد طلب شيء ما ارتفع ثمنه ، وكلما نقص طلبه انخفض ثمنه .

ويصدق هذا القانون على كل ماله ثمن مما يسد حاجات الإنسان ؛ فينطبق على الفلات الزراعية والمصنوعات والأراضي والأسهم والسندات والعمل ( فالعمل له ثمن وهو الأجرة التي تدفع للعامل ) ... وهم جرا .

فإذا زاد الطلب على القطن مثلا لنشاط صناعة النسيج أو لاستخدامه في سدّ حاجة جديدة لم يكن يستخدم فيها من قبل أو لأي عامل من العوامل السابق ذكرها<sup>(٢)</sup> ارتفع ثمنه ؛ وكلما توالى ازدياد طلبه ازداد ثمنه ارتفاعا . - وإذا نقص طلبه لإفلاس بعض مصانع النسيج الكبرى أو لاستبدال مادة أخرى به أو لنشوب حرب أحدثت صعوبات في وسائل نقله من مناطق زراعته إلى حيث مصانعه . . . أو لأي سبب آخر من الأسباب التي سبقت الإشارة إليها ، فإن ثمنه ينخفض عما كان عليه ، وكلما زاد الطلب نقصا زاد الثمن انخفاضا .

والسبب في هذا راجع إلى أن زيادة الطلب في سلعة ما يزيد من حرص المنتج وتهافت المستهلك عليها ، على حين أن نقصه ينقص من حرصهما . وقد ذكرنا فيما سبق أن قيمة الشيء تقاس بمبلغ الحرص من جانبي المنتج والمستهلك أو البائع والمشتري : فتزيد كلما زاد هذا الحرص وتنقص كلما نقص<sup>(٣)</sup> .

ولهذا القانون قيود كثيرة أهمها مايلي :

( أولا ) لا يحدث التغير في الثمن بالنسبة نفسها التي يحدث بها التغير في الطلب ؛

---

(١) هو القانون الأول في هذه الناحية ، ولكننا عددناه الثالث لأنه قد سبقه الكلام عن قانوني الناحية الأولى .

(٢) انظر العوامل ذات الأثر المؤقت والعوامل ذات الأثر الممتد في الطلب بصفحتي ١٨٠، ١٨١ .

(٣) انظر صفتي ١٥٨، ١٥٩ .

بل يحدث أحيانا بنسبة أقل منها وأحيانا بنسبة أكبر منها .

ففي معظم الأشياء تكون نسبة تغير الثمن أقل كثيراً من نسبة تغير الطلب . -  
فإذا ارتفع الطلب على الضأن مثلاً لمناسبة كعيد الأضحى أو على الزبد لمناسبة كعيد  
الفطر ، وبلغ في ارتفاعه إلى عشرة أمثال ما كان عليه قبل ذلك ، فإن الثمن يرتفع  
بنسبة أقل كثيراً من هذه النسبة . فرأس الضأن الذي كان يباع قبل هذه المناسبة  
بعشرة جنيهات مثلاً لا يرتفع ثمنه إلى مائة جنيه ؛ بل لا يتجاوز ارتفاعه بضع عشرات من  
القروش . وورطل الزبد الذي كان يباع قبل هذه المناسبة بثمانية عشر قرشاً مثلاً لا يرتفع إلى  
مائة وثمانين قرشاً ؛ بل لا يتجاوز ارتفاعه بضعة مليات . - وما قيل في ارتفاع الطلب يقال  
مثله في انخفاضه .

وفي بعض الأشياء تكون نسبة تغير الثمن أقل كذلك من نسبة تغير الطلب ،  
ولكن الفرق بينهما لا يكون كبيراً . فإذا تغير الطلب على القطن مثلاً تغير ثمنه بنسبة  
لا تقل كثيراً في العادة عن نسبة تغير طلبه .

وفي بعض الأشياء يحدث العكس ، فيتغير الثمن بنسبة أكبر من النسبة التي  
يتغير بها الطلب . ويحدث هذا على الأخص في الأشياء الضرورية أو النادرة أو محدودة  
الكمية أو التي يصعب إنتاج مثلها . فإذا ارتفع الطلب على شيء أثرى مثلاً وبلغ  
في ارتفاعه إلى الضعف ، فإن الثمن يزيد غالباً بنسبة أكبر من النسبة التي ارتفع بها  
الطلب ، أى يزيد إلى أكثر من الضعف .

وبالجملة ، تختلف الأشياء في هذه الناحية تبعاً لاختلافها في مبلغ الحاجة إليها ،  
وظروف إنتاجها ، وشئون تكاليفها ، وطبيعة الأسباب التي دعت إلى تغير طلبها...  
وهلم جرا .

( ثانياً ) لا يصدق هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التي تؤثر في الثمن  
على الحالة التي كانت عليها قبل أن يتغير الطلب .

وذلك أن الثمن يتأثر بعوامل أخرى كثيرة غير الطلب ، كاختلاف القيمة الذاتية

للقود واختلاف كمية العروض من السلعة . . . وما إلى ذلك . فكل تغير يطرأ على القيمة الذاتية للقود يتبعه تغير متناسب معه تناسباً عكسياً في أثمان الأشياء كما سبقت الإشارة إلى ذلك <sup>(١)</sup> وكما سيأتى الكلام عنه بتفضيل فيما بعد <sup>(٢)</sup> . وكل تغير في كمية العروض يتبعه تغير في ثمن السلعة : فيرتفع الثمن كلما قل العرض وينخفض كلما زاد ، كما سنعرض لذلك في القانون الرابع <sup>(٣)</sup> .

فتأثر الثمن بتغير الطلب لا يتحقق بالشكل الذى ينص عليه هذا القانون إلا إذا ظلت هذه العوامل وما إليها على الحالة التى كانت عليها قبل أن يتغير الطلب . فإن لم تبق على الحالة التى كانت عليها قبل تغيره ، بأن حدث كذلك تغير فى عامل منها ، فإن الثمن يتأثر حينئذ من ناحيتين : ناحية التغير الذى طرأ على الطلب ، وناحية التغير الذى طرأ على هذا العامل الآخر : فيؤدى ذلك إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التى يتوقعها هذا القانون .

فإذا اتفق مثلاً أنه فى الوقت الذى ارتفع فيه الطلب على القطن لمناسبة صناعية أو اجتماعية أو حربية ، حدثت عوامل زادت محصوله كثيراً عن المعتاد ( ظروف مواتية للزراعة ، سعة زمام الأراضى التى زرعت ... الخ ) أو زادت من القيمة الذاتية للقود ، فإن الثمن فى هذه الحالة يتنازعه عاملان : ارتفاع الطلب الذى يقتضى زيادته ( زيادة الثمن ) ؛ وارتفاع العرض أو ارتفاع القيمة الذاتية للقود الذى يقتضى انخفاضه ( انخفاض الثمن ) . فيظهر الثمن حينئذ فى صورة أخرى غير الصورة التى رسمها هذا القانون .

هذا ، وجميع الحالات المتصور حدوثها لا تخرج عن ست عشرة حالة ، منها حالتان يتحقق فى كل منهما أثر هذا القانون ، وأربع عشرة لا يتحقق معها هذا الأثر لعدم توافر الشرط الذى نحن بصدد الكلام عنه :

---

(١) انظر ص ١٣ . (٢) انظر فقرة « تأثر الثمن باختلاف القيمة الذاتية للقود » .

(٣) انظر صفحة ١٨٩ وتوابعها .



١ - يرتفع الطلب ولا يحدث في جهة أخرى تغير يقتضى تغير الثمن . وفي هذه الحالة يرتفع الثمن بالنسبة التي ينص عليها هذا القانون . ولرمز لهذه النسبة بحرف س . . . وهذه هي إحدى الحالتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذي نحن بصدد الكلام عنه .

٢ - يرتفع الطلب ويحدث في عامل آخر أو في عوامل أخرى تغير يقتضى ارتفاع الثمن ، كأن ينقص المرض أو تنخفض القيمة الذاتية للنقود . وفي هذه الحالة يرتفع الثمن بنسبة أكبر من س ؛ لأن الثمن قد تسلط عليه حينئذ عاملان كل منهما يقتضى ارتفاعه .

٣ ، ٤ ، ٥ - يرتفع الطلب ويحدث في عامل آخر أو في عوامل أخرى تغير يقتضى انخفاض الثمن ، كأن يزيد المرض أو ترتفع القيمة الذاتية للنقود . وفي هذه الحالة يكون الثمن قد تنازعه عاملان : ارتفاع الطلب الذي يقتضى زيادته ؛ والعامل الآخر الذي يقتضى نقصه . فإن كان النقص الذي يؤدي إليه العامل الآخر أقل من الزيادة التي يؤدي إليها ارتفاع الطلب ، ارتفع الثمن بنسبة أقل من س . وإن كان النقص الذي يؤدي إليه العامل الآخر متساوياً مع الزيادة التي يؤدي إليها ارتفاع الطلب ، بقي الثمن على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد . وإن كان النقص الذي يؤدي إليه العامل الآخر أكبر من الزيادة التي يؤدي إليها ارتفاع الطلب ، فإن الثمن ينخفض عما كان عليه ، أى يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

٦ ، ٧ ، ٨ - يرتفع الطلب ويحدث في عامل أو في عوامل أخرى تغير يقتضى ارتفاع الثمن وتغير يقتضى انخفاضه<sup>(١)</sup> . وفي هذه الحالة يكون الثمن قد تنازعه عوامل ارتفاع ( منها ارتفاع الطلب ) وعوامل انخفاض . فإن كانت نسبة الارتفاع التي تؤدي إليها

---

(١) هذه الحالة هي التي تحدث في الواقع ، لأنه من المستحيل أن يظل أى عامل جامدا على الحالة التي كان عليها قبل أن يرتفع الطلب ، بل أن كل العوامل تتحرك وتتفاعل وتنقل حتما من حال إلى حال .

العوامل الأولى أكبر من نسبة الانخفاض التي تؤدي إليها العوامل الأخرى ارتفع الثمن بمقدار الفرق بين النسبتين ، وإن كانت نسبة الانخفاض التي تؤدي إليها العوامل الثانية أكبر من نسبة الارتفاع التي تؤدي إليها العوامل الأولى انخفض الثمن بمقدار الفرق بين النسبتين . وإن كانت نسبة الارتفاع مساوية لنسبة الانخفاض ظل الثمن على الحالة التي كان عليها قبل أن يرتفع الطلب .

٩ — يقل الطلب ولا يحدث في جهة أخرى تغير يقتضي تغير الثمن . — وفي هذه الحالة ينخفض الثمن بالنسبة التي ينص عليها هذا القانون . ولنرمز لهذه النسبة بحرف س . — وهذه هي ثمانية الحاليتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذي نحن بصدد الكلام عنه .

١٠ — يقل الطلب ويحدث في عامل آخر أو في عوامل أخرى تغير يقتضي انخفاض الثمن ؛ كأن يزيد العرض أو ترتفع القيمة الذاتية للنقود . — وفي هذه الحالة ينخفض الثمن بنسبة أكبر من س ؛ لأن الثمن قد تسلط عليه حينئذ عاملان كل منهما يقتضي انخفاضه .

١١ ، ١٢ ، ١٣ — يقل الطلب ويحدث في عامل آخر أو في عوامل أخرى تغير يقتضي ارتفاع الثمن ؛ كأن ينقص العرض أو تنخفض القيمة الذاتية للنقود . وفي هذه الحالة يكون الثمن قد تنازعه عاملان . قلة الطلب الذي يقتضي انخفاضه ؛ والعامل الآخر الذي يقتضي زيادته . فإن كانت الزيادة التي يؤدي إليها العامل الآخر أقل من النقص الذي يؤدي إليه قلة الطلب ، انخفض الثمن بنسبة أقل من س . وإن تساوت الزيادة مع النقص ، بقي الثمن على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد . وإن رجحت كفة الزيادة ارتفع الثمن عما كان عليه ، أي يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

١٤ ، ١٥ ، ١٦ — يقل الطلب ويحدث في عامل أو في عوامل أخرى تغير يقتضي انخفاض الثمن وتغير يقتضي ارتفاعه<sup>(١)</sup> . وفي هذه الحالة يكون الثمن قد تنازعه عوامل

(١) التعليق السابق نفسه مع تغيير كلمة « يرتفع الطلب » بكلمة « يقل الطلب » .

انخفاض (منها قلة الطلب) وعوامل ارتفاع ، ويترتب على ذلك النتائج نفسها التي ذكرناها في الحالات السادسة والسابعة والثامنة .

### القانون الرابع ، أثر تغير العرض في الثمن :

وهو كلما زاد العرض في سلعة ما انخفض ثمنها ، وكلما نقص العرض ارتفع ثمنها .  
ويصدق هذا القانون على جميع المنتجات ، سواء في ذلك المنتجات الزراعية ومنتجات الناجم والمنتجات الصناعية ، كما يصدق على الأراضي والأسهم والسندات وما إلى ذلك .

فإذا زادت كمية العروض من الفحم مثلاً لكشف مناجم جديدة أو لأي عامل آخر من العوامل السابق ذكرها<sup>(١)</sup> ، انخفض ثمنه ؛ وكلما توالى زيادة الكمية المعروضة زاد الثمن انخفاضاً . - وإذا نقصت كمية العروض منه لإشراف مناجمه على النفاد أو لتدمير بعضها أو لأي عامل آخر ، ارتفع ثمنه ؛ وكلما توالى عليها النقص زاد الثمن ارتفاعاً .

والسبب في هذا راجع إلى أن زيادة العروض من السلعة يقلل من تهاافت المستهلك ومن حرص المنتج عليها ؛ على حين أن نقصه يحدث عكس ذلك عند كل منهما . وقد ذكرنا فيما سبق أن قيمة الشيء تسير تبعاً لبلغ الحرص عليه من جانبي المنتج والمستهلك<sup>(٢)</sup> .

ولهذا القانون قيود كثيرة أهمها مايلي :

( أولاً ) لا يحدث التغير في الثمن بالنسبة نفسها التي يحدث بها التغير في العرض ؛ بل يحدث أحياناً بنسبة أقل منها وأحياناً بنسبة أكبر منها .

---

(١) انظر العوامل ذات الأثر المؤقت والعوامل ذات الأثر الممتد في العرض ، بصفتي ١٨٢ ،

١٨٣ . (٢) انظر صفتي ١٥٨ ، ١٥٩ .

ففى معظم الأشياء تكون نسبة تغير الثمن أقل كثيراً من نسبة تغير العرض . فإذا زاد العروض من السيارات إلى الضعف مثلاً ، فإن الثمن ينخفض غالباً بنسبة أقل كثيراً من هذه النسبة ؛ فالسيارة التى كانت تباع قبل هذا بألف جنيه مثلاً لا ينخفض ثمنها إلى خمسمائة جنيه ، بل لا يتجاوز انخفاضه بضعة جنيهات ، وما قيل فى زيادة العرض يقال مثله فى انخفاضه .

وفى بعض الأشياء تكون نسبة تغير الثمن أقل كذلك من نسبة تغير العرض ، ولكن الفرق بينهما لا يكون كبيراً . فإذا زاد المحصول العالمى للقطن مثلاً فى عام ما إلى ضعف ما كان عليه فى العام السابق فإن ثمنه ينخفض بنسبة لا تقل كثيراً عن نسبة الزيادة فى محصوله ( إذا توافر الشرط الذى سنذكره فى القيد الثانى ) .

وفى بعض الأشياء يحدث العكس ، فيتغير الثمن بنسبة أكبر من النسبة التى يتغير بها العرض . ويحدث هذا على الأخص فى الأشياء القابلة للتلف والأشياء الضرورية للمعيشة . فإذا زاد العروض من البصل أو الطماطم مثلاً إلى الضعف ، فإن الثمن ينخفض غالباً بنسبة أكبر من النسبة التى زاد بها العرض ، أى ينخفض إلى أقل من النصف . وإذا نقص العرض بمقدار النصف مثلاً فى محصول مادة من المواد الضرورية للمعيشة كالقمح مثلاً فى بلد يتعذر ورود هذه المادة إليه من الخارج ، فإن هذا العجز يؤدى إلى زيادة الثمن بنسبة أكبر من النسبة التى قل بها العرض ، أى يؤدى إلى ارتفاع الثمن إلى أكثر من الضعف .

وبالجملة ، تختلف الأشياء فى هذه الناحية تبعاً لاختلافها فى مبلغ الحاجة إليها ، ومدى القدرة على الاستغناء عنها أو على إحلال غيرها محلها ، وظروف إنتاجها ، وشئون تكاليفها ، وطبيعة الأسباب التى دعت إلى تغير عرضها . . . . . وهلم جرا .

( ثانياً ) لا يصدق هذا القانون إلا إذا بقيت العوامل الأخرى التى تؤثر فى الثمن على الحالة التى كانت عليها قبل أن يتغير العرض .



وجميع ما قيل في القانون السابق لشرح هذا القيد ، وبيان الحالات التي تتوافر فيها شروط صدق القانون والحالات التي لا تتوافر فيها ، وما يترتب على كل حالة منها ، يقال مثله في هذا القانون .

## ٦ - قوانين العرض والطلب ذات أثر مؤقت

لا يبقى الأثر الذي ينص عليه أى قانون من القوانين الأربعة السابقة أمداً طويلاً. وذلك أن كل أثر يحدث وفقاً لأحدها، يترتب عليه هو نفسه أثر ثان وفقاً لقانون آخر منها ، وهذا الأثر الثانى ينشأ عنه أثر ثالث يححو الأثر الأول ؛ كما يتضح من الجدول الآتى : ( سنضع أمام كل أثر رقم القانون الذى يحدث بمقتضاه حسب ترتيبه فى الفقرة السابقة. فرقم ١ يشير إلى القانون الأول وهو الذى يبين أثر الثمن فى الطلب ، ورقم ٢ يشير إلى القانون الثانى وهو الذى يبين أثر الثمن فى العرض . . . . . وهلم جرا ) :

الظاهرة	الأثر الأول المرتب على الظاهرة	الأثر الثانى المرتب على الأثر الأول	الأثر الثالث المرتب على الأثر الثانى والذى يححو الأثر الأول
ارتفع الثمن	يقل الطلب (١)	ينخفض الثمن (٣)	يزيد الطلب (١)
» »	يزيد العرض (٢)	ينخفض الثمن (٤)	يقل العرض (٢)
انخفض الثمن	يزيد الطلب (١)	يرتفع الثمن (٣)	يقل الطلب (١)
» »	يقل العرض (٢)	يرتفع الثمن (٤)	يزيد العرض (٢)
زاد الطلب	يرتفع الثمن (٣)	يقل الطلب (١)	ينخفض الثمن (٣)
قل الطلب	ينخفض الثمن (٣)	يزيد الطلب (١)	يرتفع الثمن (٣)
زاد العرض	ينخفض الثمن (٤)	يقل العرض (٢)	يرتفع الثمن (٤)
قل العرض	يرتفع الثمن (٤)	يزيد العرض (٢)	ينخفض الثمن (٤)

## ٧ - تضافر قوانين العرض والطلب على حفظ التوازن

تعمل قوانين العرض والطلب متضافرة على أن يظل كل من الطلب والعرض والتمن في مستواه الطبيعي ( والمستوى الطبيعي للطلب أن يتعادل مع العرض ؛ والمستوى الطبيعي للعرض أن يتعادل مع الطلب ؛ والمستوى الطبيعي للتمن أن يكون نتيجة لتعادل كمية المطلوب من السلعة مع كمية العروض منها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك<sup>(١)</sup> ). وذلك أنه إذا حدث ، لسبب ما انحراف في ناحية من هذه النواحي الثلاث ( الثمن أو الطلب أو العرض ) ، فإن هذا الانحراف يحدث انحرافا آخر في ناحية أخرى منها. ولكن هذا الانحراف الآخر ينشأ عنه أثر يمحو الانحراف الأول، فتعود بذلك الناحية الأولى إلى حالتها الطبيعية التي انحرفت عنها ؛ وهذا الأثر يترتب عليه أثران يمحو الانحراف الثاني ، فتعود الناحية الثانية كذلك إلى مجراها الطبيعي الذي ترحزت عنه .

فإذا انحرف الطلب عن مستواه الطبيعي بأن زاد مثلا لسبب ما ، فإن زيادته هذه تحدث انحرافا آخر في الثمن فتزحف طبقا للقانون الثالث . ولكن ارتفاع الثمن يؤدي إلى نقص الطلب طبقا للقانون الأول ، ولا يزال ينقصه حتى يعود به إلى مستواه الطبيعي الذي انحرف عنه . ونقص الطلب يؤدي إلى انخفاض الثمن طبقا للقانون الثالث ، ولا ينفك ينخفضه حتى يرجعه إلى المستوى العادي الذي ترحز عنه . - فبمجرد أن حدث الانحراف الأول، اندفعت قوانين العرض والطلب لمقاومته ، متخذة في هذه المقاومة خطة خاصة ؛ فأحدثت انحرافا آخر ، ثم كرت على كل منهما فقصت عليه ، وأعادت كل شيء سيرته الأولى .

والجدول الآتي يبين جميع حالات الانحراف والمراحل التي تسلكها قوانين العرض والطلب في سبيل القضاء على كل منها ( وهو الجدول نفسه المرسوم في الفقرة السابقة

(١) انظر صفحتي ١٧٨ ، ١٧٩ .

مع تغيير العناوين بالشكل الذى يتفق مع النظرية الى حن بصدد سر - مع  
أمام كل ظاهرة رقم القانون الذى تحدث بمقتضاه .

الانحراف الأول	الانحراف الثانى المرتب على الانحراف الأول	الانحراف الأول المرتب على الانحراف الثانى	الانحراف الثانى المرتب على الانحراف الأول
ارتفع الثمن	يقل الطلب (١)	ينخفض الثمن (٣)	يزيد الطلب (١)
» »	يزيد العرض (٢)	ينخفض الثمن (٤)	يقل العرض (٢)
انخفض الثمن	يزيد الطلب (١)	يرتفع الثمن (٣)	يقل الطلب (١)
» »	يقل العرض (٢)	يرتفع الثمن (٤)	يزيد العرض (٢)
زاد الطلب	يرتفع الثمن (٣)	يقل الطلب (١)	ينخفض الثمن (٣)
قل الطلب	ينخفض الثمن (٣)	يزيد الطلب (١)	يرتفع الثمن (٣)
زاد العرض	ينخفض الثمن (٤)	يقل العرض (٢)	يرتفع الثمن (٤)
قل العرض	يرتفع الثمن (٤)	يزيد العرض (٢)	ينخفض الثمن (٤)

فقوانين العرض والطلب تعمل وحدها على تحقيق التوازن الاقتصادى ، وعلى علاج  
ما ينتاب السوق من خلل واضطراب ، وعلى إصلاح ما تفسده أعمال بنى الإنسان .  
ولمثل هذا ذهبت جماعة الفيزيوقراط ومن نما نحوهم إلى أن قوانين الاقتصاد السياسى  
محقة لسعادة النوع البشرى ، وأن الواجب على الأفراد والحكومات أن تقف أمامها  
مكتوفة الأيدي ، وأن تدعها حرة طليقة تبرم ما تبرمه وتنفذ ما تشاؤه (Laisser faire) ؛  
فليس فى الإمكان الإتيان بأحسن مما يتم على يديها .

ر - ... كما سبق هذه النظرية فظهر لنا فسادها من عدة وجوه<sup>(١)</sup> . ولكن لا مناص من الاعتراف بأن ثمة ظواهر كثيرة تجعلها محقة بعض الشيء فيما تنهب إليه ، وبخاصة قوانين العرض والطلب وما يترتب على عملها أحيانا من تحقيق التوازن الاقتصادى والقضاء على أسباب الشذوذ والاضطراب .

## ٨ - المنافسة الحرة

وشروطها ووجوب توافرها لتحقيق قوانين العرض والطلب  
لا تتحقق قوانين العرض والطلب إلا فى سوق تسودها « المنافسة الحرة » أى فى سوق عارية من كل أثر من آثار « الاحتكار » .

ولا تتحقق المنافسة الحرة إلا إذا توافرت شروط كثيرة أهمها مايلي :

١ - أن يكون إنتاج الصنف والاتجار به متاحين لكل فرد ولكل جماعة بدون قيد ولا شرط أو بقيود يتساوى فيها الجميع . فلو كانت إنتاج الصنف أو الاتجار به محتكرا لفرد أو هيئة أو بعض أفراد أو بعض هيئات ، لا يخضع التعامل فيه لقوانين العرض والطلب السابق ذكرها .

ويتحقق هذا المظهر من الاحتكار فى حالات كثيرة :

منها أن تستأثر الحكومة نفسها بإنتاج الصنف أو الاتجار به وتحظر ذلك على غيرها ؛ كما هو شأن الحكومة المصرية حيال معظم خطوط السكك الحديدية وحيال التلغرافات والتليفونات ؛ وكما هو شأن الحكومة الفرنسية حيال الطبايق والكبريت والملح وماء قيشى ...؛ وكما هو شأن الحكومة الروسية السوقية حيال معظم المنتجات يبلادها ... وهلم جرا .

ومن هنا أن تمنح الحكومة امتياز إنتاج الصنف أو الاتجار به لفرد أو أفراد أو هيئة

---

(١) انظر صفحة ٤٤ وتوابعها .



أو هيئات في مقابل ضريبة أو لاعتبارات اقتصادية أو حزبية أو سياسية ... وما إلى ذلك ، كما هو شأن شركات المياه والترام واللاوتويس بالقاهرة وشركة السكر بمصر ... وهلم جرا .

ومنها أن يُعترف لمخترع أو مؤلف بحق الملكية على ما اخترعه أو ألفه فيستأثر باستغلاله مدة ما أو يخص به أفراداً أو شركات معينة .

٢ - أن يكون جميع منتجي الصنف وجميع التجّرين به متساوين في حقوقهم والتزاماتهم بصدد ما ينتجونه أو يتجرون فيه ( الضرائب التي يدفعونها ، الكمية التي يباح لهم إنتاجها أو توريدها من الصنف ، ساعات العمل في مصانعهم أو متاجرهم ، أجور العمال ، مدى حريتهم في اختيار اليد العاملة ، تأمين العمال ... الخ ) . - فإن اختلف بعضهم عن بعض في هذه الناحية ، لا يخضع الاستبدال في الصنف الذي حصل فيه هذا الاختلاف لقوانين العرض والطلب .

ويتحقق هذا المظهر من الاحتكار في حالات كثيرة .

منها أن تسير الحكومة على مبدأ حماية الصناعة الأهلية *Protectionnisme* فتفرض ضرائب إضافية على ما يرد من الخارج من بعض المنتجات حتى لا يقوى على مزاحمة المنتجات الوطنية .

ومنها أن تفرق الحكومة بين الدول بهذا الصدد فتعامل بعضها معاملة خاصة لارتباطها معها بمعاهدة تجارية أو لاعتبارات سياسية ... وما إلى ذلك .

ومنها أن تعامل الحكومة بهذا الصدد بعض البيوتات الصناعية أو التجارية أو بعض المصانع أو المتاجر معاملة خاصة فتعفيها من بعض الضرائب ، أو ترفع عنها بعض الالتزامات ، أو تبيح لها ما لا تبيحه لغيرها ، أو تفرض عليها قيوداً لا تفرض مثلها على ماعداها ... ، لمحاباة أو لاعتبارات سياسية أو حزبية أو طائفية أو دينية ... وهلم جرا .

٣ - أن يكون جميع منتجى الصنف وجميع التجارين به مسيرين فى كل ما يتصل بإنتاجهم وتجارتههم بمامل المصلحة الذاتية المادية فحسب . فإذا كان بعضهم مسيراً فى هذه الناحية بأى عامل آخر ، لا يخضع الاستبدال فى الصنف الذى حدثت فيه هذه الظاهرة لقوانين العرض والطلب .

ويحدث هذا فى حالات كثيرة :

منها أن تعمل دولة - لغاية سياسية أو حرية أو استعمارية . . . الخ - على القضاء على دولة أخرى فى ميدان صناعى أو تجارى ، أو على طردها من سوق ما مهما كلفها ذلك ؛ فتقطع النظر عن مصلحتها الذاتية المادية وتلجأ إلى جميع الوسائل التى يمكن أن تصل بها إلى هذه الغاية ، فتبيع مصنوعاتهما مثلاً بثمن بخس يقل عن قيمة تكاليفها . ومنها أن يلجأ إلى مثل هذه الطرق مصنع أو بيت تجارى لمجرد الرغبة فى الظهور ، أو فى قهر منافسيه ، أو فى الاحتفاظ بسمعته ، أو إقواء لشهامة أعدائه به . . . وهلم جرا .

ومنما أن تخضع الحكومة أو بعض مصالحها ، فى معاملاتها مع التجار أو الأفراد الذين تباعهم ما تملكه من أراض أو منتجات صناعية أو زراعية ، لاعتبارات سياسية أو طائفية أو لموامل شخصية أو محاباة . . . وما إلى ذلك .

٤ - أن يكون لكل مستهلك كامل الحرية فى الحصول على حاجياته من أى منتج أو أى تاجر شاء . فكل حالة لا يتمتع فيها جميع المستهلكين بهذه الحرية لا تخضع لقوانين العرض والطلب .

ويحدث هذا فى حالات كثيرة :

منها أن تأخذ الحكومة على نفسها فى معاهدة أن تبتاع ما يلزم لجيشها أو لوسائل دفاعها أو لوزارة من وزاراتها . . . من دولة حليفة أو من مصانع معينة .

ومنما أن تحتم شركة أو إدارة حكومية أو جمعية أو نقابة على موظفيها أو عمالها

أو أعضائها أن يتناعوا حاجياتهم من مصانع أو متاجر خاصة .  
ومنها أن تنشئ طائفة من الموظفين أو الممال شركة تعاون تجارية أو إنتاجية ؛  
ويأخذ أفرادها على أنفسهم أن لا يشتروا من غيرها أى صنف من الأصناف التى  
تنتجها أو تتجر فيها .

٥ - أن يكون مستهلكو الصنف مسيرين فى جميع ما يتصل باستهلاكهم  
وتعاملهم مع المنتجين والتجار بعامل المصلحة الذاتية المادية فحسب . - فإذا كان  
بعضهم مسيراً فى هذه النواحي بأى عامل آخر ، لا يخضع الاستبدال فى الصنف الذى  
حدثت فيه هذه الظاهرة لقوانين المرض والطلب .

و . وهذا فى حالات كثيرة :

منها أن تخضع الحكومة أو بعض وزاراتها أو مصالحها ، فى اختيارها للمقاولين  
أو الشركات الصناعية التى يعهد إليها بالمشروعات العامة أو المتهدين بتوريد صنف ما ...  
لاعتبارات سياسية أو وطنية أو لمعامل شخصية أو محابة . . . وما إلى ذلك .

ومنها أن يطيع جميع المستهلكين أو بعضهم المنتجات أو المتاجر الأجنبية جميعها  
أو بعضها ؛ لوفيقوا معاملة المؤسسات الوطنية وإن غلت أثمانها تشجيعاً لها ؛ أو يؤثروا  
التعامل مع من يماثلهم دنياً أو مذهباً أو نحلة أو حزبية ... وإن زادت أثمانهم عن أثمان  
غيرهم ؛ أو يكونوا فى اختيارهم لمصانع أو متاجر معينة متأثرين بعلاقات شخصية أو  
بأمور تتصل بموقع المحل أو شهرته فى بعض البيئات أو مظهره أو عماله أو موظفيه ،  
أو مسيرين بعامل الرغبة فى الظهور بمظهر الترف والمظلة ، أو الحرص على الالتئام إلى  
طبقة معينة ، أو الترفع عن الدهاء من الناس . . . وهلم جرا .

٦ - لا يكون المنتجون أو التجار مقيدين فى تصريف بضائعهم بثمن مقدّر  
من قبل . لكل سلعة يجرى فيها التعامل على أساس ثمن موضوع من قبل لا يخضع  
سوتها لقوانين العرض والطلب .

ويحدث هذا في حالات كثيرة .

منها أن يكون المتجون لـصنف ماناضمين لإدارة هيئة عليا ( « كارتل » Cartel أو « ترست » Trust أو « نقابة إنتاجية أو تجارية » Sydnicat ) وأن يلتزموا جميعاً التقيد في تصريف منتجاتهم بالثمن الذي تضمنه لهم هذه الهيئة .

ومنها أن يكون بين تجار مدينة أو حي اتفاق صريح أو مضمّر بصدد الثمن الذي يبيعون به بضائهم .

ومنها أن يضع مصنع أو متجر لبضائه ثمناً محدداً لا يحيد عنه مهما كانت حالة العرض والطلب .

ومنها أن تتدخل الحكومة فتضع لـصنف ما سعراً إجبارياً ثابتاً لا يتغير المتجّين والتجار تجاوزه .

٧ - أن لا يكون بين المستهلكين لـصنف ما اتفاق صريح أو مضمّر بصدد الثمن الذي يشترونه به . فإذا أجمع المستهلكون أمرهم على أن لا يشتروا سلعة ما بأكثر من ثمن معين - سواء أ جاء هذا عن طريق نقابة تمثلهم أو مؤتمر عام اجتمع فيه أفرادهم ، أو عن طريق حملة صحفية أو استفتاء . . . أو غير ذلك - تحرر التعامل في هذه السلعة من قوانين العرض والطلب .

٨ - أن تكون جميع عمليات البيع والشراء جدية ، أي مقصوداً بها من ناحية البائعين تصريف الزائد عن حاجتهم ومن ناحية المشترين الحصول على ما يحتاجون إليه . - فإذا جرت عمليات البيع والشراء في سلعة ما أو جرى بعضها في طريق صوري يُقصد من وراءه إلى أمور أخرى غير الاستبدال وسد الحاجات ، تحرر السوق في هذه السلعة من قوانين العرض والطلب .

ويحدث في هذا في حالات كثيرة :

منها أن تتألف جماعة لشراء ما يمرض من أسهم شركة أو مصرف حتى يبلوا الطلب على



هذه الأسهم كبيراً فُتق بذلك هبوط أثمانها حينما يكثر العروض منها أو تضعف الثقة فيها. ومنها أن تلجأ أحزاب الصعود والهبوط في سوق الأسهم إلى وسائل البيع وشراء صورية لا تفي بربحها في السعر وتوجيه وجهه خاصة .

ومنها أن تدخل الحكومة سوقاً مشترياً لا لحاجتها إلى السلعة بل لمجرد التأثير في سعرها واتقاء انخفاضه ، على أن تبيع ما اشترته في فرصة أخرى مواتية .

٩ - أن يكون نعمة من وسائل النشر ما يقيح لكل بائع وكل مشتر أن يقف بشكل مضبوط في مختلف الأوقات التي يستغرقها انعقاد السوق على كمية العروض من السلعة وكمية الطلب منها والسعر الذي يسير عليه التعامل والتمن الذي يتطلبه كل من البائعين والمشتريين . - فكل حالة لا يكون فيها من وسائل النشر ما يسمح بذلك لاتصدق فيها قوانين العرض والطلب . وذلك أن هذه القوانين لا تصدق إلا إذا كان في استطاعة كل من البائع والمشتري أن يستغل الظروف أحسن استغلال في سبيل مصلحته ؛ ومن الواضح أن هذا لا يكون في مقدوره ما دام يجهل حالة السوق في ناحية من النواحي السابقة أو ما دام علمه بها غير دقيق .

\*\*\*

هذا ، وغنى عن البيان أن شروطاً هذا شأنها لا يمكن توافرها جميعاً في سوق ما . فمن المستحيل إذن أن يخضع الاستبدال في سلعة ما خضوعاً تاماً لقوانين العرض والطلب<sup>(١)</sup> . ولكن لا يزال ، على الرغم من ذلك ، لدراسة هذه القوانين فوائد كثيرة أهمها ما يلي :

١ - أنها تقفنا على الأسباب التي من أجلها يترشح الثمن عن الحالات الطبيعية؛ فتسهل علينا بهذا الصدد سبل العمل لتلافي الانحراف والقضاء على مظاهر الخلل .

---

(١) وليس هذا مقصوداً على قوانين العرض والطلب ، بل يصدق على معظم قوانين الاقتصاد السياسي ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك بصفحة ٦٣ .

٢ — أننا نستطيع على ضوءها أن نتنبأ عن المستوى الذى سيصل إليه ثمن سلعة  
النافسة الحرة . وذلك أنه كلما قربت السوق من حالة المنافسة الحرة  
كانت أدنى إلى الخضوع لقوانين العرض والطلب ، وكلما ازدادت بعداً عن هذه الحالة  
ازدادت تحمراً من هذه القوانين . فمن الممكن التنبؤ عن الثمن الذى سيسير عليه  
التعامل فى سلعة ما إذا وقفنا على قوانين العرض والطلب من جهة وعلى مدى تحقق  
النافسة الحرة فى هذه السلعة من جهة أخرى .

\*\*\*

ولا ينبغي أن يعزب عن الذهن أن تحرر السوق من قوانين العرض والطلب لا يحررها  
من جميع الضوابط الاقتصادية . وأن الحالات الاحتكارية نفسها لا تسير على غير  
هدى ومن غير ضابط . فالمحتكر مقيد فى تقدير الثمن بقيود اقتصادية لا يسعه تجاوزها .  
فإذا لم يراع مثلاً ، فى تحديد ثمن سلعته ، قدرة المشترين ، ومبلغ حاجتهم إليها ، وما  
تحققه لهم من نفع ، كان نصيب بضاعته البوار .  
غير أن الثمن الذى يجرى عليه الاستبدال فى حالات الاحتكار يكون فى الغالب  
مرتفعاً عن الثمن الذى يتفق مع حالة المنافسة الحرة ،

## ٩ — تأثير الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود

ترجع أهم الأمور التى تؤثر فى آثمان الأشياء إلى عاملين : أحدهما اختلاف كمية  
المعرض منها أو كمية المطلوب ؛ وثانيهما اختلاف القيمة الذاتية للنقود . — وقد فرغنا  
فى الفقرات السابقة من الكلام على العامل الأول ، وسنشرح فى هذه الفقرة آثار  
العامل الثانى .

\*\*\*

تستخدم النقود المعدنية فى نظامنا الحاضر وحدة للمبادلة ومقياساً لتقدير قيم

الأشياء ؛ كما يستخدم المتر مثلاً مقياساً للأطوال . ففي عملية الاستبدال نوازن بين قيمة الشيء وقيمة النقود المعدنية ، فنقدر ثمنه بقطعة من هذه النقود تتعادل قيمتها مع قيمته ؛ كما أننا في قياس طوله نوازن بينه في هذه الناحية وبين المتر ، فنقدر طوله بما يساويه من هذا المقياس . فإذا حكمنا على سلعة ما بأن ثمنها جنيه مصري مثلاً ، كان معنى ذلك أننا وازنا بين قيمتها وقيمة الذهب فوجدنا أن قيمتها مساوية لقيمة قطعة من هذا المعدن وزنها مساو لوزن الجنيه المصري الذهبي ؛ كما أننا إذا حكمنا على شيء بأن طوله متر مثلاً ، كان معنى حكمنا هذا أننا وازنا بين بعده الطولي وبعد المتر الطولي فوجدنا أن البعدين متساويان .

ومن الواضح أن كل تغير ذاتي يطرأ على المقياس في الناحية التي تجري فيها الموازنة بينه وبين غيره ، يترتب عليه تغير عكسي في جميع الأشياء التي تقاس به . . . فإذا طرأ على المتر تغير في طوله بنسبة ما ، تغيرت أطوال جميع الأشياء بهذه النسبة نفسها تغيراً عكسياً . فإذا زاد طوله إلى ضعف ما كان عليه مثلاً ، انخفضت أطوال الأشياء الأخرى كلها إلى النصف : فما كان طوله مترين يصبح طوله متراً واحداً . وإذا انخفض طوله إلى نصف ما كان عليه مثلاً زادت أطوال الأشياء الأخرى كلها إلى الضعف : فما كان طوله متراً واحداً يصبح طوله مترين .

كذلك الحال في النقود المعدنية : فكل تغير ذاتي يطرأ عليها في الناحية التي تجري فيها الموازنة بينها وبين غيرها ، وهي ناحية قيمتها ، يترتب عليه تغير عكسي في أثمان جميع الأشياء ، أي في قيمتها بالنسبة لقيمة النقود . فإذا ارتفعت القيمة الذاتية للنقود لسبب ما إلى ضعف ما كانت عليه مثلاً ، فإن أثمان الأشياء جميعها تنخفض إلى النصف . فما كنا نحصل عليه من قبل بجنيهين اثنين مثلاً ، نحصل عليه الآن بجنيه واحد ؛ لأن قطعة الذهب المشتمل عليها الجنيه قد ارتفعت قيمتها الذاتية إلى الضعف ، فارتفعت تبعاً لذلك قوتها الشرائية بهذه النسبة . وإذا انخفضت القيمة الذاتية للنقود لسبب ما إلى نصف ما كانت عليه مثلاً ، فإن أثمان الأشياء جميعها ترتفع إلى الضعف .

فما كنا نحصل عليه من قبل بجنيه واحد مثلاً ، لا نحصل عليه الآن إلا بجنيهين اثنين؛ لأن قطعة الذهب المشتمل عليها الجنيه قد انخفضت قيمتها الذاتية إلى النصف ، فانخفضت تبعاً لذلك قوتها الشرائية بهذه النسبة .

هذا ، وتناثر القيمة الذاتية للنقود بأمور كثيرة يرجع أهمها إلى أربعة عوامل :  
( العامل الأول ) كمية المعادن التي تتخذ منها النقود ( الذهب والفضة في معظم الأمم المتعدنة الحديثة ) . فهذه المعادن شأنها بهذا الصدد شأن غيرها من السلع : قيمتها الذاتية تختلف تبعاً لاختلاف الكمية المعروضة منها ، فتتقص قيمتها كلما زادت هذه الكمية ، وترتفع كلما نقصت .

فكل تغير في كمية المعادن التي تتخذ منها النقود يتبعه إذن تغير عكسي في قيمتها الذاتية<sup>(١)</sup> . وقد تقدم أن أثمان الأشياء تتأثر تأثراً عكسياً باختلاف القيمة الذاتية للنقود . ومن هاتين الحقيقتين يتبين أن كل تغير في كمية المعادن التي تتخذ منها النقود يتبعه تغير طردى في أثمان الأشياء .

فإذا زادت كمية المعادن إلى ضعف ما كانت عليه مثلاً ، ارتفعت أثمان الأشياء تبعاً لذلك إلى الضعف : لأن زيادة كمية المعادن إلى الضعف يخفض قيمتها الذاتية إلى النصف ؛ وانخفاض قيمتها الذاتية إلى النصف يرفع أثمان الأشياء إلى الضعف . - وإذا نقصت كمية المعادن إلى نصف ما كانت عليه مثلاً ، انخفضت أثمان الأشياء تبعاً لذلك إلى النصف : لأن نقص كمية المعادن إلى النصف يرفع قيمتها الذاتية إلى الضعف ؛ وارتفاع قيمتها الذاتية إلى الضعف يخفض أثمان الأشياء إلى النصف . - فالتناسب طردى بين نسبة التغير في كمية المعادن التي تتخذ منها النقود ونسبة التغير في أثمان الأشياء .

---

(١) تقدم أن التغير في قيمة الشيء لا يحدث بالنسبة نفسها التي يحدث بها التغير في كمية المعروض منه ( انظر آخر صفحة ١٨٩ وتوابعها ) . غير أن اتخاذ النقود وحدة للمبادلة ولقياس قيم الأشياء يجعل الفرق بين نسبة تغير قيمتها ونسبة تغير كيتها ضئيلاً أو معدوماً .



ويرجع الفضل في توضيح هذه النظرية إلى العلامة ريكاردو Ricardo . وقد أطلق عليها الاقتصاديون اسم « النظرية الكمية في الثمن » أو « القانون الكمي » (The Quantity Theory of Price ; Loi Quantitative, ou Théorie Quantitative). ووضعوها في الصيغة الآتية :

« كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير طردى في أثمان الأشياء » .

وقد ظهر مما تقدم أن العلاقة بين كمية النقود وأثمان الأشياء قد جاءت عن طريق العلاقة بين كميتها وقيمتها الذاتية . فتغير كمية النقود يؤدي إلى تغير قيمتها الذاتية ، وهذا التغير الأخير هو الذي يؤثر في أثمان الأشياء .

ومن الممكن تفسير هذه العلاقة تفسيراً آخر عن طريق طلب الأشياء . وذلك أن تغير كمية النقود يؤدي إلى تغير طردى في طلب الأشياء : فزيادة كمية النقود وكثرتها بأيدي الناس تدفعهم إلى زيادة استهلاكهم من مختلف الأشياء ، فيزداد الطلب ؛ على حين أن نقص كمياتها وقلتها بأيدي الناس يحملهم على نقص استهلاكهم من مختلف الأشياء ، فيقل الطلب . - وقد رأينا فيما سبق أن كل تغير في الطلب يتبعه تغير طردى في الثمن<sup>(١)</sup> .

فعلى التفسير الأول تكون النظرية على هذا الوضع :

« كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير عكسي في قيمتها الذاتية ؛ وكل تغير في قيمتها الذاتية يؤدي إلى تغير عكسي في أثمان الأشياء ، فتكون النتيجة أن كل تغير في كميتها يؤدي إلى تغير طردى في أثمان الأشياء » .

وعلى التفسير الثاني تكون النظرية على هذا الوضع .

« كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير طردى في طلب الأشياء ؛ وكل تغير في طلب الأشياء يؤدي إلى تغير طردى في أثمانها ؛ وبذلك نصل إلى النتيجة نفسها

---

(١) انظر القانون الثالث بصفحة ١٨٤ وتوابعها .

التي وصلنا إليها عن طريق الأول ، وهي أن كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير طردى في أثمان الأشياء .

غير أن التفسير الأول أكثر وضوحاً ودقة وأشد اتصالاً بالموضوع الذي عقدنا له هذه الفقرة وهو تأثير الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود .

\* \* \*

أما الأسباب التي تؤدي إلى زيادة كمية المعادن التي تتخذ منها النقود أو نقصها فترجع إلى طائفتين : الطائفة الأولى عوامل عادية تدريجية بطيئة الأثر ؛ والطائفة الثانية عوامل غير عادية فجائية قوية الأثر .

١ — فن أهم عوامل الطائفة الأولى توالي الاستخراج من مناجم الذهب والفضة . وذلك أن استخراج هذين المعدنين مطرد لا ينقطع . ففي جميع المناطق التي توجد بها مناجم ذهبية أو فضية لا تقتر عمليات الاستخراج مادام ثمة مجال للكسب . ومن الثابت أن المعادن النفيسة لا تتغير خواصها ولا تصدأ ولا تبديد بالاستعمال . فكل ما يستخرج من مناجم الذهب والفضة يجد أمامه جميع ماسبق استخراجه منها كاملاً غير منقوص ، فيضاف إليه ، ويزيد من كميته ، فتتغير تبعاً لذلك القيمة الذاتية للنقود . غير أن هذا التغير بطيء لا يظهر أثره إلا بعد زمن طويل . وذلك أن المقدار الذي يستخرج سنوياً من مناجم الذهب والفضة ليس شيئاً مذكوراً بجانب المقادير الكبيرة المتداولة في العالم من هذين المعدنين . ومن الواضح أن تغير الكمية تغيراً يسيراً لا يكاد يؤثر في قيمة الشيء : فإذا كان التعامل يجري في سوق ما على مليون قنطار من القطن مثلاً ثم زادت هذه الكمية قنطاراً واحداً أو قنطارين ، فإن سعر القطن لا يكاد يتغير على أثر هذه الزيادة الضئيلة .

٢ — وأما العوامل التي تزيد أو تنقص من كمية المعادن النفيسة بشكل فجائي قوى الأثر فكثيرة :

منها كشف مناجم جديدة أو إصابة بعض المناجم القديمة بكارثة . . . وما إلى ذلك ؛ ومنها الحوادث التي تنتشر الذعر المالي كالحروب وما إليها فتحمل الحكومات وأصحاب رؤوس الأموال على سحب أموالهم النقدية من التداول والاحتفاظ بها في خزائهم فتصبح كأنها عادت إلى مناجمها الأولى ؛ ومنها الأمور التي تقضى على عوامل الذعر وتبعث الطمأنينة في النفوس ، فتغري الناس بإخراج ما اكتنزوه ، فتتدفق الأموال النقدية فجأة إلى أسواق التداول ، فتزيد كمياتها كثيراً عما كانت عليه .

\*\*\*

هذا ، وقد دلت حوادث التاريخ والشئون الحاضرة على صحة هذا القانون . فقد ترتب على الغارات التي قام بها البربر في مختلف أنحاء الإمبراطورية الرومانية الغربية أن انتشر الذعر واشتد خوف الناس على أموالهم وحرصهم على سحبها من الأسواق واكتنازها في خزائهم ، فاختفى مقدار كبير من كميات الذهب والفضة التي كانت متداولة من قبل ، فارتفعت قيمة المعادن النفيسة ، وانخفضت تبعاً لذلك أثمان الأشياء انخفاً كبيراً . - وترتب على كشف أمريكا واستغلال ما كان مدفوناً في تربتها من المعادن النفيسة أن زادت كميات الذهب والفضة زيادة فجائية كبيرة ، فأخذت قيمة النقود تنخفض وأثمان الأشياء ترتفع حتى وصلت في القرن السادس عشر إلى نحو خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل كشف الدنيا الجديدة. وحدث مثل هذا حينما كشفت مناجم كاليفورنيا وأستراليا في أوائل القرن التاسع عشر ، ومناجم الترنسفال وكلونديك في أواخره وأوائل القرن الحالي<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

ولا يصدق هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التي تؤثر في القيمة الذاتية

---

(١) سنتكلم بتفصيل عن هذا الموضوع في الفقرة ١٦ من هذا الفصل .

للقود والعوامل الأخرى التي تؤثر في أثمان الأشياء على الحالة التي كانت عليها قبل أن تتغير كمية المعادن النفيسة .

وذلك أن القيمة الذاتية للقود وأثمان الأشياء لا يتأثران بكمية المعادن النفيسة فحسب ، بل يتأثر كل منهما كذلك بعوامل أخرى كثيرة . فالقيمة الذاتية للقود - بجانب تأثيرها بكمية المعادن النفيسة - تتأثر كذلك بدرجة التداول النقدي وبكمية الأشياء التي تحمل محل القود ومبلغ تداولها وبنشاط الحركة الاقتصادية كما سيأتي بيان ذلك فيما يلي . وأثمان الأشياء - بجانب تأثيرها بجميع ما تتأثر به القيمة الذاتية للقود - تتأثر كذلك بعوامل أخرى كثيرة أهمها كمية العروض من السلع وكمية الطلب منها . فتأثر الأثمان بتغير كمية القود لا يتحقق على الصورة التي ينص عليها هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التي تؤثر في القيمة الذاتية للقود والعوامل الأخرى التي تؤثر في أثمان الأشياء على الحالة التي كانت عليها من قبل . فإن لم تبق على الحالة التي كانت عليها قبل أن تتغير كمية القود ، بأن حدث كذلك تغير في عامل منها ، فإن ثمن الشيء يتأثر حينئذ من ناحيتين : ناحية التغير الذي طرأ على كمية القود ، وناحية التغير الذي طرأ على هذا العامل الآخر ؛ فيؤدي ذلك إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التي يتوقعها هذا القانون .

فإذا اتفق مثلاً أنه في الوقت الذي زادت فيه كمية القود ، حدث حادث أدى إلى زيادة العرض في سلعة ما ، فإن ثمن هذه السلعة يتنازع في هذه الحالة عاملان . زيادة كمية القود التي تؤدي إلى زيادته ( زيادة ثمن السلعة ) كما ينص على ذلك القانون الذي نحن بصدد ، وزيادة العروض من السلعة التي تؤدي إلى انخفاض ثمنها . فيظهر الثمن حينئذ في صورة أخرى غير الصورة التي يرسمها هذا القانون . - وقس على ذلك جميع الأحوال التي يحدث فيها - بجانب التغير الطارئ على كمية المعادن النفيسة - تغير في عامل آخر يقتضي ترحيح القيمة الذاتية للقود أو ترحيح أثمان الأشياء عما كانت عليه .



(العامل الثانى) مبلغ تداول النقود ، أى انتقالها من يد إلى يد .

ليست النقود فى نظامنا الحاضر إلا وسيلة للحصول على ما يحتاج إليه الفرد . فوظيفتها وفائدتها لا تتحققان ، بل وجودها نفسه لا يظهر ، إلا حيث تستخدم فى عمليات الاستبدال ، أى حيث تنتقل من يد مالكها إلى يد شخص آخر فى مقابل سد حاجة من حاجاته . فالقطعة النقدية التى لا تنتقل من يد صاحبها فى يوم ما تعتبر من الناحية الاقتصادية كأنها لا وجود لها فى ذلك اليوم ، إذ لم تؤد فيه شيئاً من وظيفتها . والقطعة التى تنتقل مرتين فى فترة ما ، تعادل قطعتين من نوعها لا تنتقل كل منهما فى هذه الفترة إلا مرة واحدة ، لأنها تؤدى وحدها الوظائف نفسها التى تؤدىها .

فالنقود أشبه شىء بالسفن . فوظيفة السفن وفائدتها لا تتحققان ، بل وجودها نفسه لا يظهر ، إلا فى انتقالها من مكان إلى مكان . فالسفينة التى تظل راکدة على ظهر الماء فى وقت ما ، تعتبر كأنها لا وجود لها فى هذا الوقت ، إذ لم تؤد فيه شيئاً من وظيفتها . والسفينة التى تسير بسرعة ما تعادل سفينتين من نوعها وحولتها تسير كل منهما بنصف سرعتها ؛ لأنها تؤدى وحدها الوظائف نفسها التى تؤدىها . وإذا استطعنا أن نضاعف سرعة سفينة ما ، فإن هذا يعنىنا عن صنع سفينة أخرى مماثلة لها فى الحمولة والسرعة ؛ لأنها بعد مضاعفة سرعتها تصبح بمنزلة سفينتين من نوعها القديم وتؤدى الوظائف التى تؤدىها هاتان السفينتان . ولذلك كانت السفينة البخارية المتوسطة السرعة بمنزلة ثلاث سفن شراعية مماثلة لها فى الحمولة ؛ لأن ما تقطعه السفينة البخارية المتوسطة السرعة فى وقت ما يبلغ نحو ثلاثة أضعاف ما تقطعه السفينة الشراعية فى هذا الوقت .

فكل تغير يطرأ على حركة تداول النقود ، يعادل تغيراً مماثلاً فى كيتها . فزيادة حركة التداول تعادل زيادة مماثلة لها فى الكمية ، ونقص حركة التداول يعادل نقصاً

مماثلاً له في الكمية . فإذا نشطت حركة التداول في قطعة نقدية ما قبلت مثلاً ضعف ما كانت عليه من قبل ، بأن كانت من قبل لا تنقل في اليوم إلا مرة واحدة ، فأصبحت الآن تنقل مرتين في اليوم ، أي تستخدم مرتين في عمليات استبدالية ، فيشتري بها مالها الأول سلعة ما ، ويستخدمها في الغرض نفسه وفي اليوم نفسه مالها الثاني ، فإن هذه الزيادة التي طرأت على حركة تداولها تعتبر بمثابة زيادة مماثلة لها في الكمية . فقد أصبحت على الحالة التي هي عليها الآن بمنزلة قطعتين من وزنها ونوعها في الحالة التي كانت عليها من قبل؛ فكان كيتها قد زادت إلى ضعف ما كانت عليه . وإذا ضعفت حركة التداول في قطعة نقدية ما وانحطت مثلاً إلى نصف ما كانت عليه من قبل ، بأن كانت تستخدم من قبل في عمليتين استبداليتين في اليوم ، ثم أصبحت لا تستخدم الآن إلا في عملية واحدة ، فإن هذا النقص الذي طرأ على حركة تداولها يعتبر بمثابة نقص مماثل في كيتها . فقد أصبحت قطعة واحدة على الحالة التي كانت عليها من قبل بمنزلة قطعتين منها على الحالة التي هي عليها الآن ، فكان كيتها قد نقصت إلى نصف ما كانت عليه .

ومن هذا يتبين أن كل النتائج التي تترتب على تغير كمية النقود يترتب مثلها على تغير حركة تداولها . وقد ذكرنا في العامل الأول أن كل تغير يطرأ على كمية النقود يؤدي إلى تغير عكسي في قيمتها الذاتية ، ويؤدي تبعاً لذلك إلى تغير طردى في أثمان الأشياء . فكل تغير يطرأ على حركة تداولها يؤدي إلى هذه النتائج نفسها .

فإذا زادت حركة تداولها إلى ضعف ما كانت عليه مثلاً ، ارتفعت أثمان الأشياء تبعاً لذلك إلى الضعف : لأن زيادة حركة تداولها إلى الضعف يخفض قيمتها الذاتية إلى النصف ، وانخفاض قيمتها الذاتية إلى النصف يرفع أثمان الأشياء إلى الضعف . - وإذا نقصت حركة تداول النقود إلى نصف ما كانت عليه مثلاً ، انخفضت أثمان الأشياء تبعاً لذلك إلى النصف : لأن نقص حركة التداول النقدي إلى النصف يرفع القيمة

الذاتية للنقود إلى الضعف ، وارتفاع القيمة الذاتية للنقود إلى الضعف يخفض أثمان الأشياء إلى النصف . - فالتناسب طردى بين نسبة التغير في حركة تداول النقود ونسبة التغير في أثمان الأشياء .

وقد وضع الاقتصاديون هذا القانون في الصيغة التالية :

« كل تغير في حركة تداول النقود يؤدي إلى تغير طردى في أثمان الأشياء » .

وقد ظهر مما تقدم أن العلاقة بين حركة تداول النقود وأثمان الأشياء قد جاءت عن طريق العلاقة بين حركة تداولها وقيمتها الذاتية . فتغير حركة التداول يؤدي إلى تغير قيمتها الذاتية ، وهذا التغير الأخير هو الذى يؤثر في أثمان الأشياء .

ومن الممكن تفسير هذه العلاقة تفسيراً آخر عن طريق طلب الأشياء . وذلك أن تغير حركة التداول النقدي يستلزم تغيراً طردياً في طلب الأشياء : فنشاط حركة التداول في النقود يستلزم زيادة في طلب الأشياء ؛ وضعف هذه الحركة يستلزم انخفاضاً في طلبها . وقد رأينا فيما سبق أن كل تغير في الطلب يتبعه تغير طردى في الثمن <sup>(١)</sup> .

فعلى التفسير الأول تكون النظرية على هذا الوضع :

« كل تغير في حركة التداول النقدي يؤدي إلى تغير عكسى في قيمة النقود الذاتية ؛ وكل تغير في قيمة النقود الذاتية يؤدي إلى تغير عكسى في أثمان الأشياء ؛ فتكون النتيجة أن كل تغير في حركة تداولها يؤدي إلى تغير طردى في أثمان الأشياء » .

وعلى التفسير الثانى تكون النظرية على هذا الوضع :

« كل تغير في حركة التداول النقدي يستلزم تغيراً طردياً في طلب الأشياء ؛ وكل تغير في طلب الأشياء يؤدي إلى تغير طردى في أثمانها ؛ وبذلك نصل إلى

---

(١) انظر القانون الثالث بصفحة ١٨٤ وتوابعها .

النتيجة نفسها التي وصلنا إليها عن الطريق الأول، وهي أن كل تغير في حركة تداول النقود يؤدي إلى تغير طردى في أثمان الأشياء .

غير أن التفسير الأول أشد اتصالاً بالموضوع الذي عقدنا له هذه الفقرة وهو تأثير الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود .

\*\*\*

أما الأسباب التي تؤدي إلى نشاط حركة التداول النقدي أو ضعفها فكثيرة : منها كثرة عدد السكان أو قلة ، وتكاثرهم أو تخلخلهم ، وكثرة حاجاتهم أو قلتها ، ومبلغ اطمئنانهم وثقتهم بالمستقبل ... وهلم جرا .

فحيث يكثر عدد السكان ويتكاثفون وتكثر حاجاتهم ، تنشط حركة التداول النقدي ، فتكثر مرات انتقال القطع النقدية من يد إلى يد ، أي مرات استخدامها في العمليات الاستبدالية : كما هو الشأن في المدن الكبيرة المزدهجة بالسكان . وحيث يقل عدد السكان وتقل حاجاتهم لبساطة معيشتهم ، تضعف حركة التداول النقدي ، فتقل مرات انتقال القطع النقدية من يد إلى يد ، أي مرات استخدامها في العمليات الاستبدالية : كما هو الشأن في القرى المتأخرة القليلة السكان . - وحيث ينتشر الذعر المالي على أثر حرب وما شاكلها ، يحرص الناس على سحب أموالهم النقدية والاحتفاظ بها في خزائهم ، فتركز حركة تداولها وتصبح كأنها عادت إلى مناجمها ؛ فإذا قضى على هذه العوامل وسرت الطمأنينة إلى النفوس ، أخرج الناس ما اكتنزوه فتنشط حركة التداول ، وتعود الحياة الاقتصادية سيرتها الأولى<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

---

(١) اعتبرنا فيما سبق حالات الذعر المالي وما إليها من العوامل التي تؤثر في كمية النقود (انظر آخر صفحة ٢٠٤ وأول ٢٠٥) . وقد اعتبرناها هنا من العوامل التي تؤثر في حركة تداولها . وكلا الاعتبارين صحيح كما رأيت .



هذا ، وتدل حوادث التاريخ والشئون الحاضرة على صحة هذا القانون . فقد ترتب على الفارات التي قام بها البربر<sup>(١)</sup> في مختلف أنحاء الامبراطورية الرومانية الغربية أن انتشر الذعر واشتد خوف الناس على أموالهم النقدية وحرصهم على سحبها من الأسواق وخزنها في خزائهم ، فتمطلت كميات كبيرة منها عن التداول ، فارتفعت قيمة النقود الذاتية ، وانخفضت تبعاً لذلك أثمان الأشياء انخفاضاً كبيراً ؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك<sup>(٢)</sup> . - والمشاهد أن أثمان الأشياء في المدن الكبيرة - حيث يكثر عدد السكان ويتكاثفون ، وتكثر حاجاتهم ، وتنشط تبعاً لذلك حركة التداول النقدي - تزيد على أثمانها في القرى الصغيرة ، حيث يقل عدد السكان ، وتقل حاجاتهم ، وتضعف تبعاً لذلك حركة تداول النقود . غير أن المشاهد كذلك أن الفرق بين أثمان المدن وأثمان القرى أقل كثيراً من الفرق بين حركتي التداول فيهما . وذلك أن آثار حركة التداول قد اصطدمت في هذا المثال بآثار عامل مضاد لها ، وهو العامل الرابع الذي سنتكلم عنه ، فخفت حدتها ، وبنيت في صورة أضعف كثيراً من الصورة التي كان يتوقع أن تبدو فيها لو خلا الجو لهذا العامل .



ولا يصدق هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التي تؤثر في القيمة الذاتية للنقود والعوامل الأخرى التي تؤثر في أثمان الأشياء على الحالة التي كانت عليها قبل أن تتغير حركة التداول . وقد شرحنا هذا القيد في العامل الأول فلاحاجة لتكراره هنا<sup>(٣)</sup> .

---

(١) المقصود من البربر هنا الشعوب الجرمانية التي أغارت على الامبراطورية الرومانية الغربية في نهاية الصور القديمة . وقد كان اليونان والرومان يسمون كل من عدائهم « بربرا » . وبهذا المعنى تفسر هذه الكلمة في السطر الثامن من صفحة ٢٠٥ .

(٢) انظر ص ٢٠٥ . وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق على أنه مثال لنقص كمية النقود ، واعتبرناه هنا مثالا لنقص حركة تداولها . وكلا الاعتبارين صحيح كما ترى .

(٣) انظر آخر صفحة ٢٠٥ و صفحة ٢٠٦ .

( العامل الثالث ) كمية النقود الورقية ومبلغ تداولها .

قد استحدثت في المصور الحاضرة طائفة من الأوراق تقوم مقام النقود المدنية وتؤدي وظائفها الاستبدالية . وقد حمل الأتم التمدين على ذلك اتساع نطاق المعاملات الداخلية والخارجية وعدم كفاية النقود المدنية وحدها في هذا السيل . وتختلف هذه الأوراق بعضها عن بعض في أدائها لهذه الوظيفة : فمنها ما يقوم مقام النقود في جميع الأحوال ، ومنها ما لا يقوم مقامها إلا في بعض الشئون ؛ ومنها ما يستخدم في المعاملات الداخلية والخارجية معاً ، ومنها ما لا يمكن استخدامه إلا في المعاملات الداخلية ؛ ومنها ما يكون تمثيله للنقود المدنية غير موقوف بأجل ، ومنها ما ينقطع تمثيله لها بعد زمن ما ... وهلم جرا . - والنقود الورقية - كما سذكر ذلك بتفصيل في موطنه<sup>(١)</sup> - أنواع كثيرة :

فمنها « أوراق البنكنوت » ، وهي التي يتولى إصدارها بإذن من الحكومة مصرف موثوق به بشروط خاصة ، منها الاحتفاظ برصيد معدني أو ما في قوته يمثل على الأقل جزءاً من قيمتها ، كالأوراق النقدية التي يصدرها البنك الأهلي المصري والتي يجري بها تعاملنا الآن .

ومنها « أوراق الضرورة » وهي الأوراق التي تصدرها الحكومة نفسها لتقوم مقام النقود المدنية في أوقات الضرورة التي تقل فيها هذه النقود ولا تكفي للتعامل ، أو في أوقات الذعر التي تختفي فيها هذه النقود من السوق . ومن أهم ما يختلف فيه هذا النوع عن النوع السابق ، كما سيأتي الكلام عن ذلك بتفصيل في فصل الأوراق النقدية<sup>(٢)</sup> ، أنه لا يضمنه أي احتياطي ، وأن له سعراً إلزامياً تفرضه

---

(١) سنعرض بتفصيل لموضوع النقود الورقية في الجزء الثاني من هذا الكتاب إن شاء الله .

(٢) بالجزء الثاني من هذا الكتاب إن شاء الله .

الحكومة<sup>(١)</sup> ، وأن التعامل به موقوف بالضرورة التي دعت إلى إصداره ؛ ومن أمثلة هذا النوع الورقة ذات عشرة القروش والورقة ذات خمسة القروش اللتان أصدرتهما الحكومة المصرية في أثناء أزمة التقلص النقدي في الحريين الأخيرتين .

ومنها « الكبيالة » وهي أمر يكتبه شخص يعرف بالساحب إلى شخص آخر يعرف بالسحوب عليه بدعوه فيه إلى دفع مبلغ محدود في تاريخ معين لأمره أو لأمر شخص ثالث يسمى المستفيد . والكبيالة في معظم صورها قابلة للتحويل من المستفيد الأصلي إلى شخص آخر ، ومن هذا إلى ثالث وهكذا ؛ وكثيراً ما تستخدم في عمليات استبدالية قبل أن يحل موعد دفعها في مقابل خصم شيء من قيمتها ، فتقوم حينئذ مقام النقود المعدنية ، ويكون شأنها في ذلك شأن أوراق « البنكنوت » .

ومنها « السند تحت الإذن » وهي وثيقة يتمهد فيها مدين لدائنه أن يدفع لأمره مبلغاً محدداً في تاريخ معين . والسند تحت الإذن قابل للتحويل ، وهو كالكبيالة في قيامه مقام النقود ؛ فكثيراً ما يستخدم في عمليات استبدالية قبل أن يحل موعد دفعه .

ومنها « الشيك » وهو أمر كتابي يطلب فيه شخص من مصرف له فيه رصيد دائن أن يدفع إلى حامله أو إلى شخص معين في تاريخ ما مبلغاً محدداً . والشيك في معظم صوره قابل للتحويل من يد إلى يد ؛ وقد تنقضى فترة طويلة يتم فيها بفضلها كثير من العمليات الاستبدالية قبل أن يطلب سحب مبلغه من المصرف ، فيكوز في هذه الفترة بمنزلة أوراق البنكنوت .

وقد ترتب على قيام هذه الأوراق وما إليها مقام النقود المعدنية وأدائها لوظائفها في الاستبدال وتقدير قيم الأشياء ، أن خضعت للقوانين نفسها التي تسرى على هذه

---

(١) قد يكون لأوراق البنكنوت أحياناً سعر إلزامي كذلك ، وذلك كأوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصري . فقد صدر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ قرار حكومي جعل لها سعراً إلزامياً يحتم قبولها في المعاملة ، ومنع إبدالها بالذهب عند تقديمها للبنك . وسيأتى الكلام عن ذلك بتفصيل في موطنه .

النقود وتأثرت بالعوامل نفسها التي تتأثر بها . فكل النتائج التي تترتب على تغير كمية النقود أو تغير حركة تداولها يترتب مثلها على تغير كمية الأوراق النقدية أو تغير حركة تداولها . وقد ذكرنا فيما سبق أن كل تغير يطرأ على كمية النقود المعدنية أو على حركة تداولها يؤدي إلى تغير طردى في أثمان الأشياء . فكل تغير يطرأ على كمية النقود الورقية أو على حركة تداولها يؤدي إلى هذه النتيجة نفسها .

ويفسر هذا القانون على الأوجه نفسها التي فسرنا بها القانونين السابقين . فمن الممكن شرح العلاقة بين كمية النقود الورقية أو حركة تداولها من جهة وأثمان الأشياء من جهة أخرى عن أحد طريقين . أحدهما ما يحدث من تغير في قيمتها من جراء تغير كميته أو تغير حركة تداولها ؛ وثانيهما ما يحدث من جراء هذين الأمرين من تغير في طلب الأشياء<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وينبغي أن لا يعزب عن الذهن في تقدير آثار هذا العامل أن النقود المعدنية والأوراق المالية التي تحتفظ بها المصارف في خزائنها رصيداً احتياطياً في مقابل ما يصدر من بنكنوت أو ما يسحب من كيبالات وشيكات تعتبر كأنها لا وجود لها ، لتمطيلها عن وظيفتها وركود حركة تداولها . ففي تقدير كمية النقود المعدنية والورقية وتحديد ما يطرأ على هذه الكمية من تغير ، ينبغي أن يستقطع هذا القدر المحبوس ولا يقام وزن إلا للمتداول .

\*\*\*

وقد دلت حوادث التاريخ والشئون الحاضرة على صحة هذا القانون . ففي سني الحرب العظمى والحرب الأخيرة والستين التالية لها اختفى قدر كبير من النقود المعدنية من الأسواق . فالذهبي منها كاد ينعدم انعداماً تاماً من التداول ، والنقود الفضية

---

(١) انظر ما قلناه بها الما في العاملين السابقين بصفحات ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ .



نفسها نقصت كثيراً عما كانت عليه . وذلك لأن الحكومات والأفراد - تحت تأثير النعر المالي السائد في ذلك الوقت وتحت تأثير الحالة الاقتصادية والسياسية العامة - قد عملوا على سحبها من حركة التداول لادخارها في الخزائن أو لاستخدامها في عمليات أخرى أكثر ربحاً أو أدنى إلى سد الحاجات الحربية والشعبية . ومع أن هذه الظاهرة كانت تقتضي أن تنخفض أثمان الأشياء انخفاضاً كبيراً وفقاً لقانون كمية النقود وقانون حركة تداولها <sup>(١)</sup> ، فإن الذي حدث هو عكس ذلك . فقد ارتفعت الأثمان ارتفاعاً فاحشاً لم يسبق له نظير في التاريخ، حتى وصل بعضها إلى عشرة أضعاف أو أكثر بالنسبة لما كان عليه قبل الحرب . والسبب في هذا راجع إلى الأوراق النقدية التي بلغ النشاط في حركة إصدارها وتداولها في ذلك الحين إلى درجة هوت قيمتها إلى هذا الحد .

وإن في ارتفاع أثمان الأشياء في الوقت الحاضر لأوضح دليل على صحة هذا القانون . فمن الثابت أن النقود المدنية المتداولة في عصرنا هذا لا تكاد تكفي لمشر معشار ما تتطلبه الحركة الاقتصادية . وهذه الظاهرة وحدها كانت تقتضي أن تنخفض أثمان الأشياء انخفاضاً كبيراً ؛ لأن تقلص النقود المدنية وعدم كفايتها للحركة الاستبدالية يجعل الطلب عليها شديداً، فترفع قيمتها ، وتنخفض أثمان الأشياء بهذه النسبة ، كما سيأتي الكلام على ذلك في العامل الرابع . ولكن كثرة الوسائل التي تحل محل النقود ونشاط حركة تداولها وانتشار استخدامها في جميع الطبقات في العصر الحاضر ... ، كل ذلك وما إليه قد نهض بالأثمان إلى المستوى الذي نراه الآن .

\*\*\*

ويقيد هذا القانون بالقيد نفسه الذي قيد به القانونان السابقان . فهو مثلها لا يصدق إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التي تؤثر في القيمة الذاتية للنقود والتي تؤثر

---

(١) انظر هذين القانونين بصفتي ٢٠٣ و ٢٠٩ .

في أثمان الأشياء على الحالة التي كانت عليها قبل أن تتغير كمية النقود الورقية أو حركة تداولها<sup>(١)</sup> .

(العامل الرابع) مبلغ نشاط الحركة الاقتصادية. - ويقصد بالحركة الاقتصادية ما يشمل البيع والشراء والتسليف والمخمس والائتمان وتوظيف رؤوس الأموال وتشغيل المال والشئون المتعلقة بالإنتاج بمختلف أنواعه وتكوين الشركات ذات الأغراض الاقتصادية ... وهم جرا .

وذلك أنه كلما ازدادت هذه الحركة نشاطاً ، ازداد الطلب على النقود وازدادت الحاجة إليها ؛ لأن مختلف مظاهر النشاط الاقتصادي متوقفة عليها ، فترتفع قيمتها الذاتية بنسبة زيادة النشاط في هذه الحركة ، وتنخفض أثمان الأشياء تبعاً لذلك . وكلما قلّ النشاط في هذه الحركة ، قلّ الطلب على النقود وضعفت الحاجة إليها ، فتنخفض قيمتها الذاتية بنسبة ما طرأ على الحركة الاقتصادية من ضعف ، وترتفع أثمان الأشياء تبعاً لذلك .

ومن هذا يتبين أن أثر هذا العامل في القيمة الذاتية للنقود وفي أثمان الأشياء ، مضاد لآثار العوامل الثلاثة السابقة . فبينما يؤدي تغير عامل من العوامل المتقدمة إلى تغير عكسي في القيمة الذاتية للنقود وطردي في أثمان الأشياء ، إذ يؤدي تغير العامل الذي نحن بصددده إلى عكس هذه النتيجة : أي إلى تغير طردي في القيمة الذاتية للنقود وعكسي في أثمان الأشياء .

فإذا ازداد نشاط الحركة الاقتصادية إلى ضعف ما كانت عليه مثلاً ، انخفضت أثمان الأشياء إلى النصف ، لأن نشاطها إلى الضعف يرفع القيمة الذاتية للنقود بهذه النسبة نفسها ، فتنخفض تبعاً لذلك أثمان الأشياء إلى النصف . وإذا قلّ نشاط الحركة الاقتصادية إلى نصف ما كانت عليه مثلاً ، ارتفعت أثمان الأشياء إلى الضعف ؛ لأن

---

(١) انظر شرح هذا القيا في آخر ص ٢٠٥ وصفا ٢٠٦ وآخر ص ٢١١ .

هبوطها إلى هذا المستوى ينخفض القيمة الذاتية للنقود إلى نصف ما كانت عليه ،  
فقد تقع تبعاً لذلك أثمان الأشياء إلى النصف .

فالقانون الذى يبين أثر هذا العامل فى أثمان الأشياء يمكن تلخيصه فى الجملة الآتية :  
« كل تغير فى نشاط الحركة الاقتصادية يؤدى إلى تغير عكسى فى أثمان الأشياء » .  
وقد ظهر مما تقدم أن هذا الأثر قد جاء عن طريق العلاقة بين نشاط الحركة  
الاقتصادية من جهة والقيمة الذاتية للنقود من جهة أخرى . فما يطرأ على الحركة  
الاقتصادية من تغير فى مبلغ نشاطها يحدث تغيراً فى القيمة الذاتية للنقود . وهذا  
التغير الأخير هو الذى يؤثر فى أثمان الأشياء .

ويقيد هذا القانون بالقيد نفسه الذى قيد به القوانين السابقة . فأثره لا يظهر  
بالشكل الذى وصفناه إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التى تؤثر فى القيمة الذاتية للنقود  
والتي تؤثر فى أثمان الأشياء على الحالة التى كانت عليها قبل أن يتغير نشاط الحركة  
الاقتصادية .

\*\*\*

ولما كانت حركة تداول النقود التى تكلمنا عنها فى العامل الثانى<sup>(١)</sup> تسير فى  
الغالب جنباً لجنب مع نشاط الحركة الاقتصادية ، وكان أثر كل منهما فى الأثمان  
مضاداً لأثر الآخر ، ترتب على هذا أن كلا منهما يعمل فى معظم الأحوال على تعديل  
آثار الآخر ويحول دون ظهورها على الصورة التى ينص عليها قانونه .

ولا أدل على ذلك من الموازنة بين أثمان الأشياء فى المدن وأثمانها فى القرى .  
فحركة تداول النقود فى المدن أقوى كثيراً من حركة تداولها فى القرى . وكان  
ذلك يقتضى ، وفقاً للقانون الثانى<sup>(٢)</sup> ، أن تزيد أثمان الأشياء فى المدن زيادة كبيرة  
عن أثمانها فى القرى . ولكن الواقع أن الفرق بينهما يكاد يكون معدوماً فى بعض

---

(١) انظر ص ٢٠٧ وتوابعها . (٢) انظر هذا القانون فى أول ص ٢٠٩ .

الأشياء ، وفي بعضها الآخر لا يكاد يذكر إذا قيس بالفرق بين حركتي التداول . والسبب في هذا راجع إلى أن آثار حركة التداول النقدي قد اصطدمت في هذه الحالة بآثار مضادة لها ، وهي آثار حركة النشاط الاقتصادي . فحركة النشاط الاقتصادي في المدن ، كما لا يخفى ، أقوى كثيراً منها في القرى . وهذا يقتضى أن تنقص أثمان الأشياء في المدن نقصاً كبيراً عن أثمانها في القرى . - وإذا تسلط عاملان مختلفان في أثرهما على ظاهرة واحدة تساقطا أو خففاً كل منهما من حدة الآخر .

\*\*\*

ولما كان نشاط الحركة الاقتصادية في تزايد مطرد تبعاً لرق الحياة الاجتماعية وتعمد شئونها وسعة نطاقها وزيادة حاجات الإنسان ، أصبحت النقود بمنجاة من أن يصيبها انخفاض كبير في قيمتها الذاتية مهما زادت كمياتها أو كميات الوسائل التي تحمل محلها أو نشطت حركة تداولهما . وذلك لأن اطراد الزيادة في نشاط الحركة الاقتصادية العامة ، واطراد الزيادة في طلب النقود تبعاً لذلك ، يكسبان النقد حصانة ضد الانخفاض الذي يمكن أن يجره عليه زيادة كمياته أو كميات الوسائل التي تحمل محله أو نشاط حركة تداولهما ، ويكون له في هذه الحالات كما تكون المظلة الواقية للطيار في حالة سقوطه .

\*\*\*

وخلاصة هذه الفقرة أن تأثير الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود يوضحه هذا القانون العام ، وهو :

« كل تغير في القيمة الذاتية للنقود يؤدي إلى تغير عكسي في الثمن » .

ويتفرع عن هذا الأصل أربعة قوانين يعرض كل منها لعامل من العوامل التي تؤدي إلى اختلاف القيمة الذاتية للنقود ويبين أثره في الثمن . - وهذه القوانين هي :

١ - القانون الكمي : كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير طردي في أثمان الأشياء ؛



- ٢ - قانون تداول النقود : كل تغير في حركة تداول النقود يؤدي إلى تغير طردى في أمان الأشياء ؛
- ٣ - قانون الوسائل التي تحمل عمل النقود : كل تغير في كمية هذه الوسائل أو في حركة تداولها يؤدي إلى تغير طردى في أمان الأشياء ؛
- ٤ - قانون الحركة الاقتصادية : كل تغير في نشاط الحركة الاقتصادية يؤدي إلى تغير عكسى في أمان الأشياء .

## ١٠ - أثر ارتفاع الأمان في الرخاء الاقتصادي

والعمل على تخفيض سعر النقد لرفع الأمان

قد يبدو لأول وهلة أن رخص الأمان هو علامة اليسر والرخاء ، وأن ارتفاعها هو نذير الضنك وعسر المعيشة . - ولكن الواقع عكس ذلك . فارتفاع الأمان هو الذى يجلب الخير لأفراد الشعب ، وتنتبط به الحكومات ، ويحقق آمال المشتغلين بالشئون الاقتصادية ، راحة السعادة والرخاء ، ويحفز على النشاط في مختلف فروع الحياة . على حين أن انخفاضها يوقع أفراد الشعب في مهاوى البؤس والضرر ، وينذر بالأزمات ، ويؤدي إلى التحول نهشتى مظاهر الاقتصاد .

وذلك أن ارتفاع الأمان يحفز على زيادة الإنتاج<sup>(١)</sup> ، فيعمل على نشاط الحركة الاقتصادية ، ويعود بالخير الوفير على طوائف التجار والصناع والملاك ، ويؤدي بطريق غير مباشر إلى تحسين حال العمال ؛ لأن كثرة الإنتاج تجعل الحاجة إليهم شديدة ، فيشتد الطلب عليهم ، وترقع أجورهم ، ويأمنون شر البطالة ؛ وبالجملة : يستفيد من ارتفاع الأمان كل منتج في الأمة . أما انخفاضها فلا يفيد إلا الماطلين من المستهلكين ، أى الذين ينفقون أموالهم في سبيل الاستهلاك بدون أن يكون لهم حظ في النشاط

(١) انظر أثر الثمن في العرض بصفحة ١٧٠ وتوابعها .

الإنتاجى ؛ وهؤلاء هم طبقة الطفيليين الذين لا ينبغي أن يقام لهم وزن فى الحكم على ظاهرة اقتصادية ، ولا يؤثر شقاؤهم أو سعادتهم فى حال البلد الذى يعيشون فيه .  
ولذلك لا تدخر الحكومات والبيوت المالية وسعا لاتقاء الهبوط فى الأثمان ، وتستخدم كل الوسائل الممكنة للعمل على صعودها ؛ ومن أجل هذا تشمل أحزاب الصعود فى البورصات بعين المطف والرعاية ، وتنتظر شزراً إلى أحزاب النزول .

\*\*\*

هذا ، وقد أخذ كثير من الحكومات فى الرحلة السابقة لهذه الحرب الأخيرة يلجأ إلى وسيلة حديثة لرفع الأثمان : وهى العمل على تخفيض قيمة النقود الورقية المستعملة . فقد تبين فى الفترة السابقة أن كل تغير يطرأ على قيمة النقود يتبعه تغير عكسى فى الثمن : فأنخفاض قيمتها يؤدي حتماً إلى صعود أثمان الأشياء . وسيظهر فى عصر النقود الورقية أن فى متناول الحكومات والمصارف وسائل كثيرة للتأثير فى قيمتها .

وهذا هو ما لجأت إليه الحكومة الإنجليزية سنة ١٩٢١ . فقد كانت محتفظة قبل ذلك التاريخ بالمستوى الذهبى للجنيه الاسترلى (وهو الجنيه الورقى الإنجليزى) ؛ فكانت قيمة هذا الجنيه فى مختلف الأسواق تسكد تختلف عن قيمة الجنيه الذهبى . وقد سمت عليها هذه السياسة المالية أن تسير فى إصدار أوراق البنكنوت بقصد وحذر ، فلا تصدر منها إلا القدر الذى تستطيع أن تحتفظ فى مقابله برصيد احتياطى من الذهب أو ما فى قوته<sup>(١)</sup> . وبذلك قويت الثقة بالجنيه الأسترلى فى الأسواق واستطاع أن يحتفظ فيها بقيمة معادلة لقيمة الجنيه الذهبى ، بل زادت قيمته أحياناً عن قيمة هذا الجنيه . — ولكن ترتب على ذلك أن تقلص النقد الإنجليزى ، وأصبحت

---

(١) هناك أوراق مالية كثيرة تعتبر فى قوة الذهب ، فالاحتفاظ بها فى الرصيد الاحتياطى لأوراق البنكنوت يعادل الاحتفاظ بقيمتها ذهباً ، كما سيأتى الكلام على ذلك بتفصيل فى مبحث النقود الورقية بالجزء الثانى إن شاء الله .

كمياته غير كافية لحاجة التجارة ولا متلائمة مع ما يقتضيه نشاط الحركة الاقتصادية . فاشتد الطلب على النقود ، وارتفعت قيمتها تبعاً لذلك ، فانخفضت آثان الأشياء ، وأخذ انخفاضها يتدر بالولايات الاقتصادية التي أشرنا إليها في صدر هذه الفقرة . - فاضطرت الحكومة الإنجليزية حيال هذا إلى الخروج عن قاعدة الذهب ، أى عدم الاحتفاظ بالمستوى الذهبي للجنيه الأسترليني . وبذلك قضت على أسباب التقلص النقدي ، وخفضت قيمة نقدها ، فارتفعت الأثمان والأجور ، واتعشت الحياة الاقتصادية ، وسادت مظاهر الرخاء . - وقد حذا حذو إنجلترا كثير من البلدان الأخرى ، ومن بينها مصر لارتباط عملتها بالعملة الإنجليزية .

\*\*\*

غير أنه ينبغي ألا يعزب عن الذهن أن ارتفاع الأثمان لا يحقق هذه الفوائد في صورة صحيحة كاملة إلا إذا كان نتيجة طبيعية لنشاط الحركة الاقتصادية أو لتدخل حكوى سليم متفق مع ما تقتضيه ظروف الأحوال ، كتدخل الحكومة الإنجليزية السابق ذكره . أما إذا كان سببه راجعاً لمجرد زيادة في كميات النقود الورقية ، أو لتخفيض قيمتها تخفيضاً مصطنعاً غير مرتكز على أسباب اقتصادية سليمة ، ولا منبعث إلا عن مجرد الرغبة في رفع الأثمان ، فإن مضاره في هذه الحالة تكون أكبر من منافعه . فهو يثير الشكوك فيما يتعلق بمركز الدولة المالى ويحمل على عدم الثقة بها ، فتتسرب منها رؤوس الأموال ، وتسوء حالتها الاقتصادية . وهو يزيد من كمية الديون التي عليها للدول الأخرى ، ويزيد من عبء فوائدها السنوية ؛ إذ لا تقبل الدول في مثل هذه الحالة أن تسدد ديونها إلا على أساس قيمتها الذهبية . وهو يضر ضرراً بليغاً بأرباب الدخل الثابت كوظفى الحكومة ، إذ تزيد آثان حاجياتهم بدون زيادة معادلة لها في دخلهم ؛ وبأرباب الديون الأهلية ، إذ تسدد لهم ديونهم ورقاً يقل في قيمته وقوته الشرائية عما أقرضوه لمدينهم ؛ وبكل من يتعاملون في البضائع الواردة من الخارج ، إذ يدفعون آثانها على أساس قيمتها من الذهب . هذا إلى أنه يحدث

في نفقات الأفراد والحكومة - وبخاصة فيما يتفق في خارج المملكة أوفى شراء بضائع واردة إليها - زيادة تتعادل مع ما عسى أن يحققه ارتفاع الأثمان من ربح ظاهري : فيخسر الناس بالشمال ما كسبوه باليمين .

ومن هذا يظهر أن الحكومة المصرية والبرلمان المصري كانا على حق إذ رفضا اقتراحا تقدم به سنة ١٩٣٨ أحد أعضاء مجلس النواب لمعالجة الهبوط في أسعار القطن عن طريق تخفيض قيمة العملة المصرية . فلم يكن ثمة أى سبب اقتصادي صحيح يدعو إلى هذا الإجراء . فقد كانت كمية النقود المتداولة كافية لحاجات التبادل والتجارة ومتلائمة مع درجة النشاط الاقتصادي ؛ وكان ميزان مصر التجاري مائلا لمصلحتها<sup>(١)</sup> ، وميزانيتها قائمة على أسس سليمة ومتوازنة توازنا فطريا<sup>(٢)</sup> ، وأحوالها الاقتصادية متناسقة مع الأحوال المالية . فلم يكن إذن في شئون مصر الاقتصادية ما يدعو إلى هذا التخفيض المقترح . وقد تبين مما سبق أن كل تخفيض نقدي غير مرتكز على أسباب اقتصادية صحيحة ، ولا منمئ إلا عن مجرد الرغبة في رفع أثمان المنتجات ، تكون مضاره أكبر من منافعه .

وإلى هذه الحقائق أشار جناب محافظ البنك الأهلي السابق ، السير إدوارد كوك Ed. Cook ، في خطابه القيم الذي ألقاه يوم ١٠ مارس سنة ١٩٣٨ في اجتماع الجمعية العمومية لجمعية أمهم البنك ، حيث يقول .

« . . . إن السهولة التي اجتازت بها مصر مآزق الأزمة بالقياس إلى البلدان

---

(١) يقصد بالميزان التجاري النسبة بين صادرات الدولة ووارداتها ، أو بعبارة أدق بين مجموع ما يخرج من أموالها إلى الدول الأخرى وما يرد إليها منها . فيكون الميزان التجاري مائلا لمصلحتها إذ كان ما يخرج من أموالها إلى الخارج ثمنا لواردات أو غير ذلك أقل مما يرد إليها ثمنا لصادرات أو غيرها .

(٢) التوازن في الميزانيات هو أن تكون مصروفات الدولة متكافئة مع إيراداتها . وقد كان هذا حال الميزانية في ذلك العهد ، بل كان ثمة زيادة غير يسيرة في الإيرادات .



الأخرى برهان قاطع على متانة مركزها الاقتصادى ، مما حدثتكم عنه فى مناسبات سابقة ، ومما لا يسعنى اليوم إلا أن أعود إلى ذكره لملاحظات أريد إبداءها فى شأن يتصل أوثق الاتصال بسلامة كيانها الاقتصادى ، أعنى مركز العملة .

« لقد أدى الهبوط المحسوس فى أسعار القطن خلال الصيف إلى تجديد الإشاعات التى كانت ترددت على الأكثر فى الخارج عن تخفيض العملة المصرية فى السنة الماضية . فكانوا يزعمون أن مصر قد تنجح فى نشوة الظفر باستقلالها إلى اتباع البدعة الجديدة ، وتجرب حظها فى القيام بمغامرة . وإنى لأشعر وأنا أشير إلى مثل هذه الإشاعات البعيدة كل البعد عن الصحة بأنى مدين لكم بالاعتذار . ولكنى أخشى أن تصل هذه الأقوال إلى جهات ليست على بينة تامة من نظام العملة فى مصر ومن مركزها المالى والاقتصادى . لذلك أريد أن أبسط فى إيجاز الأسباب التى من أجلها لم تؤثر هذه الإشاعات أى تأثير فى كل من يعرف الحقيقة عن مصر . »

« فى سنة ١٩٣١ ، حينما تبينت بريطانيا لأسباب اقتصادية واجتماعية استحالة المضي فى سياسة التقلص النقدى ، التى كان يوجبها الاحتفاظ بالمستوى الذهبى للإسترليني ، اضطرت كما هو معروف إلى الخروج عن قاعدة الذهب . وما كادت تفعل ذلك حتى حذا حذوها كثير من البلدان الأخرى ، ومن ضمنها مصر ، وانتهى الأمر بأكثر البلدان إلى انتهاج هذا المسلك . وعلى ذلك يمكن القول بأن مصر ، باحتفاظها بقيمة عملتها بالنسبة إلى الإسترليني فى سنة ١٩٣١ دون تغيير ، قد قامت من جانبها بتخفيض النقد المصرى . والآن قد توازنت أحوالها الاقتصادية مع الأحوال العالمية ، وتحقق التوازن فى ميزانيتها فعلا واسما ، وانخفض دينها العام عما كان عليه قبل الحرب ، ولا يزال ميزانها التجارى مائلا لمصلحتها ، واستقرت عملتها على قرار مكين ؛ فكيف يمكن مطابقة لحاجة التجارة ، وليس ثمة صعوبة فى الاحتفاظ بقيمتها الخارجية . ولا شك فى أن السمعة الطيبة التى اكتسبتها الحكومة المصرية بحسن إدارتها المالية كان لها نصيب كبير فى فوز مصر بحقوق السيادة الكاملة . »

« فإذا هي الآن عمدت عن نزق إلى ترك هذا المركز المحمود ، وأخذت من غير موجب تنزلق في منحدر التخفيض التقدي ، لكي ترفع السعر الداخلي لقطنها لمصلحة المنتجين والدينيين المزعومة ، فإنها بهذا العمل لا تقتصر على غش دائئها ، بل تكون كذلك قد ارتكبت حماقة وطيشا . صحيح أن أسعار القطن لا بد أن ترتفع وأن كثيراً من زراعه سينخدعون إلى أجل قصير ، ويحسبون أن شئونهم قد تحسنت . ولكنهم سوف يدركون ، وستدرك البلاد في مجموعها أكثر منهم ، أن شئونهم قد ساءت ولم تتحسن . »

« ولا بأس أن أسور بمض ما قد يكون لتلك الخطوة من العواقب . فجميع المصروفات الحكومية سوف تأخذ في الازدياد تبعاً للارتفاع العام في الأسعار . وأصحاب الدخل الثابت كموظفي الحكومة سوف يشعرون بالوطأة شديدة قاسية . وكل من يتعاملون في البضائع الواردة كالقمح والأسمدة والبترول سوف يضطرون إلى دفع أسعار أكثر مما كانوا يدفعون . والخلاصة أن كل شيء سوف يدخل في حلقة خبيثة . وسيقول أرباب البنوك ورءوس الأموال لأنفسهم : إن حكومة تقدم من غير موجب على تخفيض عملتها لا يؤمن معها أن تقدم على ذلك مرة أخرى . وعملاً بالمبدأ القائل بأن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين ، سيجنحون إلى تحويل أموالهم عن مصر ، فيصبح من العسير على المنتج أن يجد المال اللازم لنفقات زراعته . والدين المصري العام ( إذا فرضنا أن التخفيض كان بنسبة ١٢٥ قرشا للجنيه الاسترليني ) سوف يرتفع دفعة واحدة بمقدار ٢٦٥٥ مليون جنيه ، كما يزداد عبء الفوائد السنوية بنحو مليون جنيه . ولا شك في أن الوقت لن يطول حتى تصاب ميزانية الدولة بالعجز ، وتضطر الحكومة إلى زيادة الضرائب . وكلما زادت الضرائب أصبح من العسير على الفلاح أن يبيع قطنه إلا بخسارة . . . »

« ومع أن التكذيبات الرسمية وشبه الرسمية لإشاعات تخفيض العملة تتخذ في أيامنا

هذه المملوءة بالشك وعدم الثقة دليلا على أن وراء الدخان نارا ، إلا أن في استطاعة مصر أن تتحدى من تشاء ، وهي واثقة من حقيقة مركزها . والواقع أن فيما بسطته الآن من الحقائق ما يكفي لبيان الأسباب التي من أجلها لم يخطر قط ببال الحكومة المصرية أن تقدم على مثل تلك الخطوة ، والتي من أجلها لم ينظر البرلمان ، وأكثر أعضائه ممن يهتمون بسعر القطن أكبر الاهتمام ، نظرة جدية في الاقتراح الذي قدم إليه بتخفيض العملة » .

وقد جدد الاقتراح بتخفيض الجنيه المصري للفرض نفسه ( معالجة هبوط سعر القطن ) عضو آخر بمجلس النواب المصري سنة ١٩٣٩ ( جلسة ٣٩/٨/١ ) ؛ وردّ عليه وزير المالية من فوره « بأن الحكومة لا تنوى هذا ولن تفكر فيه » ، فقبول تصريحه هذا باستحسان من المجلس .

\*\*\*

غير أن الحكومة الإنجليزية قد عملت بعد ذلك في سنة ١٩٤٩ ( صدر قرارها في هذا الصدد في ٤٩/٩/١٨ ) إلى إجراء تخفيض مقصود في الجنيه الإسترليني بالنسبة للدولار ، بعد التخفيض الذي أدى إليه خروجها عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ والذي أشار إليه التقرير السابق<sup>(١)</sup> . فبعد أن كان الجنيه الإسترليني يساوي ٤.٠٣ دولارا أمريكيا خفضت الحكومة الإنجليزية قيمته إلى ٢.٨٠ دولارا أمريكيا وقد حملها على ذلك عوامل اقتصادية كثيرة أهمها ترويج صادراتها إلى بلاد العملة الصعبة وخاصة منطقة الدولار وتيسير استثمار رؤوس الأموال الأمريكية في منطقة الإسترليني . ولما كان الجنيه المصري لا يزال مرتبطا بالإسترليني حتى بعد أن خرجت مصر من منطقة الإسترليني ( وقد أدى إلى هذا الارتباط أن قسما كبيرا من غطاء أوراق

---

(١) انظر الفقرة الثانية من صفحة ٢٢٣ .

البنكنوت المصرى يتمثل فى سندات وأذونات على الخزانة الإنجليزية ( فقد طرأ تبعاً لذلك تخفيض فى قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للدولار ، فأذاعت وزارة المالية المصرية فى مساء ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ أن قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للدولار قد عُدّلت من ٤٠١٣٣ إلى ٢٠٨٧١ .

وقد كان تخفيض الإسترليني هذه المرة مقصوداً من الحكومة الإنجليزية للأغراض السابق بيانها . أما تخفيض الجنيه المصرى فلم يكن مقصوداً بالمعنى الكامل لهذه الكلمة . لأنه ما كان يمكن عملياً للحكومة المصرية ، بعد هذا التخفيض الذى طرأ على الإسترليني ، ومع ارتباط عملتنا به ، أن تحتفظ بالقيمة القديمة للجنيه المصرى بالنسبة للدولار .

## ١١ — ارتفاع الأثمان فى مصر فى الوقت الحاضر ( غلاء المعيشة )

عوامله ووسائل علاجه

ذكرنا فى الفقرة السابقة أن ارتفاع الأثمان لا يكون أمانة على الرخاء الاقتصادى إلا إذا كان نتيجة طبيعية لنشاط الإنتاج والتداول أو لتدخل حكوى أو أهلى سليم تبرره الحركة الاقتصادية<sup>(١)</sup> .

وهذا الشرط لا يتوافر توافراً كاملاً فى ارتفاع الأثمان فى مصر فى الوقت الحاضر . فهو فى كثير من وجوه ارتفاع شاذ أدت إليه عوامل شاذة كذلك . وكل ظاهرة اقتصادية غير مسوية من هذا القبيل ينبغى العمل على علاجها ولا تستعصى على العلاج . وخير طريقة لمعالجتها أن نبحث عن العوامل التى أدت إليها وعن الوسائل الكفيلة بالقضاء على كل عامل منها أو تخفيف آثاره .

---

(١) انظر الفقرة الثانية من ص ٢٢١ .



وهذا هو ما سنسير عليه في دراستنا لهذا الموضوع . فسنعرض فيما يلي أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع الأثمان في مصر في الوقت الحاضر ، معقبن على كل عامل منها ببيان وسائل علاجه ، ومطبقين في هذا كله الحقائق العلمية التي وضعناها في الفقرات السابقة من هذا الفصل .

\*\*\*

ترجع أهم الأمور التي أدت إلى هذا الارتفاع إلى ثلاثة عوامل :  
( العامل الأول ) التضخم النقدي ، أو بعبارة أصح ، وفرة وسائل الشراء على اختلاف أنواعها سواء أكانت في صورة أوراق نقدية أم في صورة ودائع في البنوك . فقد ارتفعت كمية هذه الوسائل المختلفة في مصر من نحو ٨٥ مليونا من الجنيهات في سنة ١٩٣٩ إلى نحو ٤١٧ مليونا من الجنيهات في سنة ١٩٤٩ ، أي إلى نحو خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب الأخيرة .

ويرجع السبب في هذا التضخم النقدي أو في وفرة وسائل الشراء إلى هذه الدرجة إلى أمور كثيرة لعل أهمها ما أنفقته الدول الحليفة وجيوشها في مصر في أثناء الحرب الأخيرة . فقد كان جميع ما يؤدى لهذه الدول وهذه الجيوش في الأراضي المصرية من خدمات وأعمال وجميع ما يستحق عليها من رسوم أو أثمان لما تشتريه من البلاد ... كان جميع ذلك وما إليه تدفع قيمته أو يسوى حسابه من أوراق البنكنوت المصري . وكانت هذه الدول وهذه الجيوش تحصل على أوراق البنكنوت المصري أو تعتمد لحسابها هذه الأوراق في مقابل أذونات على الخزانة الإنجليزية أو سندات وأوراق من هذا القبيل ( ومن هذه الأذونات والسندات والأوراق يتألف أهم قسم مما يسمى بالرسيد الإسترليني المدينة أنجلترا لمصر بمبلغ قيمته ) . ولما كان ما أنفقته هذه الجيوش وهذه الدول في مصر لسد حاجاتها الحربية والمعيشية في أثناء الفترة الطويلة التي استغرقتها الحرب الأخيرة وفي السنوات التالية لها ( لأن هذا العامل قد امتد أثره بعد الحرب

بقاء الجيوش الإنجليزية في منطقة القنال ) قد بلغ رقما ضخما ، ولما كان ذلك ممثلا في أوراق نقدية مصرية ، ولما كانت هذه الأوراق قد جرت في دورات التداول المصري ، لذلك لم يكن من الغريب أن يصل التضخم النقدي ، أو بعبارة أصح ، أن ترتفع وسائل الشراء على اختلاف أنواعها ، إلى الحد الذي ذكرناه .

وقد تقدم أن كل زيادة في كمية النقد أو كمية الوسائل التي تحمل محله تؤدي إلى انخفاض قيمتها ، أي إلى إضعاف قوتها الشرائية ، بنسبة هذه الزيادة ، فترتفع أثمان الأشياء بالنسبة نفسها<sup>(١)</sup> .

فلم يكن إذن مناص من أن ترتفع أثمان الأشياء في الوقت الحاضر تحت تأثير هذا العامل إلى الحد الذي ذكرناه .

ولعلاج هذا العامل وسيلتان : إحداهما تجريد النقود ؛ وثانيتهما امتصاصها في مشروعات إنتاجية .

١ — أما الوسيلة الأولى فتتمثل في تجريد النقود ووسائل الشراء المتداولة والمودعة . فتقوم الحكومة بذلك على أن تصرف من هذا التجريد بالقدر الذي يقتضيه نشاط الحركة الاقتصادية ويكفل وقوف الأثمان عند حد معقول . فلا تسمح من النقود للأفراد ولا للهيئات ولا للمؤسسات إلا بالقدر الضروري لسد الحاجة ومتابعة النشاط الاقتصادي . ولتنظيم هذه العملية ينبغي أن تنشأ بطاقات للحصول على النقود على غرار البطاقات المستخدمة لدينا الآن في الحصول على بعض مواد التموين ، ويقرر في كل بطاقة مبلغ النقد الضروري لصاحبها ( فرداً كان أم هيئة أم مؤسسة ) في كل أسبوع أو شهر لسد حاجاته ومتابعة نشاطه الاقتصادي ، ولا يسمح له مطلقاً بتجاوز هذا المبلغ إلا لأسباب خاصة يحددها القانون وتبررها شئون الاقتصاد . وينبغي كذلك أن يلغى التعامل بما يكون في يد الأفراد والهيئات من نقد قديم ويستبدل به نقد جديد ،

---

(١) انظر صفحات ٢٠٢ - ٢٠٦ ، ٢١٢ - ٢١٥ .

ويسمح لكل شخص حقيقى أو معنوى (هيئة أو شركة أو مؤسسة) أن يستبدل مما كان بيده من الأوراق القديمة المجمدة أوراقاً جديدة فى الحدود التى تقرر له فى بطاقته . ومن الممكن أن يُخصَّص من هذا المتجمد نسبة معينة تعتبر قرصاً إجبارياً للدولة تستعين به فى عمليات إنتاجية بفائدة مقررة لأصحابه<sup>(١)</sup> .

وقد لجأ إلى هذه الوسيلة بعد الحرب الأخيرة بلاد كثيرة منها بلجيكا وإيطاليا ، وأصابت بفضلها نجاحاً كبيراً فى القضاء على التضخم النقدى وفى حفظ الأسعار عند حد معقول .

ومع أن هذا النوع من العلاج مضمون النجاح إذا استخدم استخداماً رشيداً ، فإنه من المتعذر ، لاعتبارات كثيرة ، تطبيقه فى مصر فى الوقت الحاضر . هذا إلى أن العلاج الثانى الذى سنذكره وهو امتصاص النقود فى مشروعات إنتاجية أعم نقماً من هذا العلاج وأشمل منه فائدة وأبقى أثراً .

٢ — وتمثل الوسيلة الثانية فى امتصاص الزائد من النقد فى مشروعات إنتاجية ثابتة .

وفى مصر مجال واسع لمشروعات إنتاجية كثيرة يمكن أن تقوم ببعضها الحكومة مستعينة بقرض أهلى تمتص به النقود الزائدة ويضعها الآخر الهيئات والمؤسسات الاقتصادية مشتركة مع الحكومة أو مستقلة عنها ، على أساس أسهم تطرح للاكتتاب العام وتؤدى فيما يتعلق بامتصاص الزائد من النقود إلى الغاية نفسها التى يؤدىها القرض الأهلى . ومن هذه المشروعات ما هو زراعى بحت ؛ ومنها ما يتصل بالصناعات الزراعية ؛ ومنها ما هو صناعى خالص .

١ — فمن المشروعات الزراعية الخالصة توسيع المساحة المزروعة . وذلك أن

---

(١) فى هذه الحالة نكون بصدد وسيلة من وسائل الامتصاص فى مشروعات إنتاجية ، وهى الوسائل التى سنتكلم عليها فى القسم الثانى .

المساحة المزروعة في مصر في الوقت الحاضر لا تكاد تتجاوز ثلثي المساحة الصالحة للزراعة . فلدينا نحو ثلاثة ملايين من الفدادين غير المزروعة ، مع أنها صالحة للزراعة ، ولا يعوزها لكي تزرع وتُستغل إلا مشروعات الري والصرف ، وهذه المساحة تمثل نحو ثلث الأراضي الزراعية في مصر . ففي الوجه البحري يوجد من هذه الأراضي البور نحو مليون ونصف مليون من الأفدنة ( معظم هذه المساحة في مديرتي البحيرة والدقهلية ) بجانب أربعة الملايين من الأفدنة المزروعة حالا في الدلتا ؛ وفي الصعيد يوجد منها نحو مليون ونصف مليون كذلك بجانب المليونين ونصف المليون من الأفدنة المزروعة حالا في الوجه القبلي . ومن هذه الملايين الثلاثة غير المزروعة يوجد نحو مليون فدان ( نحو ٥٥٠.٠٠٠ فداناً في الوجه القبلي و ٤١٠.٠٠٠ في الوجه البحري ) تمكن زراعته في مستقبل قريب . هذا إلى الصحاري المصرية التي تبلغ نحو ٩٧٪ من مساحة القطر المصري ، والتي أثبتت البحوث الحديثة أنها صالحة للزراعة وأن كثيراً منها كان مزرعاً في عهد الرومان . وقد تقدم روسي من التجولين يدعى الشفسكي سنة ١٩٢١ بمشروع اقتصادي خطير يسمح برى مليون فدان من رمال الصحراء الغربية المجاورة لبرعة النوبارية بمديرية البحيرة وجعلها صالحة للزراعة<sup>(١)</sup> .

ومن المشروعات الزراعية الخاصة كذلك العمل على تحسين الإنتاج الزراعي للأرض المزروعة ، وذلك بوسائل كثيرة ؛ منها تحسين وسائل الصرف في هذه الأراضي ، ووقايتها من أخطار الفيضانات العالية للنيل بإقامة الجسور والسدود . . . وما إلى ذلك ، والعمل على تحويل أراضي الحياض بالوجه القبلي من نظام الزراعة الحوضية النيلية إلى نظام الري المصفي ، وتدير وسائل الارتفاع بالمياه الزائدة عن أعمال التخزين ، وتنظيم وسائل الري على العموم ، ومقاومة الآفات الزراعية ، وتوفير السماد والبذور وانتقاء الجيد منهما والإكثار منه . . . وهلم جرا .

---

(١) انظر كتابنا في « البطالة » صفحات ٦١ - ٦٣ .



ومن المشروعات الزراعية الهامة التي تحتاج إليها مصر أيما احتياج زراعة الغابات في مناطق كثيرة في داخل الوادي وعلى حدوده الشرقية والغربية . وللغابات ، بجانب فائدتها الاقتصادية الكبيرة وهي توفير الأخشاب لمصر ، فائدة صحية هامة وهي تلطيف الجو وصد العواصف والأتربة التي تحتاج مصر من التلوث ومن الصحراويين الشرقية والغربية .

ب — وأما المشروعات المتعلقة بالصناعات الزراعية فجعلها متسع كذلك كل السعة في مصر ، فمن ذلك صناعة الألبان ومستخرجاتها وما يتصل بها ، والصناعات الخاصة بتربية النحل واستخراج عسله باستعمال الناحل الحديثة ، وصناعة تقطير الزهور واستخراج الروائح العطرية ، والصناعات المتعلقة بمنتجات النخيل من تمر وليف وخصوص وجريد ، والصناعات المتصلة بالجبوب والدقيق كصناعة المكرونة وضرب الأرز ومسحه وتبييضه ... ، والصناعات المتصلة بالخضر والفواكه وتعبئتها وعصرها وحفظها ... ، والصناعات الخاصة بقصب السكر وما يستخرج منه من سكر وعسل أسود وكحول ، والصناعات المتصلة بالقطن وحلجه وكبسه واستخراج الزيت والكسب من بذوره ، والصناعات المتعلقة بشجر التوت والانتفاع به في تربية دود القز واستخراج الحرير وغزله ونسجه ، والصناعات المتفرعة عن تربية الدواجن وحيوانات اللحوم والألبان والنقل وتحسين سلالاتها وإكثارها وحفظ لحومها ودباجة جلودها وغزل أصوافها ونسجها واستخراج الأسمدة العضوية من فضلاتها ، والمتفرعة عن تربية الطيور وتفرينجها تفرينجاً طبيعياً وصناعياً وترقية أنواعها والانتفاع بمنتجاتها وتعبئتها وتصديرها ... وهلم جرا .

فمن اليسور عن طريق الحكومة والجمعيات التعاونية والمؤسسات الاقتصادية العمل على نشر هذه الصناعات في مختلف البيئات والأقاليم الزراعية في مصر ، كل إقليم

---

(١) انظر كتابنا في « البطالة » صفحات ٦٣ - ٦٨ .

بحسب إمكانياته وطبيعة منتجاته وشهرته وما هو مهياً له واستعداد أهله<sup>(١)</sup> . بل إنه من الممكن - لبساطة العدد والآلات اللازمة لكثير من هذه الصناعات ورخص أتمائها - تزويد كل أسرة زراعية بما تحتاج إليه لقيامها منزلياً ببعض هذه الصناعات .

ولا يخفى ما يترتب على تحقيق هذه المشروعات ونشرها في مختلف المناطق وجعلها في متناول الأسر الزراعية من نتائج خطيرة الشأن من النواحي الاقتصادية والاجتماعية . فعمليات تمويلها والاكتتاب في مشروعاتها وتكوين شركاتها تؤدي إلى امتصاص قدر كبير من النقود الزائدة على الحاجة ، وتقضي تبعاً لذلك على موجة الغلاء الحالي . هذا إلى أنها تكفي البلاد مثونها من منتجات هذه الصناعات التي تستورد مصر الآن من الخارج معظم ما تحتاج إليه منها ، مع أنها مهينة كل البهينة لإنتاجها محلياً . وهي ، فضلاً عن هذا كله ، تساعد على النهوض بالمستوى الاقتصادي لسكان المناطق الزراعية ، وتزيد من دخلهم ، وتكسبهم المهارة والحدق ، وتشغل فضل نشاطهم وأوقات فراغهم بأعمال منتجة نافعة ، لأن الزراعة لا تستأثر في العادة بجميع أوقات العامل الزراعي لاقتصار العمل فيها على مواسم معينة .

ج - وأما المشروعات الصناعية الخالصة التي يمكن إنشاؤها أو التوسع فيها فتتجاوز الحصر . ومن أهم ما تحتاج إليه مصر احتياجاً كبيراً من هذه الصناعات وتتوافر لديها المواد الأولية توافراً كاملاً ثلاث صناعات : صناعة الصلب وما يتفرع عنها من صناعات كثيرة ؛ وصناعة الأسمدة الكيماوية ؛ وصناعة غزل القطن ونسجه . أما صناعة الصلب وما يتفرع عنها فتستورد مصر من منتجاتها من الخارج جميع ما تحتاج إليه ، مع أن لدينا من مناجم الحديد في منطقة أسوان على الأخص ما يكفي لتزويد هذه الصناعة بما تتوقف عليه من المواد الأولية .

وأما صناعة السماد الكيماوي فقد ظلت مصر أمداً طويلاً تستورد من منتجاتها من الخارج جميع ما تحتاج إليه مع توافر موادها الأولية لديها ، حتى أنشئ لها أخيراً

(١) انظر كتابنا في « البطالة » صفحات ٦٣ - ٦٨ .

في نهاية سنة ١٩٤٧ شركة مصرية كبيرة برأس مال حدد في المبدأ بأربعة ملايين من الجنيهات المصرية ثم زيد فيها بعد إلى خمسة ملايين وسبعمائة ألف ، وهي « الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية » . وقد تم الآن إنشاء معاملها وملحقاتها في السويس ، وظهرت باكورة إنتاجها في منتصف عام ١٩٥١ . ولكن الطاقة الإنتاجية لهذه الشركة ، حتى بعد أن تبلغ أقصى ماقدّر لها ، لن تسد أكثر من ثلث ما تحتاج إليه مصر في استهلاكها من هذه المادة ( مقدار لإنتاجها الأقصى نحو ٢٥٠ ألف طن سنوياً على أن تبدأ بنحو ٢٠٠ ألف طن ؛ مع أن ما تستهلكه مصر من هذه المادة سنوياً يبلغ ٧٥٠ ألف طن ؛ وسيزيد هذا القدر بعد إصلاح الأراضي المنتظر إصلاحها ) .

وأما صناعة غزل القطن ونسجه فقد ظلت مصر كذلك أمداً طويلاً تستورد من منتجاتها من الخارج جميع ما تحتاج إليه مع توافر موادها الأولية لديها ، حتى أنشئ لها أخيراً عدة شركات مصرية من أهمها « شركة مصر للغزل والنسيج » التي أقامت مصانعها العظيمة في المحلة الكبرى . ولكن هذه الشركات جميعاً لا تستهلك إلا نسبة ضئيلة جداً من محصول القطن المصري ، ولا تسد منتجاتها إلا جزءاً يسيراً مما تحتاج إليه مصر من النسيج القطني .

ويتوقف التوسع في هذه الصناعات الثلاث وما إليها على توفير الطاقة المحركة التي تتمثل في الفحم أو الكهرباء . ولما كانت مصر محرومة تقريباً من مناجم الفحم ، فإن الأمل معقود على توفير هذه الطاقة من مشروع كهربية خزان أسوان الذي شرعت الحكومة المصرية في تنفيذه وألحقت به مشروعين كبيرين : أحدهما لإنتاج السيل الكيماوي <sup>(١)</sup> ؛ والآخر لإنتاج الصلب .

---

(١) مقدار لإنتاج مصنع السيل الملحق بمشروع كهربية خزان أسوان نحو ٣٠٠ ألف طن سنوياً .

وإن توافر النقد في الوقت الحاضر ليتيح أحسن فرصة لأن تسير الحكومة والمؤسسات الاقتصادية قُدماً في سبيل التوسع في هذه المشروعات بمقد قروض أهلية أو إنشاء شركات صناعية وطرح أسهمها للاكتتاب العام ، فتنجح بذلك أكبر أمنية اقتصادية وهي «تصنيع» البلاد ، واعتمادها على نفسها في أمم ما تحتاج إليه من منتجات صناعية ، واستغلالها لمواردها ، ويتحقق من جهة أخرى امتصاص الزائد عن الحاجة من النقد الحال فتتحرر موجة الغلاء .

هذا ، ويجانب تلك المشروعات الكبيرة الحكومية والأهلية التي تكفل امتصاص الزائد من النقود لدى الأثرياء ، ينبغي أن تعمل الحكومة على تشجيع الادخار في الطبقات الدنيا والوسطى بأن تصدر مثلاً شهادات ادخار بقيمة صغيرة (بين جنيه وخمسة جنيهات مثلاً) وبفائدة مغرية ، لتشجيع صغار المدخرين على استثمار أموالهم ولتحقيق امتصاص ما يزيد منها عن حاجة هذه الطبقات من السوق الداخلية . وتستطيع الحكومة أن تستعمل حصيلة تلك المدخرات في بعض المشروعات السابق بيانها أو في غيرها من المشروعات العمرانية التي تحتاج إليها البلاد .

\*\*\*

( العامل الثاني ) من عوامل الغلاء قلة المعروض من البضائع في السوق المصرية . وذلك أن مصر لا تنتج إلا جزءاً يسيراً مما تستهلكه ، وتعتمد في سدّ معظم حاجاتها على ما تستورده من البلاد الأخرى . وقد كانت البلاد الأوروبية أكبر مصدر لاستيرادها قبل الحرب الأخيرة . ولكن هذه البلاد قد شغل معظمها الآن بتعمير ما خربته هذه الحرب في مناطقها ومراقفها ومصانعها ، وبإصلاح أحوالها الاقتصادية ، أو بالاستعداد للحرب تالية . فلم تكد منتجاتها تفيض كثيراً عن حاجاتها ، ولم يعد في استطاعتها أن تغمر السوق المصرية بما كانت تغمرها به من قبل من منتجات . والبلاد التي تستطيع أن تمدنا بقسط كبير من حاجتنا ، والتي تنتج أكثر مما تستهلك ، هي على الأخص



أمريكا وكندا وما إليهما من البلاد ذات العملة الصعبة . وحصيلتنا من هذه العملة محدودة بحسب التوزيع الدولي . ولا تكاد تكفى لاستيراد شيء يعتمد به . هذا إلى أن قسما كبيرا من هذه الحصيلة يتفق مع الأسف الشديد ، في استيراد الكماليات وأدوات الترف ورحلات المظاء وتنفقات إقامتهم في أمريكا . . . وما إلى ذلك .

وقد تقدم في قوانين المرض والطلب أنه كلما قل العرض ارتفع الثمن <sup>(١)</sup> . فلم يكن ثمة مناض من أن ترتفع الأثمان إلى ما نراه الآن نتيجة لتقلص العرض إلى الحد الذي وصفناه .

ولا علاج لهذا العامل إلا بالأمرين الآتين :

( أولا ) العمل على زيادة إنتاجنا الداخلي من الناحيتين الصناعية والزراعية وفق المناهج التي سبق شرحها في العامل الأول <sup>(٢)</sup> .

( وثانيا ) العمل على زيادة حصيلتنا من العملة الصعبة باتفاقات اقتصادية مع مناطق هذه العملة وبالإكثار من صادراتنا إلى منطقة الدولار الأمريكي والكندى ومنطقة الفرنك السويسرى والعمل على صرف هذه الحصيلة بطريقة رشيدة ، فلا تنفقها إلا في الأشياء الضرورية التي يساعد توافرها في السوق المصرية على تخفيض الأثمان والتخفيف من وطأة الغلاء .

\*\*\*

( العامل الثالث ) من عوامل الغلاء ازدياد الطلب على مختلف البضائع لوفرة النقود والثراء الطارىء على كثير من الأفراد وقلة العروض وازدياد السكان . هذا إلى ما كانت تستهلكه القوات الغاصية في منطقة القنال من كميات ضخمة من منتجات مصر الزراعية والصناعية ومن مستورداتها من الخارج .

---

(٢) انظر القانون الرابع من قوانين العرض والطلب صفحة ١٨٩ وتوابعها .

(٢) انظر صفحات ٢٢٩ - ٢٣٠ .

وقد تقدم في قوانين العرض والطلب أنه كلما زاد الطلب ارتفع الثمن<sup>(١)</sup> . فلم يكن ثمة مناص من أن ترتفع أثمان الأشياء نتيجة لزيادة الطلب عليها إلى الحد الذي وصفناه . وعلاج الماملين السابقين يؤدي بطريق غير مباشر إلى علاج هذا العامل . لأن امتصاص النقود الزائدة سيققل من الطلب ، وغمر السوق بالمنتجات سيساعد على تعادل العرض مع الطلب ، فيتحقق ما يسميه الاقتصاديون بالثمن الطبيعي<sup>(٢)</sup> .

ويمكن علاج هذا العامل كذلك في صورة مباشرة باستخدام نظام البطاقات في مختلف المواد ، وخاصة ما يكون منها مظنة الإسراف . فلا يسمح للفرد من أية مادة من هذه المواد إلا بالقدر الضروري له . وهذا هو ما يسير عليه كثير من الأمم الأوروبية في الوقت الحاضر ؛ فلا يكاد يسمح فيها للفرد إلا بما يقيم أوده ؛ على حين أنه في مصر الفقيرة يترك لكل مستهلك الحبل على الغارب في معظم مواد الاستهلاك .

\*\*\*

وجملة القول : إن جميع العوامل التي تؤدي بحسب القوانين الاقتصادية السابق بيانها<sup>(٣)</sup> إلى ارتفاع الأثمان قد توافرت على أتم ما يكون وتسلطت في أقصى درجات حدتها على السوق المصرية في الوقت الحاضر . ولكنها مع ذلك غير مستعصية على العلاج .

## ١٢ — اتفاق المؤتمر المالي في « بریتون وودز »

ومشروع إنشاء صندوق « النقد الدولي » لاستقرار العملة  
هذا ، وقد اهتمت الأمم المتحدة بعد هذه الحرب الأخيرة إلى وسيلة موقفة

---

(١) انظر القانون الثالث من قوانين العرض والطلب صفحة ١٨٤ وتوابها .

(٢) انظر صفحتي ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٣) وهي قوانين العرض والطلب وقوانين النقود ، انظر صفحات ١٦٠ - ١٩١ ،

٢٠٠ - ٢١٩ .

لتحقيق الاستقرار في العملة ، والاحتفاظ بنسبة قيمتها بعضها إلى بعض ، بحيث لا تكون عرضة للتقلبات العنيفة التي تؤثر في حركة المعاملات التجارية الدولية كما كان يحدث في الماضي ، وحتى لا تترك الحرية لبعض البلاد في تخفيض قيمة عملتها لغير سبب مشروع ، ولكن لمجرد الرغبة في منافسة مصنوعات البلاد الأخرى . فتم اتفاقها في مؤتمر « بریتون وودز » على إنشاء « صندوق للتقد الدولي » ووضع لهذا الصندوق ولاشتراك الدول فيه نظام متين يكفل تحقيق الأغراض السابقة على أكمل وجه. وقد انضمت مصر إلى هذا الاتفاق في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

وستورد فيما يلي نص المذكرة التي قدم بها وزير المالية المصرية هذا الاتفاق إلى مجلس الوزراء لاشتراك مصر فيه . وهي تشمل كذلك على مشروع آخر تضمنه الاتفاق المذكور ومرتبطة بالمشروع الذي نحن بصددده من بعض نواحيه ، وهو مشروع « البنك الدولي للتمير والإنشاء » :

« اشتركت مصر في المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة الذي عقد في مدينة بریتون وودز من أعمال الولايات المتحدة الأمريكية في المدة من أول يوليو إلى ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٤ » .

« وقد تناول المؤتمر بحث المسائل المالية والنقدية الدولية وانتهى إلى تقرير إنشاء هيئتين: إحداهما تسمى صندوق النقد الدولي؛ والثانية البنك الدولي للتمير والإنشاء. وقد وقع الاتفاق مندوبو ٤٤ دولة بالإجماع. على أنه لا يصبح نهائياً إلا بعد موافقة السلطات التشريعية لدى كل بلد طبقاً للقوانين القائمة فيه . ويعتبر الاتفاق نافذاً إذا انضم إليه من الحكومات عدد يبلغ اكتباه ٦٥ ٪ من مجموع رأس مال كل من الهيئتين المشار إليهما ، على أن يكون الانضمام قبل آخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ ؛ وذلك بتقديم الوثائق الدالة على موافقة السلطات وأن العضو قد اتخذ جميع الإجراءات التي تمكنه من تنفيذ الالتزامات الواردة بالاتفاق » .

«ولذلك يتعين على مصر أن تبدي رأيها في الاتفاق قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥» .  
«ويرى صندوق النقد الدولي إلى إيجاد نظام لاستقرار عملات البلاد المنضمة إليه والاحتفاظ بنسبة قيمة بعضها إلى بعض ، بحيث لا تكون عرضة للتقلبات العنيفة التي تؤثر في حركة المعاملات التجارية الدولية كما كان يحدث في الماضي، وحتى لا تترك الحرية لبعض البلاد في تخفيض قيمة عملتها لغير سبب مشروع ولكن لغرض منافسة مصنوعات البلاد الأخرى » .

«وأما البنك فإنه يرى إلى المساعدة على الإنشاء والتعمير في بلاد الأعضاء وتشجيع استثمار رؤوس الأموال في الخارج بشروط معقولة ولآجال طويلة . وبذلك يعمل البنك على تنمية التجارة الخارجية العالمية نمواً متوازناً بعيد المدى ، كما يساهم في زيادة القوة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة في بلاد الأعضاء » .

« ومرفق بهذه المذكرة ملخص واف لأحكام الاتفاقية المطلوب الانضمام إليها ، مبين فيه أغراض المؤسستين المقترح إنشاؤهما، والشروط الواجب على الأعضاء اتباعها في معاملاتهم سواء مع الصندوق أو مع البنك أو فيما بينهم » .

« وسيترتب على انضمام مصر إلى هذا الاتفاق التزامات مالية وغير مالية . وتنقسم الالتزامات المالية إلى قسمين أحدهما ما يدفع ذهباً والثاني ما يدفع بالعملة المصرية : »

### الالتزامات الدفع بالذهب :

« ينص اتفاق صندوق النقد الدولي على أن للمضو الخيار في أن يدفع ٢٥ ٪ من حصته ذهباً أو ١٠ ٪ من مجموع مافي حيازة الحكومة والهيئات الرسمية من الذهب ، أيهما أقل . ويقدر مافي حيازة مصر من الذهب بنحو ٦٣٤٠٠٠٠ جنيه مصري ، أي أن حصة مصر التي يجب أن تدفعها لهيئة الصندوق هي نحو ٦٣٤٠٠٠ جنيه مصري مقوماً بسعر ما قبل الحرب » .



« ولما كان الغرض الأساسى من إنشاء هيئة صندوق النقد الدولى موازنة أسعار مبادلة النقد ، فيمكن اعتبار الحصة التى ستدفعها مصر ذهباً بمثابة جزء من غطاء ورق النقد المصرى . ويتعين فى هذه الحالة النص على ذلك فى القانون الخاص بانضمام مصر إلى الاتفاق » .

« أما فيما يختص بالبنك الدولى فينص الاتفاق على أن يدفع ما يوازى ٢ ٪ من حصة العضو ذهباً فى خلال ٦٠ يوماً من تاريخ بدء البنك بأعماله . ولما كانت حصة مصر هى ٤٠ مليون دولار ، فإن قيمة ما يجب أن تدفعه ذهباً تبلغ نحو ٢٠٠٠ ر ٢٠٠٠ جنيه . وهذا المبلغ يجب أن تدبره الحكومة بأخذ من الغطاء الذهبى لأوراق النقد المصرية . ويتعين النص على ذلك أيضاً فى مشروع القانون السابق الإشارة إليه » .

### التزامات الدفع بالعملة المصرية :

« حددت حصة مصر فى صندوق النقد الدولى بمبلغ ٤٥ مليون دولار : يدفع منه ذهباً نحو ١٣٠٠ ر ٠٠٠ جنيه مقوماً بسعر الذهب الحالى فى سوق لندن ؛ والباقى وقدره ٩٩٥٠ ر ٠٠٠ جنيه يدفع بالعملة المصرية . ويقبل الصندوق ، إذا كان فى غير حاجة إلى عملة أى عضو ، صكوكاً مالية بدلاً من العملة . وتكون هذه الصكوك مستحقة الدفع عند الطلب ، وغير قابلة للتحويل ، ولا تحسب عليها فائدة ؛ وبعبارة أخرى يقبل الصندوق تعهداً من الحكومة بالدفع عند الطلب » .

« والغرض من حصول الصندوق على عملات البلاد المختلفة المنضمة إليه هو أن تكون تحت طلب أعضائه ، بحيث إذا احتاج عضو إلى شراء سلع مصرية مثلاً ولم يكن لديه جنيهات مصرية لجأ إلى الصندوق لاقتراض هذه الجنيهات ؛ وبهذا يتمكن العضو من سد حاجياته من السلع المصرية » .

« ويتعين على الحكومة أن تتعهد بتقديم هذه العملة فى حدود حصتها . ويجب أن

تأخذ الحكومة تفويضاً من البرلمان بمخصص ما تقدمه لهذا الغرض على الاحتياطي كلما طلب الصندوق، مبلغاً ما في حدود حصتها وذلك إلى أن يتم دفع الحصة بأكملها .

« وأما فيما يختص بالبنك فينص الاتفاق على أن حصة مصر هي ٤٠٠٠٠٠٠٠ ر. ٢٠ / . منها ؛ والباقي يحتفظ به تحت الطلب لمواجهة خسارة البنك. وعلى ذلك فإن المبلغ الواجب دفعه هو ٨ ملايين ريال أو ما يقرب من مليوني جنيه : يدفع منه ذهباً ٢٠٠ ألف جنيه ؛ والباقي ٨٠٠٠٠٠٠ ر. بالعملة المصرية تدفع على الوجه الآتي : ٨٠٠٠٠٠٠ ج تدفع في خلال سنة من تاريخ بدء البنك أعماله ؛

١٠٠٠٠٠٠٠ ر. ج تسدد حسب حاجة البنك بعد انقضاء سنة من تاريخ بدء البنك أعماله ، بحيث لا يزيد القسط عن ١/٤ مليون جنيه كل ٣ أشهر .

« ويقبل البنك بدلا من عملة العضو تمهيداً من الحكومة بالدفع عند الطلب متى شاء ، البنك في غير حاجة إلى تلك العملة .

« وفضلاً عن الالتزامات المالية، يجدر بنا أن نوجه النظر إلى أن هناك امتيازات يتعين منحها للصندوق والبنك ومنشآتهما . فلا يجوز الاستيلاء أو مصادرة أو نزع ملكية ممتلكات الصندوق والبنك بوسائل إدارية أو تشريعية . كذلك يجب إعفاء ممتلكات البنك وإيراده وعملياته من جميع أنواع الضرائب والرسوم الجركية ، ويعفى البنك من مسئولية تحصيل أو دفع أية ضريبة أو رسم . ولا تخضع لأية ضريبة المهايا والكافآت التي يدفعها الصندوق والبنك للموظفين أو المديرين أو نائبي المديرين الذين ليسوا من رعايا البلد الموجودة به منشآت البنك أو الصندوق .

« وبمجرد أن يتم الانضمام إلى الاتفاق ترسل الحكومة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مبلغاً يعادل واحداً في العشرة آلاف من إجمالي اكتتابها ذهباً أو دولارات أمريكية لمواجهة النفقات الإدارية لهيئة الصندوق .

## فوائد الانضمام إلى الاتفاق :

« لم نجد مصر منذ سنة ١٩١٦ إلى أوائل هذه الحرب أية صعوبة في الحصول على ما يلزمها من عملات البلاد الأجنبية كالدولار والفرنك السويسرى . . . الخ . على أن الحال قد تغير منذ أن أدخل نظام مراقبة العملة في سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، بسبب توقع صعوبة الحصول على العملات الأجنبية ولأسيا عملات البلاد الأجنبية غير بلاد الكتلة الإسترلينية التي تتوافر لديها حاجيات مصر الضرورية . وقد نشأت مشكلة العملة الصعبة ( كالدولار الأمريكى ) من توفر البضائع المعدة للإصدار في تلك البلاد إلى البلاد الأخرى وكثرة الطلب عليها ، وبالتالي على عملتها ، لدفع أثمان هذه البضائع . وترتب على هذا صعوبة حصول البلاد الراغبة في الشراء على العملة المطلوبة لدفع ثمن البضائع . ويقوم بنك إنجلترا الآن بجمع هذه العملات الصعبة من بلاد الكتلة الإسترلينية في صندوق مشترك ، ثم يعيد توزيعها على تلك البلدان بحسب حاجة كل منها لشراء البضائع اللازمة التي لا يتوافر وجودها في بلاد العملة السهلة أو الكتلة الإسترلينية . »

« وأحد أغراض صندوق النقد الدولى هو استئناف عمليات تحويل عملات البلاد المختلفة من بعضها إلى بعض بدون قيد مادام هذا التحويل لأغراض تجارية وفي حدود ميزان المدفوعات لكل بلد . وقد استثنى صراحة من أحكام هذه الاتفاقية الديون التي نشأت عن الحرب الحالية كالأرصدة الإسترلينية وديون الإعارة والتأجير . »

« ولما كان من المتوقع أن تصبح عملة إحدى الدول نادرة ، فاحتياطاً لذلك نص في الاتفاق على أنه إذا وجدت هيئة الصندوق أن عملة معينة ستصبح نادرة جاز لها أن تبلغ الأعضاء ذلك . وإذا كثر الطلب على هذه العملة المعينة بحيث يخشى من عدم استطاعة الصندوق تقديم هذه العملة أعلن رسمياً أنها أصبحت نادرة ( صعبة ) . وعندئذ توزع هذه العملة على الأعضاء بنسبة حاجة كل منهم ، على أن يراعى في ذلك

الموقف الاقتصادي الدولي بصفة عامة وغيره من الاعتبارات .

« ولما كان من المسلم به أنه لا يمكن في خلال الفترة التالية مباشرة للحرب العودة فوراً إلى النظم العادية وإلغاء كل التدابير الاستثنائية التي اقتضتها ظروف الحرب ، فقد أجاز الاتفاق للدول إبقاء بعض القيود المفروضة الآن على عمليات النقد ، وحدد الصندوق لذلك مهلة قدرها خمس سنوات على الأكثر . فإذا احتاج أحد الأعضاء إلى مد هذه المهلة ، وجب عليه الحصول على موافقة هيئة الصندوق . »

« كذلك ينص اتفاق صندوق النقد على أن للمضو أن يلجأ إليه للاقتراض في حالة حصول عجز لديه في ميزان المدفوعات . وإذا كانت مصر لا تستفيد من هذه الناحية في سنوات الرخاء ، إلا أنه سيكون لها من هذا النظام منفذ في أوقات الأزمات ، عندما تضطر كل دولة إلى الانكماش ، فيقل الإقبال على شراء البضائع والمنتجات ، ويحل الكساد ، وتنتشر البطالة . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من مساوئ اجتماعية . »

« على أن لانضمام مصر إلى هيئة الصندوق فائدة أخرى ذات أهمية كبرى ، وهي الاشتراك في عمل إيجابي لتحقيق مشروع تعاوني دولي لاستقرار عملات الدول الأخرى . وفي هذا مصلحة كبرى لمصر من حيث ترويح حاصلاتها في الخارج ورفع مستوى المعيشة بين أهلها . »

« هذا فيما يختص بالفوائد التي تعود على مصر من الانضمام إلى هيئة صندوق النقد الدولي . أما الفوائد التي تعود عليها من الانضمام إلى هيئة البنك فهي واضحة كذلك . لأن الحرب آتت تأثيراً سيئاً في اقتصاد مصر القوي إذ أضعفت خصوبة أراضيها ، وأتلفت طرق مواصلاتها من سكك حديدية ومائية وطرق زراعية ، واستهلكت آلات مصانعها المختلفة ، مما قد يلجئ الحكومة إلى البنك الدولي لمساعدتها على أعمال التجديد والإصلاح ، عن طرق مدها بالأموال اللازمة على هيئة قروض طويلة الأجل . كذلك يجوز لمصر أن ترجع إلى البنك للحصول على ما تحتاج إليه من عملة أجنبية



تلتزمها لمواجهة تنفيذ مشروع كهربية خزان أسوان وغيره من المشروعات الكبرى التي هي في أشد الحاجة إليها . خصوصاً إذا لوحظ أن بلاد الكتلة الإسترلينية سوف لا تستطيع تزويد مصر في وقت قريب بكل ما يلزمها من السلع الإنشائية المشار إليها آنفا لإعادة تنظيم اقتصادنا القومي على أساس اقتصادى مفيد .

« وتشرف وزارة المالية بعرض الموضوع على مجلس الوزراء رجاء التكرم بالموافقة على استصدار الرسوم بمشروع قانون المرافق لهذه المذكرة بالموافقة على الانضمام إلى الاتفاق والترخيص لوزارة المالية بأخذ الجزء الذهبى من حصة مصر في صندوق النقد الدولى وفى بنك الإنشاء والتعمير من الغطاء الذهبى لأوراق النقد المصرى والترخيص لها كذلك بأخذ باقى حصتها من الاحتياطى العام . »

### الرسوم بمشروع قانون :

« وهذا نص الرسوم بمشروع القانون بعد الديباجة :

مادة ١ — نوافق على الاتفاق المرفق نصه بهذا القانون والموقع عليه فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٤ والخاص بالمؤتمر النقدى والمالى للأمم المتحدة المنعقد فى مدينة بریتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية ؛

مادة ٢ — يؤذن لوزير المالية فى أن يدفع حصة الحكومة المصرية المقرر دفعها ذهباً كما حددها الاتفاق المشار إليه فى المادة السابقة من غطاء النقد الذهبى لأوراق النقد المصرى ، وفى أن يدفع الحصة المقرر دفعها بالعملة المصرية كما حددها الاتفاق المذكور من الاحتياطى العام<sup>(١)</sup> ؛

مادة ٣ — على وزيرى الخارجية والمالية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية<sup>(٢)</sup> .

(١) تقرر فيما بعد أن تدفع الحصتان من الاحتياطى العام .

(٢) انظر عدد ١٢/١٢/١٩٤٥ من جريدة الأهرام .

### ١٣ — مقاييس القيمة وتطورها

ترجع أهم الطرق التي استخدمت لقياس قيم الأشياء — كما سبقت الإشارة إلى ذلك<sup>(١)</sup> — إلى طريقتين : طريقة المقايضة ؛ وطريقة الاستبدال النقدي .

فبمقتضى الطريقة الأولى ( المقايضة ) تقاس قيمة السلعة بما تساويه من أية سلعة أخرى يراد استبدالها بها .

ولهذا النظام مساوئ كثيرة ألحنا إلى كثير منها فيما سبق ، وسنعرض هنا لتفصيل ما يتعلق منها بموضوع هذه الفقرة ، وهو قياس القيمة .  
فن ذلك :

١ — أن قيم الأشياء لا يكون لها، بحسب هذا الأسلوب، مقياس ثابت معروف .  
فبمقتضى طريقة المقايضة ، تقاس قيمة الشيء بما يساويه من أى شيء آخر يمكن استبداله به ؛ وبذلك يكون لقيمة كل شيء عدد من المقاييس يساوى عدد الأشياء الأخرى . ولا يخفى ما يترتب على هذا التعدد من اضطراب في التقدير ، وارتباك في المعاملة ، وبعد عن الغاية التي من أجلها تتخذ المقاييس . فالغرض من اتخاذ مقياس في ناحية ما هو تقدير جميع ظواهر هذه الناحية بمقياس واحد ثابت : كقياس الأطوال الذي يقوم على الموازنة بين أطوال جميع الأشياء وطول جزء معين من نصف قطر الكرة الأرضية ، والذي وضع على أساسه المتر والياردة والذراع . . . وما إلى ذلك من المقاييس التي يمكن تحويلها بعضها إلى بعض بمجرد عمليات حسابية لرجوعها جميعاً إلى أصل واحد ؛ وكقياس الأثقال الذي يقوم على الموازنة بين أثقال جميع الأشياء وتقل كمية معينة من الماء المقطر ، والذي وضع على أساسه الرطل والأوقية والكيلو . . . وما إلى ذلك من الموازين التي يمكن تحويلها بعضها إلى بعض بمجرد عمليات حسابية لرجوعها إلى أصل واحد .

---

(١) انظر صفحات ١٤٠ - ١٤٤ .

٢ — أنه أسلوب غير دقيق في قياس قيم الأشياء . فهو يقوم على أساس الموازنة بين السلعة وما يراد استبدالها به . ولا يخفى أن ثمة سلماً كثيرة تتعذر موازنتها بعضها ببعض موازنة دقيقة فيما يتعلق بالقيمة : فن المتعذر أن تقدر بالضبط قيمة رأس من البقر مثلاً بما يساويه من رؤوس الضأن أو المعز . ولذلك يتعذر أن تجرى مبادلة على طريقة المقايضة بدون أن تشتمل على غبن لأحد المتبادلين . ويشهد هذا الغبن إذا كان كل من السلعتين المتبادلتين لا يقبل التجزئة كما في المثال الذي ذكرناه .  
 وأما أسلوب الاستبدال النقدي ، فيقتضى أن تقاس قيم جميع الأشياء بما تساويه من مادة معينة يصطلح الناس في أمة ما على اتخاذها وحدة للمبادلة وعلى قبولها ثمناً لما يبيعونه من السلع . فإذا كانت المادة التي اختيرت قدراً هي الذهب مثلاً ، فإن كل شيء يباع يقدر ثمنه بقطعة من هذا المعدن تتبادل قيمتها مع قيمته . فإذا دفع ثمنه جنيهاً مصرياً مثلاً ، كان معنى ذلك أننا وازنا بين قيمته وقيمة الذهب فوجدنا أن قيمته مساوية لقيمة قطعة من هذا المعدن وزنها يساوى وزن قطعة الجنيه المصرى الذهب .

وأسلوب التبادل النقدي يبرأ من العيب الأول الذي ذكرناه في طريقة المقايضة<sup>(١)</sup> . فهو يضع لقيم الأشياء مقياساً ثابتاً معروفاً ، فيتقن بذلك ما ينشأ عن تعدد المقاييس من اضطراب في التقدير وارتباك في المعاملة ، ويحقق الغاية التي من أجلها تتخذ المقاييس . أما مبلغ براءته من العيب الثانى الذى تشتمل عليه طريقة المقايضة<sup>(٢)</sup> ، أى مبلغ دقته في قياس قيم الأشياء ، فيختلف باختلاف النقد المختار . فقد تكون الأمة موقفة فتخار قدراً دقيقاً كل الدقة بهذا الصدد ، وقد يجانبها التوفيق فتختار قدراً عارياً من جميع مظاهر الدقة أو من بعضها .

ولتوضيح ذلك ينبغى أن نبدأ بذكر الشروط التي لا بد من توافرها في النقد

(١) انظر الصفحة السابقة .

(٢) انظر أول هذه الصفحة .

حتى يكون دقيقاً في قياس قيم الأشياء ؛ ثم ننتقل إلى استعراض المواد التي اتخذت  
قوداً ، ونبين مدى توافر هذه الشروط في كل منها .

#### ١٤ — الشروط التي ينبغي توافرها في المقياس النقدي

لا تتحقق الدقة في مقياس القيمة إلا إذا توافرت فيه شروط كثيرة أهمها مايلي :  
١ — أن تكون مادته قابلة للتجزئة إلى أجزاء صغيرة . فبذلك نستطيع أن نقدر  
ما تساويه سلعة ما من أجزاء هذه المادة تقديراً دقيقاً ، فنقبض فيها إذا كنا بائعين  
وندفع فيها إذا كنا مشترين ما تتعادل قيمته مع قيمتها بدون زيادة ولا نقص . أما  
إذا اخترت النقد من مادة لا تقبل التجزئة كرووس البقر والغنم وكلاب الصيد والأبواب  
والنوافذ الخشبية ... وما إلى ذلك ، فإن قياس القيم يكون عارياً عن الدقة ؛ إذ لا يمكن  
مع نقد كهذا تقدير ما تساويه كل سلعة بطريقة مضبوطة .

فمقياس القيمة شبيه في هذه الناحية بمقاييس الأطوال والأوزان والمكبات  
والأوقات . فالفضل في دقة هذه المقاييس ومهولتها يرجع من بعض النواحي إلى تجزئتها  
إلى أجزاء صغيرة : كالتر فإنه مقسم إلى ديسيمترات ، والديسمترات إلى سنتيمترات ،  
والسنتيمترات إلى مليمترات . . . . وهم جرا ؛ وكارطل فإنه مقسم إلى أوقيات ،  
والأوقيات إلى دراهم ... الخ ؛ والكيلو فإنها مقسمة إلى أرباع ، والأرباع إلى ملوات ،  
والملوات إلى أقداح . . . ؛ والساعة فإنها مقسمة إلى دقائق ، والدقائق إلى ثوان ،  
والثواني إلى ثوانث . . . وهكذا . — فبفضل هذه التجزئة نستطيع أن نقدر بشكل  
دقيق مضبوط طول أي شيء أو وزنه أو كيـله ، ونستطيع تقدير الزمن الذي تستغرقه  
فترة ما . ولولا هذه التجزئة لمريت هذه المقاييس عن الدقة ، ولكان تقديرنا لهذه  
الظواهر تقديراً تقريبياً ظنياً عرضة للخطأ والاضطراب .

٢ — أن لا تحدث تجزئته تغييراً في القيمة النسبية لأي جزء من أجزائه . فكل



مادة تحدث تجزئتها تغييراً في القيمة النسبية لأجزائها لا تصلح مقياساً للقيمة . فاللاس مثلاً لا يمكن أن تقاس به قيم الأشياء قياساً دقيقاً . وذلك لأن تجزئته تحدث تغييراً كبيراً في القيمة النسبية لأجزائه . فإذا قسم حجر ماسي قيمته مائة جنيه مثلاً إلى عشرة أجزاء ، فإن كل جزء منها يقل قيمته كثيراً عن عشرة جنيهات ؛ وإذا قسم جزء من هذه الأجزاء العشرة إلى جزئيات أخرى ، فإن هذه الجزئيات لا تكاد تساوي شيئاً . ومن الواضح أن مادة هذا شأنها لا يمكننا أن نقيس بها ما تساويه كل سلعة قياساً دقيقاً ، ويتعذر أن ندفع منها أثمان الأشياء .

فقياس القيمة شبيه في هذه الناحية أيضاً بمقاييس الأطوال والأوزان والمكبرات والأوقات . فإذا قسم المتر مثلاً إلى مائة جزء ولم يحتفظ كل جزء من هذه الأجزاء بطوله النسبي ، بأن كان بعض هذه الأجزاء أطول أو أقصر من  $\frac{1}{100}$  من المتر ، أو قسمت دائرة الساعة إلى ستين مسافة ، وكان مشيرها يقطع مسافة منها في وقت يختلف عن الوقت الذي يقطع فيه مسافة أخرى ، فإن متراً كهذا وساعة كهذه لا ينبغي أن يعتمد بهما في قياس الأطوال والأوقات .

٣ — أن لا تختلف قيمته باختلاف الأمكنة أو باختلاف الأزمنة . فكل مادة تتغير قيمتها بتغير المواقن أو بتغير الأوقات لا تكون مقياساً دقيقاً لقيم الأشياء . وذلك أن كل مقياس ينبغي أن يكون ثابتاً في الناحية التي تجري فيها الموازنة بينه وبين غيره . لأنه إن لم يكن كذلك ، لا يوثق بأي حكم يصدر على أساسه ؛ إذ يختلف تقدير كل شيء يقاس به باختلاف مواضعه أو باختلاف أزمته ، فيصبح الشيء مغايراً لنفسه كلما تغير مكانه أو زمانه ، بدون أن يكون قد طرأ عليه في الواقع أي تغير ذاتي . والناحية التي تجري فيها الموازنة بين النقود والأشياء هي ناحية القيمة . فلا تصلح للمادة للقيام بوظيفة النقد ما لم تكن ثابتة في هذه الناحية ، أي ما لم تكن متحدة القيمة في جميع الأزمنة والأمكنة .

فقياس القيمة شبيه في هذه الناحية أيضاً بمقاييس الأطوال والأوزان والمكيلات والأوقات . فلا يصلح في قياس الأطوال متر يتغير طوله بتغير الأمكنة والأزمنة ، ولا في قياس الزمن ساعة تختلف سرعتها مشيراتها باختلاف الأوقات أو المواطن . . . . . وهم جراً .

## ١٥ — النقود غير المعدنية ومبلغ دقتها

اختلفت الأمم التي سارت على نظام الاستبدال النقدي اختلافاً كبيراً في اختيار قديمها . فمنها ما اختاره من المعادن النفيسة ومنها ما اختاره من مواد أخرى . ويظهر أن النقود غير المعدنية قد ظهرت في الإنسانية قبل ظهور النقود المعدنية . وسنلقى هنا نظرة مجملة على النقود غير المعدنية ، ثم نقف جميع الفقرات الباقية من هذا الجزء على النقود المعدنية .



ترجع الأشياء التي اتخذت منها النقود غير المعدنية إلى طائفتين : منتجات طبيعية لم تدخلها الصناعة الإنسانية ؛ ومنتجات صناعية لم تبقى فيها المواد الأولية على حالتها الطبيعية . وكان استخدام الطائفة الأولى لهذا الغرض سابقاً في التاريخ على استخدام الطائفة الثانية . وقد اختير من كلتا الطائفتين مواد كثيرة لقياس القيمة ؛ وكان اختيار كل أمة يقع في الغالب على المادة التي يكثر لديها تداولها واستخدامها . فمن أشهر ما اتخذ من الطائفة الأولى : الأصداق والمخار ، وقد استخدمت نقوداً عند بعض سكان السواحل بأفريقيا الوسطى ؛ وجوز الهند وريش بعض الطيور ذات الألوان البراقة ، وقد استخدمت هذه المواد مقاييس للقيمة في بعض جزر المحيط الهادى ؛ والأرز الذي استخدم لهذه الغاية في اليابان وظل كذلك إلى زمن ليس بعيداً ؛ والشاي ببعض مقاطعات آسيا الوسطى ؛ والصوف عند السكان الأصليين لسواحل

خليج هدسون بأمريكا Hudson ؛ والملح عند سكان أفريقيا الوسطى ؛ والأنعام من البقر والغنم وغيرها التي يغلب على الظن أنها اتخذت نقوداً عند كثير من الشعوب الآرية وبخاصة قدماء الإغريق والرومان ، بدليل أن قيم الأشياء تقدر في أشعار هوميروس برؤس البقر ( سيوف ديوميدي Diomède وجلو كوس Glaucus مثلاً ) ، وأن الكلمة التي تدل على النقود في معظم اللغات الهندية - الأوروبية تدل في أصلها على الماشية والأنعام<sup>(١)</sup> ، وأن بعض النقود المعدنية الآرية القديمة تشير إلى ذلك بما تحمله من صور الدواب ، فالنقود الأثينية مثلاً كانت مزينة بصورة رأس ثور .

ومن أشهر ما استخدم نقوداً من الطائفة الثانية ( المواد الصناعية ) : السهام المتخذة من الحجر أو الخشب ، وقد استخدمت عند بعض الأمم القديمة ؛ والنسيج القطنى عند بعض سكان أفريقيا الوسطى ؛ والعقود والأساور عند السكان الأصليين لبعض جزر ميلانيزيا<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

وليس من بين هذه المواد ما يصلح لقياس قيم الأشياء بطريقة مضبوطة دقيقة؛ إذ ليس من بينها ما تتوافر فيه الشروط السابق ذكرها . فجميع هذه المواد تختلف قيمتها باختلاف الأزمنة والأمكنة ؛ وكثير منها - بجانب هذا - غير قابل للتجزئة ( رؤوس الأنعام ، السهام ، العقود ، الأساور . . . الخ ) أو تحدث تجزئته تغييراً في القيمة النسبية لأجزائه .

## ١٦ - النقود المعدنية ومبلغ دقتها

ولعل عدم توافر الشروط في المواد السابقة وما إليها هو الذى حمل جميع الأمم التمدنية الحديثة وعدداً غير يسير من الأمم القديمة على اختيار نقدها من المعادن النفيسة

---

(١) وعلى الأخص الكلمة اللاتينية Pecunia ، فإن معناها الأصلي قطع الأنعام .

(٢) انظر السطر السادس قبل الأخير وتوابه من صفحة ١٣٥ .

وبخاصة الذهب والفضة . وذلك أن الطبيعة قد اختصت هذين المعدنين بصفات لم تجتمع في غيرها ، وأن هذه الصفات جعلتهما أكثر المواد صلاحية لأداء هذه الوظيفة . ومن أهم هذه الصفات ما يلي :

١ — أن التكوين الطبيعي لهذين المعدنين يجعلهما قابليين للتجزئة إلى أصغر أجزاء ممكنة .

وقد ذكرنا فيما سبق أن هذا شرط أساسي لدقة المقياس النقدي وشرحنا السبب في ذلك<sup>(١)</sup> .

٢ — أن تجزئتهما لا تحدث أى تغير في القيمة النسبية للأجزاء . فإذا قسمت سبيكة ذهب أو فضة إلى مائة جزء مثلاً ، فإن كل جزء منها يحتفظ بقيمة تساوى تماماً  $\frac{1}{100}$  من مجموع قيمة السبيكة . لأن التكوين الكيماوى للذهب والفضة ، وقابلية كل منهما للصهر والتشكيل بمختلف الأشكال ، وكثرة النواحي التى يستخدمان فيها ، وإمكان الانتفاع بأصغر قدر منهما ... كل ذلك وما إليه يجعل كل جزء منهما ، مهما كان صغيراً ، محتفظاً بقيمته النسبية . قطعة الذهب أو الفضة مهما دق حجمها ، تحقق من المنفعة بعد فصلها من السبيكة ، ما يعادل القدر الذى تحققه وهى متصلة بها . وقد رأينا فيما سبق أنه بدون هذه الخاصية لا تتحقق الدقة في المقياس النقدي ، وشرحنا أسباب ذلك<sup>(٢)</sup> .

٣ — أن قيمتهما كبيرة جداً بالنسبة لوزنهما . ويظهر هذا بالموازنة بينهما وبين غيرها . « ثلاثون كيلوجرام من الفحم لا تتجاوز قيمتها فرنكا واحداً ، ومن القمح سبعة فرنكات أو ثمانية ، ومن الصوف ثلاثين أو أربعين فرنكا ، ومن النحاس من خمسين إلى مائة فرنك ، ومن العاج من سبعمائة إلى ثمانمائة فرنك ، ومن القرز ألفاً وخمسمائة فرنك ؛ على حين أن هذا الوزن من الفضة تبلغ قيمته ثلاثة آلاف فرنك ،

---

(١) انظر ص ٢٤٦ . (٢) انظر السطر الأخير من صفحة ٢٤٦ وتوابه .



ومن الذهب نحو مائة ألف فرنك»<sup>(١)</sup> .

وهذه الخاصة تجعل من السهل نقلهما من مكان إلى آخر ، لأنها تجعل تكاليف نقلهما زهيدة بالنسبة لقيمتها . فتكاليف نقل سبيكة فضية أو ذهبية إلى أبعد مسافة ممكنة لا تكاد تتجاوز ١٪ من قيمتها ؛ على حين أن كمية مساوية لهذه السبيكة في الوزن من القمح أو الفحم قد تصل تكاليف نقلها في المسافات القريبة إلى ٣٠٪ من قيمتها وفي المسافات البعيدة إلى ١٠٠٪ من قيمتها .

ويترتب على ذلك أن قيمة الذهب والفضة لا تكاد تختلف في مكان عنها في مكان آخر . لأن اختلاف قيمة الشيء الواحد باختلاف الأماكن ترجع أهم أسبابه إلى تكاليف النقل . وقد تبين أن تكاليف نقل الذهب والفضة لا تذكر بجانب قيمتهما . هذا إلى أنه لو فرض أن زادت قيمتهما في بلد ما عنها في المناطق الأخرى لقلة كميتهما في هذا البلد وغزارتها في غيره ، فإن ضالة تكاليف نقلهما تغري التجار ، سعياً وراء الربح ، بحملهما من حيث تغزر كميتهما إلى هذا البلد الذي قلت كميتهما فيه . لأن ما يجنونه من الفرق بين القيمتين - مهما كان هذا الفرق ضئيلاً - سيزيد حتماً على ما ينفقونه في تكاليف النقل التي لا تعد شيئاً مذكوراً . وبذلك تزداد كميتهما في هذا البلد شيئاً فشيئاً ، وتأخذ قيمتهما تبعاً لذلك في الانخفاض<sup>(٢)</sup> ، حتى تتعادل مع قيمتهما في المناطق الأخرى .

فضالة التكاليف اللازمة لنقل الذهب والفضة ، تجعل كميتهما أشبه شيء بكميات الهواء التي لا تلبث أن تتخلخل في منطقة ما لسبب جوى حتى تعود سريعاً إلى حالتها الأولى بفضل ما يتدفق على هذه المنطقة من جميع المناطق المحيطة بها . وهذا يقضي

---

(١) قلا عن شارل جيد *Principes d'Economie Politique* الطبعة الخامسة

والعشرين صفحة ٢٦٨ . - وقد قدر هذه الأشياء بأثمانها قبل الحرب العظمى الأولى . - واتخذ ثلاثين كيلوجراماً مادة للموازنة ؛ لأن هذا الثقل هو الذي يستطيع شخص عادي أن يحمله .

(٢) انظر أثر العرض في الثمن بصفحة ١٨٩ وتوابعها .

على أهم الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف قيمة الشيء باختلاف الأمكنة .

وقد رأينا مالهذه الخاصة من أثر في صلاحية المادة لقياس قيم الأشياء<sup>(١)</sup> .

٤ — وحدة نوع الذهب والفضة . فلا يوجد في جميع أنحاء العالم إلا نوع واحد من الذهب ونوع واحد من الفضة . وهذه الخاصة لا تكاد تتوافر في أى مادة أخرى . فالمواد الحيوانية والنباتية والمعادن الأخرى يوجد من كل منها مئات من الأنواع مختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً . فلكل منطقة أنواع خاصة من المحاصيل الزراعية والحيوانية والمعدنية ( من غير الذهب والفضة ) يعرف كل منها بصفات تميزه تميزاً تاماً عن نظائره في المناطق الأخرى . فمن السهل التمييز بين القمح المصرى والقمح الأسترالى ، بل بين القمح الصميدى والقمح البحرى . على حين أن أمر خبير في المعادن لا يستطيع أن يفرق بين ذهب الترنسفال مثلاً وذهب كاليفورنيا ، أو بين فضة السويد وفضة المكسيك .

وهذه الخاصة تساعد على عدم اختلاف قيمتهما باختلاف الأمكنة ؛ أى تعمل ، من جانبها ، على تحقيق الفائدة نفسها التي تحققها الخاصة السابقة . لأن اختلاف قيمة الشيء باختلاف الأمكنة يرجع بعض أسبابه إلى اختلاف نوعه باختلاف المناطق .

٥ — أنهما غير قابلين للاتحاد مع الهواء أو الماء أو أى جسم آخر، فهما لا يصدآن ولا تتغير خواصهما الكيائية بتقادم الزمن ولا يفنيان ولا يبیدان بالاستعمال . وهذه الخاصة لا تكاد توجد في غيرها : فالمواد الحيوانية والنباتية تفسد وتفنى بمرور الزمن؛ والمعادن الأخرى كالحديد والنحاس تصدأ وتبيد بالاستعمال وتستحيل مع تقادم العهد إلى تراب .

وهذه الخاصة تساعد على ثبات قيمة الذهب والفضة وعدم اختلافها باختلاف

---

(١) انظر آخر صفحة ٢٤٧ وأول صفحة ٢٤٨ .

الأزمة<sup>(١)</sup> . وذلك أن اختلاف قيمة الشيء باختلاف الأزمنة ترجع أهم أسبابه إلى عاملين : أحدهما تغير خواصه بتغير الزمن ، كالنيذ مثلا إذ تزداد قيمته بتقدم عهده ، لأن التقدم يكسبه ، في الناحية التي يستهلك من أجلها ، خواص لم تكن فيه من قبل ؛ وكالقطن إذ تنخفض قيمته بتقدم عهده ، لأن متاعته تضعف بمرور الزمن ؛ وثانيهما اختلاف الكمية المعروضة من الشيء ، فترتفع قيمته كلما نقصت هذه الكمية ، وتنخفض كلما زادت ، كما تقدم ذلك في قوانين العرض والطلب<sup>(٢)</sup> .

والخاصة التي نحن بصدد الكلام عنها تحمى الذهب والفضة من هذين العاملين .  
فخواصهما ثابتة لا تتغير بتغير الأزمنة ؛ فلا يقوى تقدم العهد على نحو شيء من صفاتهما ، ولا يكسبهما صفة لم تكن فيهما من قبل . فهما إذن بمنجاة من أحد العاملين اللذين يحدثان التغير في قيم الأشياء بتغير الزمن .

وهما كذلك ، بفضل الخاصة التي نحن بصدد الكلام عنها ، بمنجاة من العامل الثاني ( اختلاف القيمة تبعاً لتغير الكمية ) . وذلك أن الذهب والفضة لا يفنيان ولا يبیدان بالاستعمال . فكل ما يستخرج من مناجمهما يجد أمامه جميع ما سبق استخراجه منهما كاملاً غير منقوص : وقد ترتب على ذلك أن كثرت كلياتهما وتراكم بعضها على بعض حتى امتلأت بها الخزائن وناءت بها الأسواق . فقد بلغت النقود الذهبية المتداولة في العالم سنة ١٩٢٥ نحو ٦٠ مليارات من الفرنكات ، وكمية النقود الفضية نحو أربعين ملياراً . - ومن الواضح أن كثرة كلياتهما إلى هذه الدرجة تجعل قيمتهما لا تتأثر كثيراً بما يضاف إلى الوجود منهما من كليات جديدة . لأن زيادة العروض من السلعة لا تقوى على تغيير قيمتها تغيراً ظاهراً إذا كانت يسيرة بالنسبة إلى الوجود منها من قبل . فإذا كان التعامل يجري في سوق ما على ألف قنطار من القطن مثلاً ، ثم زادت

---

(١) وهذا شرط أساسي في صلاحية المادة لقياس القيمة كما سبقت الإشارة إلى ذلك بصفتي

(٢) انظر آخر صفحة ١٨٩ وتوابعها . ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

هذه الكمية قنطارا واحدا أو قنطارين ، فإن سعر القطن لا يكاد يتغير على أثر هذه الزيادة الضئيلة . وهذا هو شأن الذهب والفضة . فهما كبرت الكمية الجديدة التي تستخرج سنويا من مناجمهما ، قلن تكون شيئا مذكورا بجانب القناطير المقنطرة المتداولة منهما في العالم . فعلى الرغم من نشاط حركة الاستخراج نشاطا كبيرا في القرن العشرين وورق الوسائل المستخدمة في هذه السيل ، فإن الكمية المستخرجة سنويا من الذهب والفضة لم تكد تتجاوز مليارين من الفرنكات الذهبية . وهذه كمية ضئيلة إذا قيسَت بالتداول منهما ؛ وخاصة أن نحو نصف مليار منها (أى نحو ربعها) يستخدم في صناعات المصاغ للزينة وما إليها ؛ فليسك منها تقودا لا يكاد يتجاوز سنويا نحو مليار ونصف من الفرنكات الذهبية وهذا لا يمثل إلا نحو ١٥ ٪ من كميات النقود المتداولة ذهبيا وفضيا ، ونحو ٢ ٪ من النقود الذهبية وحدها . وغنى عن البيان أن نسبة ضئيلة كهذه لا تقوى على تغيير ظاهر في قيمة النقود .

فيفضل الخاصة التي نحن بصدد الكلام عنها أصبحت الكميات الجديدة من الذهب والفضة بالنسبة إلى الكميات القديمة أشبه شيء بمجدول صغير يصب في بحر ؛ فلا يكاد ، مهما زاد فيضانه ، يرفع شيئا من مستواه .

\*\*\*

فالذهب والفضة متوافر فيهما إذن جميع الخواص الثلاث التي ذكرنا أنه لا بد من توافرها حتى تكون المادة صالحة لقياس قيم الأشياء بشكل مضبوط دقيق ، وهي : قبولها للتجزئة ؛ واحتفاظ كل جزء بقيمته النسبية ؛ وثبات قيمتها أى عدم اختلافها باختلاف الأمكنة والأزمنة<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

غير أن الخاصة الأخيرة غير متوافرة فيهما توافرا كاملا . فالذهب والفضة عرضة لأن تختلف قيمتهما باختلاف الأمكنة والأزمنة .

---

(١) انظر صفحات ٢٤٦ - ٢٤٨ .



أما اختلاف قيمتهما باختلاف الأمكنة فيرجع سببه إلى أمرين :  
أحدهما أن مناجمهما غير موزعة توزيعاً عادلاً على سطح الأرض . فمن المناطق  
مارزقت بسطة فيهما معاً؛ ومنها ماقرت عليها الطبيعة في هذه السبيل ، ومنها ماحرمت  
حرماناً تاماً من مناجم أحدهما أو من كليهما .

وثانيهما أن ثقلهما من الأماكن التي يغزران فيها إلى غيرها يتطلب نفقات .  
وهذه النفقات - وإن كانت ضئيلة جداً إذا قيست بنفقات نقل غيرها من المواد كما  
سبقت الإشارة إلى ذلك <sup>(١)</sup> - كافية لأن تحدث ، في بعض الفترات على الأقل .  
اختلافاً في قيمتهما باختلاف الأمكنة ؛ فتجعل قيمتهما في موطن استخراج  
وتصديرهما أقل من قيمتهما في المناطق الأخرى ، وتجعل قيمتهما في كل منطقة من  
هذه المناطق مختلفة عن قيمتهما فيما عداها ، تبعاً لاختلافها بعضها عن بعض في بعدها  
عن مكان التصدير وفي الوسائل المستخدمة في استيرادها ... وما إلى ذلك .

وتدل الأحوال الاقتصادية الغالبة والراهنه على صحة ذلك . فقيمة الذهب والفضة  
في موطن استخراجهما أقل من قيمتهما في الموطن الأخرى ؛ وقيمتهما في الموطن  
القرية من موطن استخراجهما أقل من قيمتهما في المناطق البعيدة عنها . يدل على  
ذلك أن أثمان الأشياء حيث توجد مناجم الذهب والفضة أو حيث تقرب المنطقة من  
هذه المناجم تكون عادة مرتفعة عن أثمانها في المناطق الأخرى <sup>(٢)</sup> .

وهذا يجعل النقود المعدنية غير دقيقة في قياس قيم الأشياء . لأن مقياس القيمة  
- كما تقدم تفصيل ذلك - لا يكون دقيقاً إلا إذا كان هو نفسه متحد القيمة في جميع  
الأمكنة ؛ إذ اختلاف قيمته باختلاف الأمكنة يجعله أكثر ينكماش أو يتمدد كلما انتقل  
من مكان إلى مكان : ومن الواضح أن متراً هذا شأنه لا يطمأن إليه في قياس الأطوال <sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر آخر صفحة ٢٥٠ وتوابعها .

(٢) انظر القانون العام لتأثير الثمن بالقيمة النائية للنقود بآخر صفحة ٢١٨ .

(٣) انظر آخر صفحة ٢٤٧ وأول صفحة ٢٤٨ .

غير أن هذا لا يضير النقود المعدنية كثيراً في قيامها بوظيفتها القياسية . وذلك لسيين : أحدهما أن تكاليف نقلها بلغت من الضالة حدا لا تقوى معه على إحداث فرق يؤبه له بين قيمتها في مختلف المواطن ؛ والآخر أن الفروق التي تحدثها هذه التكاليف مضبوطة يمكن تقديرها وتحديد مبلغها . ولا يضير المقياس اختلافه باختلاف الأمكنة متى كانت الفروق معروفة الأسباب ومضبوطة المقادير . فلا يضير المتر مثلاً أن يختلف طوله باختلاف الأمكنة ، متى كان خاضعاً في تغيراته لقواعد مضبوطة بحيث يمكن تقدير الفروق التي تطرأ عليه تقديراً دقيقاً .

وأما اختلاف قيمتها باختلاف الأزمنة فترجع أسبابه إلى أمور كثيرة أهمها مايلي :

١ - توالى الاستخراج من مناجم الذهب والفضة . وذلك أن استخراج هذين المعدنين مطرد لا ينقطع . ففي جميع المناطق التي توجد بها مناجم ذهبية أو فضية لا تقتر عمليات الاستخراج مادام هناك مجال للكسب . وقد قدم أن الذهب والفضة لا تتغير خواصهما ولا يصدآن ولا يبيدان بالاستعمال ، فكل ما يستخرج منهما يجد أمامه جميع ماسبق استخراجه كاملاً غير منقوص ، فيضاف إليه ، ويزيد من كميته ، فتتغير تبعاً لذلك القيمة الذاتية للنقود ، كما ينص على ذلك القانون الكمي<sup>(١)</sup> .

صحيح أن كثرة الكميات المتداولة منهما تجعل قيمتهما لا تتأثر كثيراً بما يضاف إلى الوجود منهما من كميات جديدة . فهما كبرت الكمية الجديدة التي تستخرج سنوياً من مناجمهما ، فلن تكون شيئاً مذكوراً بجانب القناطير المقنطرة المتداولة منهما في العالم . ومن المقرر أن زيادة العروض من السلعة لا تقوى على تغيير قيمتها تغييراً ظاهراً إذا كانت يسيرة بالنسبة إلى الموحد منها من قبل<sup>(٢)</sup> .

ولكن مع توالى الاستخراج ، تأخذ هذه الزيادة في التضخم شيئاً فشيئاً ، وتأخذ تبعاً لذلك القيمة الذاتية للنقود في الترحيح قليلاً قليلاً حتى تبعد كثيراً عن النقطة التي

(١) انظر صفحة ٢٠٢ وتوابها .

(٢) انظر تفصيل هنا بصفتي ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

ابتدأ منها سيرها : فقد ذكرنا فيما سبق أن ما يستخرج سنوياً من الذهب والفضة يبلغ نحو ٢٪ من كميات النقود المتداولة<sup>(١)</sup>. وهذه الكمية على ضآلها كافية بأن ترفع ، في نهاية خمسين سنة ، الكمية الموجودة إلى الضعف ، وتنخفض تبعاً لذلك القيمة الذاتية للنقود إلى النصف وفقاً للقانون الكمي<sup>(٢)</sup> .

٢ - كشف مناجم جديدة من الذهب أو الفضة . قابت هذا يحدث تغييراً فجائياً كبيراً في كميته ، فتتخفض تبعاً لذلك قيمتهما انخفاضاً ظاهراً . وقد حدث هذا عدة مرات . فقد ترتب على كشف أمريكا واستغلال ما كان مدفوناً في تربتها من المعادن النفيسة أن زادت كميات الذهب والفضة زيادة فجائية كبيرة ، فأخذت قيمة النقود تنخفض حتى وصلت في القرن السادس عشر إلى ما يقرب من ٢٠ ٪ مما كانت عليه قبل كشف الدنيا الجديدة ؛ وحدث مثل هذا حينما كشفت مناجم كاليفورنيا وأستراليا في أوائل القرن التاسع عشر ، ومناجم الترنسفال وكلونديك في أواخره وأوائل القرن الحالي .

٣ - الحوادث التي تنشر الذعر المالي كالحروب وما إليها فتحمل الحكومات وأصحاب رؤوس الأموال على سحب أموالهم النقدية من التداول والاحتفاظ بها في خزائهم ، فتصبح كأنها عادت إلى مناجمها الأولى ، فترتفع تبعاً لذلك قيمتها الذاتية ارتفاعاً فجائياً كبيراً ؛ والأمور التي تقضي على عوامل الذعر ، وتبث الطمأنينة في النفوس ، فتغري الناس بإخراج ما اكتنزوه ، فتتدفق الأموال النقدية فجأة إلى أسواق التداول ، فتزيد كمياتها كثيراً عما كانت عليه ، وتنخفض تبعاً لذلك قيمتها الذاتية انخفاضاً فجائياً ظاهراً . - وقد تكررت هذه الظواهر في التاريخ عدة مرات فقد ترتب على الغارات التي قام بها الجرمان في نهاية العصور القديمة ضد الإمبراطورية الرومانية الغربية أن انتشر الذعر واشتد خوف الناس على أموالهم وحرصهم على سحبها

(١) انظر صفحتي ٢٥٣ ، ٢٥٤ . (٢) انظر صفحة ٢٠٣ .

من الأسواق واكتنازها في خزائهم ، فاختفى مقدار كبير من كميات الذهب والفضة التي كانت متداولة من قبل ، فارتفعت قيمتها ارتفاعاً كبيراً . وفي سني الحرب العظمى والحرب الأخيرة اختفى قدر كبير من النقود المعدنية من الأسواق . فالذهبي منها كاد ينعدم انعداماً تاماً من التداول ، والنقود الفضية نفسها نقصت كثيراً عما كانت عليه . وذلك لأن الحكومات والأفراد - تحت تأثير الذعر المالي السائد في ذلك الوقت وتحت تأثير الحالة الاقتصادية والسياسية العامة - قد عملوا على سحبها من حركة التداول لادخارها في الخزائن أو لاستخدامها في عمليات أخرى أكثر ربحاً أو أدنى إلى سد الحاجات الحربية والشعبية . ولو لم تلجأ الحكومات إذ ذاك إلى الإكثار من إصدار الأوراق النقدية لأدت هذه الحالة إلى ارتفاع قيمة النقود ارتفاعاً كبيراً كما سبقت الإشارة إلى ذلك (١) :

٤، ٥، ٦ - وفضلاً عن كمية النقود المعدنية وما يطرأ على هذه الكمية تحت تأثير سبب من الأسباب الثلاثة السابق ذكرها، توجد عوامل أخرى يترتب على تغيرها تغير في القيمة الذاتية للنقود . وقد تكلمنا بتفصيل فيما سبق عن ثلاثة من أهم هذه العوامل ، وهي : حركة تداول النقود المعدنية ؛ وكمية الأوراق التي تحمل عليها ومدى استخدامها ؛ ومبلغ النشاط في الحركة الاقتصادية (٢) .

فالنقود المعدنية عرضة لأن نختلف قيمتها باختلاف الأزمنة تحت تأثير عوامل كثيرة : بعضها بطيء متدرج ؛ وبعضها فجائي قوى الأثر . وهذا يجعلها غير دقيقة في قياس قيم الأشياء . لأن مقياس القيمة - كما تقدم تفصيل ذلك - لا يكون دقيقاً إلا إذا كان هو نفسه متحد القيمة في جميع الأزمنة ؛ إذ اختلاف قيمته باختلاف الأزمنة يجعله أكثر يؤثر مرور الزمن في طوله، فينكمش حيناً ويتمدد حيناً آخر : ومن الواضح أن متراً هذا شأنه لا يطمأن إلى مثله في قياس الأطوال (٣) .

(١) انظر آخر ص ٢١٤ وأول ص ٢١٥ . (٢) انظر صفحات ٢٠٧-٢١٩ .

(٣) انظر آخر صفحة ٢٤٧ وأول صفحة ٢٤٨ .



## ١٧ — البحث عن مقياس آخر غير المعادن النفيسة

### موازنة بينها وبين القمح

وهذا ما حمل بعض المفكرين على البحث عن مقياس آخر أكثر دقة وثباتاً . وقد اختلفت آراؤهم في ذلك اختلافاً كبيراً ؛ ولكن كثيراً منهم ذهب إلى أن القمح أحسن مقياس بهذا الصدد . وحجتهم في ذلك أن القمح يمتاز عن غيره بخاصتين تجعلان قيمته أدنى إلى الثبات ، إذ تحولان دون اختلافها اختلافاً كبيراً باختلاف الأزمنة ، وتعملان على الرجوع بها إلى مستواها الأصلي كلما ترحزحت عنه لسبب ما : ( احداها ) أن كمية منه ضرورية للغذاء اليومي في قسم كبير من المعمورة . فمعظم سكان أوروبا وأمريكا وأستراليا وعدد غير يسير من سكان أفريقيا وآسيا يتكون غذاؤهم الأساسي من الخبز المصنوع من القمح . فلا تسد حاجة الواحد منهم للغذاء بشكل تام إلا إذا تناول في كل وجبة كمية معينة من هذا الخبز .

( وثانيتهما ) أن الفرد لا يرغب في أكثر من الكمية اللازمة منه لغذائه . فهو من الحاجات الطبيعية ؛ وكل حاجة طبيعية — كما سبق بيان ذلك — يكفي لإشباعها مقدار محدود ؛ فتقل الرغبة في الشيء كلما حصل الإنسان على جزء من هذا المقدار حتى يصل إلى آخره فتسد حاجته وتنعدم رغبته فيه ، لدرجة تجعل التماذي بعد ذلك في الحصول على الشيء مصدر ألم جسدي ونفسي<sup>(١)</sup> .

فبفضل هاتين الخاصتين تظل قيمة القمح أدنى ما يكون إلى الثبات . لأنها إن ترحزحت عن مستواها الطبيعي لسبب ما لا تلبث بفضل خاصة من هاتين الخاصتين أن تعود إليه أو إلى ما يقرب منه .

فإذا ارتفعت قيمة القمح لتقص كميته مثلاً ، لم يؤثر هذا الارتفاع كثيراً في طلبه ، وفقاً لما تقتضيه الخاصة الأولى السابق ذكرها : فمن كان يستهلك في اليوم عدداً معيناً من

---

(١) انظر الخاصة الثانية من خواص حاجات الإنسان بآخر صفحة ١٧ و صفحة ١٨

الأرغفة لا يحمله هذا الارتفاع على تخفيض استهلاكه بالنسبة التي ارتفع بها الثمن؛ بل يظل استهلاكه على ما كان عليه أو يتخفف انخفاضاً يسيراً. لأننا بصدد مادة ضرورية لا تسد حاجة الفرد للغذاء بشكل تام إلا إذا تناول منها في كل وجبة كمية معينة . - وارتفاع القيمة يعزى المنتجين بزيادة الإنتاج من القمح؛ فتزداد كميته شيئاً فشيئاً مع بقاء الطلب على ما كان عليه؛ وتأخذ قيمته تبعاً لذلك في الانخفاض، حتى تعود إلى مستواها الطبيعي الذي ترحزت عنه .

وإذا انخفضت قيمته لزيادة كميته مثلاً، لم يؤثر هذا الانخفاض كثيراً في طلبه، وفقاً لما تقتضيه الخاصة الثانية: فمن كان يستهلك في اليوم أربعة أرغفة مثلاً لا يفريه هذا الانخفاض بزيادة استهلاكه إلى ستة أو ثمانية مثلاً؛ بل يظل استهلاكه على ما كان عليه أو يزيد زيادة يسيرة؛ لأننا بصدد حاجة طبيعية يكفي لإشباعها مقدار محدود تنعدم الرغبة بعد الحصول عليه . - وانخفاض القيمة مع بقاء الطلب على ما كان عليه يثبط هم المنتجين؛ فتقل كميته شيئاً فشيئاً؛ وتأخذ قيمته تبعاً لذلك في الصعود حتى تعود إلى مستواها الطبيعي الذي ترحزت عنه .

فالقمح يختلف في ذلك عن المعادن النفيسة اختلافاً جوهرياً .

فخواصه تكفل رجوع قيمته إلى مستواها الطبيعي إذا ترحزت عنه زيادة أو نقصاً لسبب ما؛ على حين أنه ليس في المعادن النفيسة من الخواص ما يكفل رجوع قيمتها إلى المستوى الذي ترحزح عنه .

وقيمة القمح قد تختلف اختلافاً كبيراً في عام عنها في العام السابق له، تبعاً لاختلاف ظروف إنتاجه واختلاف العوامل الجوية المؤثرة في محاصيله . . . وما إلى ذلك . ولكن ميله إلى الرجوع إلى المستوى الطبيعي يجعل متوسط قيمته في مرحلة تشتمل على عدد كبير من السنين متفقاً مع متوسط قيمته في المرحلة السابقة لها أو قريباً منه . على حين أن الإنتاج المادي للمعادن النفيسة لا يقوى على إحداث فرق

كبير بين قيمتها في عام وقيمتها في العام السابق له كما تقدم بيان ذلك <sup>(١)</sup> . ولكنه يحدث فرقا كبيرا بين متوسط قيمتها في مرحلة تشتمل على عدد كبير من السنين ومتوسط قيمتها في المرحلة السابقة لها . لأن توالي استخراجها، وعدم وجود ما يكفل رجوعها إلى مستوى خاص ، يجعلان قيمتها في ترزح مطرد . وطبيعي مع هذا أن يكون الفرق كبيرا بين متوسط قيمتها في مرحلة ما ومتوسط قيمتها في مرحلة سابقة لها . فإذا فرض أن المستوى الطبيعي <sup>(٢)</sup> لقيمة القمح هو ١٠٠ ، فإن التغيرات التي تحدث في قيمته باختلاف السنين تسير على مثل الوتيرة الآتية :

( المرحلة الأولى ومدتها عشر سنين )

رقم السنة :	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
قيمة القمح فيها :	١٠٠	١٥٠	١٣٠	١١٠	١٠٠	٨٠	٩٠	١٠٠	١٢٠	١١٠
( المرحلة التالية ومدتها عشر سنين كذلك )										

رقم السنة : ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠  
قيمة القمح فيها : ١٠٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠ ١٢٠ ١١٠ ١٠٠ ١٥٠ ١٣٠ ١١٠

فعلى الرغم من كبر الفرق بين قيمة القمح في كل عام وقيمتها في العام السابق له ، فإن متوسط أثمانه في المرحلة الأولى ( أى ما ينتج من قسمة مجموع الأثمان على عدد السنين ، وهو ١٠٩ في المثال الذى فرضناه ) مساو لمتوسط أثمانه في المرحلة التالية لها . وذلك لأن ثمنه - كما يظهر ذلك بالتأمل في القوائم السابقة - يحوم حول المستوى الطبيعي ( ١٠٠ ) ، ويميل دائما إلى الرجوع إليه كلما ترزح عنه .

وأما التغيرات التي يحدثها الإنتاج المادى للمعادن النفيسة في قيمتها فتسير على مثل هذه الوتيرة :

(١) انظر صفحتى ٢٥٣ ، ٢٥٤ . (٢) انظر ما يقصده علماء الاقتصاد بكلمة الثمن الطبيعي

لشيء أو المستوى الطبيعي لقيمته بصفتى ١٧٨ ، ١٧٩ .

### ( المرحلة الأولى ومدتها عشر سنين )

رقم السنة : ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠  
قيمة المعادن النفيسة فيها : ١٠٠ ٩٨ ٩٧ ٩٥ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٨ ٨٦ ٨٣

### ( المرحلة التالية ومدتها عشر سنين كذلك )

رقم السنة : ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠  
قيمة المعادن النفيسة فيها : ٨٠ ٧٩ ٧٧ ٧٦ ٧٤ ٧٢ ٧٠ ٦٩ ٦٧ ٦٦

فلى الرغم من أن الفرق بين قيمة المعادن النفيسة فى كل عام وقيمتها فى العام السابق له ليس شيئاً مذكوراً ، فإن متوسط قيمتها فى المرحلة الأولى ( أى ماينتج من قسمة مجموع الأثمان على عدد السنين ، وهو ٩٢ فى المثال الذى فرضناه ) يختلف كثيراً عن متوسط قيمتها فى المرحلة التالية ( وهو ٧٣ فى المثال الذى فرضناه ) . وذلك لأن قيمتها فى تآخى مطرد ، وليس بها من الخواص ما يكفل رجوعها إلى مستوى خاص . وعلى هذه الأسس أقام المتصرون لهذا الرأى نظريتهم ، فذهبوا إلى أن قيمة القمح أدنى إلى الثبات من قيمة الذهب والفضة ، وأنه لذلك أكثر منهما صلاحية لقياس قيم الأشياء .

\*\*\*

غير أنه بالموازنة بين مزايا القمح وعيوبه يظهر فساد نظريتهم هذه . وذلك أن للقمح ، بجانب المزايا السابق ذكرها ، مثالب كثيرة تجرده من معظم الشروط التى يجب توافرها فى المقياس الصحيح ، وتقتصر به عن إدراك الشأ الذى يلقىته المعادن النفيسة فى هذه السبيل . فمن ذلك :

١ - اختلاف نوعه باختلاف المناطق . وذلك أن اختلاف الأقاليم فى الجو والتربة ووسائل الرى ... وما إلى ذلك قد جعل لكل منها نوعاً خاصاً من القمح يختلف عن غيره فى طعمه ولونه وعناصره الغذائية ... وهلم جرا . فالقمح الأسترالى غير القمح الأمريكى ، وكلاهما يختلف عن القمح المصرى ... ، بل إن ثمة فروقاً غير يسيرة بين



القمح الصعيدى والقمح البحيرى ، وبين القمح « البعلى » ( الذى يزرع فى المناطق التى تسير على نظام رى الحياض ) والقمح « المسقاوى » ( الذى يزرع فى المناطق التى تسير على نظام الرى الصيفى ) .

ومن الواضح أن اختلاف نوع المادة على الصورة التى وصفناها يؤدى إلى اختلاف قيمتها باختلاف الأمكنة . وقد تقدم أن مقياس القيمة لا يكون صحيحاً إلا إذا كان هو نفسه متحد القيمة فى جميع المواطن<sup>(١)</sup> .

٢ - أن قيمته ضئيلة بالنسبة إلى وزنه، فبينما يساوى كيلو الجرام من الذهب اليوم نحو ٦٨٠ جنيه مصرى<sup>(٢)</sup>، إذ بكيلو الجرام من القمح لا يساوى أكثر من ثلاثة وعشرين مليماً<sup>(٣)</sup> . وضآلة قيمته بالنسبة إلى وزنه تؤدى إلى كثرة تكاليف نقله ، فتكاليف نقل القمح - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - قد تصل إلى ٣٠ ٪ من قيمته الأصلية فى المسافات القريبة وإلى ١٠٠ ٪ فى المسافات البعيدة ؛ على حين أن تكاليف نقل الذهب والفضة لا تكاد تتجاوز ١ ٪ من قيمتهما مهما بعدت المسافة .

ومن الواضح أن كثرة تكاليف النقل تجعل قيمة الشيء تختلف اختلافاً كبيراً باختلاف الأمكنة . وهذا هو الواقع بصدد القمح . فقيمة القمح الأسترالى بأستراليا نفسها أقل كثيراً من قيمته بمصر أو بإنجلترا مثلاً ؛ بل إن ثمة فرقاً غير يسير بين قيمته بأجرانه فى الريف المصرى وقيمته بساحل روض الفرج أو ساحل أثر النبي أو الإسكندرية . - وقد تقدم أن مقياس القيمة لا يكون صحيحاً إلا إذا كان هو نفسه متحد القيمة فى جميع المواطن<sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر آخر ص ٢٤٧ وأول ص ٢٤٨ . وانظر ما أمتاز به المعادن النفيسة بهذا الصدد ، بصفحة ٢٥٢ . (٢) تبلغ زنة الجنيه المصرى من الذهب ٨,٥ جرامات ، وسعر الجنيه الذهب اليوم ( ٤٦/٣/١٩ ) يبلغ ٥٧٢ قرشاً . (٣) تبلغ زنة الأردب من القمح نحو ١٥٠ كيلو جراماً ، والسعر الرسمى لأردب القمح بمصر اليوم ( ٤٦/٣/١٩ ) يردد بين ٣٤٠ قرشاً للهندي و ٣٣٠ قرشاً للبلدى على أساس درجة نظافة ٢٢٠٥ قيراط . (٤) انظر آخر ص ٢٤٧ وأول ص ٢٤٨ . وانظر ما أمتاز به المعادن النفيسة بهذا الصدد بآخر ص ٢٥٠ و صفحة ٢٥١ وأول صفحة ٢٥٢ .

٣ — مرونة إنتاجه وخضوعه إلى حد ما لإرادة الإنسان. فمن الممكن في أى إقليم زيادة محصوله في عام ما زيادة كبيرة أو نقصه نقصاً كبيراً عما كان عليه في العام السابق؛ وذلك بزيادة المساحة المزروعة أو نقصها أو بزيادة الإنتاج عليها أو نقصه .  
ومن الواضح أن هذا يجعل قيمة الشيء تختلف اختلافاً كبيراً باختلاف الأزمنة. فإذا عنّ للناس لسبب ما زيادة محاصيل القمح كثرت كميات العروض منه فتنخفض قيمته ؛ وإذا عنّ لهم لسبب ما نقص محاصيله قلت الكميات المروضة منه فترداد قيمته ؛ وهكذا تظل قيمته بين مد وجزر وارتفاع وهبوط تبعاً لأهواء الناس وما ينفونه من ربح . وقد تقدم أن مقياس القيمة لا يكون صحيحاً إلا إذا كان هو نفسه ثابت القيمة في جميع الأزمنة<sup>(١)</sup> .

٤ — خضوع إنتاجه لعوامل طبيعية متقلبة لا سيطرة للإنسان على كثير منها : كالأمطار وفيضان الأنهار وحالة الجو والرياح وما يصيب النبات من آفات ... وهم جرا. ولا يخفى أن خضوع إنتاج المادة لعوامل هذا شأنها يجعل محصولها متقلبا وكمياتها مختلفة باختلاف السنين . واختلاف الكميات على هذه الصورة يحدث اختلافاً كبيراً في القيمة باختلاف الأزمنة ، وقد تقدم أن مقياس القيمة لا يكون صحيحاً إلا إذا كان هو نفسه متحد القيمة في جميع الأوقات<sup>(٢)</sup> .

٥ — أنه يفنى بالاستهلاك وتفسد مادته بتقادم المهد . فهما آتخذ من وسائل الحيلة لا يمكن الاحتفاظ به سليماً أمداً طويلاً . وهو من المواد التي يتمثل استهلاكها

---

(١) انظر آخر صفحة ٢٤٧ وأول صفحة ٢٤٨ . هذا وعلى الرغم من أن المعادن النفيسة تنفق مع القمح في إمكان زيادة محصولها عن المعتاد بزيادة الإنتاج على المناجم الموجودة منها أو كشف مناجم جديدة ، فإن هذه الزيادة لا تتم عادة بالسهولة نفسها التي تتم بها زيادة محصول القمح عن طريق زيادة الإنتاج على الأرض أو زيادة المساحة المزروعة . فالمعادن النفيسة من هذه الناحية أقل مرونة من القمح ، فقيمتها أدنى منه إلى الثبات .

(٢) انظر آخر صفحة ٢٤٧ وأول صفحة ٢٤٨ . — ولا يخفى أن مبلغ تأثير الإنتاج في المعادن النفيسة بهذه الطاقة من العوامل أقل كثيراً من مبلغ تأثير القمح بها . فمحصولها العادي أقل ثقلها من محصوله ، وقيمتها تبعاً لذلك أدنى إلى الثبات من قيمته .

في إبادتها وتحولها إلى قوى أو إلى مواد أخرى . فكل محصول جديد يظهر منه لا يكاد يجد أمامه شيئاً من المحصول القديم إذ يكون معظمه قد فنى بالاستهلاك .  
فالكميات المعروضة منه في قلب مطرد تبعاً لذلك ؛ إذ تزداد زيادة كبيرة كلما ظهر المحصول الجديد ، ثم تأخذ في التناقص حتى تكاد تنعدم في آخر العام . - وقلب كميته على هذه الصورة يؤدي إلى قلب قيمته واختلافها اختلافاً كبيراً باختلاف الأزمنة خضوعاً لقوانين العرض والطلب <sup>(١)</sup> . - وقد تقدم أن مقياس القيمة لا يكون صحيحاً إلا إذا كان ثابت القيمة لا يتأثر باختلاف الزمن <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

قيمة القمح تختلف اختلافاً كبيراً باختلاف الأمكنة والأزمنة . صحيح أن به من الخواص ما يكفل رجوع قيمته إلى مستواها الطبيعي إذا ترحزت عنه لسبب ما كما تقدم بيان ذلك <sup>(٣)</sup> . ولكنها لا تعود إلى هذا المستوى إلا بعد أن تقطع مراحل اضطراب كثيرة تحت تأثير العوامل السابق ذكرها <sup>(٤)</sup> ، ولا تكاد تعود إليه حتى ترحز عنه مرة ثانية ... وهكذا دواليك .

فالمادن النفيسة ، على ما بها من عيوب ، أكثر صلاحية من القمح في قياس القيمة . فقيمتها - وإن كانت عرضة للاختلاف باختلاف الأمكنة والأزمنة كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق <sup>(٥)</sup> - أدنى كثيراً إلى الثبات من قيمته .

غير أنه لا تتم صلاحيتها لهذه الوظيفة ما لم يعالج هذا العيب أو تخفف آثاره على الأقل . وهذا ما سنعرض له في الفقرتين التاليتين .

---

(١) انظر أثر العرض في الثمن بصفحة ١٨٩ وتوابعها .

(٢) انظر آخر صفحة ٢٤٧ وأول صفحة ٢٤٨ . وانظر ما تمتاز به المادن النفيسة بهذا

العدد بآخر صفحة ٢٥٢ إلى آخر صفحة ٢٥٤ . (٣) انظر صفحات ٢٥٩ - ٢٦٢ .

(٤) صفحات ٢٦٢ - ٢٦٥ . (٥) انظر صفحات ٢٥٥ - ٢٥٨ .

## ١٨ - علاج المقياس المعدنى

علامات تغير القيمة الذاتية للنقود : الأرقام القياسية Index-Numbers  
ذكرنا أن بالمعادن النفيسة عيين : أحدها اختلاف قيمتها باختلاف الأمكنة ؛  
والآخر اختلافها باختلاف الأزمنة<sup>(١)</sup> . ولكن ظهر لنا أن السبب الأول لا يؤبه له ولا  
يضيرها كثيراً فى قيامها بوظيفتها ؛ لصاله الفروق التى يحدثها فى قيمتها من جهة ،  
ولضبط هذه الفروق وإمكان تقديرها والوقوف على مبلغها من جهة أخرى<sup>(٢)</sup> .  
فلم يبق إذن ما يحتاج فيها إلى علاج إلا تغير قيمتها بتغير الأزمنة .

\*\*\*

وعلاج هذا التغير يتوقف قبل كل شئ على معرفته وتقدير مداه ، أى على وجود  
علامة ترشدنا إلى ما يحدث من تغير فى القيمة الذاتية للنقود وتقفنا على مبلغ هذا  
التغير . ومن الواضح أن ليس ثمة علامة مباشرة ترشدنا إلى ذلك . فالتقود المعدنية  
بشكلها الحاضر تتغير قيمتها الذاتية بدون أن يترك هذا التغير أى أثر ظاهر فيها .  
فالقلمة ذات الجنيه المصرى مضروب عليها أن قيمتها جنيه مصرى ، وتظل قيمتها  
الشرعية جنيه مصرى مهما تغيرت قيمتها الذاتية .  
فبأى علامة نهتدى إلى ما يطرأ من تغير على القيمة الذاتية للنقود وتقف على  
مدى هذا التغير ؟ .

لا سبيل إلى الوقوف على ذلك إلا عن طريق آمان الأشياء . فقد تقدم أن  
كل تغير يطرأ على قيمة النقود يؤدى إلى تغير عكسى فى آمان الأشياء<sup>(٣)</sup> . فإذا  
حدث أن تغيرت آمان جميع الأشياء فى اتجاه واحد ( ارتفاع أو انخفاض ) وبنسبة

(١) انظر صفحات ٢٤٤ - ٢٤٨ . (٢) انظر ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٣) انظر القانون العام للأثر الثمن بالقيمة الذاتية للنقود بآخر صفحة ٢١٨ .



واحدة ، كان ذلك دليلاً على أن تغيراً عكسياً بهذه النسبة نفسها قد حدث في القيمة الذاتية للنقود .

لأن تغير أثمان جميع الأشياء بنسبة واحدة لا يمكن أن ينشأ إلا عن أحد أمرين: أولهما أن أسباباً ذاتية ، أى أموراً تتعلق بالمرض والطلب ، قد طرأت على جميع الأشياء واقتضت تغير قيمتها بنسبة واحدة ، بدون أن يحدث تغير في القيمة الذاتية للنقود . وثانيهما أن القيمة الذاتية للنقود هي التي تغيرت بنسبة ما ونشأ عن تغيرها تغير عكسي بهذه النسبة نفسها في أثمان جميع الأشياء . - والأمر الأول مستحيل الوقوع ؛ لأن الأشياء يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً في طبيعة إنتاجها وأساليبه ، وفي مبلغ نفقها للإنسان وتعلق الرغبة بها ، وفي مدى تأثيرها بالعوامل الطبيعية والإنسانية ، وفي العوامل المؤدية إلى وفرتها أو ندرتها . . . . . وهم جرا . فلا يعقل مع هذا الاختلاف أن يطرأ عليها جميعها في وقت واحد أسباب ذاتية ( أى أمور تتعلق بكمية المروض منها وكمية المطلوب ) تقتضى تغير أثمانها في اتجاه واحد وبنسبة واحدة . - فلم يبق إذن من تعليل معقول لهذه الظاهرة إلا أن تكون نتيجة لتغير القيمة الذاتية للنقود .

فإذا حدث أن ارتفعت أثمان جميع الأشياء أو انخفضت بنسبة واحدة كان ذلك علامة قاطعة على أن تغيراً عكسياً بهذه النسبة نفسها قد طرأ على القيمة الذاتية للنقود . غير أن هذه العلامة لا يمكن حدوثها في الواقع . وذلك لأن تغير القيمة الذاتية للنقود بنسبة ما لا يترتب عليه تغير عكسي بهذه النسبة نفسها في أثمان جميع الأشياء إلا إذا بقيت العوامل الأخرى التي تؤثر في الأثمان على الحالة التي كانت عليها قبل أن تتغير القيمة الذاتية للنقود ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك أكثر من مرة<sup>(١)</sup> . لأنه إذا حدث كذلك تغير في عامل آخر بالنسبة إلى شيء ما ، بأن تغيرت مثلاً كمية المروض منه أو كمية المطلوب ، فإن ثمن هذا الشيء يتأثر حينئذ من ناحيتين : ناحية التغير الذي

(١) انظر صفحات ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ .

طراً على القيمة الذاتية للنقود وناحية التغير الذى طرأ على كمية العروض منه أو كمية المطلوب . فيؤدى تعدد المؤثر إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التى كانت تحدث لو لم يكن هناك إلا المؤثر الأول وهو تغير القيمة الذاتية للنقود . - ومن الواضح أن العوامل الأخرى التى تؤثر فى الأثمان ، وعلى الأخص عوامل العرض والطلب ، فى تغير مطرد . فكمية العروض من شىء ما وكمية المطلوب منه لا تكاد واحدة منهما تستقر على حال . فمن المستحيل إذن أن تتغير القيمة الذاتية للنقود وتبقى العوامل الأخرى التى تؤثر فى أثمان الأشياء على الحالة التى كانت عليها قبل أن يحدث هذا التغير ؛ ومن المستحيل تبعاً لذلك أن ترتفع أثمان جميع الأشياء أو تنخفض فى وقت واحد وبنسبة واحدة . - فالعلامة التى نحن بصدد الكلام عنها علامة نظرية لا يمكن أن تحدث فى الواقع .

\*\*\*

ولذلك لجأ العلماء إلى طريقة أخرى لمعرفة ما يطرأ من تغير على القيمة الذاتية للنقود وللوقوف على مدى هذا التغير . وقد أطلقوا على هذه الطريقة اسم « الأرقام القياسية » Index Numbers

وخلاصتها أن تختار طائفة من الأشياء تتوافر فيها شروط خاصة سيأتى بيانها ، ويحدد ثمن كل منها فى السنة التى يراد اتخاذها أساساً للموازنة ، ثم يأخذ المتوسط الحسابى لأثمانها ( بأن تجمع الأثمان ويقسم المجموع على عدد الأشياء ) ويجعل هذا المتوسط معادلاً لرقم ١٠٠ حتى تسهل الموازنة وترجع الإحصاءات إلى نسب مئوية . ويتخذ هذا الرقم ( ١٠٠ ) « رقماً قياسياً » للسنة الأساسية .

فإذا أردنا الموازنة بين قيمة النقود فى هذه السنة وقيمتها فى سنة أخرى ومعرفة ما طرأ عليها من تغير فى هذه السنة الأخرى والوقوف على مدى هذا التغير ، حددنا أثمان الأشياء السابقة نفسها فى هذه السنة الأخرى ، وأخذنا المتوسط الحسابى لهذه الأثمان ، ثم حولنا هذا المتوسط إلى رقم مئوى متناسب مع متوسط السنة الأساسية

الذى جعلناه معادلا لرقم ١٠٠ . فإذا كان متوسط أثمان الأشياء في السنة التي اتخذناها أساسا ٢٢٠ مثلا ، ومتوسطها في سنة أخرى ١١٠ ، وفي سنة ثالثة ٤٤٠ ، وفرضنا أن السنة الأساسية هي سنة ١٨٠٠ ، والسنة الثانية هي سنة ١٨٥٠ ، والسنة الثالثة هي سنة ١٩٠٠ ؛ فإننا نجعل المتوسط الأساسي وهو ٢٢٠ معادلا لمائة ، ونحول المتوسطين الآخرين إلى أرقام مئوية متناسبة مع هذا المتوسط الأساسي ؛ فيصبح الرقم القياسي لسنة ١٨٥٠ هو ٥٠ ( ٢٢٠ تعادل ١٠٠ إذن ١١٠ تعادل ١٠٠ × ١١٠ ÷ ٢٢٠ أي ٥٠ ) والرقم القياسي لسنة ١٩٠٠ هو ٢٠٠ ( ٢٢٠ تعادل ١٠٠ إذن ٤٤٠ تعادل ١٠٠ × ٤٤٠ ÷ ٢٢٠ أي ٢٠٠ )؛ وترتب النتائج السابقة في الوضع المختصر الآتي:

( السنة ) ( رقما القياسي )

١٨٠٠ ١٠٠

١٨٥٠ ٥٠

١٩٠٠ ٢٠٠

ومعنى هذا أن متوسط أثمان هذه الأشياء قد هبط في سنة ١٨٥٠ إلى نصف ما كان عليه في سنة ١٨٠٠ ، وارتفع في سنة ١٩٠٠ إلى ضعف ما كان عليه في سنة ١٨٠٠ . وكل تغير في متوسط أثمان الأشياء السابق ذكرها يتخذ الاقتصاديون علامة على تغير متناسب معه تناسبا عكسيا في القيمة الذاتية للنقود . ففي الأمثلة السابقة يتخذ نزول الرقم القياسي لسنة ١٨٥٠ إلى ٥٠ دليلا على أن القيمة الذاتية للنقود قد ارتفعت في سنة ١٨٥٠ إلى ضعف ما كانت عليه في سنة ١٨٠٠ ، ويتخذ ارتفاع الرقم القياسي لسنة ١٩٠٠ إلى ٢٠٠ دليلا على أن القيمة الذاتية للنقود قد انخفضت في سنة ١٩٠٠ إلى نصف ما كانت عليه في سنة ١٨٠٠ وهكذا .

هذا هو مجمل «الأرقام القياسية» وكيفية إجرائها ووجوه دلالتها على تغير القيمة الذاتية للنقود . وسنعرض لتفصيل هذا الإجمال في النقاط التالية :

١ — دلالة الأرقام القياسية على قيمة النقود وعلى نفقات المعيشة : كما تستخدم الأرقام القياسية للوقوف على ما يطرأ على القيمة الذاتية للنقود من تغير ، تستخدم كذلك للوقوف على ما يطرأ من تغير على نفقات المعيشة ، وبخاصة نفقات المعيشة في طبقة العمال . فكل تغير في الرقم القياسي لسنة ما يتخذها الاقتصاديون علامة على تغير متناسب معه تناسبا طرديا في نفقات المعيشة بالنسبة للسنة التي اتخذت أساسا . ففي الفروض السابقة يتخذ هبوط الرقم القياسي لسنة ١٨٥٠ إلى ٥٠ دليلا على أن نفقات المعيشة في سنة ١٨٥٠ قد هبطت إلى نصف ما كانت عليه في سنة ١٨٠٠ ، ويتخذ ارتفاع الرقم القياسي لسنة ١٩٠٠ إلى ٢٠٠ دليلا على أن نفقات المعيشة في سنة ١٩٠٠ قد ارتفعت إلى ضعف ما كانت عليه في سنة ١٨٠٠ .

٢ — الأسس التي يقوم عليها اختيار الأصناف في الأرقام القياسية : تقوم طريقة الأرقام القياسية — كما تبين ذلك فيما سبق — على اختيار بعض أصناف والموازنة بين متوسطات أثمانها في مختلف السنين . وينبغي أن يتوافر في هذه الأصناف شروط كثيرة تختلف باختلاف الغرض الذي يقصد من الأرقام القياسية .

فإن كان الغرض منها معرفة تكاليف المعيشة ومدى اختلافها باختلاف السنين والمصور ، وجب أن تختار الأصناف من المواد التي تشتد الحاجة إليها ويكثر استهلاكها بين طبقات العمال والفلاحين الذين يمثلون أغلبية الشعب والذين تعمل هذه الإحصائيات من أجلهم بوجه خاص : كالخبز والبيض والتوابل والجبن والزبد والزيت والمنسوجات القطنية . . . وما إلى ذلك<sup>(١)</sup> . فهذه المواد هي التي تستنفد معظم دخلهم . فتكاليف حياتهم لا يظهر تغيرها إلا إذا حدث تغير في أثمان هذه المواد . أما التكاليف وضروريات الطبقات الراقية فلا ينبغي أن يقام لها وزن ، لأن تغير أثمانها لا يكاد يؤثر في تكاليف الحياة للطبقات العاملة .

---

(١) من الواضح أن هذه الأصناف تختلف باختلاف الأمم . فحاجات الطبقة العاملة في مصر مثلا غير حاجات الطبقة العاملة في إنجلترا أو فرنسا . ومن الواجب مراعاة هذه الفروق في اختيار الأصناف .



وإن كان الغرض من الأرقام القياسية الوقوف على القيمة الذاتية للنقود ومدى اختلافها باختلاف السنين والمصور ، وجب أن يتوافر في الأصناف المختارة شرطان أساسيان :

( أولهما ) أن تكون ممثلة لمختلف فروع الإنتاج . فلا نقادر مظهراً من مظاهر الإنتاج الهامة ( الزراعة ، الصناعة ، النقل ، استخراج المعادن ، منتجات الصيد... الخ ) ولا نوعاً من أنواع المحاصيل ( الحبوب ، الفواكه ، المزروعات النسيجية ، الأنعام ، اللحوم ، منتجات الناجم ، الصناعات البخارية ، الصناعات الكيماوية ، أدوات البناء... الخ... الخ ) حتى نختار منه صنفاً يمثل بقية أصنافه في مختلف النواحي الاقتصادية ويعنى تتبع أسعاره عن تتبع أسعارها . وإن تعذر وجود صنف واحد يمثل طائفته على هذه الصورة ، اخترنا أكثر من صنف حتى يتحقق هذا الشرط .

( وثانيهما ) أن يختلف بعضها عن بعض اختلافاً جوهرياً في مبلغ نفعتها للإنسان ، وتعلق الرغبة بها ، وظروف إنتاجها وأساليبه ، والموامل المؤثرة في وفرتها وندرتها... وهم جرا ؛ وبذلك يكون لكل صنف منها صنف آخر من بينها مضاده في جميع هذه النواحي .

وستظهر أهمية هذين الشرطين في النقطتين التاليتين .

٣ - تمثيل الأصناف لمختلف فروع الإنتاج : تقوم طريقة « الأرقام القياسية » على اختيار بعض أصناف والموازنة بين أثمانها في مختلف السنين . وعلى الرغم من ذلك ، فإننا نبني على هذه الموازنة نتائج عامة ، ونستنبط من هذه الأصناف المحدودة أموراً يظهر في بادى الأمر أنه لا يصح استنباطها إلا إذا استوعبنا جميع الأصناف . وذلك أننا نتخذ الفرق بين متوسط أثمان هذه الأصناف في سنة ما ومتوسطها في سنة أخرى دلالة على حدوث تغير عكسي في القيمة الذاتية للنقود بمقدار هذا الفرق : ونتيجة كهنه يظهر لأول وهلة أنه لا يصح استنباطها إلا إذا كان أساس الموازنة أثمان جميع الأشياء لا بعضها .

ولكن توافر الشرط الأول الذى ذكرناه فى النقطة السابقة<sup>(١)</sup> يسمح لنا أن ننزل هذه الأصناف المحدودة منزلة جميع الأصناف ، وأن نستنبط من ملاحظة آئمانها ما يستنبط عادة من ملاحظة آئمان جميع الأشياء . فقد ذكرنا فى النقطة السابقة أن طريقة الأرقام القياسية لا تكون صحيحة إلا إذا اختيرت أصنافها بحيث تكون ممثلة لمختلف فروع الإنتاج : فينبغى ألا نقادر مظهرأ من مظاهر الإنتاج الهامة ولا نوعا من أنواع المحاصيل حتى نختار منه صنفاً يمثل بقية أصنافه فى مختلف النواحي الاقتصادية ويعنى تتبع أسعاره عن تتبع أسعارها . ومن الواضح أنه مع توافر هذا الشرط تصبح هذه الأصناف المحدودة بمنزلة جميع الأصناف ، فيرشدنا تغير آئمانها أو متوسط آئمانها إلى الحقائق نفسها التى يرشدنا إليها تغير آئمان جميع الأشياء أو متوسط آئمانها .

٤ — تساقط الفروق الناشئة عن الأسباب الذاتية : إذا ظهر فرق بين « الرقم القياسى » لسنة ما و « الرقم القياسى » لسنة أخرى ، كان معنى ذلك أن متوسط آئمان الأصناف التى جرت عليها الموازنة قد اختلف فى السنة الثانية عما كان عليه فى السنة الأولى بمقدار هذا الفرق . وهذا الاختلاف لا يخرج أسبابه عن الأمرين الآتين :

( الأول ) أن أموراً ذاتية ، أى عوامل تتعلق بالعرض والطلب ، قد طرأت على هذه الأصناف ، أو على بعضها فاقضت تغير قيمتها ، ونشأ عن ذلك ما ظهر من فرق بين المتوسطين .

( والثانى ) أن القيمة الذاتية للنقود قد تغيرت وترتب على تغيرها ترحزح متوسط الأئمان عما كان عليه .

غير أن اختيار الأصناف على الصورة التى ذكرناها آنفاً يحمل الاحتمال الأول غير صحيح . فقد ذكرنا أن طريقة الأرقام القياسية لا تكون صحيحة إلا إذا اختيرت أصنافها بحيث يختلف بعضها عن بعض اختلافاً جوهرياً فى نفعها للإنسان ، وتعلق

---

(١) انظر أول س ٢٧١ .

الرغبة بها ، وظروف إنتاجها وأساليبه ، والعوامل المؤثرة في وفرتها وندرتها . . . . ؛ وبذلك يكون لكل صنف منها صنف آخر من بينها مضاد له في جميع هذه النواحي . فاختيارها على هذه الصورة يؤدي إلى تساقط الفروق الناشئة عن أسباب ذاتية ؛ ونعني بالتساقط أن يسقط بعضها بعضاً فلا يظهر لها أثر . فإذا حدث من الأسباب الذاتية ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة صنف منها لا بد أن يحدث ما يؤدي إلى انخفاض قيمة الصنف المضاد له ؛ أو بعبارة أدق : إن الأسباب الذاتية التي تؤدي إلى ارتفاع قيمة صنف منها تؤدي هي نفسها إلى انخفاض قيمة الصنف المضاد له . فكل فرق ينشأ عن سبب ذاتي في ناحية ما يقابله فرق مضاد له في ناحية أخرى ، وبذلك تتساقط جميع الفروق الناشئة عن أسباب ذاتية ، أي يسقط بعضها بعضاً ، فلا يظهر لها أثر في المتوسط .

وإذا استبعد الاحتمال الأول ، لم يبق إلا الاحتمال الثاني ؛ أي إن كل فرق يظهر بين متوسط أثمان هذه الأصناف في سنة ما ومتوسط أثمانها في سنة أخرى لا يمكن أن يكون ناشئاً إلا عن تغير في قيمة النقد . ولذلك يتخذ الاقتصاديون تغير الأرقام القياسية في السنين المختلفة علامة قاطعة على تغير عكسي في القيمة الذاتية للنقود .

٥ - إهمال الفروق الضئيلة : إذا كان الفرق بين الرقم القياسي لسنة ما والرقم القياسي لسنة أخرى ضئيلاً ، وجب إهماله ، ولا يصح اتخاذه دليلاً على اختلاف القيمة الذاتية للنقود في هاتين السنتين . لأن طريقة الأرقام القياسية لا تكون ميزاناً دقيقاً كل الدقة إلا إذا توافر في الأصناف المختارة الشرطان السابق ذكرهما توافراً كاملاً ؛ بأن كانت هذه الأصناف ممثلة تمام التمثيل لجميع الأشياء ، ومتقابلة فيما بينها تقابلاً يؤدي إلى تساقط جميع الفروق التي تنشأ عن أسباب ذاتية . وغنى عن البيان أن هذين الشرطين لا يمكن أن يتوافرا في الواقع توافراً كاملاً . فهمما عتينا باختيار الأصناف فلن نخلو من نقص يتعلق بمبلغ تمثيلها للأصناف الأخرى أو بمبلغ تقابلها

على الصورة السابقة . فطريقة الأرقام القياسية شبيهة إذن بميزان تقريبي غير دقيق الإحساس . فينبغى أن يهمل كل ما تسجله هذه الأرقام من فروق ضئيلة ولا يقام وزن إلا للفروق الكبيرة الواضحة ؛ كما ينبغى أن تهمل الدبذبة اليسيرة في ميزان غير دقيق ، ولا يتخذ رجحان إحدى كفتيه دليلاً قاطعاً على الفرق بين الثقلين ما لم يكن هذا الرجحان ظاهراً .

٦ — عدد الأصناف في الأرقام القياسية ونوعها : لسنا بهذا الصدم مقيدين بأصناف خاصة ولا بعدد ثابت . فذلك يختلف باختلاف الأغراض التي من أجلها تتخذ الأرقام القياسية ، وباختلاف البلاد التي تستخدم للوقوف على شأن من شئونها ؛ وباختلاف وجهة نظر العلماء وتقديرهم . فالأصناف التي تقاس بها نفقات المعيشة تختلف في نوعها وعددها عن الأصناف التي تقاس بها القيمة الدائية للنقود كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق<sup>(١)</sup> . والأصناف التي تقاس بها نفقات المعيشة في بلد ما تختلف كذلك في نوعها وعددها عن الأصناف التي تقاس بها هذه النفقات في بلد آخر<sup>(٢)</sup> . واختلاف وجهة نظر الإقتصاديين في مبلغ تمثيل الأصناف لفروعها ، وفي مبلغ تقابلها على الصورة التي شرحناها آنفاً ، وفي أمور أخرى كثيرة ، قد أدى كذلك إلى اختلاف كبير في اختيارهم للأصناف وتحديد عددها . فبينما نرى مثلاً أن عدد الأصناف التي اتخذها الأستاذ سويربك Sauerbeck أساساً للموازنة في الأرقام القياسية قد بلغ خمسة وأربعين صنفاً ، إذ نجد عدد الأصناف التي تستخدمها جريدة الإيكونوميست Economist لهذه الغاية قد هبط إلى اثنين وعشرين .

٧ — اختلاف الأصناف في أهميتها للاستهلاك : تختلف هذه الأصناف بعضها عن بعض في أهميتها للفرد ومقدار ما يستهلك من كل منها . فتوسط ما يستهلك الفرد

(١) انظر صفحة ٢٧٠ ( رقم ٢ ) و صفحة ٢٧١ .

(٢) انظر صفحة ٢٧٠ ( وتطبيق رقم ١ ) .



شهرًا من الخبز مثلاً يبلغ ثمنه نحو خمسين قرشاً ، على حين أن ما يستهلكه شهرًا من الملح أو التوابل لا يتجاوز ثمنه بضعة مليات .

فإذا كان الغرض من الأرقام القياسية الوقوف على نفقات المعيشة ، لا يسعنا إغفال هذه الفروق ؛ وإلا تعرضت نتائج حسابنا للزلل والبعد عن الحقيقة . فينبغي أن تقوم الموازنة على أثمان الكميات التي تستهلك عادة من كل صنف ، بدلاً من أن تقوم على أثمان وحدات معينة كالرطل والأفة . فإذا فرضنا مثلاً أن متوسط ما يستهلكه العامل شهرًا من الخبز ثلاثون أفة ومتوسط ما يستهلكه من الملح أفة واحدة ، جعلنا أساس حسابنا في الخبز ثمن ثلاثين أفة وفي الملح ثمن أفة واحدة . لأننا لو اتخذنا أساس حسابنا ثمن وحدة معينة من كل منهما كأفة واحدة مثلاً لأدى ذلك في كثير من الأحوال إلى نتائج خاطئة لا تتفق مع الواقع . فإذا فرضنا مثلاً أن ثمن أفة الخبز في السنة الأساسية كان عشرة مليات وثمان أفة الملح في هذه السنة كان عشرين ملياً ثم ارتفع ثمن الخبز في سنة أخرى إلى الضعف على حين أن ثمن الملح قد انخفض إلى النصف ، إذا فرضنا ذلك وأغفلنا ما بين المادتين من فرق في مبلغ المستهلك من كل منهما ، فأتخذنا أساس حسابنا ثمن وحدة ثابتة كأفة واحدة ، لأدى ذلك إلى حكم خاطئ بصدد نفقات المعيشة ، فيبدو لنا أنها لم تتغير في السنتين المذكورتين ؛ مع أن الواقع أنها زادت في السنة الأخرى زيادة كبيرة عما كانت عليه في السنة الأساسية ؛ لأن المادة التي انخفض ثمنها إلى النصف ، وهي الملح ، لا يستهلك منها الفرد إلا كمية يسيرة ؛ على حين أن المادة التي ارتفع ثمنها إلى الضعف ، وهي الخبز ، يستهلك منها الفرد كميات كبيرة ؛ فانخفاض ثمن الأولى لا يكاد يعوض شيئاً من الارتفاع الذي حدث في ثمن الثانية . ويظهر ذلك بالنظر في الجدولين الآتين :

الطريقة الخاطئة القائمة على إغفال ما بين الأصناف

من فروق في الاستهلاك

(الصنف) ( ثمن الآلة بالليم في السنة الأساسية ) ( ثمنها في السنة الأخرى )

الخبز ١٠ ٢٠

الملح ٢٠ ١٠

$$١٥ = ٢ \div ٣٠$$

$$١٥ = ٢ \div ٣٠$$

فتوسط الأثمان واحد في السنتين ، وبذلك نستخلص هذه النتيجة الخاطئة :  
وهي أن نفقات المعيشة لم تتغير في السنة الأخرى عما كانت عليه في السنة الأساسية .

الطريقة الصحيحة القائمة على مراعاة ما بين الأصناف

من فروق في الاستهلاك

(الصنف) ( الكمية التي تستهلك منه شهريا ) ( ثمنها بالليم في السنة الأساسية ) ( ثمنها في السنة الأخرى )

الخبز ٣٠ آفة ٣٠٠ ٦٠٠

الملح آفة واحدة ٢٠ ١٠

$$٦١٠$$

$$٣٢٠$$

$$١٦٠ = ٢ \div ٣٢٠ \text{ متوسط الأثمان في السنة الأساسية .}$$

$$٣٠٥ = ٢ \div ٦١٠ \text{ متوسط الأثمان في السنة الأخرى .}$$

ومن هذا يظهر أن نفقات المعيشة قد زادت زيادة كبيرة في السنة الأخرى عما كانت عليه في السنة الأساسية . وهذا هو ما يتفق مع الواقع .

أما إذا كان الغرض من الأرقام القياسية الوقوف على القيمة الثابتة للنقود ، وجب إغفال ما بين الأصناف من فروق بهذا الصدد . لأن تأثر الأثمان بارتفاع قيمة النقود أو انخفاضها متحد في جميع الأصناف ، لا يختلف باختلاف أهمية الأشياء للإنسان أو مبلغ المستهلك من كل منها .

٨ — النسب المئوية في الأرقام القياسية : ذكرنا فيما سبق أن الطريقة الشائعة في الأرقام القياسية هي أن يحدد ثمن كل صنف في السنة التي يراد اتخاذها أساساً للموازنة ، ثم يؤخذ المتوسط الحسابي لجميع الأثمان ، ويجعل هذا المتوسط معادلاً لرقم ١٠٠ ، وتحول متوسطات الأثمان في السنين الأخرى التي يراد موازنتها بالسنة الأساسية إلى أرقام مئوية متناسبة مع متوسط السنة الأساسية . والفرض من هذا تسهيل الموازنة ورجع الإحصائيات والتأنيج إلى أرقام ونسب مئوية واضحة الدلالة<sup>(١)</sup> .

غير أن ثمة طرقاً أخرى تختلف عن هذه الطريقة في تفاصيل الأسلوب وإن اتفقت معها في الأسس والغاية . ومن أشهر هذه الطرق الأخرى الطريقة التي تسير عليها صحيفة « الإيكونوميست Economist » . وخلاصتها أنها تجعل ثمن كل مادة في السنة التي تتخذها أساساً للموازنة معادلاً لرقم ١٠٠ ، وتتخذ مجموع الأثمان وهو ٢٢٠٠ ( ١٠٠ × ٢٢ )<sup>(٢)</sup> الرقم القياسي لهذه السنة . وعلى هذا الأساس تحول أثمان الأشياء في السنين الأخرى إلى أرقام مئوية متناسبة مع أرقام السنة الأساسية : فإذا كان ثمن صنف ما في السنة الأساسية ٧٥ قرشاً مثلاً وثمانه في سنة أخرى ١٥٠ قرشاً يجعل ثمنه في السنة الأساسية ١٠٠ وفي السنة الأخرى مائتين . وتجري الموازنة بطريق مباشر بين مجموع الأثمان في السنة الأساسية ( ٢٢٠٠ ) ومجموعها في السنين الأخرى .

٩ — المتوسط الحسابي والمتوسط الهندسي لأثمان الأصناف : ذكرنا أن الطريقة الشائعة تقوم على الموازنة بين « المتوسط الحسابي » لأثمان الأشياء في السنة التي اتخذت أساساً « والمتوسطات الحسابية » لأثمانها فيما عداها من السنين ( والمتوسط الحسابي هو ما ينتج من قسمة مجموع الأثمان على عدد الأصناف )<sup>(٣)</sup> ،

(١) انظر صفحتي ٢٦٨ ، ٢٦٩ . (٢) لأن عدد الأصناف التي تجعلها جريدة الإيكونوميست أساساً للموازنة هو اثنان وعشرون كما سبقت الإشارة إلى ذلك في آخر صفحة ٢٧٤ .  
(٣) انظر صفحتي ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

ولكن بعض الاقتصاديين يرى أن يكون أساس الموازنة «التوسط الهندسي» لأثمان الأشياء لا «التوسط الحسابي» (ولإخراج التوسط الهندسي تضرب الأثمان بعضها في بعض ويؤخذ لحاصل الضرب الجذر المائل لعدد الأصناف : فإن كان عدد الأصناف اثنين أخذ الجذر التربيعي لحاصل ضرب الأثمان بعضها في بعض ، وإن كانت ثلاثة أخذ جذره التكعيبي . . . وهكذا ) .

وحجته في ذلك أن التوسط الحسابي يؤدي أحياناً إلى نتائج خاطئة . فإذا كان ثمة صنفان ثمن كل منهما مساو لثمن الآخر في السنة الأساسية ، ثم زاد ثمن أحدهما في سنة أخرى إلى الضعف ونقص ثمن الآخر إلى النصف ، فإن النتيجة المنطقية المتفقة مع الواقع هي أن لا يتغير متوسط ثمنيهما . لأنهما كانا متساويين ، وقد زاد أحدهما بالنسبة نفسها التي نقص بها الآخر ، فيتساوى الفرقان ، ولا يتغير المتوسط . ولكننا إذا اتخذنا التوسط الحسابي أساساً لموازنتنا ، فإننا نصل ، في مثال كهذا ، إلى نتيجة كاذبة تسجل فرقاً ظاهراً بين متوسط الأثمان في السنة الأساسية ومتوسطها في السنة الأخرى ، كما يظهر ذلك فيما يلي :

(الصنف)	(ثمنه في السنة الأساسية)	(ثمنه في السنة الأخرى)
أ	١٠٠	٢٠٠
ب	١٠٠	٥٠
	٢٠٠	٢٥٠

$$٢٠٠ \div ٢ = ١٠٠ \text{ متوسط الأثمان في السنة الأساسية .}$$

$$٢٥٠ \div ٢ = ١٢٥ \text{ متوسط الأثمان في السنة الأخرى .}$$

وخير طريقة يراها هذا الفريق من العلماء لاقاء هذه النتائج الخاطئة ، هي أن يتخذ « التوسط الهندسي » للأثمان أساساً للموازنة . فإذا استبدلنا في المثال السابق التوسط الهندسي بالتوسط الحسابي ، فإننا نحصل على النتيجة المتفقة مع المنطق والواقع ، كما يظهر ذلك فيما يلي :



(الصنف) (ثمنه في السنة الأساسية) (ثمنه في السنة الأخرى)

٢٠٠

١٠٠

١

٥٠

١٠٠

ب

$$\sqrt[2]{100 \times 100} = 100 \text{ متوسط الأثمان في السنة الأساسية .}$$

$$\sqrt[2]{50 \times 200} = 100 \text{ متوسط الأثمان في السنة الأخرى .}$$

والذي نراه أن طريقة المتوسط الحسابي أصح إذا كان الغرض قياس نفقات المعيشة<sup>(١)</sup>، وطريقة المتوسط الهندسي أصح إذا كان الغرض قياس القيمة الذاتية للنقود<sup>(٢)</sup>.

١٠ - « أثمان الجملة » و « أثمان التجزئة » : إذا كان الغرض من الأرقام القياسية الوقوف على نفقات المعيشة في الطبقات العاملة واختلافها باختلاف السنين والمصور ، ينبغي أن نتخذ « أثمان التجزئة » أساساً للموازنة . لأن هذه الطبقات تشتري حاجاتها « بأثمان التجزئة » لا « بأثمان الجملة » . فتكاليف حياتها تتغير تبعاً لما يطرأ على « أثمان التجزئة » من تغير .

أما إذا كان الغرض الوقوف على القيمة الذاتية للنقود ، وجب أن نتخذ أثمان الجملة أساساً للموازنة . لأن أثمان التجزئة يعوزها الضبط ، وتتأثر كثيراً بالظروف المحلية ، وتختلف باختلاف طبقات المستهلكين ، وباختلاف الأحياء ، وأهواء التجار . وغنى عن البيان أن أثماناً هذا شأنها في الاضطراب وعدم الضبط والخضوع للأهواء لا يصح أن يوثق بها في قياس القيمة الذاتية للنقود : فمن المجازفة اتخاذ تغيرها دليلاً على تغير قيمة النقد . وعلى العكس من ذلك أثمان الجملة : فهي مضبوطة ، وخاضعة إلى

(١) لأن الاعتبار فيها هو أثمان الكميات التي تستهلك عادة في مدة معينة كسنة مثلاً لا أثمان وحدات ثابتة ( انظر آخر صفحة ٢٧٤ و صفحة ٢٧٥ ) . فني مثال كالتي ذكرناه تكون نفقات المعيشة قد زادت كما يدل على ذلك المتوسط الحسابي . (٢) لأن الأرقام القياسية تقوم في هذه الحالة على تساقط الفروق الناشئة عن أسباب ذاتية ( انظر رقم ٤ بصفحة ٢٧٢ و صفحة ٢٧٣ ) . فني مثال كالتي ذكرناه تكون القيمة الذاتية للنقود باقية على ما هي عليه ، كما يدل على ذلك المتوسط الهندسي .

أكبر حد لقوانين العرض والطلب ، وعامة لا تختلف في البلد الواحد باختلاف الأحياء أو المستهلكين أو التجار ، ومعروفة للاقتصاديين لأنها تسجل من حين لآخر في البورصات والجمارك . وأمان هذا شأنها يطمأن إليها في قياس القيمة الذاتية للنقود .

١١ — الموازنة بين السنين وبين المراحل : ذكرنا أن الطريقة الشائعة هي أن تتخذ سنة ما أساساً للحساب ، فيوازن بين متوسط الأثمان فيها ومتوسطها في أي سنة أخرى ، ويستدل من الفرق بين المتوسطين على حدوث فرق عكسي بين هاتين السنتين في القيمة الذاتية للنقود <sup>(١)</sup> .

ولكن بعض الاقتصاديين يرى أن تجرى الموازنة بين المراحل لا بين السنين المفردة ؛ فيعمد إلى مرحلة تشتمل على عدد كبير من السنين ، ويحدد الرقم القياسي لكل سنة منها ، ويستخرج متوسط هذه الأرقام ، ويتخذ هذا المتوسط أساساً للحساب ، أي يجعله الرقم القياسي الأساسي المعادل لمائة ؛ ثم يوازن بينه وبين متوسط الأرقام القياسية لمرحلة أخرى تشتمل على عدد ما من السنين ، ويستدل من الفرق بين المتوسطين على فرق عكسي بين هاتين المرحلتين في القيمة الذاتية للنقود .

وهذه الطريقة أدق من الطريقة الأولى وأدنى منها إلى الصحة . وذلك لأن القيمة الذاتية للنقود — كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق — يظهر تغيرها بشكل واضح بالموازنة بين حالتها في مرحلة تشتمل على عدد ما من السنين وحالتها في مرحلة أخرى ، لا بالموازنة بين حالتها في سنة وحالتها في سنة أخرى <sup>(٢)</sup> .

هذا إلى أن تغير متوسط الأثمان في سنة ما عن متوسطها في سنة أخرى قد يكون راجعاً إلى حوادث استثنائية حدثت في إحدى هاتين السنتين . فإجراء الموازنة بين المراحل لا بين السنين المفردة أنقى للشك وأقطع في الدلالة على تغير القيمة الذاتية للنقود . ومن أشهر من سار على هذه الطريقة الأستاذان مارش March الفرنسي وسويربيك Sauerbeck الإنجليزي ، وقد اتخذ أولهما أساس الموازنة المرحلة المبتدئة

---

(١) انظر صفحتي ٢٦٨ ، ٢٦٩ - (٢) انظر آخر ص ٢٦٠ و صفحتي ٢٦١ ، ٢٦٢ .

من سنة ١٩٠١ والنتيجة بسنة ١٩١٠ ، واتخذ ثانيهما المرحلة المبتدئة بسنة ١٨٦٧ والنتيجة بسنة ١٨٧٧ .

\*\*\*

هذا وعلى ضوء الأرقام القياسية ، عني كثير من العلماء بكشف التغيرات المختلفة التي طرأت على القيمة الذاتية للنقود من أوائل القرن التاسع عشر إلى العصر الحاضر . وسنورد فيما يلي مثالا لذلك لما وصل إليه الأستاذ ليتون Layton بهذا الصدد (١) .

( السنة )	( رقبها القياسي )	
١٨٠٠	٢٣٥	( أساس الموازنة : المرحلة المبتدئة
١٨٥٠	١٠٧	بسنة ١٩٠١ والنتيجة بسنة ١٩١٠ .
١٨٧٣	١٤٨	فالرقم القياسي لهذه المرحلة هو
١٨٩٦	٨٠	( ١٠٠

ومعنى ذلك أن أثمان الأشياء في أول القرن التاسع عشر كانت مرتفعة عما كانت عليه في المرحلة الأساسية ( ١٩٠١ - ١٩١٠ ) بنسبة ٢٣٥ إلى ١٠٠ ؛ ثم أخذت تهبط في النصف الأول من هذا القرن حتى بلغت في منتصفه ( ١٨٥٠ ) إلى أقل من نصف ما كانت عليه في أوله ؛ ثم أخذت ترتفع في الربع الثالث من هذا القرن حتى بلغت زيادتها في سنة ١٨٧٣ إلى نحو الثلث بالنسبة لما كانت عليه في منتصفه ؛ ثم أخذت تهبط في الربع الأخير حتى وصلت في سنة ١٨٩٦ إلى أدنى مستوى بلغته في هذا القرن . وعلى العكس من ذلك القيمة الذاتية للنقود : فالأرقام القياسية السابقة تدل على أن قيمة النقد كانت في أول القرن التاسع عشر منخفضة إلى أقل من نصف ما كانت عليه في المرحلة الأساسية ( ١٩٠١ - ١٩١٠ ) ؛ ثم أخذت ترتفع في النصف الأول

(١) توصل الأستاذ ليتون إلى هذه الأرقام القياسية عن طريق المزج بين الأرقام القياسية للأستاذ ستانلي جيفونس Stanley Jevons والأرقام القياسية للأستاذ سويريك Sauerbeck .

من هذا القرن حتى بلغت في منتصفه ( ١٨٥٠ ) إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه في أوله ؛ ثم أخذت تنخفض في الربع الثالث من هذا القرن حتى وصلت إلى نحو ثلثي ما كانت عليه في منتصفه ؛ ثم أخذت ترتفع في الربع الأخير حتى وصلت في سنة ١٨٩٦ إلى أرقى مستوى بلغت في هذا القرن .

## ١٩ - وسائل علاج المقياس النقدي

إذا ظهر على ضوء « الأرقام القياسية » أن تغيراً في اتجاه ما ونسبة ما قد حدث في القيمة الذاتية للنقود ، فما هي الوسائل التي ينبغي اتخاذها لعلاج هذه الحالة ؟  
قد اقترح الاقتصاديون بهذا الصدد وسائل كثيرة لم تبرا واحدة منها من العيوب ؛ ومن أهمها الوسائل الثلاث الآتية :

١ - أن تسهل الحكومة على تغيير وزن القطع النقدية ، فزيده أو تنقصه بالقدر الذي يتفق مع القيمة الجديدة . فإذا ثبت لها أن القيمة الذاتية للنقود الذهبية قد زادت إلى الضعف مثلاً ، نقصت من وزن كل قطعة منها بمقدار النصف : فإذا كانت زنة الجنيه الذهبي ٨٦٥ جرامات مثلاً ، جعلت زنته ٤٣٢.٥<sup>(١)</sup> ؛ لأن القيمة الذاتية لأربعة جرامات وربع قد أصبحت الآن ، بعد أن ارتفعت قيمة الذهب إلى الضعف ، معادلة لما كانت تساويه ثمانية جرامات ونصف قبل أن يحدث هذا الارتفاع . وإذا ثبت لها أن القيمة الذاتية للنقود الذهبية قد انخفضت إلى النصف مثلاً ، زادت من وزن كل قطعة بمقدار الضعف : فإذا كانت زنة الجنيه الذهبي ٨٦٥ جرامات مثلاً ، جعلت زنته ١٧ جراماً ؛ لأن القيمة الذاتية لسبعة عشر جراماً قد أصبحت الآن ، بعد أن انخفضت

---

(١) ويظهر أن هذه الطريقة هي التي اتبعتها الحكومة المصرية إذ خفضت أولاً وزن الجنيه إلى ٣٦٧٢٨٨ جرام ، ثم خفضته ثانياً بعد تخفيض الجنيه المصري بالنسبة للدولار ( انظر آخر صفحة ٢٢٥ وأول صفحة ٢٢٦ ) إلى ٢٠٥١٨٧ جرام من الذهب الخالص ( انظر جريدة المصري في ١٩ / ٩ / ٤٩ ) .



قيمة الذهب إلى النصف ، معادلة لما كان يساويه ثمانية جرامات ونصف قبل أن يحدث هذا الانخفاض .

وبهذه الطريقة يتقى كثير من الاضطرابات التي يحدثها في التعامل تغير القيمة الذاتية للنقود . فيسدد المدينون ديونهم بنقود لا تختلف في قيمتها الشرعية المضروبة عليها ولا في قيمتها الذاتية وقوتها الشرائية عن النقود التي اقترضوها ، وإن اختلفت عنها في الوزن ؛ ويسير التعامل في البيع والشراء وغيرها على أساس نقدي صحيح متلائم مع التغير الذي حدث في قيمة المعادن النفيسة ، بدون أن يشعر الجمهور بهذا التغير وبدون أن يتكبد في هذا السبيل أية خسارة أو يتعرض إلى أي ارتباك .

غير أن لهذه الطريقة ، بجانب هذه المزايا ، مثالب كثيرة :

منها أنها تحتم على الحكومة ، كلما ظهر لها تغير في القيمة الذاتية للنقد ، أن تعمل على جمع ما بأيدي الناس من نقود وصهرها وإعادة سكها في صورة تتفق مع الحالة الجديدة . وغنى عن البيان أن مشروعاً كهذا يقتضى جهداً جباراً وتنفقات باهظة ؛ وخاصة لأن القيمة الذاتية للنقود لا تستقر مدة طويلة على حال واحدة .

هذا إلى أن الحكومة - مهما بذلت من جهد في هذا السبيل - فلن تستطيع جمع كل ما بأيدي الناس من نقود ، فيرتب على ذلك أن يوجد في التداول نوعان من النقود . أحدهما النقد الجديد ، المتفقة قيمته الذاتية مع قيمته الشرعية ؛ والثانيهما النقد القديم الذي تختلف قيمته الشرعية عن قيمته الذاتية . وسيظهر لنا ، حيناً نعرض « لقانون جريشام <sup>(١)</sup> » ، ما يترتب على ظاهرة كهذه من نتائج سيئة يفوت بعضها على الحكومة الفرض الذي ترمى إليه من وراء هذا التفسير .

٢ - أن تعتمد الحكومة ، كلما تبين لها تغير في القيمة الذاتية للنقود ، على تغيير قيمتها الشرعية بالصورة التي تتفق مع حالتها الجديدة ، بدون أن تدخل أي تعديل على

---

(١) انظر الفقرة الثالثة والعشرين من هذا الفصل .

وزنها أو شكلها المادى . فإذا تبين لها أن القيمة الذاتية للنقود قد ارتفعت إلى الضعف مثلاً ، أصدرت قانوناً بأن القيمة الشرعية لكل قطعة نقدية قد أصبحت من الآن فصاعداً تساوى ضعف القيمة القديمة : فالجنيه يتعامل به على أنه جنيهان ، والريال على أنه ريالان . . . وهكذا . وإذا تبين لها أن القيمة الذاتية للنقود قد انخفضت إلى النصف مثلاً ، أصدرت قانوناً بأن القيمة الشرعية لكل قطعة نقدية قد أصبحت من الآن فصاعداً تساوى نصف قيمتها القديمة . فالجنيه يتعامل به على أنه نصف جنيه ، والريال على أنه نصف ريال . . . وهكذا .

وهذه الوسيلة تبرا من كثير من عيوب الوسيلة السابقة . . . فهي قليلة التكاليف ، إذ لا تتطلب أكثر من إصدار قوانين مالية ومراقبة تنفيذها ؛ على حين أن الوسيلة الأولى تقتضى الحكومة جهوداً جبارة ونفقات باهظة .

غير أنها ، على الرغم من ذلك ، تحدث ارتباكاً شديداً وتؤدى إلى بطء كبير فى التعامل . فكل عملية اقتصادية (بيع شراء ، تسليف ، تسديد ديون ، دفع مرتبات أو أجور ، خصم ، سحب كبيالات أو شيكات . . . الخ ) تتطلب عملية حسابية يقدر فيها الفرق بين القيمة المضروبة والقيمة التى صدر بها القانون الجديد . ويزداد هذا الارتباك عند عامة الشعب والدهاء من الناس . وقد يجهل كثير من هؤلاء ما صدر من قوانين بهذا الصدد ، أو يخفى عليهم مرماها وطرق تطبيقها ، فينتهز المحتالون هذه الفرصة لاستغلالهم وإبزار أموالهم ، فيضطرب التعامل وتسوده الفوضى ، ويصبح الفرد من عامة الشعب فى بلده كأجنبي فى مملكة يجهل تفاصيل نقدها .

٣ — أن تكتفى الحكومة بإصدار نشرات دورية تبين فيها حالة القيمة الذاتية للنقود ، بدون أن تلجأ إلى تغيير الوزن أو تغيير القيمة الشرعية . وهذه النشرات تكون مجرد بيانات اقتصادية عارية من قوة الإلزام . فيعمل بها فى حالة اتفاق الطرفين ، وفى تسديد الديون ، وتحويل المحاكم الحق فى الأخذ بها إذا اقتضت الحال فى الفصل فى المنازعات الاقتصادية . . . وهم جراً .

وهذه الطريقة تبرا من مثالب الطريقتين السابقتين . ولكنها تبيح في البلد الواحد نوعين من التعامل فيما يتعلق بقياس القيمة : أحدهما يجري على النظام القديم ، فيقدر فيه النقد بحسب قيمته الشرعية المضروبة عليه ؛ والآخر يجري وفقاً لما تنص عليه النشرات الاقتصادية المذكورة ، فيقدر فيه النقد بحسب قيمته الذاتية . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من اضطراب في السوق وارتباك في الشؤون الاقتصادية .

## ٢٠ — ضرب النقود المعدنية

اجتازت النقود المعدنية ، فيما يتعلق بطريقة ضربها ، ثلاث مراحل :

١ — ففي أقدم مرحلة كانت تستخدم المعادن النفيسة في صورتها الطبيعية ، أي في صورة سبائك غير مضروبة ولا محدودة الوزن . فكانت قيمة السلعة تقدر بقطعة معدنية تزن كذا من الجرامات أو الدراهم . . . ، وعلى المشتري أن يسلم للبائع في مقابل سلعته هذا القدر من المعدن . ولذلك كان استيفاء الثمن يقتضى عمليتين : وزن المعدن للحصول على ما يساوي قيمة السلعة ؛ ونقده للتحقق من سلامته وخلوه من الزيف . وقد سار كثير من الأمم في عصورها النقدية الأولى على هذا الأسلوب ، وظل متبعاً عند بعضها إلى عهد قريب . فقد ظل التجار في الصين ، إلى زمن غير بعيد ، يحملون في نطقهم<sup>(١)</sup> « موازين المعادن » ليقدروا بها أثمان ما يبيعونه و « أحجار الفرز » ليتحققوا بها من سلامة النقد .

ولا يخفى ما تؤدي إليه طريقة كهذه من بطء في التعامل وإسراف في الوقت والمجهود وتعريض أحد المتبادلين أحياناً للغبن .

٢ — ولذلك عدل الناس عن هذا الأسلوب وجعلوا النقود في صورة قطع محدودة الوزن والقيمة ومطبوعة على بعض أطرافها علامات خاصة تدل على ضمان

---

(١) النطق جمع نطق ، مثل كتاب وكتب ، وهو ما يشد به الوسط .

الحكومة أو بعض البيوت المالية أو التجارية لوزنها وجودة معدنها . ويظن أن أول من اخترع هذا الأسلوب ملك من ملوك الليديين ، وأن ذلك كان في أواسط القرن السابع قبل الميلاد .

وقد ظل كثير من الأمم يسير في نظامه التقدي على هذا الأسلوب إلى عهد ليس يبعد . فقد كانت النقود المعدنية بالصين - إلى زمن قريب - متمثلة في سبائك من هذا النوع تحمل في الغالب طابعاً في بعض أطرافها للدلالة على ضمان بعض المحلات التجارية لوزنها وجودة نوعها .

وكان لاختراع هذا الأسلوب أثر جليل في نشاط الحركة الاقتصادية وتسهيل عمليات التبادل . فقد أصبحت بفضله قطع النقود محدودة الوزن والقيمة ومضمونة النوع بما تحمله من طابع حكومي أو تجاري ؛ فلم يعد الناس في حاجة إلى وزن المعدن وفقده ، بل أصبحوا يكتفون بعمده . ولا يخفى ما تؤدي إليه هذه الطريقة من تيسير للشئون الاستبدالية واقتصاد في الوقت والمجهود .

غير أن قطع النقود لم تكن في هذه المرحلة ذات شكل أسطواني منتظم كما هو شأنها في العصر الحاضر ؛ بل كانت في صورة سبائك بيضية أو مكعبة غير منتظمة الشكل . ونقود هذا شأنها يصعب حملها وعدها وادخارها .

هذا إلى أن العلامة الحكومية أو التجارية لم تكن مستفرقة إلا لجزء يسير من مساحتها . فكان من السهل انتقاص كمية معدنها بدون أن يظهر لذلك أثر فيها . ولذلك اضطر الناس إلى الرجوع إلى طريقة وزن الأثمان للتحقق من سلامة القطع النقدية بهذا الصدد ، فعادت الصعوبة التي أشرنا إليها في الأسلوب الأول .

٣ - وهذا هو ما حمل الأمم التمدنية على اختيار الشكل الحالي من النقود . فهو يتمثل في أسطوانة من المعدن محدودة الوزن والقيمة ومضروب عليها بشكل بارز أشكال وكلمات يبل بعضها على قيمتها وتستغرق جميع مساحتها : وجهها وظهرها



وإطارها ، بطريقة لا يمكن معها تحويلها أو انتقاص شيء منها بدون أن يترك ذلك أثراً في نقوشها . - ولقد هذا النوع من النقود وكال صلاحيته للغاية التي اخترع من أجلها ، لم يدخل على شكله تغيير يذكر من مبدأ نشأته إلى العصر الحاضر .

## ٢١ - « القيمة الاسمية » و « القيمة المعدنية » للنقد<sup>(١)</sup>

وجوب تساويهما في النقود الأساسية

لكل قطعة نقدية مضروبة على الشكل السابق ذكره قيمتان :  
أحدهما « القيمة الاسمية » أو « القيمة الشرعية » وهي القيمة المنقوشة على أحد وجهيها ؛

وثانيتهما « القيمة الذاتية » أو « القيمة المعدنية » وهي متساوية في السوق كمية مماثلة لوزنها من معدنها .

فالقيمة الشرعية أو الاسمية للجنيه المصرى مثلا هي المنقوشة عليه ، أما قيمة الذاتية فهي ما تساويه في السوق كمية مماثلة لوزنه من معدنه .

وأهم شرط ينبغي توافره في النقد الأساسي للدولة<sup>(٢)</sup> هو أن تكون قيمته الشرعية مساوية تمام المساواة لقيمته الذاتية .

وذلك أن للنقد الأساسي ثلاث وظائف لا تتحقق واحدة منها بشكل كامل صحيح إلا إذا توافر هذا الشرط : إحداها أنه وسيلة مباشرة للحصول على الأشياء ؛ فهو بمثابة سك على الدولة تتعهد فيه لحامله بأن له الحق في مقابله أن يحصل من الأشياء

---

(١) قد فقدت البحوث المتعلقة بهذا الموضوع والموضوعات التالية له حتى نهاية هذا الجزء كثيراً من أهميتها وفائدتها بعد أن سادت النقود الورقية وأصبح معظم الاعتماد عليها في الحياة الاقتصادية . ولذلك سنمر مروراً سريعاً على هذه الفقرات .

(٢) يقابل « النقد الأساسي » نوع آخر يسمى « النقود المكملة » ، وسيأتى الكلام عليه في الفقرة التالية ( فقرة ٢٢ ) .

النافعة على ما يساوى قيمته المدونة عليه . وليس في نظمنا وشرائعنا الحاضرة سلعة أخرى يستطيع الفرد أن يحصل في مقابلها بطريق مباشر على ما يحتاج إليه . -  
وثانيهما أنه وسيلة لتسديد الديون وإبراء الذمة من الالتزامات المالية بالقدر المساوى لقيمتها . وليس ثمة سلعة أخرى غير النقود يعترف القانون بصلاحياتها لأداء هذه الوظيفة ؛ ولذلك يحكم على التاجر أو صاحب المصنع بالإفلاس متى حلت مواعيد ديونه ولم يكن لديه من النقود ما يكفي لسدادها ولو كان لديه من البضائع والآلات ما يزيد قيمته عنها . - وثالثها أنه يمثل لجزء من الثروة معادل لقيمتها، فيدخر على هذا الأساس للارتفاع بما يمثله وقت الحاجة وزيادة الثروة الفردية بالقدر المساوى للقيمة المضروبة عليه . - وغنى عن البيان أنه إذا لم يتوافر في النقد الأساسى الشرط السابق ، بأن كانت قيمته الشرعية غير مساوية لقيمتها الذاتية ، اختلفت جميع هذه الوظائف ، فلا يستطيع القيام بواحدة منها على الوجه الكامل .

فالحكومة التى تضرب على قطعة من نقدها الأساسى أن قيمتها كذا تتعهد بذلك لكل فرد بأن تحقق له ما يساوى هذه القيمة سواء استخدمها فى الوظيفة الأولى أم الثانية أم الثالثة . فإذا كانت لاتساوى فى الواقع هذه القيمة ، أى لم يكن فيها من المعلن ما يساوى هذا القدر مثلا ، فإن الحكومة فى هذه الحالة تكون قد ارتكبت جرما كبيرا ، واستغلت ثقة الأفراد بتعهداتها ، فقررت بهم ؛ وفوت عليهم قسطا من المنافع والوظائف التى كانوا ينتظرون أن يحققها لهم النقد .

ويسمى النقد المتوافر فيه هذا الشرط ، أى المتفقة قيمته الشرعية مع قيمته الاسمية « نقدا جيدا » Bonne أو « عادلا » Droite .

أما النقود الأساسية التى لا يتوافر فيها هذا الشرط فلها حالتان :  
( الحالة الأولى ) أن تكون ( قيمتها المعدنية ) أكبر من « قيمتها الاسمية » ؛  
أى أن تكون القيمة المدونة عليها أقل مما تساويه فى السوق كمية مساوية لوزنها من

معدنها ؛ كأن يكون الثمن الذى يباع به فى السوق ٨٥٥ جرامات من الذهب ( وهو الوزن القديم للجنيه المصرى<sup>(١)</sup> ) أكثر من جنيه مصرى . وفى هذه الحالة يسمى النقد « نقداً قوياً » Mennaie Forte .

وهذا النوع من النقود لا يعقل أن تقدم على ضربه حكومة رشيدة ؛ لأن ضرب نقود تزيد « قيمتها المعدنية » عن « قيمتها الاسمية » يسبب لها خسارة بمقدار الفرق بين القيمتين ؛ فالحكومة التى تقدم على عمل كهذا يكون مثلها مثل مصنع يعمل قضباناً حديدية تزيد قيمة ما فيها من معدن عن الثمن الذى يحدده لبيعها . وهذا قصارى ما يصل إليه السفه وخطئ التدبير . - فظاهرة كهذه لا تحدث إلا عن جهل من الحكومة بأسعار المعادن النفيسة فى الأسواق ، أو على أثر ارتفاع طرأ ، بعد ضرب النقود ، على قيمة الذهب والفضة .

ومهما يكن السبب الذى تنشأ عنه هذه الحالة ، فليس ثمة ضرر كبير منها . وذلك لأن « النقود القوية » لا تلبث أن تختفى بطبيعتها من التداول . فحتى علم الجمهور أن قيمة المعدن المشتملة عليه قطعة نقدية أكبر من « قيمتها الاسمية » فإنه يفضل بيعها فى أسواق المعدن لينتفع بالفرق بين القيمتين : فحتى كان ثمن ٨٥٥ جرامات من الذهب مثلاً ( الوزن القديم للجنيه المصرى ) أكثر من جنيه مصرى ، فإن كل من يملك جنيهاً مصرياً يفضل بيعه بالوزن فى سوق الذهب على استخدامه نقداً إيربح الفرق بين « قيمته الاسمية » و « قيمته المعدنية » .

ويترتب على اختفاء « النقود القوية » من التداول وأتجاهها شطر أسواق المعادن ، أن تقف جميع الأضرار التى تنجم عن استخدامها نقوداً من جهة ، وأن تكثر من جهة أخرى كمية المعروض من معدنها فى الأسواق ، فتأخذ قيمته فى الانخفاض حتى تتعادل مع قيمة النقد .

---

(١) انظر ما طرأ على هذا الوزن فى التعليق الأول بصفحة ٢٨٢ .

( الحالة الثانية ) أن تكون « قيمتها المعدنية » أقل من « قيمتها الاسمية » ؛ أى أن تكون القيمة المدبونة عليها أكثر مما تساويه في السوق كمية مساوية لوزنها من معدنها . كأن يكون الثمن الذى يباع به في السوق ٨,٥ جرامات من الذهب ( وهو الوزن القديم للجنيه المصرى <sup>(١)</sup> ) أقل من جنيه مصرى . وفي هذه الحالة يسمى النقد « نقدا ضعيفا » Monnaie Faible .

وهذه الحالة - على عكس الحالة الأولى - محتملة الوقوع ؛ لأن ضرب نقود تقل قيمتها المعدنية عن قيمتها الاسمية يحقق - في ظاهر الأمر على الأقل - ربحا للحكومة بمقدار الفرق بين القيمتين . فقد تعتمد بعض الحكومات عن تزق وسعيا وراء هذا الربح الظاهر إلى انتهاج هذه السبيل . وقد حدث هذا في التاريخ أكثر من مرة .

و« النقد الضعيف » يعجز عن تأدية أية وظيفة من وظائف النقود <sup>(٢)</sup> على الوجه الكامل . فالحكومة التى تعتمد ضربه ترتكب جرما كبيرا في حق الشعب ، إذ تفرر بأفراده ، وتستغل ثقتهم بتعهداتها أسوأ استغلال ، وتفوت عليهم قسطا من المنافع التى ينتظرون أن يحققها لهم النقد .

هذا إلى أن « النقد الضعيف » - على العكس من « النقد القوي » - يميل إلى الاستئثار بالسوق والبقاء في التداول . فمن أهم خصائصه ، كما سيتبين ذلك من دراستنا لقانون جريشام <sup>(٣)</sup> ، أنه يتغلب على جميع الأنواع الأخرى من النقود ، ويطردها من التداول ، ويحتكر السوق لنفسه . فتمتد قذف به في أمة ما ، شاعت أضراره في جميع مظاهر الحياة الاقتصادية ، ورسخت جذوره في الأسواق لدرجة يتعذر معها استئصاله أو وقف نتائجه .

وخير وسيلة اهتدى إليها الاقتصاديون لاقفاء هذا الانحراف وآثاره ، أن تسير الحكومة على مبدأ « حرية ضرب النقود » Frappe libre ؛ وذلك بأن يباح لكل

(١) انظر التعليق المشار إليه في هامش الصفحة السابقة .

(٢) انظر هذه الوظائف بصفتي ٢٨٧ ، ٢٨٨ . (٣) انظر صفحة ٢٩٣ وتوابعها .



فرد أن يحول ما يملكه من سيائك معدنية إلى نقود ، بأن يقدمها إلى « دار السكة » ( إدارة ضرب النقود ) فتضربها له نقودا مساوية في وزنها وقيمتها الاسمية للنقود التي تضربها الحكومة نفسها . فإذا حدث ، في أمة تسير على هذا المبدأ ، أن القيمة الاسمية للنقد كانت أعلى من قيمته الذاتية ، هرع الناس إلى شراء المعدن وتحويله إلى نقود ، لأن ذلك يحقق لهم ربما بمقدار الفرق بين القيمتين . فتأخذ كميات الذهب المعروضة في النقص وكميات النقد المضروب في الزيادة ، فتتجه قيمة الأول إلى الصعود وقيمة الثاني إلى الهبوط وفقا لقوانين العرض والطلب وقوانين القيمة الذاتية للنقود<sup>(١)</sup> ، ولا تنفك هذه في صعودها وتلك في هبوطها حتى تلتقيا ، فتساوى القيمتان ، ويتخلص النقد من صفة الضعف التي كانت به ، وينجو الناس من آثارها الضارة .

## ٢٢ - النقود المكلمة

وعدم مساواة قيمتها الذاتية لقيمتها الاسمية وتنتج ذلك

تدعو الحاجة في كل أمة أن تضرب الحكومة ، بجانب النقود الأساسية التي يتوافر فيها الشرط المتقدم ذكره في الفقرة السابقة ، أى التي تتفق قيمتها الاسمية مع قيمتها الذاتية ، نوعا آخر من النقود لا يتوافر فيه هذا الشرط ، أى تقل قيمته المعدنية عن قيمته الشرعية . وتتخذ هذه النقود عادة من النحاس والبرونز والنيكل والفضة . وتسمى « بالنقود المكلمة » Monnaie de Billon; Monnaie d'Appoint ؛ لأن الغرض منها تسهيل التعامل وتكملة الأثمان . فيوجد بمصر مثلا ، بجانب النقد الأساسي وهو الجنيه ونصف الجنيه الذهبيان<sup>(٢)</sup> ، طائفة كبيرة من النقود المكلمة :

(١) انظر القانون الرابع من قوانين العرض والطلب في صفحة ١٨٩ وتوابها وانظر العامل الأول من عوامل تغير القيمة الذاتية للنقود بصفحة ٢٠٢ وتوابها .

(٢) كان الجنيه المصرى يزن ٨ر٥ جرامات ، ونصف الجنيه ٤ر٢٥ جرامات ؛ وكان في كل منهما من الذهب ٨٧٥ من الألف من وزنه ، ثم خفض وزنها إلى القدر الذى ذكرناه في التعليق الأول بصفحة ٢٨٢ .

منها الفضى كالريال ونصفه وربعه والقطعة ذات القرشين<sup>(١)</sup> ؛ ومنها النيكل كالتقرش ونصفه القديعين والقطعة ذات المليمين<sup>(٢)</sup> ؛ ومنها البرونز كالتقرش ونصفه اللذين استحدثت الحرب العالمية الثانية وكللم ونصف المليم<sup>(٣)</sup> . وهذه القطع جميعها تقل قيمتها المعدنية عن قيمتها الشرعية : فالريال مثلاً ليس به من الفضة ما يساوى  $\frac{1}{5}$  جنيه . وقد ترتب على عدم تساوى القيمتين فى النقود المكلمة كثير من النتائج الاقتصادية والقانونية ، ومن أهم هذه النتائج ما يلى :

١ — أن التمانون لا يحتم على الفرد قبولها فى معاملاته إلا بقدر محدود . وهذا على عكس النقود الأساسية ؛ فإنه لا يسع فرداً الامتناع عن قبول أى مبلغ منها . فالتانون المصرى رقم ٢٥ لسنة ١٩١٥ لا يضع حداً للمبلغ الذى يحتم قبوله من القطع الذهبية ذات الجنيه ونصف الجنيه ، ولكنه لا يحتم قبول ماعداهما إلا لغاية مائتى قرش فى النقود الفضية وعشرة قروش فى النقود النيكلية أو البرونزية .

٢ — أنه لا يباح للأفراد تحويل المادى إلى هذا النوع من النقود ؛ أى لا يسرى عليه مبدأ « حرية الضرب » الذى ألمنا إلى وجوب الأخذ به بصدد النقود الأساسية<sup>(٤)</sup> . إذ لو أيسح ذلك فى « النقود المكلمة » للجا جميع الناس إلى ضربها لتحقيق الربح من الفرق بين قيمتها الاسمية وقيمتها المعدنية ، فتتو بها الأسواق ، ويضطرب النظام

---

(١) وزن الريال ٢٨ جراماً ، ونصف الريال ١٤ جراماً ، وربع الريال ٧ جرامات ، وتزن القطعة ذات القرشين ٢ر٨٠٠ جرامات . وفى كل قطعة منها من الفضة  $\frac{1}{833}$  من الألف من وزنها .

(٢) كان القرش النيكلى يزن ٥.٥ جرامات ، ونصف القرش النيكلى ٤ جرامات ، وتزن القطعة ذات المليمين ٢.٥٠٠ جرامات . وتتألف كل منها من مزيج من النيكل والنحاس ( ٢٥٠ جزءاً من النيكل و ٧٥٠ من النحاس ) .

(٣) كان المليم يزن ٤.٤٠٠ جرامات ، ونصف المليم ٣.٣٣٣ جرامات . وتتألف كل منهما من مزيج من النحاس والفضة والزنك ( ٩٥٠ نحاس ، ٤٠ فضة ، ١٠ زنك ) .

(٤) انظر آخر صفحة ٢٩٠ وأول صفحة ٢٩١ .

النقدى ، ويخرج هذا النوع عن الغرض المقصود منه وهو تكملة الأثمان وتسهيل التعامل ، ويتخذ ضربه حرفة ومجارة .

٣ - أن الحكومة لا تضرب من هذه النقود إلا القدر الذى تراه ضروريا لتسهيل التعامل وتكملة الأثمان فى التداول الداخلى .

٤ - أن هذه النقود لا تقبل إلا فى المعاملات المحلية . أما الشئون الخارجية فلا تمكن تسويتها إلا بالنقد الأساسى الذى تتبادل قيمته الدائنية مع قيمته الاسمية . وذلك لأن « النقود المكلمة » تعتمد فى قيمتها على قوة القانون لا على قيمة ما تشتمل عليه من معدن . وقانون كل دولة لا يسرى إلا على سكانها وفى داخل حدودها .

### ٢٣ - قانون جريشام

يقرر هذا القانون أنه « إذا جرى التداول فى بلد ما بنوعين من النقود أحدهما جيد والآخر ردىء ، فإن النوع الردىء يتغلب على الجيد ويطرده من السوق ويستأثر بالتعامل » .

وينسب هذا القانون للسير توماس جريشام Sir Thomas Gresham ( ١٥١٩ - ١٥٧٩ ) المستشار التجارى للملكة الإنجليزية اليصابات ؛ لأنه أول من وضعه فى صيغة واضحة دقيقة ، ودعمه بأدلة قوية ، وكشف عن كثير من مواطن صدقه ؛ وإن كان قد فطن الى بعض مظاهره سنة ١٣٦٦ ، أى قبل جريشام بنحو مائتى سنة ، نيكولا أرسيم Nicolas Oresme<sup>(١)</sup> ؛ بل ألمع ليه فى القرن الخامس قبل الميلاد ، أى قبل جريشام بنحو عشرين قرنا ، الشاعر الإغريق أريستوفانيس Aristophane<sup>(٢)</sup> .

(١) مستشار شارل الخامس ملك فرنسا . وقد قرر هنا المعنى بصدد اجتماع « نقد ضعيف » ( تقل قيمته المعدنية عن قيمته الاسمية ) مع « نقد عال » ( تتبادل قيمته المعدنية مع قيمته الاسمية ) .  
(٢) أقدم شعراء « الكوميديا » ( الملهاة ) اليونان وأنبيهم ذكراً . وقد ورد هذا بقصته المسرحية الشهيرة التى سماها « الضفادع » فى سياق قصده لأهل أثينا . فقد ذكر أن سلوكهم حيال الكرام والفضلاء من الناس يشبه سلوكهم حيال النقود القديمة الجيدة . فهم يفضلون عليهم =

ويرجع السبب فيما يقرره هذا القانون من تغلب النقد الرديء على النقد الجيد وطرده إياه من التداول ، إلى أن الجمهور متى علم أن كليهما شرعى ومقبول فى التعامل الداخلى استخدم النوع الرديء فى معاملاته العادية ، واحتفظ بالجيد للارتفاع به فى تحقيق غايات اقتصادية أخرى لا يقوى الرديء على تحقيقها : فيستأثر الرديء بالسوق الداخلى ويختفى الجيد من التعامل .

وترجع أهم الغايات الاقتصادية التى يحتفظ الجمهور بالنقد الجيد لتحقيقها إلى الأمور الثلاثة الآتية :

- ١ - الاكتناز : فالفرد يفضل اكتناز النقود الجيدة على اكتناز النقود الرديئة ؛ لأن الثروة التى يمثلها النوع الأول أكبر فى قيمتها الذاتية من الثروة التى يمثلها النوع الثانى ، وأكثر منها ثباتاً ، وأشد مقاومة لعوامل التقلب والانحراف . وإلى هذا العامل يرجع السبب فى اختفاء جزء كبير من النقود المعدنية ، وبخاصة الذهبى منها ، فى سنى الحربين العالميتين الأخيرتين ، واستئثار النقود الورقية بالسوق .
- ٢ - المعاملات الخارجية : فالنقود الرديئة تعتمد فى قيمتها على قوة القانون أكثر من اعتمادها على كمية المعدن المشتملة عليه . وقانون كل دولة لا يسرى إلا على سكانها وفى داخل حدودها . أما فى خارج حدودها فلا يمكن تسوية الحسابات وتسديد الديون إلا على أساس القيمة الذاتية للنقد ، أى قيمة مايشتمل عليه من معدن . ولذلك يستخدم الناس النقود الرديئة فى التعامل الداخلى حيث ينزلها القانون منزلة النقد الجيد ورغم الأفراد على قبولها بقيمتها الاسمية ؛ ولكنهم يحتفظون بالنقود الجيدة لاستخدامها فى التعامل الخارجى حيث تزيد فى قيمتها وقوتها الشرائية عن النقود الرديئة ؛ فتسرب النقود الجيدة إلى خارج الدولة ، وتستأثر النقود الرديئة بالتعامل المحلى .

---

== السفلة والأوغاد كما يفضلون التعامل بالنقود الرديئة الجديدة . وذلك أنه اجتمع بأئينا فى ذلك العهد نوعان من النقود : نقد قديمة جيدة كانت مضروبة من المادن النفيسة ونقد جديدة رديئة ضربت من النحاس .



وإلى هذا العامل كذلك يرجع السبب في اختفاء جزء كبير من النقود المعدنية ، وبخاصة الذهبي منها ، في سنى الحربين العالميتين الأخيرتين ، واستئثار النقود الورقية بالسوق .

٣ - يبيع النقود على أنها معدن : ففى علم الجمهور أن القطعة الجيدة تساوى فى أسواق المعدن أكثر مما تساويه القطعة الرديئة ، مع اتحادها فى القيمة الاسمية ، فإنه يفضل بيعها بالوزن ليربح الفرق بين القيمتين . فإذا كان بمصر مثلاً قطعتان للريال المصرى إحداهما ذهبية والأخرى فضية ؛ وكانت الأولى جيدة والأخرى رديئة ، بأن كانت كمية الذهب المشتملة عليها الأولى تباع فى أسواق المعادن الداخلية أو الخارجية بأكثر من ريال فضى ، فإن كل من يملك ريالاً ذهبياً يفضل بيعه بالوزن فى سوق الذهب على استخدامه نقداً ليربح الفرق بين قيمته وقيمة الريال الفضى . - وبذلك يحتفى بالتدريج النقد الجيد من التداول ، ولا يلبث الردىء أن يستأثر بالسوق .

وسنذكر ، حينما نعرض فى الفقرة التالية لنظام المعدنين ، حالات كثيرة كان لهذا العامل فيها الأثر الأكبر فى اختفاء النقود الجيدة من السوق .

\*\*\*

هذا ، ويتحقق ما يقرره قانون جريشام فى حالات كثيرة أهمها مايلى :

١ - إذا اجتمع نقد قديم قد انبرى من كثرة الاستعمال والتداول مع نقد جديد . وهذه هى الحالة التى كشف على ضوءها السير توماس جريشام القانون الذى نحن بصدده . فقد ضربت فى عهد الملكة الإنجليزية اليصابات نقود جديدة لتحل محل النقود القديمة التى كانت قد انبرت من كثرة الاستعمال والتداول ومن انتقاص الناس لكميات المعدن المشتملة عليه . ولكن لم تلبث هذه النقود الجديدة أن اختفت من التداول الداخلى واستأثرت القديمة بالتداول .

ولاتقاء هذه الحالة ينبغى أن لاترك الحكومة النقود مدة طويلة فى حركة التداول بل تعمل من حين لآخر على سحب القديم منها وتجديده ضربه ، حتى تظل جميع

النقود في حالة جيدة ، فلا يجتمع منها في التداول نوعان مختلفان ، ولا يتعرض التعامل للارتباك الذي ينتج عن ذلك .

٢ — إذا اجتمع نقدان مختلفان قوة ، بأن كان أحدهما « ضعيفا » والآخر « عادلا » أو « قويا » ، أو كان أحدهما « عادلا » والآخر « قويا »<sup>(١)</sup> . ففي هذه الحالة يتغلب أضعف النقدين على الآخر ويطرده من السوق : فيتغلب « الضعيف » على « العادل » و « القوي » ويتغلب « العادل » على « القوي » .  
وقد ضربنا فيما سبق أمثلة لهذه الظاهرة<sup>(٢)</sup> ، وسنضرب لها أمثلة أخرى في الفقرة التالية .

٣ — إذا اجتمعت نقود ورقية منحة القيمة أو متقلبة السعر مع نقود معدنية تفضلها في الثبات وتزيد عنها في القيمة الذاتية . ففي هذه الحالة تختفي النقود المعدنية من التعامل وتستأثر الورقية بالسوق .

وهذا هو ما حدث في الحربين العالميتين الأخيرتين . فالنقود الذهبية الأساسية اختفت اختفاء تاما من التداول . والنقود المكملة نفسها<sup>(٣)</sup> — على الرغم من كثرة كمياتها وكثرة ما كان يضرب منها طوال مدة الحرب — أصبحت نادرة لدرجة اضطرت معها الحكومات إلى إصدار أوراق نقدية بقيمة صغيرة لتحل محلها . ففي مصر مثلاً أصدرت الحكومة « ورقتي ضرورة »<sup>(٤)</sup> إحداها بخمسة قروش والأخرى بعشرة قروش ؛ وفي فرنسا أصدرت الحكومة في الحرب العالمية الأولى أوراقاً نقدية بفرنكين وفرنك واحد ونصف فرنك ، بل أصدرت أوراقاً بعشرة سنتيات ( ٠.١ من الفرنك ) وخمسة سنتيات .

---

(١) النقد الضعيف هو ما تزيد قيمته الاسمية عن قيمته الذاتية ، والقوى عكسه ، والعادل هو ما تساوت فيه القيمتان . انظر صفحات ٢٨٨ — ٢٩٠ .

(٢) انظر صفحات ٢٨٨ — ٢٩١ ، ٢٩٣ ( تعليق رقم ١ ) ، ٢٩٥ ( رقم ٣ ) .

(٣) انظر صفحة ٢٩١ وتوابعها . (٤) انظر ما يقصده الاقتصاديون من كلمة

« ورق الضرورة » بآخر صفحة ٢١٢ وأول صفحة ٢١٣ .

## ٢٤ — النظم النقدية : نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين

ذكرنا أن النقود المعدنية تنقسم قسمين :

نقود أساسية قانونية وهي التي تتساوى قيمتها الاسمية مع قيمتها الذاتية ، أو المفروض فيها على الأقل تساوى القيمتين . وهي التي تمثل وحدة النقود في الدولة ؛ وهي كذلك المقياس القانوني الذي تنسب إليه قيمة النقود الأخرى وقيم الأشياء ؛ ويحكم القانون قبولها بدون قيد في المعاملات وتسديد الديون وما إلى ذلك . ونقود مكملة تزيد قيمتها الاسمية عن قيمتها الذاتية ، ولا يحكم القانون على الفرد قبولها إلا بقدر محدود<sup>(١)</sup> .

والنقود المكملة تمثل أجزاء صغيرة من النقد الأساسي ؛ والغرض منها هو مجرد تسهيل التعامل وتكملة الأثمان .

ولذلك تتخذ مما عدا الذهب من المعادن ؛ إذ يتعذر ضرب نقود ذهبية تمثل قيا صغيرة . فلو ضربت قطع ذهبية يساوى كل منها قرشاً واحداً مثلاً لبلغت من الصغر درجة يصعب معها تداولها والتعامل بها .

ولتحقيق الغرض المقصود من النقود المكملة ، وهو تسهيل التعامل وتكملة الأثمان ، يراعى في ضربها أن تقل قيمتها المعدنية عن قيمتها الشرعية ؛ إذ لو روعي فيها تساوى القيمتين لكبر حجم بعضها لدرجة يصعب معها حملها والتعامل بها . فلو وضع في القرش المصرى مقدار من النيكل يساوى في سوق المعدن ٠,٠١ من الجنيه ، أو في اللليم مقدار من البرونز يساوى في سوق المعدن ٠,٠٠١ من الجنيه ، لكبر حجم هذه القطع بالنسبة لقيمتها لدرجة لا يسهل معها حملها وتداولها .

أما النقود الأساسية فلا تتخذ إلا من الذهب والفضة ، لأن تمثيلها لقيم كبيرة ووجوب المساواة بين قيمتها الاسمية وقيمتها المعدنية يجعلان من التعذر اتخاذها من

(١) انظر صفحات ٢٨٧ - ٢٨٩ ، ٢٩١ - ٢٩٣ .

معدن آخر . فلو اتخذ الجنيه المصرى من البروتز أو النيكل مثلا وروعى فى ضربه أن تتساوى قيمته الاسمية مع قيمته المعدنية لبلغ وزنه عشرات الأرتال ، فيصعب حمله وتداوله . هذا إلى أنه لا يتوافر فيما عدا الذهب والفضة الشروط التى ينبغى توافرها فى المقاييس الأساسية للقيمة كما سبقت الإشارة إلى ذلك <sup>(١)</sup> .

وقد اختلفت الدول فى نقودها الأساسية . فبعضها يتخذها من معدن واحد من هذين المعدنين ؛ وبعضها يتخذها من المعدنين معا ، فيضرب نوعين من النقود الأساسية : نوع ذهبي ؛ وآخر فضي . ويسمى النظام الأول « نظام المعدن الواحد » Mono-métalisme ويسمى النظام الثانى « نظام المعدنين » Bi-métalisme .

ومعظم الدول سارت على نظام المعدن الواحد الذهبى ( إنجلترا ، البرتغال ، ألمانيا ، ممالك اسكنديناوة ، فنلندا ، رومانيا ، النمسا ، روسيا ، اليابان ، بىرو . . . الخ ) ؛ وكثير من الممالك الآسيوية سار على نظام المعدن الواحد الفضى <sup>(٢)</sup> .

أما نظام المعدنين فلم يحتفظ به أمدا طويلا إلا إسبانيا والولايات المتحدة والهند و « ممالك الاتحاد اللاتينى » ( وكان يطلق هذا الاسم بصدد النقد على فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وسويسرا واليونان ) . وكان سير هذه الدول على نظام المعدنين نظريا فى معظم الأحيان أكثر منه عمليا كما سيظهر ذلك <sup>(٣)</sup> .

ولكل من هذين النظامين محاسن ومساوى ؛ ومحاسن كل منهما هى مساوى الآخر والمكس بالعكس :

فن محاسن نظام المعدنين ومساوى نظام المعدن الواحد ما يلى :

١ — أن ضرب النقود الأساسية من معدنين يؤدى إلى كثرة الكميات المتداولة منها فى السوق . وقد تقدم أن كثرة كميات النقود يؤدى إلى ارتفاع أثمان الأشياء <sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر صفحات ٢٤٦ - ٢٥٤ . (٢) وفى ذلك يقول جان باتيست ساي إن الجنس

الأبيض يؤثر المعدن الأصفر على حين أن الجنس الأصفر يؤثر المعدن الأبيض .

(٣) انظر صفحة ٣٠١ . (٤) انظر صفحات ٢٠٢ - ٢٠٥ .



وأن ارتفاع أثمان الأشياء يؤدي إلى الرخاء الاقتصادي ، إذ يساعد على نشاط الحركة التبادلية ، ويعود بالخير على طوائف التجار والصناع والملاك ، ويعمل بطريق غير مباشر على تحسين حالة العمال : وبالجملـة يستفيد منه كل منتج في الأمة<sup>(١)</sup> .

على حين أن اتخاذ النقود من معدن واحد يؤدي إلى قلة كميّاتها . وقد تقدم أن قلة كميات النقود يؤدي إلى انخفاض أثمان الأشياء<sup>(٢)</sup> ، وأن انخفاض أثمان الأشياء ينذر بالأزمات ويؤدي إلى التحول في شتى مظاهر الحياة الاقتصادية<sup>(٣)</sup> .

غير أن هذا يمكن التغلب عليه بالإكثار من كميات النقد الأساسي ذي المعدن الواحد ، فتزيد الحكومة من كمية التداول منه حتى تصل بها إلى القدر الذي يتطلبه نشاط الحركة الاقتصادية .

٢ — أن ضرب النقد الأساسي من معدن واحد يجعل الأثمان عرضة للتغيرات الفجائية : فترتفع ارتفاعاً فجائياً كلما زادت كميات هذا المعدن أو نقصت قيمته الذاتية، وتنخفض انخفاضاً فجائياً كلما نقصت كمياته أو زادت قيمته الذاتية لسبب ما<sup>(٤)</sup>. ولا يخفى أن التغيرات الفجائية في الأثمان تحدث أزمات سيئة الأثر في الحياة الاقتصادية .

على حين أن اتخاذ معدنين يجعل التغيرات التي تطرأ على قيمة أحدهما ضعيفة الأثر في أثمان الأشياء . لأن كل اضطراب يلحق قيمة أحدهما يخفف من وقعه ما تكون عليه حينئذ قيمة النقد الآخر من ثبات ؛ إذ ينذر أن تضطرب قيمتهما معا في وقت واحد . ولذلك تظل الأثمان بأمن من التغيرات الفجائية العنيفة ، والحياة الاقتصادية في وقاية من الأزمات الحادة .

غير أن هذا العيب يمكن التغلب عليه بتغيير كميات النقد ذي المعدن الواحد بالقدر الذي تتطلبه مقتضيات الأحوال ؛ فتبسط الحكومة يدها في ضرب النقود أو قبضها

---

(١) انظر صفحات ٢١٩ - ٢٢١ (٢) انظر صفحات ٢٠٢ - ٢٠٥ .

(٣) انظر صفحتي ٢١٩ ، ٢٢٠ . (٤) انظر العوامل التي تؤثر في القيمة الذاتية للنقود

وما تحدثه من تغير في أثمان الأشياء بصفحات ٢٠٠ - ٢١٩ .

حتى تصبح كياتها متلائمة مع ما يقتضيه نشاط الحركة الاقتصادية . ومادامت كمية النقد متعادلة مع مطالب هذه الحركة ، لا خوف على أثمان الأشياء أن يصيبها تغير فجائي كبير من جراء اختلاف القيمة الذاتية للمعدن المتخذة منه النقود<sup>(١)</sup> .

ومن مثالب نظام المعدنين ومخاسن نظام المعدن الواحد ما يلي :

١ — أنه يصعب العمل على إبقاء قيمتهما الاسمية مساوية لقيمتيهما الذاتية . لأن القيمة الذاتية لكل منهما عرضة للتغير ، تبعاً لتغير كياته وكميات المعدن المتخذ منه . فالعمل على إبقاء قيمتهما الاسمية مساوية لقيمتيهما الذاتية يقتضي الحكومة ، كلما حدث تغير في القيمة المعدنية لواحد منهما ، أن تسحب النقود المستخدمة به في التداول وتعيد ضربها في الصورة التي تتلاءم مع القيمة الجديدة . وهذا يقتضيها مجهوداً جباراً ونفقات طائلة ؛ إذ إنها لا تكاد تفرغ من إصلاح نقد منهما حتى تتغير قيمة النقد الآخر ، فتسلك حياله ما سلكته حياض النقد الأول ... وهكذا دواليك . فتضطر أن تقف قسماً كبيراً من جهودها على موضوع النقود وإصلاح خللها ، ولما تنجح في هذه السبيل كما سبقت الإشارة إلى ذلك<sup>(٢)</sup> . فنظام المعدنين يحدث الاضطراب في النقود الأساسية للدولة ويجعلها عرضة لأن تعرف من أهم شرط ينبغي توافره في النقد القانوني وهو اتفاق القيمة الاسمية مع القيمة المعدنية<sup>(٣)</sup> .

على حين أنه لو لم يكن أمام الحكومة إلا نوع واحد من النقود الأساسية لسهل عليها العمل على تحقيق هذا الشرط . لأن وحدة المعدن ، وقلة التغيرات التي تطرأ على كيته ، وتركيز الجهود في ناحية واحدة . كل ذلك يسهل على الحكومة التدابير التي ينبغي اتخاذها لتبقى القيمة الاسمية للنقود متعادلة مع قيمتها الذاتية .

٢ — أنه إذا تغيرت القيمة الذاتية لأحدهما وجسرى التعامل بهما معاً ، فإن ذلك يحدث ارتباكاً كبيراً في قياس قيم الأشياء وتقدير أثمانها . إذ يصبح حينئذ لكل شيء

(١) انظر صفحات ٢١٦ - ٢١٨ .

(٢) انظر صفحتي ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٣) انظر صفحتي ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

ثمنان مختلفان : ثمن إذا قوّم بأحد النقدين ؛ و ثمن آخر إذا قوّم بالنقد الثانى . فإذا كان لدينا مثلا نوعان من الجنيه المصرى أحدهما ذهبي والآخر فضى ، وانخفضت القيمة الذاتية للجنيه الفضى لسبب ما مع بقاء قيمة الذهب على ما كانت عليه ، فإن الشيء الذى لا يساوى إلا جنيها واحداً إذا قدر بالنقد الذهبى يصبح حينئذ مساويا لأكثر من جنيه إذا قدر بالنقد الفضى . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من ارتباك فى التعامل واضطراب فى الحياة الاقتصادية .

٣ - أن كل تغير يطرأ على القيمة الذاتية لمعدن منهما يجعل أحد النقدين « نقدا رديئاً » بالنسبة إلى الآخر . فإذا ارتفعت القيمة الذاتية للذهب مع بقاء القيمة الذاتية للفضة على ما كانت عليه أو مع نقصها ، فإن هذا يجعل النقد الفضى رديئاً بالنسبة إلى النقد الذهبى ؛ وإذا حدث العكس أصبح النقد الذهبى رديئاً بالنسبة إلى الفضى . - وقد ظهر لنا من قانون جريشام<sup>(١)</sup> أنه إذا جرى التداول فى بلد ما بنوعين من النقود أحدهما جيد والآخر ردىء ، فإن الردىء يتغلب على الجيد ويطرده من السوق . - فالدول التى تسير نظريا على نظام المعدنين معرضة فى معظم الأحيان لأن يجرى معاملتها فى الواقع بنقد واحد هو أردوؤها . وقد تبين من دراستنا لقانون جريشام ما تحدثه هذه الظاهرة من نتائج سيئة فى الحياة الاقتصادية .

ومن أجل ذلك كانت تضطر الدول ذات المعدنين إلى أن تتخذ من حين لآخر إجراءات شديدة لحفظ التوازن بين نوعى نقودها ، وكانت لا تسكاد ثقلت من أزمة حتى تواجهها أزمة أخرى

ومن أظهر الأمثلة لذلك ما حدث بهذا الصدد فى فرنسا فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر . فقد كانت نقودها الأساسية متخذة فى ذلك العهد من الذهب والفضة معا . واتفق فى سنة ١٨٥١ أن انخفضت القيمة الذاتية للذهب لزيادة كميته فى فرنسا وفى العالم أجمع على أثر كشف مناجم كاليفورنيا وأستراليا . فأصبح كيلو

(١) انظر ص ٢٩٣ وتوابها

الجرام من الذهب لا يساوى إلا ١٥ كيلو جراما من الفضة بعد أن كان يساوى من قبل ١٥ر٥ كيلو جراما . وانخفضت تبعاً لذلك القيمة الذاتية للنقود الذهبية الفرنسية، فأصبحت « نقوداً ضعيفة » بالنسبة إلى النقود الفضية . فلم تلبث النقود الفضية أن اختفت من التداول واستأثرت النقود الذهبية بالسوق تحت تأثير العوامل التي ذكرناها في قانون جريشام ، وبالأخص بيع النقد القوي بالوزن . فكان كل من يملك في ذلك العصر نقوداً فضية يفضل بيعها بالوزن في سوق المعدن على استخدامها نقوداً لينتفع بالفرق بين قيمتها الاسمية وقيمتها الذاتية مقدرة بالذهب . فكان في استطاعة الفرد إذا كان لديه نقود فضية وزن ١٥ كيلو جراما مثلاً ، أى ٣٠٠٠ فرنك فضي ( الفرنك الفضي كان يزن حينئذ ٥ جرامات ، فثلاثة آلاف فرنك فضي كانت تزن إذن ١٥ كيلو جراما ) ، أن يبيعها بالوزن في أسواق الفضة الخارجية ، فيحصل في نظيرها على كيلو جرام كامل من الذهب ( كيلو الجرام من الذهب كان لا يساوى في ذلك الوقت إلا ١٥ كيلو جراما من الفضة كما سبقت الإشارة إلى ذلك ) ؛ ثم يبعث بهذا الكيلو من الذهب إلى دار السكة بباريس ( إدارة ضرب النقود ) ليضربه نقوداً فتحوله له إلى ٦٢٠ قطعة ذهبية ذات خمسة فرنكات ، أى إلى ٣١٠٠ فرنك ذهبي ( القطعة الذهبية ذات خمسة الفرنكات كانت تزن في ذلك العهد ١،٦١٣ جراما ، فكيلوا الجرام كان يمكن تحويله إلى ٦٢٠ قطعة تقريباً من هذا النوع ) فيحصل بذلك على ربح قدره مائة فرنك . ولذلك تسرت النقود الفضية من التداول واتجهت شطر أسواق الفضة في الخارج ، فحلا الجول للنقود الذهبية الرديئة واستأثرت بالسوق ، وأدى ذلك إلى جميع النتائج السيئة التي أشرنا إليها في دراستنا لقانون جريشام .

ولملاج هذه الحال عمدت الحكومة الفرنسية بالاتفاق مع دول الاتحاد اللاتيني وهي إيطاليا وبلجيكا وسويسرا ( معاهدة ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٦٥ ) إلى انتقاص كمية الفضة في نقودها الفضية ، أى إلى تغيير مبلغ تقاوتها . فبعد أن كان في كل قطعة فضية ٩٠٠ جزء من الألف من وزنها فضة والباقي من مواد أخرى ، نقصت كمية الفضة إلى



٨٣٥ جزءاً من الألف وزادت كمية المواد الأخرى إلى ١٦٥ جزءاً . ولذلك نقصت القيمة الذاتية لكل قطعة فضية بمقدار ٧ ٪ مما كانت عليه . فأنحدرت قيمتها الذاتية الى مستوى أدنى كثيراً من مستوى قيمتها الشرعية ، وأصبحت لذلك من « النقود المكملة » <sup>(١)</sup> وأنزلتها الحكومة هذه المنزلة . ومن أجل هذا وقف بيعها بالوزن ؛ لأن هذه العملية أصبحت حينئذ تسبب خسارة للبائع بعد أن كانت مورد ربح . وبذلك عاجلت الحكومة الفرنسية التقلص النقدي الذي تعرضت له نقودها الفضية ، وقضت على جميع النتائج الضارة التي أدت إليها سيادة النقد الرديء .

غير أنها - رغبة في الاحتفاظ بنظام النقدين - قد استثنت من هذا التعديل قطعة فضية واحدة ، وهي القطعة ذات خمسة الفرنكات ، فأبقت على صفتها القانونية ، وهي صفة « النقد الأساسي » ولم تغير شيئاً في وزنها ولا في نقاوتها . فاحتفظت هذه القطعة بخصائص « النقد القوي » ، واستمرت تبعاً لذلك في اختفائها من التداول واتجاهها شطر أسواق الفضة في الخارج . ولكن اختفاءها لم يكن ليجلب ضرراً كبيراً بمقدار اختفاء القطع الأخرى ؛ فقد كان من الممكن الاستغناء عنها ، لوجود قطعة ذهبية بقيمتها نفسها تقوم مقامها ؛ على حين أنه لم يكن ثمة مندوحة عن القطع الفضية الأخرى ذات القيم الصغيرة ( القطعة ذات الفرنكين والقطعة ذات الفرنك الواحد . . . الخ ) إذ لم يكن لها نظير من القطع الذهبية .

ولكن حدث في سنة ١٨٧١ أن انقلب الوضع . فقد قلت الكميات المستخرجة سنوياً من الذهب إلى نصف ما كانت عليه ، لإشراق مناجم أستراليا وكاليفورنيا على النفاد، وزادت الكميات المستخرجة من الفضة زيادة غير يسيرة على أثر كشف المناجم الفضية في غرب أمريكا . فارتفعت القيمة الذاتية للذهب وانخفضت قيمة الفضة ؛ حتى أصبح من المستطاع أن يحصل الإنسان في نظير كيلو جرام من الذهب على نحو ٢٠ كيلو جراماً من الفضة . فأصبحت بذلك النقود الذهبية « نقوداً قوية » ، والفضية

(١) انظر معي هذه الكلمة بصفحة ٢٩١ وتوابعها .

« نقوداً ضعيفة » على عكس ما حدث سنة ١٨٥١. فأخذت النقود الذهبية في الاختفاء، واستأثرت النقود الفضية الرديئة بالسوق على النحو الذي شرحناه آنفاً .

ولوقف هذه الأضرار عمدت الحكومة الفرنسية بالاتفاق مع دول الاتحاد اللاتيني (وكانت حينئذ تتألف من إيطاليا وبلجيكا وسويسرا واليونان - معاهدة سنة ١٨٧٨) إلى علاج حاسم ؛ فقررت وقف ضرب النقود الفضية . فلم يجد الناس حينئذ فائدة من بيع الذهب بالوزن واستبدال الفضة به ، إذ لم يكن في استطاعتهم بعد هذا القرار تحويل الفضة إلى نقود .

\*\*\*

فبالموازنة بين نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين وتقدير محاسن كل منهما ومساوئه، يتبين أن نظام المعدن الواحد هو أمثلها طريقة ، وأقلها ضرراً، وأدناها إلى طبيعة الأشياء

\*\*\*

غير أن كل شيء قد تغير في الوقت الحاضر ؛ فخرجت معظم الدول في التعامل عن قاعدة النقد المعدني فضية وذهبية ، وأصبح معظم الاعتماد الآن على النقود الورقية. وقد كانت هذه في المبدأ مرتبطة بالنقود المعدنية ، ولكنها أخذت تتحرر منها شيئاً فشيئاً ، حتى كاد معظمها يتم استقلاله ، إذ أصبح له سعر إجباري ، ولم يعد لحامله الحق في المطالبة بدفع قيمته ذهباً . ومن ذلك الحين أخذت وظائف النقود المعدنية تتضاءل شيئاً فشيئاً حتى كادت الآن تكون مقصورة على تكملة الأثمان ، وتسوية الحساب في المعاملات الصغيرة العاجلة ، وتسديد بعض الديون الخارجية ، وتكون جزء من الرصيد المحتفظ به في خزائن البنوك لضمان النقود الورقية .

## (إصلاح وتعقيب)

### إصلاحات مطبعية :

- فى السطر السادس من صفحة ٢٠ إقرأ : لختلف الطبقات .
- فى السطر الثالث من صفحة ٥٢ إقرأ :
- فى السطر الرابع عشر من صفحة ٧٢ إقرأ : ولكن لم تنفك .
- فى السطر السادس عشر من صفحة ٩٦ إقرأ : ( وثانيهما ) .
- فى السطر الثانى عشر من صفحة ١٣٦ إقرأ : يقتضيه تطبيقه .
- فى السطر الرابع عشر من صفحة ١٦١ إقرأ : فإذا زادت كمية المعروض .
- فى السطر ٦ من صفحة ٢٣٠ . إقرأ : محافظات البحيرة والشرقية والدقهلية .
- فى السطر ١٣ من صفحة ٢٣٠ إقرأ : يدعى قيشنسكى .
- فى السطر العاشر من صفحة ٢٥١ إقرأ : لقلة كمياتها .
- فى السطر السابع من صفحة ٢٦٠ إقرأ : لم يؤثر .
- فى السطر السابع من صفحة ٢٦٦ إقرأ : ما يحتاج منها .

### تعقيبات :

- فى السطر الثانى قبل الأخير من ص ٢٧ . إقرأ : إلى حيث تصبح صالحة للاستخدام . ومنها نقلها من مكان إلى آخر . ومنها العمل على . . . الخ .
- فى السطر السابع من صفحة ٣٢ . إقرأ : أغراض الاقتصاد السياسى ومدى دلالتها على طبيعة هذا العلم واتجاهاته ومناهجه .
- بعد السطر الخامس عشر من ص ٥٠ إلى آخر السطر العاشر من صفحة ٥١ . تعدل العبارة إلى ما يلى :

وبذلك تكونت مجموعة من العلوم هى العلوم الطبيعية .

وفى أثناء ذلك . بل من قبل ذلك فطن الإنسان إلى القوانين التى يخضع لها الكم من حيث إنه مقيس أو معدود . فأنشئت علوم الرياضه من حساب وجبر وهندسة وحساب مثلثات . . . وهلم جرا .

ولم يمحس على ذلك أمد طويل حتى تمكن العلماء من الوقوف على القوانين التى تخضع لها الظواهر النفسية الفردية كظواهر الإدراك الحسى والتذكر والتخيل وإدراك المعانى الكلية والحكم والاستدلال والتعليل والعواطف وظواهر التروع من غريزة وعادة وإرادة . . . وهلم جرا . وعلى أساس هذه القوانين أنشئ علم النفس .

وقد كان لزاما بعد هذا كله أن تتجه الأفكار شطر المجتمع الإنسانى ، وأن يتساءل الباحثون عما إذا كانت الأعمال الإنسانية الاجتماعية خاضعة لقوانين شبيهة بالقوانين الخاضعة لها ظواهر الطبيعة والرياضة وعلم النفس . - غير أنهم قد طال تساؤلهم ، وترددوا كثيرا فى هذا الصدد . وذلك أن الظواهر الاجتماعية تبدو حرة طليقة غير خاضعة لما نسميه بالقوانين . فاختلاف نظم الزواج فى مجتمعين أو فى مجتمع واحد فى مرحلتين من مراحل تاريخه ، وتطور النظام السياسى ونظام الحكم فى بلد ما ، وارتفاع ثمن سلعة أو انخفاضه ، وتغلب لغة على أخرى . . . كل هذه الأمور وما إليها من الظواهر الاجتماعية يظهر للنظرة الأولى أنه لاسيطرة عليها لغير الأفراد وأهوائهم ، ويصعب بداءة ذى بدء الاعتقاد بخضوعها لقوانين ثابتة مطردة كالقوانين الخاضع لها القمر فى تزايديه وتناقصه أو النهار والليل فى اختلافها باختلاف الفصول .

لمثل هذه الشبهات لم ينفك الباحثون يقدمون فى هذا السبيل رجلا ويؤخرون أخرى ، حتى ظهر فى أواخر القرون الوسطى العلامة ابن خلدون وألف مقدمته الشهيرة ( وهى عبارة عن الكتاب الأول من مؤلفه التاريخى الشهير الذى سماه « كتاب العبر ، وديوان المبتدأ . الخبر ، فى أيام العرب والعجم والبربر ، ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر » - وقد قمنا بنشر هذه المقدمة وتحقيقها وضبط كلماتها وشرحها والتعليق عليها وعمل فهرسها ونشر الفصول والفقرات التى سقطت من طبعاتها المتداولة . وتم ذلك فى أربعة أجزاء ، فى نحو ألف وخمسمائة صفحة من القطع الكبير ، تشتمل على تمهيد فى نحو ثلثمائة وخمسين صفحة وعلى نحو ثلاثة آلاف تعليق . »

فقد أثبت فى هذه المقدمة أن أعمال المجتمع وظواهر العمران خاضعة فى مختلف نواحيها لقوانين لاتقل فى صرامتها واطرادها عن القوانين الخاضعة لها الظواهر الطبيعية . ولم يكتف بتقرير هذه الحقيقة بل درس بالفعل طائفة كبيرة من الظواهر الاجتماعية وكشف عن القوانين العامة التى تخضع لها .



غير أن آراءه وبحوثه في هذه الناحية لم يتح لها ما كانت أهلاً له من الذبوع والانتشار... الخ .

« السطر الأول من صفحة ٩٤ ، إقرأ : وحياء كهذه تحول دون تكوين المدن والقرى ، وتنظيم شئون العمران ، ونشأة الحكومات . ومن مساوئه كذلك أن يتيح فرصاً كثيرة للشقاق والتراع والحروب . يدل على ذلك ما كان عليه حال كثير من قبائل العرب قبل الإسلام .

« السطر الثالث من صفحة ١٣٨ ، إقرأ : وإذا لاحظنا أنه كان يُتبادل في هذه الهدايا أنواع مختلفات من المنتجات الزراعية والصناعية ، وأن المناسبات التي تقتضى عمل « بوتلاتش » كانت كثيرة الحدوث... الخ .

« بعد السطر الثامن بصفحة ٢٢١ يزداد مايلي :

وقد لجأت الحكومة الإنجليزية مرة ثانية إلى هذه الوسيلة نفسها ؛ فأعلنت يوم ١٨/١١/٦٧ تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني بنسبة ١٤ر٣ في المائة بالنسبة للدولار . فأصبح يساوي ٢ر٤٠ من الدولارات بعد أن كان يساوي ٢ر٨٠ من الدولارات في السوق الدولية . وقد ارتفع على الفور سعر الفائدة على القروض المصرفية من ٦ر٥ في المائة إلى ٨ في المائة لمنع التضخم . وتغير تبعاً لذلك سعر الجنيه الاسترليني بالنسبة للجنيه المصري فأصبح بعد هذا التخفيض يساوي ١٠٤ر٣ من القروش المصرية للشراء ( بعد أن كان يساوي ١٢٢ر٤ ) و١٠٤ر٩ من القروش المصرية للبيع .

ولجأت الحكومة الفرنسية كذلك في أول عهد يوميدو إلى تخفيض قيمة الفرنك بمقدار ١٢ر٥ في المائة ؛ واتخذت هذا القرار يوم ٨/٨/٦٩ .

ولجأت أمريكا نفسها في عهد نيكسون في شهر ديسمبر ١٩٧١ إلى خفض قيمة الدولار بنسبة ٧ر٩ في المائة ، وكان ذلك نتيجة لقرارها رفع قيمة أوقية الذهب من ٣٥ إلى ٣٨ دولاراً . - وقد رحب زعماء الكونجرس باتفاق خفض الدولار ، لأن ذلك قد أصبح مسألة حتمية ، على الرغم من أن الأمريكيين كانوا ينظرون إلى قيمة عملتهم نظرة تشبه التقديس .

بعد السطر الخامس من ص ٢٣٠ يضاف مايلى :

وقد حدث فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٨ دراسات جديدة حول موضوع المياه الجوفية فى الصحراء العربية وتاريخها ومقدارها وتزايدها أو تناقصها . ومدى إمكان الانتفاع بها فى زراعة مساحات من هذه الصحراء . واختلف الباحثون فى صدد هذه الأمور اختلافا كبيرا . ولم ينتهوا بعد إلى رأى يطمأن إليه .

بعد السطر الخامس من ص ٢٣١ : يضاف مايلى :

وقد أعد البروفيسير شنشني ( وهو أحد الزراعيين الروس الذى كان يقوم بعمل التجارب الزراعية فى مصر فى الخمسينيات ) بحثا عن تنمية الثروة الزراعية فى مصر . ورفعته إلى الجهات المختصة لدراسته . وأثار فى هذا البحث افتقار مصر إلى الحدائق والغابات . وعدم الاهتمام بزراعتها والاستفادة منها اقتصاديا . وبين أن هناك بعض الأشجار التى يمكن أن تنمو فى مصر . وتنتج كميات كبيرة من عجينة الورق . - كما أنه يمكن استغلال هذه الغابات فى إنتاج الخشب - وأشار البحث إلى أن أنسب الأماكن لزراعة هذه الغابات هى المناطق المحيطة بمدينة القاهرة . وخاصة بالقرب من المصانع وعلى سفوح التلال . كما أن هناك بعض الأماكن التى يتعذر على مصر الاستفادة منها بالزراعة العادية يمكن الاستفادة منها بزراعة الغابات . وهذه الأماكن هى الساحل الشمالى الواقع على البحر المتوسط وشبه جزيرة سيناء وبعض التلال المتناثرة فى الوجه القبلى .

بعد السطر ١٤ من ص ٢٣٦ يضاف مايلى :

كان هذا فيما يتعلق بارتفاع الأثمان فى الأربعينات والخمسينات . وقد أخذت الأثمان بعد ذلك تندفع اندفاعا كبيرا نحو الارتفاع فى الستينات والسبعينات . حتى وصلت إلى ارتفاع فاحش جداً فى أواخر السبعينات .

هذا . وفى ضوء ما ذكرناه فى العاملين الأول والثالث يمكن بيان الأسباب الرئيسية التى أدت إلى ارتفاع الأثمان فى هذه الحقبة الأخيرة : مع ملاحظة أن وفرة النقود وازدياد الطلب على السلع فى الوقت الحاضر يرجعان إلى أسباب تختلف عن الأسباب التى ذكرناها فى ارتفاع الأثمان فى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات .

يضاف إلى التعليق المدون في ص ٢٨٢ مايلي :

وقد أصدر مجلس الوزراء المصرى فى ٥٣/٩/٢ تعديلا لهذا القانون يجوز بمقتضاه أن يكون وزن الريال ١٤ جراما ونصف الريال ٧ جرامات وربع الريال ٣ر٥ جراما . وأن تكون نسبة الفضة ٦٢٥ من ألف ونسبة النحاس ٣٢٥ من ألف فيما يختص بالقطع من فئات الريال ونصف الريال وربع الريال .

وقد عدل هذا الوزن وعدلت هذه النسب فيما بعد عدة مرات .

# فهرس

( الموضوع )	( الصفحة )
مقدمة : أغراض الكتاب وخطته	٣ ، ٤
الفصل الأول : فى التعريف بالاقتصاد السياسى	٥ — ٧٣
أولا - موضوع الاقتصاد السياسى ، الثروة :	٥ — ٢٧
١ — المنفعة	٥ — ٨
٢ — الأشياء للمادية والأعمال الإنسانية والصفات النافعة	٩ ، ١٠
٣ — المجهود وعلاقته بالثروة	١٠
٤ — القيمة والفرق بينها وبين الثروة	١١ — ١٥
٥ — حاجات الإنسان وخواصها	١٥ — ٢٤
٦ — ثروة الأمة وأنواعها	٢٤ — ٢٧
ثانيا - مسائل الاقتصاد السياسى	٢٧ — ٣١
ثالثا - منهج الاقتصاد السياسى :	٣١ — ٧٣
١ — أغراض الاقتصاد السياسى ومدى دلالتها على طبيعة هذا العلم واتجاهاته ومنهجه	٣٢ — ٣٤
٢ — فروع البحوث الاقتصادية	٣٥ — ٤٠
٣ — الشعبة التى ينتمى إليها الاقتصاد السياسى	٤١ — ٤٥
٤ — الانتفاع يحوث الاقتصاد السياسى من الناحية العملية	٤٦ ، ٤٧
٥ — علاقة الاقتصاد السياسى بما عداه من البحوث	٤٧ — ٤٩
٦ — قوانين الاقتصاد السياسى	٤٩ — ٥٣
٧ — آراء العلماء فى قوانين الاقتصاد السياسى	٥٣ — ٦٠
٨ — الفرق بين قوانين الاقتصاد السياسى وقوانين العلوم الطبيعية	٦١ — ٦٣
٩ — تاريخ الاقتصاد السياسى	٦٣ — ٧١
١٠ — تسمية هذا العلم باسم الاقتصاد السياسى	٧١ — ٧٣



( الصفحة )

( الموضوع )

٧٤ — ١٢٨

## الفصل الثاني : الإنتاج :

٧٤ — ٧٦

١ — تعريفه ومظاهره

٧٦ — ٧٩

٢ — عوامل الإنتاج

٧٩ — ٨٩

٣ — العامل الأول : الطبيعة

٩٠ — ٩٧

٤ — طرق استغلال الطبيعة في الإنتاج وتطورها

٥ — قوانين الإنتاج المتعلقة بالطبيعة : قانون التحديد الكلي ؛

قانون تحديد الغلة في مدة معينة ؛ قانون الغلة المتناقصة ؛

٩٧ — ١٠٥

قانون الغلة المتزايدة .

٦ — العامل الثاني : العمل ؛ تعريفه وأنواعه وأهمية كل نوع

١٠٥ — ١٠٨

منها في الإنتاج

١٠٨ ، ١٠٩

٧ — ضرورة العمل في الإنتاج وفي سد حاجات الإنسان

١٠٩ — ١١٧

٨ — التعب وعلاقته بالعمل وقوانينه

٩ — العامل الثالث : رأس المال ، تعريفه وأنواعه والأهمية

١١٨ — ١٢٢

النسبية لكل نوع منها

١٢٢ ، ١٢٣

١٠ — رأس المال والثروة

١٢٤ ، ١٢٥

١١ — كيف ينتج رأس المال

١٢٥ ، ١٢٦

١٢ — أهمية رأس المال والعوامل التي تؤثر في مبلغ إنتاجه

١٢٧ ، ١٢٨

١٣ — منشأ رأس المال

١٢٩ — ٣٠٤

## الفصل الثالث : الاستبدال

١٢٩ ، ١٣٠

١ — تعريفه ومظاهره وغايته وعلاقته بالإنتاج

٢ — أساليب الاستبدال وتطورها : نظام الهدايا الملزمة ؛ ونظام

١٣٠ — ١٤٤

المقايضة ؛ ونظام النقود

١٤٤ — ١٤٨

٣ — نطاق الاستبدال وتطوره

١٤٨ — ١٦٠

٤ — أسس القيمة الاستبدالية : نظرية المنفعة ؛ ونظرية العمل

٥ — قانون العرض والطلب :

١٦٠ ، ١٦١

الصفة القديمة لقانون العرض والطلب وقدها

١٦١

الصيغ الحديثة ونواحيها :

١٦٢

الناحية الأولى : أثر الثمن في كل من الطلب والعرض :

١٦٢ — ١٦٩

( القانون الأول ) أثر الثمن في الطلب ؛

١٧٠ — ١٧٨

( القانون الثاني ) أثر الثمن في العرض ؛

١٧٨ ، ١٧٩

الثمن الطبيعي الناشئ من تساوى العرض مع الطلب .

( الموضوع )	( الصفحة )
الناحية الثانية ، أثر كل من العرض والطلب في الثمن :	١٧٩ ، ١٨٠
عوامل تغير الطلب والعرض ؟	١٨٠ — ١٨٣
( القانون الثالث ) أثر تغير الطلب في الثمن ؟	١٨٤ — ١٨٩
( القانون الرابع ) أثر تغير العرض في الثمن .	١٨٩ — ١٩١
٦ — قوانين العرض والطلب ذات أثر مؤقت	١٩١
٧ — تصافر قوانين العرض والطلب على حفظ التوازن	١٩٢ — ١٩٤
٨ — المنافسة الحرة وشروطها ووجوب توافرها لتحقيق قوانين العرض والطلب	١٩٤ — ٢٠٠
٩ — تأثير الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود ، والعوامل المؤثرة في هذه القيمة	٢٠٠ — ٢١٩
١٠ — أثر ارتفاع الأثمان في الرخاء الاقتصادي والعمل على تخفيض سعر النقد لرفع الأثمان	٢١٩ — ٢٢٦
١١ — ارتفاع الأثمان في مصر في الوقت الحاضر ( غلاء المعيشة ) : عوامله ووسائل علاجه	٢٢٦ — ٢٣٦
١٢ — اتفاق المؤتمر الدولي في « بريوت وودز » ومشروع إنشاء « صندوق النقد الدولي » لاستقرار العملة	٢٣٦ — ٢٤٣
١٣ — مقاييس القيمة وتطورها	٢٤٤ — ٢٤٦
١٤ — الشروط التي ينبغي توافرها في المقياس النقدي	٢٤٦ — ٢٤٨
١٥ — النقود غير المعدنية ومبلغ دقتها	٢٤٨ ، ٢٤٩
١٦ — النقود المعدنية ومبلغ دقتها	٢٤٩ — ٢٥٨
١٧ — البحث عن مقياس آخر غير المعادن النفيسة : موازنة بينها وبين القمح	٢٥٩ — ٢٦٥
١٨ — علاج المقياس المعدني : علامات تغير القيمة الذاتية للنقود و « الأرقام القياسية » .	٢٦٦ — ٢٨٢
١٩ — وسائل علاج المقياس النقدي	٢٨٢ — ٢٨٥
٢٠ — ضرب النقود المعدنية	٢٨٥ — ٢٨٧
٢١ — القيمة الاسمية والقيمة المعدنية للنقد : وجوب تساويهما في النقود الأساسية	٢٨٧ — ٢٩١
٢٢ — النقود المكتملة وعدم مساو أقيمتها الذاتية لقيمتها الاسمية ونتائج ذلك	٢٩١ — ٢٩٣
٢٣ — قانون جريشام	٢٩٣ — ٢٩٦
٢٤ — النظم النقدية : نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين	٢٩٧ — ٣٠٤

## من مؤلفات الدكتور على عبد الواحد وافي

### كتب باللغات الأجنبية :

- ١ - نظرية اجتماعية في الرق .
  - ٢ - الفرق بين رق الرجل ورق المرأة .
- طبعا باللغة الفرنسية بباريس سنة ١٩٣١ وحصل بهما  
المؤلف على شهادة الدكتوراه بدرجة الامتياز مع مرتبة  
الشرف الأولى من جامعة باريس .

### كتب باللغة العربية :

- ٣ - علم اللغة ( الطبعة السابعة ، مزيدة ومنقحة ) .
- ٤ - فقه اللغة ( الطبعة السابعة ، مزيدة ومنقحة ) .
- ٥ - نشأة اللغة عند الإنسان والطفل ( الطبعة الثالثة ، مزيدة ومنقحة )
- ٦ - اللغة والمجتمع ( الطبعة الثالثة ، مزيدة ومنقحة ) .
- ٧ - علم الاجتماع . ( الطبعة الثانية . مزيدة ومنقحة )
- ٨ - الأسرة والمجتمع ( الطبعة السابعة ، مزيدة ومنقحة ) .
- ٩ - المسئولية والجزاء ( الطبعة الثالثة ، مزيدة ومنقحة ) .
- ١٠ - قصة الملكية في العالم ( الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة ) .
- ١١ - قصة الزواج والعزوبة في العالم .
- ١٢ - مشكلات المجتمع المصري والعالم العربي وعلاجها في ضوء العلم والدين
- ١٣ ، ١٤ - غرائب النظم والتقاليد والعادات ( جزءان ) .
- ١٥ - المجتمع العربي .
- ١٦ - الهنود الحمر ( سلسلة اقرأ عدد ٨٨ ، الطبعة الثانية ) .
- ١٧ - الطوطمية ( سلسلة اقرأ ١٩٤ ) .
- ١٨ - الأدب اليوناني القديم ودلالته على عقائد اليونان ونظامهم الاجتماعي  
( الطبعة الثانية . مزيدة ومنقحة )
- ١٩ - ابن خلدون منشئ علم الاجتماع .

٢٠ - عبد الرحمن بن خلدون : حياته وآثاره ومظاهر عبقريته ( ظهر في سلسلة « أعلام العرب » التي تصدرها وزارة الثقافة ) .

٢١ - عبقریات ابن خلدون .

٢٢ - ٢٥ - « مقدمة ابن خلدون » مع تمهيد وتكملة وتحقيق وشرح وتعليق ( أربعة أجزاء ، بها نحو ثلاثة آلاف تعليق ، وتمهيد في نحو ٣٥٠ صفحة من القطع الكبير ، وظهر فيها الفصول والفقرات التي كانت ساقطة من طبعاتها المتداولة ، وتبلغ حوالى مائة صفحة - الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة ) .

٢٦ - فصول من « آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابى » مع مقدمة وتحقيق وشرح وتعليق .

٢٧ - « آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابى » مع مقدمة وتحقيق وشرح وتعليق .

٢٨ - الاقتصاد السياسى ( الطبعة الخامسة ، مزيدة ومنقحة ) .

٢٩ - البطالة ووسائل علاجها والتعليم الاقليمى وأثره فى علاج البطالة ( نال جائزة المباراة الأدبية سنة ١٩٣٥ ) .

٣٠ - عوامل التربية .

٣١ - فى التربية ( الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة ) .

٣٢ - أصول التربية ونظام التعليم ( مع آخرين ) .

٣٣ - الوراثة والبيئة ( الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة ) .

٣٤ - اللعب والعمل .

٣٥ - مواد الدراسة .

٣٦ - حقوق الإنسان فى الإسلام ( الطبعة الخامسة . مزيدة ومنقحة ) .

٣٧ - المساواة فى الإسلام ( سلسلة « اقرأ » عدد ٢٣٥ الطبعة الثامنة ، مزيدة ومنقحة ) .

٣٨ - الحرية فى الإسلام ( سلسلة « اقرأ » عدد ٣٠٤ ) .

٣٩ - بيت الطاعة والطلاق وتعدد الزوجات فى الإسلام ( ظهر فى السلسلة التي تصدرها مؤسسة المطبوعات الحديثة بعنوان « مع الإسلام » ) .



- ٤٠ - الصوم والأضحية في الإسلام والشرائع السابقة ( ظهر في السلسلة التي يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان « دراسات في الإسلام » ) .
- ٤١ - حماية الإسلام للأنفس والأعراض .
- ٤٢ - المرأة في الإسلام .
- ٤٣ - الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام ، الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة .
- ٤٤ - اليهودية واليهود .
- ٤٥ - بحوث في الإسلام والاجتماع .

#### بحوث باللغات الأجنبية طبعت على حدة :

- ١ - نظرية جديدة في وأد البنات عند العرب في الجاهلية ( نشر باللغة الفرنسية في مطبوعات المجمع الدولي لعلم الاجتماع ) .
- ٢ - حقوق الإنسان في الإسلام ( قدم باللغتين الفرنسية والانجليزية إلى مؤتمر اليونسكو الخاص بدراسة حقوق الإنسان المنعقد في أكسفورد سنة ١٩٦٥ ونشر في مطبوعاته بهاتين اللغتين ) .

#### بحوث باللغة العربية طبعت على حدة وفصول من كتب :

- ٣ - رغبات المؤتمر الدولي الخامس للتربية العائلية ( ترجمة عن الفرنسية وتعليقات . طبعته وزارة المعارف المصرية سنة ١٩٣٦ ) .
- ٤ - تعليمات تربوية لمدرسي المدارس المتوسطة والثانوية العراقية ( طبعته وزارة المعارف العراقية سنة ١٩٣٧ ) .
- ٥ - ميادين الخدمة الاجتماعية : شغل أوقات الفراغ ( ألقى في مؤتمر الإصلاح الاجتماعي سنة ١٩٤٠ . وقامت بطبعه « رابطة الإصلاح الاجتماعي » ) .
- ٦ - الحرية والأخاء والمساواة في الإسلام ( ألقى في مؤتمر الإصلاح الاجتماعي سنة ١٩٤١ وقامت بطبعه على حدة « جماعة التعريف الدولي بالإسلام » ) .

- ٧ - الصوم ( فصله من مجلة كلية الآداب عدد مايو ١٩٥٠ ) .
  - ٨ - النظم الدينية عند قدماء اليونان .
  - ٩ - أقدم البحوث الاجتماعية عند قدماء اليونان .
  - ١٠ - الشعر الحماسي عند قدماء اليونان .
  - ١١ - النزعات الاجتماعية الفطرية عند الحيوان .
  - ١٢ - الفلسفة الاجتماعية لابن خلدون وأوجيست كونت .
- ظهرت هذه البحوث الخمسة الأخيرة مطبوعاً كل منها في فصلة على حدة في مؤلفات « الجمعية المصرية لعلم الاجتماع » سنى ١٩٥١ ، ( ١٩٥٢ ) .
- ١٣ - حقوق كل من الزوجين وواجباته في الأسرة المصرية ( ألقى في مؤتمر لرابطة الإصلاح الاجتماعى ونشرته لجنة المؤتمرات والندوات بالرابطة في يناير سنة ١٩٥٦ ) .
  - ١٤ - الاختلاط بين الجنسين ( ألقى في مؤتمر رابطة الإصلاح الاجتماعى ونشرته لجنة الندوات بالرابطة في مارس سنة ١٩٥٦ ) .
  - ١٥ - تطور البيت العربى وأثر المدنية الحديثة فيه ( من مطبوعات إدارة الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية ) .
  - ١٦ - نظام الأسرة في الإسلام ( فصل من كتاب « الإسلام اليوم وغداً » نشرته مكتبة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٧ ) .
  - ١٧ - مشكلة مصر هي قلة النسل لا كثرت ( من مطبوعات ، إدارة الثقافة بوزارة الأوقاف سنة ١٩٥٨ ) .
  - ١٨ - كيف يتكلم الطفل ( كتاب الشهر من مجلة « حياتك » عدد أكتوبر سنة ١٩٥٨ ) .
  - ١٩ - المدرسة المصرية ( كتاب الشهر من مجلة « حياتك » عدد ديسمبر سنة ١٩٥٨ ) .

٢٠ - ألعاب الطفل ( كتاب الشهر من مجلة « حياتك » عدد فبراير سنة ١٩٥٩ ) .

٢١ - الوراثة والبيئة ( كتاب الشهر من مجلة « حياتك » عدد أبريل سنة ١٩٥٩ ) .

٢٢ - وظائف الأسرة ( كتاب الشهر من مجلة « حياتك » عدد سبتمبر سنة ١٩٥٩ ) .

٢٣ - الإسلام في المجتمع العربي ( محاضرة عامة أقيمت في قاعة محمد عبده في مايو ١٩٥٦ وقامت الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر بطبعها على حدة سنة ١٩٥٦ ) .

٢٤ - الرد على الشيوعيين العراقيين في اقترائهم على الإسلام في كراستهم الرمادية ( الكتاب رقم ٣٢ من كتب قومية صدر في نوفمبر سنة ١٩٥٩ )

٢٥ - علم اللغة ( فصل من « السجل الثقافي » لسنة ١٩٦٠ ، تصدره وزارة الثقافة والإرشاد ) .

٢٦ - علم الاجتماع ( فصل من « السجل الثقافي » لسنة ١٩٦١ ، تصدره وزارة الثقافة والإرشاد ) .

٢٧ - علم الاجتماع ( فصل من « السجل الثقافي » لسنة ١٩٦٢ ، تصدره وزارة الثقافة والإرشاد ) .

٢٨ - ابن خلدون أول مؤسس لعلم الاجتماع ( ألقى في مهرجان ابن خلدون المنعقد في القاهرة سنة ١٩٦٢ . ونشره مع بقية بحوث المهرجان في كتاب خاص « المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنتائية » بعنوان « أعمال مهرجان ابن خلدون » ) .

٢٩ - مقدمة ابن خلدون ( فصل من العدد الرابع من المجلد الأول من السلسلة التي تصدرها وزارة الثقافة تحت عنوان « تراث الإنسانية » أبريل سنة ١٩٦٣ ) .

٣٠ - آراء أهل المدينة القاضلة للفارابي ( فصل من العدد السابع من المجلد الثاني من السلسلة التي تصدرها وزارة الثقافة تحت عنوان « تراث الإنسانية » يولية ١٩٦٤ ) .

٣١ - الحرية المدنية في الإسلام ( ألقى في الموسم الثقافي لجامعة أم درمان الإسلامية سنة ١٩٦٧ وطبعته الجامعة في فصله على حدة ) .

٣٢ - القرآن وحرية الفكر ( ألقى في مؤتمر أسبوع القرآن الذي عقدته جامعة أم درمان الإسلامية سنة ١٣٨٧ هـ ١٩٦٨ م ، وتقوم الجامعة بطبعه مع بقية بحوث المؤتمر ، وعمل فصلة منه على حدة ) .

٣٣ - التراث العربي وأثره في علم الاجتماع ( ألقى في الحلقة التي عقدتها جمعية الأدباء بالقاهرة سنة ١٩٦٨ . وقامت الجمعية بطبعة مع بقية بحوث المؤتمر في كتاب بعنوان « التراث العربي ، دراسات » .

٣٤ - الوراثة وقوانينها وآثارها في الفرد والأسرة والمجتمع ( فصلة من العدد الثاني من مجلة جامعة أم درمان الإسلامية سنة ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م ) .

٣٥ ، ٣٦ - التعليم الإقليمي وأثره في علاج البطالة ؛ البطالة بين طبقة المشتغلين بالزراعة : أسبابها ووسائل علاجها ( بحثان ألقيا في المؤتمر الذي عقدته جامعة أم درمان الإسلامية سنة ١٩٦٩ لدراسة مشكلة البطالة في السودان . وطبعاً مع بقية أعمال المؤتمر ) .

٣٧ - الملكية الخاصة في الإسلام ( ألقى في الموسم الثقافي سنة ١٩٦٩ لجامعة أم درمان الإسلامية وتقوم الجامعة بطبعه مع بقية بحوث الموسم وعمل فصلة منه على حدة ) .

٣٨ - التكامل الاقتصادي في الإسلام ( بحث قدم إلى مجمع البحوث الإسلامية ، بدعوة خاصة من المجمع ، وألقى في مؤتمره السادس في مارس ١٩٧١ . وقام المجمع بطبعه في كتاب على حدة ) .



٣٩ - ٤٠ - المرأة والأسرة في الإسلام ، الحرية المدنية في الإسلام  
بحثنان ألقيا في « الملتقى الرابع للتعرف على الفكر الإسلامي »  
المنعقد في مدينة قسطنطينة بجمهورية الجزائر في شهر أغسطس  
سنة ١٩٧٠ ، وطبعاً مع بقية بحوث الملتقى في كتاب بعنوان  
محاضرات الملتقى الرابع للتعرف على الفكر الإسلامي .

٤١ - ٤٣ - اللغة العربية في الوطن العربي . أهميتها وتاريخها . - نظام الطلاق  
في الإسلام . - نظام الاقتصاد في الإسلام ( ثلاثة بحوث  
أرسلت إلى « الملتقى الخامس للتعرف على الفكر الإسلامي »  
المنعقد في مدينة وهران بجمهورية الجزائر من ١٩٧١-٧-٢٥  
إلى أول أغسطس ١٩٧١ . وطبعت مع بقية بحوث الملتقى  
في كتاب بعنوان « محاضرات الملتقى الخامس للتعرف على  
الفكر الإسلامي » .

٤٤ - موقف الإسلام من الأديان الأخرى والرد على ما يفتره بعض  
مؤرخي الفرنجة وبعض المشرقين على الإسلام في هذا الصدد  
( بحث ألقى في « الملتقى السادس للتعرف على الفكر الإسلامي »  
المنعقد في مدينة الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية من ١٩٧٠-٧-٢٢  
إلى ١١-٨-٧٢ ، وطبع في الجزء الثاني . صفحات ٣٩٣ - ٤٢٨ مع بقية  
بحوث المؤتمر في كتاب من خمسة أجزاء ) .

٤٥ - معجم العلوم الاجتماعية : أصدرته « الشعبة القومية للتربية والعلوم  
والثقافة ( يونسكو ) » . وقد حرر الدكتور علي عبد الواحد وافي ٣٤  
أربعة وثلاثين مصطلحاً من مصطلحات علم الاجتماع في هذا المعجم ،  
وراجع جميع مصطلحات علم الاجتماع التي حررها غيره وتبلغ  
حوالي ٣٧٠ ثلثمائة وسبعين مصطلحاً ، وأحال المحررون على مؤلفاته  
في نحو ١٤٥ مائة وخمسة وأربعين مصطلحاً .

٤٦ - الصيام في الإسلام والشرائع السابقة ( محاضرة من محاضرات  
« الدروس الحسنية الرمضانية » لسنة ١٣٩٤ هـ . وهي المحاضرات التي جرت  
عادة جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب أن يدعو لإلقائها في شهر

رمضان عددا من العلماء من المغرب ومن البلاد العربية والإسلامية . وتلقى هذه المحاضرات في القصر الملكي أمام جلالة الملك نفسه ، ويدعى لسماعها كبار رجال الدولة والجيش والقضاء وأعضاء البعثات الدبلوماسية في المغرب وعدد كبير من الفقهاء والعلماء وسراة القوم من المغاربة وغيرهم . وقد قامت وزارة الأوقاف والشتون الإسلامية في المغرب بطبع محاضرات هذا الموسم في مجلد واحد ، وتشغل هذه المحاضرة صفحات ٢٦٧ - ٢٨١ من هذا المجلد ) .

مطبعة نهضة مصر



مطبعة النهضة مصر